ملاحظات حول "الجديد في عقود النفط والغاز، الموقعة من قبل حكومة إقليم كردستان، والسياسة النفطية للإقليم"

المقدمة

كنت قد كتبت في الموضوع أعلاه في كتابي: "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز"، الصادر في كانون الثاني 2008، وكذلك في مقدمة كتابي: "الجديد في القضية النفطية العراقية"، الصادر في شباط 2012. ولقد حدثت في هذه الأثناء تطورات عديدة بهذا الشأن رأيت من المهم أن يطلع عليها القارئ العراقي، والأهم أن يطلع عليها القارئ الكردي العراقي، إذ بالرغم من الأهمية البالغة للموضوع بالنسبة للعراقيين عامة، فإن الأمر يعني الفرد الكردي العراقي بالذات، سواء فيما يتعلق بالثروة الهايدروكربونية الموجودة في كردستان العراق، أم في سياسة وعلاقة حكومة الإقليم بالحكومة الاتحادية، ومستقبل الإقليم وثروته بسائر الشعب العراقي، وآمال الجميع في الاستفادة الأكبر من ثروة العراق الهايدروكربونية للعراقيين عامة.

إن ما جلب نظري مؤخراً هو "**تهديد**" الشركات النفطية العاملة في كردستان في أوائل تشرين الأول 2012، من أنها ستوقف تصدير النفط بسبب "تأخر" الدفوعات من بغداد –حسب تقديرها-، إثر البدء بتنفيذ الاتفاقية التي تمت ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، والتي صادق عليها مجلس الوزراء في 2012/9/18 لإعادة استئناف تصدير النفط المنتج من الإقليم، وذلك من خلال "الضغط" على وزير الموارد الطبيعية للإقليم الدكتور أشتي هاورامي، لإيقاف كميات النفط التي بُدء بتصديرها في أواسط شهر آب 2012 من خلال أجهزة التصدير الاتحادية وخط التصدير الاتحادي الذي يربط كركوك بميناء جيهان التركي، بكميات تصل إلى (140) ألف برميل يومياً نهاية أيلول، و(200) ألف برميل يومياً لما تبقى من العام 2012.

لقد صدر مقال في 2012/10/4 في النشرة النفطية الإلكترونية ذات الثقة والموضوعية الجيدة، "تقرير نفط العراق Iraqi Oil Report"[1]، يتحدث عن هذا الموضوع. وبعد أن ذكر أن معدلات نفط الإقليم الواصلة إلى خط التصدير كانت قد بلغت حوالي (155) ألف برميل/اليوم، وبحد أعلى قدره (170) ألف برميل/اليوم، تطرق إلى موقف الشركات من موضوع الاتفاقية ونقل عن أحد مسؤولي الشركات العاملة في الإقليم قوله من أن: "جميع الشركات قد ملّت هذا الوضع ككل... وأنهم سيناقشون مع هاورامي مسألة وضع الدفوعات وإنهاء التصدير". علماً أن دفعة السلفة البالغة (650) مليار دينار (أي حوالي 542 مليون دولار) كان قد صُدّق عليها في مجلس الوزراء وتأخر في حينه وصولها لكردستان بحوالي الأسبوع لأسباب فنية. أما مبلغ السلفة الثانية البالغ (350) مليار دينار (أي حوالي 292 مليون دولار)، فهناك تحفظ من قبل ديوان الرقابة المالية لعدم توفر مبالغها في عام 2012، ويحتمل تأجيلها إلى عام 2013، وأخذ مجلس الوزراء بهذا التحفظ.

إن ما ذكره المقال أعلاه عن مسؤولي الشركات العاملة في كردستان يثير الحيرة والاستغراب، حيث نقل المقال عنهم أيضاً قولهم: "كيف نستطيع أن نشرح الأمر إلى مالكي أسهم شركاتنا من أننا نصدر ولا نعرف متى يدفع لنا"، كذلك: "نحن نفضل أن نحصل من المبيعات الداخلية –أي داخل الإقليم- من أن لا نحصل على شيء من التصدير"!!. إذ في هذا الحديث مغالطة، فما يدفع سلفة هو 50% من الوارد في بيع النفط لتغطية التكاليف، أي ان الدفع يتم إليهم فعلا وليس الامر "عدم الحصول على شيء من التصدير". كما وأنهم يعترفون ببيع النفط داخلياً ويفضلون هذا الحل، وكأن العائد من البيع الداخلي يزيد عن نصف أسعار التصدير الرسمية والتي تتم من خلال التصدير المركزي!!.

ما أثار استغرابي أكثر هي الرسالة التي أرسلها في 2012/7/23 الدكتور أشتي إلى الشركات الثلاث، وهي الشركات التي سيُصدّر نفطها، أي DNO النرويجية (حقل طاوقة)، وإلى جنيل إنيرجي التركية (حقل طق طق)، وإلى مجموعة KAR

العراقية (قبة خرمالة، حقل كركوك). يقول في تلك الرسالة أنه يكتب لهم للبحث في إعادة تصدير النفط المنتج من قبلهم، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن دفوعات كبيرة لم يستلموها نتيجة صادراتهم السابقة بسبب الوضع مع بغداد. وهو يسأل عن مدى موافقتهم للتصدير لفترة تصل إلى شهر أو شهرين، وذلك في محاولة حسن نية منه وخلق جو إيجابي للنقاش مع بغداد لإطلاق دفوعات تصدير عام 2011، وهو ينتظر ردودهم!!. أجابت الشركات الثلاث في 2012/7/26 في رسائل منفصلة وبنفس المعنى تقريباً، وهي عدم استعدادهم إلى إعادة التصدير للمرة الثالثة دون ضمان استلام دفوعات كاملة، (ما يقصدوه هو ليس استلام الكلفة فقط وإنما أيضاً نفط الربح، إذ أن عقودهم عقود مشاركة)، ويتركون الأمر –على مضض- لوزارة الإقليم لاتخاذ القرار. وأضاف المدير التنفيذي لمجموعة كار أن جميع حساباته مدققة من قبل "الأجهزة المعنية في العراق"، (وأعتقد أن ما يقصده هو أنها مدققة من ديوان الرقابة المالية!!)، ورغم ذلك لم يستلم الدفوعات المستحقة له!!. علماً أنه من المفروض أن عقد هذه المجموعة (لتطوير قبة خرمالة)، هو عقد خدمة وليس عقد مشاركة بالإنتاج.

وبالرغم من أنني سأرجع لهذا الموضوع ثانية، وبتوضيح أكثر، وذلك في الفصل الثاني من هذه الملاحظات، ولكنني وجدت أن مواقف الشركات تبين أن البديل عن التصدير الرسمي لنفطهم، هو طريقة عمل وبيع للمنتج يأتيهم بعوائد أكثر، وأنهم يريدون كسر احتكار الحكومة الاتحادية للتصدير، والذهاب إلى ما يسمونه "البيع الداخلي"، أو الدفع باتجاه خطوة خطرة أخرى وهي "التصدير المستقل"، لهذا ارتأيت أن أطلع أكثر على آراء وأفكار وعمل هذه الشركات من خلال الرجوع إلى التقارير السنوية والنصف السنوية والدورية لهذه الشركات لمعرفة أدق للسبب الذي تعارض فيه الشركات التصدير الرسمي واسترداد "نصف الاستثمارات" على الأقل (أي الحصول على نفط الكلفة)، بدلاً مما افترضته التوقف عن الإنتاج، إذ أن مصافي

الإقليم الفعلية الصحيحة لا تستوعب إلاّ جزءاً قليلاً من الإنتاج، وكما سنوضحه لاحقاً.

ونجد في الفصل الأول من هذه الملاحظات، (والذي كنت قد أكملته ونشرته في 2013/3/25)، كيفية عمل هذه الشركات وذلك من خلال ما جاء في التقارير التي تم إعدادها بالكامل من قبلهم، وهي موجودة على الإنترنت لمن يرغب بالاطلاع عليها، أو التوسع بالاطلاع على غيرها. لقد اخترت عدداً من الشركات، ولم أدخل إلى تقارير جميع الشركات، فالأمر يحتاج إلى وقت وتفرغ كاملين، وأتمنى أن أرى غيري يكمل العمل بصورة أفضل، ويصحح لي في حال ذكرت أمراً غير دقيق، وهي حالات نادرة في اعتقادي.

أما الفصل الثاني من هذه الدراسة، والموسوم: "ملاحظات حول السياسة النفطية للإقليم"، فهو يتحدث عن علاقة حكومة الإقليم، (وبالأخص عن علاقة الذين بيدهم الملف النفطي في الإقليم)، مع الحكومة الاتحادية ووزارة النفط وفيما يتعلق بالأمور النفطية، متجاوزين بذلك الدستور والقوانين السائدة. وبضمن ذلك نقرأ عن حصة الإقليم من الموازنة الاتحادية العامة، ومدى مساهمته في هذه الموازنة، وأسباب رفض حكومة الإقليم للموازنة الاتحادية العامة لسنة 2013، وذلك تحت تأثير وضغوط الشركات النفطية الأجنبية العاملة في الإقليم. وكذلك الحديث عن مدى شفافية المعلومات النفطية المنشورة أو التي سلمتها حكومة الإقليم إلى الحكومة الاتحادية. إضافة لذلك، فإن هذا الفصل يتحدث عن ضغوط الشركات النفطية الأجنبية والحكومة التركية على الإقليم لسلك الطريق غير الدستوري في "التصدير المستقل"، وفيما يسمى: "البيع الداخلي للنفط" وتهريبه، بدلاً من اعتماد التصدير الرسمي الدستوري، مما أثر في مجمل العلاقات بين الإقليم والمركز. وحاولت أن أضع بعض الحلول لإنهاء الموضوع وتحسين العلاقات بين أطراف المجتمع العراقي، وذلك في ضوء مصلحة العراق والعراقيين، وفي مقدمتهم مصلحة الكرد.

وأنهي هذه المقدمة بشكري وتقديري إلى صديق عمري (ماجد علاوي)، الذي أعتبره القارئ الأول لما أكتب، وذلك لمناقشته وتصحيحه ما أكتب وقبل أن ينشر، وكذلك لدعمه المادي والمعنوي (من خلال دار الغد للدراسات والنشر)، ومنذ أن بدأت الكتابة في صحيفة الغد التي صدر عددها الأول في العراق في 2004/1/22، والتي رأس تحريرها صديقي العزيز ورفيق عملي السياسي والديمقراطي وأستاذي المفكر اللامع (إبراهيم علاوي)، حيث سلمني عهدة تحرير الصحيفة في 2005/4/24، بعد أن غادرها لأسباب صحية قاهرة، ولإكمال شهادة الدكتوراه الثانية التي كان يعمل عليها.

كذلك أشكر صديقي، ومنذ أواسط خمسينيات القرن الماضي في جمعية الطلبة العراقيين في بريطانيا، الكاتب والأديب (قحطان الملاك)، صاحب دار الملاك للفنون والآداب والنشر، والمؤلف لعدد كبير من الكتب، وذلك لقيامه بنشر وتوزيع ومناقشة ما أكتبه في مكتبته العامرة والتي رفدتني بالكتب النادرة، والتي ما زلنا نجتمع فيها منذ أواخر القرن الماضي وحتى الآن صباح كل سبت. كذلك أشكر صديقي ("أبا ذر" عقيل الخزاعي)، صاحب الشخصية "الصافية والنقية"، والذي ساعدني وبلا كلل في نشر كتاباتي وكتبي، رغم ظروفه الصحية الصعبة جداً، وذلك بدافع حبه العميق لوطنه وشعبه، فهو مثال للوطني الغيور. وفي الختام أشكر صديقي الجديد الشاب (ظافر)، الذي نضد جميع ما كتبت بيديه خلال السنوات الست الماضية، وعمل على تنسيقها وتنميقها وإعدادها للطبع، وصمم أغلفتها جميعاً لتخرج كتباً بشكلها اللائق التي هي عليه، وكان يعمل بهمة عالية وروح وطنية رفيعة.

فؤاد قاسم الأمير

الفصل الأول

عمل الشركات العاملة في كردستان العراق من خلال تقاريرهم

كما يلاحظ القارئ بأننا اعتمدنا كثيراً على التقارير السنوية (لسنة 2011) للشركات، والتي تصدر عادة في الربع الأول أو الثاني من سنة 2012. كما أخذنا بنظر الاعتبار التقارير نصف السنوية لسنة 2012، وكذلك على التقارير والأخبار التي أعدت من قبل نفس الشركات أو من الجهات المؤيدة لها.

1- عقد شركة دانة غاز DANA GAS الإماراتية والمتعلق بتصنيع الغاز

تم عقد اجتماع في دبي بتاريخ 2007/4/18 بين أعضاء مجلس النواب العراقي وعدد من الخبراء العراقيين لمناقشة مسودة (15 شباط 2007) لقانون النفط والغاز مع ملاحقها، والتي سبق أن وافق عليها مجلس الوزراء وقدمها إلى مجلس النواب لإقرارها. في الوقت نفسه كانت هذه المسودة نفسها مرفوضة بقوة من العديد من الخبراء والسياسيين والنقابيين العراقيين المهتمين بالصناعة النفطية العراقية، وذلك لأن هذه المسودة كانت تسمح بعقود المشاركة بالإنتاج، وتقلل كثيراً من الصلاحيات الواجب إعطاءها للحكومة الاتحادية لوضع وتنفيذ السياسة النفطية. علماً أن هذه المسودة تضمنت جداولاً ملحقة تعطى إلى شركة النفط الوطنية العراقية (المزمع إعادة تشكيلها ثانية) عدداً جيداً من الحقول النفطية في جميع أنحاء العراق لتطويرها بصيغ مختلفة، بضمنها عقود مشاركة بالإنتاج Production Sharing Contracts PSC. في هذا الاجتماع أيضاً حدثت مفاجأة تناقلتها وكالات الأنباء، فحسب وكالة أخبار CNN –مثلاً-، تحدثت عن غضب ورفض وزير الموارد الطبيعية لإقليم كردستان لهذه المسودة (وهي نفسها التي وافق عليها مجلس الوزراء بكامل أعضائه!!)، واعتبرها "مخالفة للدستور"، ودعا إلى "رمي هذه المسودة في سلة المهملات"، متهماً إياها بأنها "بعثية وشوفينية وقومية"!![2]. والأسباب التي قدمت لهذا الرفض هي من الناحية العملية عكس الأسباب التي كانت وراء رفض هذه المسودة من الجهات العراقية الأخرى المعارضة لها، إذ اعتبر الدكتور أشتي أن الصلاحيات المعطاة للإقليم والمحافظات محدودة جداً، وإن صلاحيات الحكومة

الاتحادية عالية جداً تتجاوز الدستور!!. إضافة إلى أن مسودة القانون لم تفتح باب مسألة "خصخصة النفط" على مصراعيها، أي شجعت المسودة عقود الخدمة (ولكن لم تضعها حصراً)، ولم تضع جميع الحقول النفطية أو غالبيتها تحت صيغ عقود المشاركة بالإنتاج، كما كان يريد البعض ومنهم حكومة الإقليم.

قبيل هذا الاجتماع وفي 2007/4/15، وبلا أية دعاية قامت حكومة الإقليم بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع شركة "دانة غاز" الإماراتية لتطوير وتوسيع استخدامات الغاز الطبيعي في الإقليم، وكان أهمها توقيع ما كان في حينه يعتقد بأنه "عقد خدمة" اعتيادي لتطوير وتصنيع ونقل الغاز من حقل "خورمور الغازي"، وذلك لتجهيز محطتين غازيتين لتوليد الكهرباء، الأولى لخدمة أربيل، والثانية لخدمة السليمانية، واللتين كانتا تحت الإنشاء في ذلك الوقت.

إن حقل خورمور، هو حقل غازي صغير إلى متوسط يقع في محافظة "صلاح الدين"، في الشمال الشرقي لمدينة الطوز، وحوالي (35كم) عن الطريق العام (الطوز-كركوك). تم اكتشافه من قبل شركة نفط الشمال وكان يدار وحتى الاحتلال في سنة 2003 من قبل هذه الشركة، ويمتاز غازه بأنه من النوع "الحلو" الممكن استخدامه مباشرة من غير معاملة خاصة لرفع الكبريت منه. لقد وضعت مسودة 2007/2/15 لقانون النفط والغاز، (والمقرة من مجلس الوزراء بكامل أعضائه)، هذا الحقل ضمن الملحق الثاني، أي (الحقول غير المنتجة القريبة من حقول عقد الإنتاج)، وضمن حقول محافظة صلاح الدين. ولعل هذا الأمر هو أحد أسباب "غضب" السيد وزير الموارد الطبيعية للإقليم من مسودة القانون، والمشار إليه آنفاً (رغم إقرار هذه المسودة من الوزراء الكرد في مجلس الوزراء). وعندما أعدت حكومة الإقليم ملاحق جديدة قدمتها لاحقاً في 2007/4/27، طلبت نقل حقل خورمور إلى الملحق الرابع، أي (الرقع الاستكشافية)!!. إذ اعتبرته "رقعة استكشافية" وهو حقل معروف ومحفور فيه آبار تقييمية استعملتها شركة دانة غاز لاحقاً للإنتاج!!. وأضافت ملاحق الإقليم "حقل جمجمال الغازي" أيضاً إلى "الرقع

الاستكشافية" وهو أيضاً حقل غازي من النوع الجيد، ومحفور فيه آبار ومقيم كحقل مستكشف جاهز للتطوير!![3]. وفعلاً يتم العمل على تطويره حالياً من قبل حكومة الإقليم ومن قبل الشركة نفسها التي وقع العقد معها لتطوير حقل خورمور.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزارة النفط كانت في ذلك الوقت تتفاوض مع شركات عالمية لتطوير حقل خورمور الغازي، ويقال إن العقد الذي توصلت إلى الاتفاق عليه (مع شركة هندية) كان بسعر يقل كثيراً عن العقد الذي وقعته حكومة الإقليم مع شركة دانة غاز. وفي الواقع لا أستطيع أن أجزم بذلك، إذ لا أعرف حجم عمل ومبلغ العقد الهندي.

إن المعلومات التالية حول تطوير حقل خورمور اعتمدت بالأساس على التقرير السنوي لشركة دانة غاز لسنة 2011[4]، والذي يقع في (104) صفحة، وكذلك على معلومات أخرى عن الشركة منشورة في موقعها على الإنترنت، وكما يلي:

أ- لقد حدثت في السنوات السابقة –وكما يظهر من التقرير-، وبعد توقيع العقد، بعض التغييرات في الحصص وإدارة العمل فيما يتعلق بأعمال الشركة في كردستان العراق وبموافقة حكومة الإقليم. إذ يقوم حالياً بالإدارة تجمع شركات (كونسرتيوم) جديدة يسمى: "تجمع اللؤلؤة النفطي Pearl Petroleum Consortium PPCL". وهذا الكونسورتيوم مملوك بنسبة (40%) لشركة دانة غاز الإماراتية، و(40%) لشركة الهلال النفطية Crescent Petroleum الإماراتية، (وهي الشركة الشقيقة لشركة دانة غاز). وكذلك لشركة OMV النمساوية بنسبة (10%) من الكونسورتيوم، ولشركة MOL الهنغارية بنسبة (10%). وهما شركتان معروفتان في أوربا الوسطى.

وهنا نرى بعض الملامح لما يحدث مؤخراً في كردستان من إعادة البيع أو التركيب للشركات كلاً أو جزءاً، مع إعادة تنظيم الحصص، وعلى ضوء تطور الشركة والعثور على مكتشفات نفطية أو غازية، وحاجة الشركات للاستثمارات اللازمة للتوسع والتطوير. فمثلاً في حال عقد شركة دانة غاز أعلاه، حصلت الشركة

النمساوية MOV على حصة 5% من حصة شركة دانة غاز في تجمع اللؤلؤة PPCL مقابل (175) مليون دولار، كما حصلت شركة MOL الهنغارية على 5% مقابل حصول دانة غاز على 3% من أسهم MOL. ونفس الأمر حدث مع شركة كرسنت –الهلال- الإماراتية مع الشركتين الهنغارية والنمساوية.

ب- لقد قامت شركة دانة غاز، (وقد يستخدم اسم بيرل كونسورتيوم بدلاً من ذلك فيما يتعلق بأعمال العراق)، بإكمال خط أنبوب الغاز بطول (176كم) من خورمور إلى محطتي الكهرباء المشار إليهما أعلاه، في فترة وجيزة أمدها (16) شهراً فقط. وبدأ إنتاج الغاز والمكثفات النفطية الخفيفة condensate (ويسمى أحياناً البنزين الطبيعي أو النفثا الخفيفة)، وذلك في آب 2008. جهز الغاز - لمحطتي الكهرباء- لأربيل والسليمانية وصُدرت "أو هُربت" المكثفات، وكما سنرى لاحقاً. وكما يظهر ولعدم وجود وحدات فصل الغاز السائل Liquefied Petroleum Gas LPG في ذلك الحين، فإن الغاز السائل كان يتم حرقه، وتفصل المكثفات النفطية فقط عن الغاز الخام.

تم في كانون الثاني 2011 إكمال نصب وتشغيل وحدة الغاز السائل الأولى، وتم في حزيران 2011 إكمال نصب وتشغيل الوحدة الثانية.

إن أنبوب الغاز المشار إليه أعلاه يمدد حالياً من قبل مجموعة كار KAR Group إلى محطة كهرباء دهوك الغازية والتي تقدر طاقتها الإنتاجية بـ (500) ميكاواط وتحتاج إلى (100) مليون قدم^3 قياسي يومياً (مقمق) ليحل محل الغاز أويل –زيت الغاز- (الديزل أويل)، حيث تستهلك هذه المحطة ما يعادل (3) مليون لتر يومياً من زيت الغاز. والمعلومة الأهم أن خرائط العمل تبين أن خط الغاز الجديد هذا يدخل حتى الأراضي التركية وهو بهذا يثبت ما تقول به حكومة الإقليم من أنها سوف تصدر الغاز[5]، الأمر الذي يتطلب الإسراع بتطوير حقل جمجمال.

ج- أمور مالية وإنتاجية

أدناه بعض الملاحظات الإنتاجية والمالية المهمة، والتي جاءت في تقرير دانة لسنة 2011.

أولاً: لقد أنتج في سنة 2011 "تجمع بيرل –اللؤلؤة- النفطي PPCL"، الذي يدير العمل في مشروع خورمور، والذي تملك دانة غاز 40% منه، من حقل خورمور، ما معدله (265) مليون قدم^3 يومياً (مقمق) من الغاز الجاف. كما أنتج ما معدله (12415) برميل/اليوم من المكثفات (السوائل النفطية الخفيفة)، وكذلك أنتج ما معدله (203) طن/اليوم من الغاز السائل. أي أن مجمل إنتاج الكونسورتيوم من كردستان بلغ ما يعادل (23700) برميل نفط مكافئ يومياً (حيث حوّل الغاز المنتج إلى برميل نفط مكافئ باحتساب 6000 قدم^3 يعادل برميل نفط).

كما تقول الشركة أن التجمع يعد خطة لإكمال تطوير خورمور، وكذلك لتطوير حقل جمجمال الغازي من أجل التوسع في الاستهلاك الغازي الداخلي و"التصدير إلى أوربا".

وتقول الشركة أيضاً إن عائداتها من العراق قد ارتفعت بصورة كبيرة بعد تشغيل وحدتي الغاز السائل. **حيث أنها تسلم الغاز الجاف إلى حكومة الإقليم مجاناً، وتستلم الشركة عوائدها من بيع الغاز السائل والمكثفات إلى القطاع الخاص وبتوجيه من حكومة الإقليم.** إضافة لذلك فإنهم استلموا دفوعات مالية كانت قد صرفت من قبل الحكومة الاتحادية إلى حكومة الإقليم، ولكني لم أجد في التقرير مبلغ هذه الدفوعات أو إذا كانت أكثر من دفعة واحدة. علماً أن موقع دانة غاز على الإنترنت كان قد نشر في 2012/12/4: بأن"تجمع بيرل النفطي"، استلم مؤخراً (120) مليون دولار، وهي حصته من الدفوعات التي قدمتها الحكومة الاتحادية إلى حكومة الإقليم. إن حصة دانة غاز من هذه الدفعة هي (48) مليون دولار، والتي تمثل الـ40% من حصتها في هذا التجمع الذي يدير مشروع خورمور (وجمجمال).

ثانياً: يوجز الوضع المالي (العوائد والأرباح) لشركة دانة غاز بالجدول أدناه:

مليون دولار

	2011	2010
- العوائد والمبيعات		
مصر	290	264
كردستان	226	82
- الربح الصافي		
مصر	166	
كردستان	195	

من الملاحظ أن ما ذكر أعلاه من عوائد مالية وأرباح يمثل حصة شركة دانة غاز فقط (أي 40% من العوائد المتأتية من كردستان لتجمع بيرل النفطي)، وهناك 40% أخرى لشركة كرسنت (الشركة الشقيقة لدانة غاز). كما يلاحظ القارئ أنه على الرغم من أن إنتاج الشركة في عام 2011 من مصر (والبالغ 42500 برميل نفط مكافئ يومياً)، يعادل ضعف إنتاج كل التجمع في كردستان والبالغ (23700) برميل نفط مكافئ يومياً، منه لدانة غاز 40%، أي 9480 برميل نفط مكافئ يومياً فقط)، ولكن صافي أرباحها من كردستان العراق يزيد عن أرباحها في مصر بما يقارب 18%، أي أن أرباحها من كردستان تزيد أكثر من خمس مرات عن أرباحها في مصر لكل برميل مكافئ منتج في كلا البلدين!!.

ثالثاً: عند حديثه عن الاستثمارات المطلوبة لسنة 2012، فإنه يؤكد أنه لا يحتاج إلى استثمارات إضافية في كردستان إلاّ بحدود (1,9) مليون دولار من أصل الاستثمارات الكلية المطلوبة من الشركة في سنة 2012 والتي تبلغ حوالي (364) مليون درهم إماراتي (أي حوالي 99,2 مليون دولار). إذ أن له أعمالاً أخرى وخصوصاً فيما يتعلق بالأعمال البحرية لغرب الشارقة Sharjah Western Offshore، ولذا فهو بحاجة إلى سيولة نقدية. وهنا يأتي موضوع ما يسمى "صكوك sukuk" شركة دانة بقيمة تصل إلى حوالي مليار دولار، (940 مليون دولار)،

والتي تستحق الدفع في نهاية تشرين الأول 2012 وأن المجموعة واثقة من حلها – حسب ما جاء في التقرير-.

ولكن في أواخر تشرين الأول 2012، أثيرت في أسواق الخليج المالية مسألة انخفاض "صكوك" شركة دانة غاز، جراء الأحداث في مصر والأزمة بين بغداد وأربيل!!. وينقل موقع "دنانير" في 2012/10/30 عن (الفايننشال تايمز)[6] من أن صكوك دانة غاز تعاني من انخفاض قدره (21%) عن قيمتها الاسمية مع قرب استحقاقها في 2012/10/31، وذلك بسبب الهزة السياسية والاقتصادية في مصر حيث عطلت إنتاجها بالإضافة إلى النزاع القائم ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في العراق. وفي تقرير لنفس الموقع في 2012/11/14، ينقل عن الرئيس التنفيذي للشركة بأن الأجهزة الإعلامية النفطية قد بالغت في مسألة الصكوك، وأن مشكلة دانة غاز لم تكن في عدم المقدرة على السداد، وإنما في السيولة النقدية، فهي "لا تزال لها مستحقات على الحكومة المصرية بقيمة 200 مليون دولار، **وعلى حكومة كردستان 300 مليون دولار"**.

د- من المهم اطلاع القارئ على بعض ما جاء في مقابلة السيد مجيد جعفر، المدير التنفيذي لشركة كرسنت بتروليوم (والتي لها حصة 40% في تجمع بيرل النفطي)، مع المجلة الإلكترونية "تقرير نفط العراق Iraqi Oil Report"[7] في 2012/11/6، حيث تحدث السيد مجيد عن الإنتاج في فترة المقابلة، إذ وصل إنتاج الغاز من خورمور إلى معدلات عالية بلغت (340) مليون قدم^3/اليوم، و(15) ألف برميل/اليوم من سوائل المكثفات النفطية. ويتوقع أن يتضاعف الإنتاج الفعلي عند إكمال تطوير حقل جمجمال. ويتحدث عن حقلي خورمور وجمجمال الغازيين على أنهما "حقليهما الخاصين"، ونفهم من كلامه وكأن العقد أكثر من كونه عقد خدمة اعتيادي، ولعله عقد خدمة طويل الأجل، أو بدّل عقد الخدمة هذا بعقد آخر غيره. تحدث أيضاً حول استثمارهم ما يقارب من مليار دولار في مشروع خورمور منذ 2007. ولا أعرف في الواقع أين هذه الاستثمارات، إذ أن عملهم كان تجهيز ونصب

أنبوب بطول (176) كيلومتر ووحدتين لعزل الغاز، مع حفر عدد قليل من الآبار، وربما كانت هناك أعمال أخرى غير مشروع خورمور قاموا بتنفيذها في كردستان.

هـ- بيع المكثفات النفطية في السوق المحلية

نود تبيان ما يلي حول هذا الموضوع:

أولاً: لقد ذكرت وكالة رويترز في 2012/10/2 خبراً[8] أثار حفيظة واستياء الكثير، وهو: "أن حكومة إقليم كردستان بدأت بيع نفطها في الأسواق الدولية بموجب اتفاقيات تصدير مستقلة تتحدى فيها سيطرة بغداد على تصدير النفط العراقي". لقد حدث هذا الأمر وحبر الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لم يجف بعد، إذ كان من المفترض أن تقوم حكومة الإقليم -وحسب الاتفاق- بضخ ما يزيد عن (200) ألف برميل/ اليوم في تلك الفترة، أو بالأحرى تضخ جميع ما يفيض عندها من نفط ومنتجات بعد إكمال حاجتها من النفط لأغراض التصفية.

إن خبر وكالة رويترز هذا يتضمن شراء شحنتين من قبل شركتين سويسريتين معروفتين في تجارة النفط ومشتقاته، وهما شركة ترافيجورا وشركة فيتول. حيث اشترت الأولى شحنة من المكثفات النفطية للتسليم في تشرين الأول 2012، وتم شحن النفط براً من "حقل كردي" إلى تركيا ثم تم تحميله في مطلع الشهر. تبعتها بذلك شركة فيتول، إذ اشترت شحنة "مكثفات" نفطية تبلغ (12) ألف طن للتحميل في نهاية الشهر ويبلغ سعر الطن (890) دولار، وعليه فإن كل شحنة تساوي أكثر من (10) مليون دولار. واستمرت رويترز لتقول أن المتحدث باسم الحكومة العراقية قال في تعقيب على هذه المبيعات أن العراق يؤكد حقه في الملاحقة القانونية لكل أولئك الذين يشاركون في تهريب ممتلكات الشعب العراقي محلياً ودولياً!!. رفضت شركة ترافيجورا التعقيب، بينما أكدت شركة فيتول أنها اشترت شحنة من منشأ كردي للتحميل في تركيا ورفضت إعطاء أية تفاصيل أخرى، ولكن المتحدث باسمها ذكر "أن شراء الشحنة الصغيرة تم في عطاء عام بنظام تسليم ظهر السفينة في مرفأ طوروس في تركيا ولا تعليق إضافي"!!!. علماً أن الشركتين تزودان الجهات

الاتحادية العراقية بالمنتجات النفطية (حسب ما ذكرت رويترز). هذا وقد ذكر السيد وزير النفط العراقي في 2012/12/9 في أثناء حضوره لاجتماع أوبك في فينا أن شركة فيتول Vitol قد اعتذرت للحكومة العراقية وألغت الصفقة، وذلك حسب معلومات توفرت لنا لاحقاً. كما عرفت لاحقاً أن شركة ترافيجورا اعتذرت أيضاً لوزارة النفط في فترة لاحقة.

إنني ذكرت تفاصيل الخبر، لأن الأمر متعلق بالشركة الإماراتية التي نتحدث عنها، وسنحاول لاحقاً أن نحتسب مبالغ هذه الشحنات وغيرها والتي تقول الشركة إن عوائدها تعود إليها "تحت توجيه حكومة الإقليم"، كما ذكرنا سابقاً.

عند الحديث عن المكثفات النفطية، فإن الجهة المعنية في كردستان هي "بيرل كونسورتيوم"، ودانة غاز وكرسنت بتروليوم الإماراتيتين يملكان80% من هذا الكونسورتيوم. وقد سبق أن اطلعت في أوائل حزيران 2012 على حالة مشابهة، وهي أوراق رسمية مختومة بأختام إيرانية تعود إلى أواخر أيار 2012، تتحدث عن حمولة شاحنة حوضية قدرها (21280) كيلوغرام من "النفثا"، كما مكتوب على أوراق الشحنة، مرسلة عن طريق السليمانية إلى شركة البتروكيمياويات "فارابي" في بندرإمام. والمقصود بالنفثا هنا، وعلى أغلب احتمال منطقي، هي "المكثفات" النفطية.

إن السيد مجيد جعفر في مقابلته في 2012/11/6، والمشار إليها أعلاه، لا ينكر الأمر الذي تحدثت عنه رويترز، ولكن يقول: "إن من يأخذ المكثفات أو يأمر بأخذها هي حكومة الإقليم. فهم يحددون لتجمع بيرل النفطي المشترى الداخلي. نحن لا نصدر المكثفات، وإنما نبيعها داخلياً تحت إشراف حكومة الإقليم، لذا فإن تقرير رويترز غير دقيق!!!" –علامات التعجب وضعت من قبلي-.، ويضيف: "نحن نعرف أن الاتفاق الأخير بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية قد وضعنا تحت رقابة ديوان الرقابة المركزية"!!.

إننا هنا نتحدث عن المكثفات النفطية التي تنتج عرضياً من الغاز الخام المنتج من خورمور، وتستخدم مثل هذه المنتجات في العراق لمزجها مع البنزين، أو لإنتاج البنزين المحسن، ولذا يطلق عليها "البنزين الطبيعي"، ويمكن إضافتها إلى النفط المصدر لزيادة كميته وتحسين كثافة هذا النفط، فهو يتضمن اعتيادياً على السوائل الهايدروكربونية الخفيفة، التي تكون أثقل من الغازات في الظروف الجوية الاعتيادية، أي أثقل من الغاز السائل البيوتان C_4 وتشمل البنتان C_5، والهكسان C_6. وهي مواد ذات قيمة عالية إذ تستخدم أيضاً في صناعة البتروكيمياويات.

ثانياً: مناقشة الموضوع

(1) يتحدث الجميع على أن البيع يتم داخلياً، وكأن هذه المادة هي إحدى المواد التي يستهلكها المواطن العادي، علماً أنها غاية في الخطورة من حيث سرعة اشتعالها وبالتالي التسبب في الحرائق. لذا فإن البيع الداخلي يعني بالنتيجة الحتمية "التهريب إلى خارج العراق". ويقال أيضاً أن الأمر يتم تحت توجيه ورعاية حكومة الإقليم، فالمسؤول الأول والأخير إذن هي حكومة الإقليم. ولكن هل تستلم حكومة الإقليم جزءاً من قيمة هذه المادة المباعة داخل الإقليم و"المهربة" خارجه بالنتيجة؟. هذا الأمر لا أستطيع نفيه أو تأكيده، ولكن تقرير شركة دانة غاز يقول إن هذه المادة تعود إلى الكونسورتيوم!!.

(2) إن معدل إنتاج المكثفات –وكما جاء في التقرير السنوي للشركة-، هو (12415) برميل/اليوم لسنة 2011. أي (4,53) مليون برميل/السنة لسنة 2011.

أما في 2012 فقد وصل معدل الإنتاج لهذه المادة (15) ألف برميل/اليوم، أي (5,48) مليون برميل لسنة 2012.

وبهذا فإن المكثفات المنتجة لسنتي 2011 و2012 وصلت إلى حوالي (10) ملايين برميل.

ولو أخذنا سعر البيع الأخير، أي (890) دولار/الطن، أي حوالي (113) دولار للبرميل على ظهر الباخرة في تركيا. ولنقل (95) دولار للبرميل مطروح في الموقع **يكون مجمل بيع المكثفات لسنتي 2011 و2012 ما يزيد على (950) مليون دولار.** ولو سلمت هذه المواد إلى الحكومة الاتحادية لبيعها مع النفط المصدر وبسعره العالمي، لكان بالإمكان بيع هذه المواد بمبلغ يتجاوز المليار دولار في كل الاحتمالات.

(3) هناك تقرير مطول صادر من شركة دانة غاز وعلى موقعها في 2012/10/14، وبعنوان: "إنتاج شركتي دانة غاز وكرسنت بتروليوم من كردستان وصل إلى (80) ألف برميل نفط مكافئ يومياً، وذلك بمناسبة الذكرى الرابعة".

والمقصود بالذكرى الرابعة لافتتاح مشروع خورمور.

يقول التقرير بأن الاستثمار الكلي بلغ (1) مليار دولار، وأن الإنتاج الكلي ومنذ 2008 بلغ (67) مليون برميل نفط مكافئ، وأن المشروع وفر لحكومة الإقليم كلفة وقود تعادل (5,4) مليار دولار. ويقصد كلفة الغازأويل (زيت الغاز) الواصل إلى محطات الكهرباء في حال عدم توفر الغاز. سنرجع إلى كلف الغاز في فقرة لاحقة وسنستمر في احتساب كلف "المكثفات" النفطية.

يقول هذا التقرير أن الإنتاج اليومي للغاز قد وصل إلى (340) مليون قدم مكعب يومياً، وأن إنتاج المكثفات النفطية وصل إلى (15) ألف برميل/اليوم. وفي المجموع الكلي فإن إنتاج الغاز منذ تشرين الأول 2008 وحتى الآن قد بلغ (279) مليار قدم مكعب، كما وأن الإنتاج الكلي من المكثفات بلغ (13) مليون برميل. وهذه أرقام أكثر دقة مما ذكرته عن المعدل اليومي مضروباً في (365) يوماً. إذ أنها تعطينا مجمل الإنتاج الفعلي.

نرى أننا لسنا بعيدين عن الحسابات التي أجريناها كما مبين أعلاه، إذ كان مجموع المكثفات المنتجة التي توصلنا إليها في سنتي 2011 و2012 قد بلغت حوالي (10)

مليون برميل حتى نهاية 2012. وهنا ذكر التقرير أن مجمل الإنتاج للمكثفات منذ تشرين الأول 2008 إلى تشرين الأول 2012 قد بلغ (13) مليون برميل، وعملياً يصل إلى (13,9) مليون برميل نهاية 2012.

بهذا نحن نتحدث عن **قيمة مكثفات نفطية تعادل (1,32) مليار دولار لو بيعت داخل كردستان، وتصل إلى أكثر من (1,4) مليار دولار فيما لو سلمت إلى الحكومة الاتحادية لمزجها مع النفط المصدر.**

(4) إضافة لما سبق، فإن التقرير السنوي 2011 لشركة دانة غاز يقول أنهم يستلمون **مبالغ الغاز السائل LPG**، بالإضافة إلى المكثفات النفطية، حيث أكملت وحدة الغاز السائل الأولى في كانون الثاني 2011، والثانية في حزيران 2011، أي لم يكن هناك بيع للغاز السائل في سنة 2010 وما قبلها. وذكر التقرير أن معدل إنتاج الغاز السائل لسنة 2011 وصل إلى (203) طن يومياً.

ولو افترضنا أن الغاز السائل يباع بالأسعار المدعومة جداً، أي يبلغ سعر الأسطوانة ذات (16) كيلوغرام (5000) دينار بسعر الجملة. فسوف يكون العائد اليومي حوالي (63,4) مليون دينار، والسنوي (23,141) مليار دينار وتعادل حوالي (19,3) مليون دولار، ونصل لسنتي 2011 و2012 إلى ما يزيد عن (45) مليون دولار.

علماً وحسب المعلومات المتوفرة من نشرة "Iraq Oil Report" في عددها الصادر في 2013/5/28، فإن حريقاً وانفجارات قد وقعت في وحدة الغاز السائل في 2012/6/22، أدت إلى توقف الوحدة منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وإن الغاز المنتج يتم حرقه بصورة مستمرة!!، ويتم حالياً محاولة تصليح هذه الوحدة وإعادتها للعمل!!.

(5) تقول شركة دانة غاز في تقريرها السنوي –وكما مبين في ج- ثانياً، أعلاه-، أنها استلمت (266) مليون دولار في سنة 2011، و(82) مليون دولار في 2010

من مبيعاتها في العراق، أي ما مجموعه (348) مليون دولار لهاتين السنتين. ولما كانت دانة غاز تملك40% من الكونسوريتوم، فهذا يعني أن الكونسوريتوم استلم مبلغاً قدره (870) مليون دولار. ولو أخذنا سنة 2012 (وسنوات ما قبل 2010) بنظر الاعتبار، فإننا سنصل إلى أرقام قريبة جداً من أرقام مبيعات المكثفات التي تم احتسابها ووصلت إلى (1,32) مليار دولار، كما مبين في الفقرة (4) أعلاه.

علماً أنه في نفس الوقت فإن الكونسوريتوم يستلم حصص من الدفعات التي تدفعها الحكومة الاتحادية إلى حكومة الإقليم نتيجة اتفاقية تصدير نفط الإقليم، حيث استلم قبل فترة وجيزة (120) مليون دولار، منها (48) مليون دولار لشركة دانة غاز، إضافة إلى دفعة أو أكثر كانت قد سلمت إليهم في سنة 2011، وكما أوضحنا سابقاً.

(6) يقول الكونسوريتوم أنه صرف ما يقارب مليار دولار. كذلك قال المدير التنفيذي لشركة دانة غاز في 2012/11/14 أن حكومة الإقليم مدينة لهم بـ(300) مليون دولار. ولا أعرف هل يقصد أن الدائن لحكومة الإقليم هو كل الكونسوريتوم أو شركة دانة فقط. إذ لو كان المبلغ أعلاه يمثل دانة غاز لوحدها فهذا يعني أن الأقليم مدين على هذا المشروع حتى الآن مبلغ (750) مليون دولار!!.

بالواقع وعلى ضوء ما جاء في أعلاه لا أستطيع أن أفهم كيف أن حكومة الإقليم لا تزال مدينة للكونسوريتوم بهذه المبالغ، إلاّ إذا كانت مبالغ البيع للمكثفات تدفع بالنتيجة إلى حكومة الإقليم كلاً أو جزءاً. إذ من المفروض أن الكونسوريتوم قد استلم جميع مبالغه من المبيعات. كما وإن إعطائه حصة من المبالغ المدفوعة من قبل الحكومة الاتحادية لحكومة الإقليم أمر غير وارد مطلقاً، لأنه لا يعطي منتجات لغرض التصدير. وأن المبالغ تدفع عن الكلفة للشركات التي تصدر النفط.

كما يظهر مما سبق فإن مبالغ "المبيعات الداخلية"، للمكثفات والتي تهرب بالنتيجة، وكذلك مبالغ المبيعات للغاز السائل، تغطي كلفة المشروع وتزيد. وهذه المبالغ موزعة بين حكومة الإقليم وكونسوريتوم بيرل بتروليوم، أو لدى جهات أو "مشاريع" غير مبينة في التقارير والأخبار الصادرة من الشركات نفسها.

علماً أن المعلومات المتوفرة أخيراً تبين أن كمية قليلة من "المكثفات" قد أرسلت في آب 2012 إلى خط التصدير الرئيسي. ولكن هذه الكمية القليلة لا تؤثر في سياق هذه الملاحظات بالمرة. وسنرجع الى هذا الموضوع في نهاية حديثنا عن هذه الشركة في الفقرة خامساً.

ثالثاً: الغاز الجاف المسلم إلى محطات الكهرباء (عرض ومناقشة)

نود أن نوضح ما يلي حول هذا الموضوع، بعد أخذ المعلومات الواردة في سياق الملاحظات أعلاه بنظر الاعتبار:

(1) يقول المقاول بأنه سلم جميع الغاز المنتج الجاف إلى حكومة إقليم كردستان مجاناً، وذلك لغرض استعماله في محطتي كهرباء السليمانية وأربيل، وسيتم توصيله إلى محطة كهرباء دهوك قريباً. ويحتمل أن هناك استخدامات أخرى للغاز، إذ هنالك في الخطة الموضوعة توسع في استخدام الغاز في الصناعة، ومنها في محارق معامل السمنت، وكذلك لأغراض منزلية، وهو أمر جيد واقتصادي.

بُدء بتسليم الغاز إلى حكومة الإقليم منذ آب 2008، أي قبل إكمال وحدتي الغاز السائل في سنة 2011، مما قد يعني أن الغاز السائل كان ضمن الغاز الجاف المسلم إلى حكومة الإقليم، (إذا لم يكن قد حرقه)، قبل إكمال وحدتي الغاز السائل، وما كان يعزل من الغاز الخام المنتج من حقل خورمور هو "المكثفات" النفطية فقط.

(2) يقول تقرير شركة دانة غاز المشار إليه أعلاه، بأن معدل الغاز المنتج والمسلم إلى حكومة الإقليم بلغ (265) مليون قدم مكعب يومياً (مقمق) في سنة 2011، أي (96,725) مليار قدم مكعب في سنة 2011. كما وصل الإنتاج في النصف الثاني من سنة 2012 إلى (340) مقمق يومياً، (والذي يعني حوالي 110 مليار قدم مكعب –بافتراض معدل 300 مقمق يومياً على الأقل) خلال سنة 2012. وفي كل الأحوال فإن شركة دانة غاز ذكرت على موقعها في 2012/10/14، أن مجمل الغاز الجاف الذي أنتجه الكونسورتيوم من حقل خورمور قد بلغ (297) مليار

قدم مكعب قياسي وذلك منذ بدء الإنتاج في النصف الثاني من 2008 وحتى نهاية تشرين الأول 2012[9]، أي حوالي (315) مليار نهاية 2012.

(3) إن السعر المدعوم للغاز والذي تبيعه الحكومة الاتحادية لمحطات الكهرباء ومعامل الأسمدة والبتروكيمياويات يبلغ (50) دينار للمتر المكعب الواحد، وهذا يعني أن سعر المليون وحدة حرارية بريطانية Btu يبلغ (1,15) دولار، والذي يعادل (970,8) قدم مكعب[10]. وان سعر الغاز (1,15) دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية، هو سعر مدعوم فعلاً ويقارب أسعار الغاز المدعوم في الدول المجاورة، مقارنة بأسعار الغاز العالمية في أوربا واليابان والصين والتي تبلغ حوالي (7-9) دولار للمليون وحدة حرارية، وحوالي (5) دولار في الولايات المتحدة. إن السعر المدعوم هذا يعني أن سعر (1000) قدم^3 يبلغ حوالي (1415) دينار وتعادل (1,18) دولار لكل (1000) قدم مكعب قياسي.

لنأخذ مجمل إنتاج الغاز المنتج والمسلم إلى حكومة الإقليم، والمذكور أعلاه، والبالغ (297) مليار قدم مكعب حتى نهاية تشرين الأول 2012، أي حوالي (315) مليار نهاية 2012. وبهذا يكون مجمل سعر الغاز بالسعر المدعوم: 315,000,000 × 1,18 = حوالي (372) مليون دولار إلى نهاية 2012 بالأسعار المدعومة التي يباع بها الغاز من قبل الحكومة الاتحادية.

أما لو أرادت حكومة الإقليم رفع الدعم الكبير الموجود للغاز الطبيعي (ولو جزئياً)، وهي سياسة السوق المفتوح والتي تدعم توجهها حكومة الإقليم، وكذلك سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأرادت اختيار سعر الغاز (3,22) دولار للمليون وحدة حرارية، وهو السعر المقترح من جهات أجنبية على الحكومة العراقية[10]، لوصل المبلغ إلى (1,198) مليار دولار. أما لو اعتمدنا الأسعار العالمية لتضاعف هذا المبلغ. **ولكننا سنعتمد السعر المدعوم بالكامل، واعتماد مبلغ (372) مليون دولار كسعر للغاز المجهز إلى حكومة إقليم كردستان من حقل خورمور.**

إن كميات الغاز المنتج وبعد تطوير حقل جمجمال الغازي ستتطور، وستتضاعف كميات الغاز المنتج، لأغراض الاستخدامات المحلية، وكذلك للتصدير. إن خرائط أنبوب الغاز الحالي تدخل إلى داخل تركيا، والحديث يدور حول تزويد المناطق الجنوبية لتركيا بالغاز وكذلك الربط لإيصال الغاز إلى أوربا، وكما أوضحنا في سياق هذه الملاحظات. إن المبلغ (372) مليون دولار سيتضاعف عند ذلك، وبضمنه ستكون هنالك مبالغ إضافية نتيجة تصدير الغاز، وقد تقول حكومة الإقليم عند ذاك أن الأمر ليس تصديراً (كما تقول عن النفط المهرب إلى تركيا الآن)، وإنما مقايضة بمنتجات نفطية!!!، وكأن أقيام النفط أو الغاز أو المنتجات المقايض بها، (إن كانت هناك مقايضة أصلاً)، هي أموال سائبة لا تدخل في الميزانيات الاتحادية!!!.

لا نعرف هل يستلم الإقليم قيمة هذا الغاز، أو يعطيه "مجاناً" إلى القطاع الخاص الذي شيد ويشغل المحطات الغازية. وهل هناك موافقة من الحكومة الاتحادية على هذا "التبرع". إذ من غير المعقول أن تستلم الحكومة الاتحادية مبالغ الغاز المنتج عندها والذي تبيعه إلى جهات حكومية، **وتدخل هذه المبالغ إلى الميزانية العامة كواردات (يأخذ منها الإقليم حصته منها)، بينما الإقليم يعطي هذه المادة مجاناً، وكذلك يأخذ كلفة إنتاجها من الميزانية العامة لإعطائها إلى المقاول الذي نفذ المشروع ويديره حالياً**. أما إذا كان الإقليم يستلم أقيام هذه الكميات من الغاز ولا يوصلها إلى الحكومة الاتحادية، لإدخالها كواردات عامة للدولة العراقية ويأخذ حصته منها، فهذا أمر آخر وعلى وزارة النفط ووزارة المالية ومجلس النواب متابعة ذلك!!.

رابعاً: ما الذي توصلنا إليه من أعلاه؟

إن ما يراه القارئ من كل ما جاء في أعلاه هو الصورة التالية:

إن حكومة إقليم كردستان استغلت حقل خورمور الغازي، الذي يقع في منطقة "متنازع عليها"، وكانت الحكومة الاتحادية على وشك إحالته للتنفيذ، كذلك تقوم حكومة الإقليم بتطوير حقل جمجمال الغازي. ولقد أعطت كلا الحقلين إلى

الكونسوريتوم بعقد غير واضح المعالم، إذ أن الغاز الجاف يعطى إلى حكومة الإقليم مجاناً، بينما يبقي الكونسوريتوم السوائل النفطية "المكثفات" والغاز السائل عنده ويبيعها في السوق المحلية تحت إشراف حكومة الإقليم، مما يؤدي بالتالي إلى التهريب الأكيد للمكثفات.

إن الحكومة الاتحادية لا تستلم مبالغ "المكثفات"، والبالغ قيمتها حتى نهاية سنة 2012 حوالي (1,32) مليار دولار، بأسعار البيع الداخلي في كردستان، ويزداد المبلغ فيما لو كانت هذه المكثفات قد أرسلت للتصدير مع النفط المصدر تنفيذاً للاتفاقية الأخيرة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية. ولا يعرف أحد إذا كانت حكومة الإقليم تستلم جزءاً من هذه المبالغ أم لا.

كذلك لا تستلم الحكومة الاتحادية أي مبلغ عن الغاز الجاف الذي يتم إيصاله إلى محطات الكهرباء، علماً أن نصب محطات الكهرباء أمر ممتاز تحمد عليه حكومة الإقليم. إن قيمة هذا الغاز بالأسعار المدعومة جداً يبلغ (372) مليون دولار.

إضافة لذلك فإن الحكومة الاتحادية، (التي تمثل كل الشعب العراقي)، تعطي الحصة (النسبة) التي يقررها مجلس النواب، (الذي يمثل أيضاً كل الشعب العراقي)، من عائدات العراق إلى حكومة الإقليم من الميزانية الاتحادية. كذلك فإنها تعطي 50% من عائدات النفط المصدر من كردستان كسلفة لتغطية كلف الشركات التي تنتج منها النفط (الاستثمارية والتشغيلية)، ولكن قسماً من هذه المبالغ ذهبت إلى الكونسوريتوم الذي لم يساهم حتى ببرميل واحد من النفط المصدر.

تقول المادة (111) من الدستور "النفط والغاز ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات".

حكومة الإقليم لم تدفع أي مبلغ مهما كان ضئيلاً إلى الخزينة الاتحادية، ولم تعط أية حصة مهما كانت صغيرة لخارج الإقليم، حتى أنها لم تزود المناطق "المتنازع عليها"، والتي تسميها "المناطق المستقطعة من كردستان"، بأية كمية من الكهرباء!!!.

من هنا نرى كأن حكومة الإقليم تقول: إن ما موجود في كردستان (والمناطق المتنازع عليها) من غاز ونفط هو ملك كردستان وحدها، وعلى الحكومة الاتحادية دفع تكاليف تطويره، وما موجود من نفط أو غاز في بقية أنحاء العراق فإنها تتقاسمه مع الجميع.

وأية قسمة هذه، إذ لو كان الإقليم يعطي جزءاً من قيمة هذه المواد إلى الحكومة الاتحادية بدلاً من كل المبالغ، لقلنا أن الأمر "غير عادل" أو "ظالم"، ولكن عندما لا يعطي أي شيء وتؤخذ قيمة إنتاجه، فإن الأمر يتعدى الظلم، وقد يسمى حينئذ "إتاوة"، أو "خاوة"، أو "نهيبة"، أو "حواسم"، أو سمّه ما شئت!!.

خامساً: معلومات إضافية حول تصدير المكثفات النفطية

لقد ذكرت في الفقرة "هـ- ثانياً(6)" أعلاه، أن المعلومات المتوفرة مؤخراً تفيد بأن كمية قليلة من "المكثفات" قد أرسلت في آب 2012 إلى خط التصدير الرسمي، ولكن هذه الكمية لا تؤثر في سياق الملاحظات إطلاقاً!!.

ولكي لا "نظلم" الشركة، فإنني حصلت على معلومات حديثة عن هذه الكميات "القليلة" التي أرسلتها الشركة إلى خط التصدير الرسمي في عدة سنوات وليس في سنة 2012 فقط، وسنرى إنها أيضاً لا تؤثر في النتائج التي توصلت إليها في سياق الملاحظات.

لقد استلم خط التصدير كميات "المكثفات" التالية محسوبة "برميل".

السنة	الكمية برميل	الملاحظات
2008	289191	لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من تشرين الأولى وإلى نهاية السنة أي بمعدل (3143) برميل/اليوم لفترة الإرسال.
2009	1,490,065	لطول السنة، أي المعدل اليومي لسنة 2009 كان (4082) برميل/اليوم.

2010	1,750,648	على طول السنة، أي المعدل اليومي لسنة 2010 كان (4796) برميل/اليوم.
2011	1,376,800	على طول السنة، أي بمعدل يومي لسنة 2011 بلغ (3772) ببرميل/اليوم.
المجموع	**4,906,704 برميل**	

علماً إن تقرير الشركة نفسها يقول إن معدل إنتاج المكثفات سنة 2011 بلغ (12415) برميل/اليوم، وفي سنة 2012 إلى (15) ألف برميل/اليوم. كما إنه يقول إن إنتاج المكثفات بدأ منذ تشرين الأول 2008.

ولو أضفنا ما تم تصديره رسمياً في سنة 2012 الى مجموع الكميات المسلمة إلى خط التصدير وحتى نهاية سنة 2011 والمذكورة أعلاه، وبنفس معدلات 2011، نرى أن علينا زيادة الكميات المصدرة رسمياً بكمية أخرى تساوي 3772 برميل/اليوم × 91 يوماً = 343252 برميلاً. حيث تم إيقاف التصدير نهائياً في سنة 2012 عند نهاية شهر آذار 2012، وذلك بأمر من حكومة الإقليم.

بهذا يكون مجموع الكمية المصدرة رسمياً:

4,907 + 0,343 = 5,250 مليون برميل من المكثفات.

رغم إن التصدير الرسمي من المكثفات قد توقف، ولكن لا يمكن إيقاف إنتاج المكثفات، إذ إن الغاز الجاف اللازم لمحطات الكهرباء يجب أن يستمر وبنفس معدلات 2012، وبهذا يجب إنتاج المكثفات وبمعدلات (15) ألف برميل/اليوم، كمنتج عرضي، وهذه "المكثفات" لا يمكن خزنها لفترات طويلة جداً إذ تحتاج إلى سعة تخزينية عالية، لذلك يجب بيعها داخلياً (أي تهريبها).

لقد كنا قد احتسبنا كميات المكثفات المنتجة لسنتي 2011 و2012، وتوصلنا إلى كمية (10) مليون برميل لهاتين السنتين. كما اعتمدنا على ما ذكرته الشركة من إنها أنتجت (13) مليون برميل من المكثفات، وذلك بمناسبة الذكرى الرابعة لإكمال

المشروع في آب 2008. أي (13) مليون برميل حتى آب 2012، وذلك بإضافة الكميات المنتجة في السنوات 2008، 2009، 2010.

ولغرض إكمال احتساب كمية المكثفات المنتجة حتى نهاية سنة 2012، علينا إضافة إنتاج (4,5) شهر من سنة 2012، وبمعدل (15) ألف برميل/اليوم. أي علينا إضافة (15) ألف × 137 (يوماً) = 2,055 مليون برميلاً.

بهذا تصبح كمية المكثفات منذ بدء الإنتاج وحتى نهاية 2012 حوالي (15) مليون برميل، ومجمل ما مصدر رسمياً بلغ (5,250) مليون برميل، والفرق بينهما أي (9,750) مليون برميل تم بيعها بالسوق المحلي "أي تم تهريبها".

إن هذه الكمية كانت ستصل قيمتها إلى (926,25) مليون دولار لو تم بيعها بأسعار "السوق الداخلي"، مثل الحالات المشابهة التي تحدثنا عنها عند الحديث عن شركة دانة غاز. أو كانت ستصل قيمتها إلى ما يقارب المليار دولار لو كانت قد سلمت إلى خط التصدير لغرض تصديرها.

في كل الأحوال فإن بوجود مثل هذه المبالغ، حتى في حال بيع المنتج محلياً، فإنها كانت ستغطي جميع الاستثمارات التي قامت الشركة بصرفها لإكمال المشروع، (ولقد غطت ذلك فعلياً)، وهذا ما كنا نسعى إلى تبيانه.

وهنا يجب أن نتساءل مرة أخرى أين ذهبت هذه المبالغ إذا لم تكن قد غطت الاستثمارات التي صرفت لإكمال المشروع!!. إذ تقول شركة دانة غاز في تقريرها السنوي، إنها ربحت من عملياتها في كردستان في سنة 2011 ما يعادل (195) مليون دولار، علماً إن حصتها تبلغ في بيرل كونسوريتوم 40%. أي إن أرباح الكونسوريتوم بمجمله بلغت (487,5) مليون دولار لسنة 2011 فقط!!!. وعلى الرغم من هذه الأرباح، نرى أن كلاً من الشركة وحكومة الإقليم يدعيان، بأن الشركة لم تستلم حتى الآن ما صرفته من استثمارات وعلى الميزانية الاتحادية دفعها لهما. علماً إننا نتحدث هنا عن المكثفات فقط، وتبقى أقيام الغاز الجاف والغاز السائل، وهي كما احتسبناها في ملاحظاتنا عن الشركة.

2- عقود المشاركة بالإنتاج مع شركة نفط كلف كيستون

كنت قد أشرت في كانون الثاني من العام 2008 وبصورة موجزة[11] إلى عقود المشاركة بالإنتاج لـ"شركة نفط كلف كيستون المحدودة Gulf Keystone Petroleum Ltd"، والموقعة في 2007/11/6 مع حكومة إقليم كردستان، سواء مع الشركة لوحدها أو مع بعض الشركاء الأوربيين. وذكرت في حينه أن تقييم حكومة الإقليم لعنصر المجازفة في هذه الرقع "الاستكشافية" التي وقعتها مع هذه الشركة يتراوح بين "وسط" كعنصر للمجازفة لرقعة "عقرة-بجيل Akri-Bijeel" وفي رقعة دهوك، إلى "منخفض" (أي لا يوجد عنصر مجازفة من الناحية العملية) في رقعة "شيخان Shaikan".

إن المعلومات المذكورة أدناه تعتمد بصورة أساسية على التقرير السنوي لسنة 2011 للشركة أعلاه[12]، والذي يقع في 72 صفحة، ويفهم من سياقه أنه صادر في الربع الثاني من عام 2012.

إن الشركة أعلاه شركة صغيرة مستقلة لاستكشاف وإنتاج النفط، ويرتكز عملها في الوقت الحاضر على العمل في كردستان العراق. وهي مسجلة في بيرمودا وموجودة في بورصة لندن ولها مكاتب في أربيل والجزائر ولندن. توجد لديها أربع رقع متجاورة في الإقليم، (مع احتمال امتداد عملها إلى المناطق المتنازع عليها أو حتى داخل محافظة نينوى!!)، وضمن هذه الرقع شيخان والحقل المكتشف فيها من قبل الشركة والذي تسميه: "الاكتشاف العظيم لحقل شيخان العملاق Giant Shaikan Field" وهو حقل تقول الشركة عنه أنه يتضمن (16) مليار برميل نفط oil in place، كما سنوضح لاحقاً.

يمكن إيجاز ما قامت به الشركة حتى الآن، وحسب ما جاء بالتقرير السنوي أعلاه، بما يلي:

أ- بعد أن حصلت الشركة على عقود المشاركة في تشرين الثاني 2007، في شيخان وعقرة-بجيل (أو حسب ما تكتبه الشركة أكري-بيجيل Akri-Bejeel)، فإن

الشركة "حصلت في سنة 2008 على المعلومات الزلزالية ثنائية الأبعاد 2D seismic data.

ولا يتحدث التقرير عن كيفية الحصول على هذه المعلومات الزلزالية ثنائية الأبعاد، وهل هي نتيجة أعمالهم الزلزالية الفعلية الخاصة في سنة 2008، أو المقصود "حصولهم" على أعمال زلزالية سابقة (أو كليهما)، إذ أن معظم الرقع كانت قد تمت بها مثل هذه الأعمال، إضافة إلى أنها امتدادات جيولوجية مترابطة مع مناطق في شمال العراق كان قد وجد فيها النفط سابقاً. علماً أن من الأمور الاعتيادية أن يعطى إلى الشركات، حتى قبل الإحالة إليها، مثل هذه المعلومات وبصورة رسمية وضمن شروط مزايدات العطاء (إن كانت هناك مزايدات)، أو وفق شروط العقد عند التعاقد. هذا وأن جميع الوثائق المتعلقة بهذه المناطق كانت قد "وصلت" لوزارة الموارد الطبيعية في كردستان في السنوات الأولى من الاحتلال الأميركي للعراق، إضافة إلى أنها معروفة لدى الجيولوجيين الذين كانوا يعملون في شركة نفط الشمال سابقاً.

في تموز 2009 حصلت هذه الشركة على عقدين آخرين للمشاركة بالإنتاج في منطقة "شيخ عادي Sheik Adi"، ومنطقة "بير بحر Ber Bahr". علما أن الشركة انسحبت في هذه الفترة أن أعمالها في الجزائر إذ كانت هذه الأعمال خاسرة وبلا جدوى.

في آب 2009 حصلوا على الجائزة الكبرى عند إكمال أول بئر في شيخان (البئر شيخان-1 Shaikan-1)، حيث بينت نتائج البئر اكتشاف نفطي كبير. وهنا نلاحظ حالة خاصة نجدها في جميع عقود المشاركة في كردستان، وهي الإعلان عن العثور "اكتشاف" على حقول هايدروكربونية جديدة من أول بئر تحفر، وهو أمر نادر في العالم. وهذا أمر يؤكد الانطباع السائد بأن لدى الشركات معلومات جيولوجية وجيوفيزيائية مسبقة وحيدة، بالإضافة إلى وجود نضوحات نفطية وغازية نشطة في بعض الرقع الاستكشافية.

لقد بدء بالحفر في شيخان-1 في 2009/4/27، وفي تشرين الثاني 2009 كانوا قد وصلوا إلى عمق (2950) متر، بعد أن اخترقوا الطبقة النفطية في آب 2009 للوصول إلى طبقات نفطية أعمق. وبدأوا بتقييم النتائج وتوصلوا في تقرير أكمل في كانون الثاني 2010، إلى وجود كميات من النفط oil in place تصل إلى (1,9) مليار برميل تقييم P90، و(7,4) مليار برميل P10. علماً أن P تعني هنا (محتمل probable)، و10 و90 أو أي رقم آخر سوف يذكر في المستقبل فإنه يعني نسبة الاحتمال، أي أن P90 تعني 90% محتمل، وهو يشبه الأمر المؤكد ويعزز لاحقاً بحفر آبار أخرى وغيرها من الطرق. كما وأن P10 تعني كمية إضافية، واحتمال وجودها بنسبة 10%.

ثم بدء بحفر البئر (بجيل-1،1-Bejeel) في كانون الأول 2009، وفي آذار 2010 أعلن عن اكتشاف كبير آخر، (وأيضاً من أول بئر حفرت)، في منطقة (أكري-بيجيل/ عقرة-بيجيل). أعلن أن الحقل يتضمن كمية من النفط (تقييم P50)، تعادل (2,4) مليار برميل. عدّل الرقم بعد إعادة تقييم الحقل في كانون الثاني 2012 وتوصل إلى أن حقل أكري-بيجيل يحوي نفطاً يعادل (2,5) مليار برميل تقييم P90، و(4,5) مليار برميل تقييم P10.

واستمرت الاكتشافات الجديدة لشركة "كلف كيستون بتروليوم"، حيث تم الحصول في صيف 2010 على المعلومات الزلزالية ثلاثية الأبعاد 3D Seismic data في منطقة الشيخ عادي وشيخان، وبمسافة تعادل (814) كيلومترمربع. وبدء بحفر البئر شيخ عادي-1 في 2010/8/4 ووصل إلى عمق (3730)متر، وتوصل أيضاً إلى اكتشاف مكمن نفطي كبير (وأيضاً من أول بئر تم حفرها!!)، وتم تقدير الاحتياطي للنفط الموجود فيها بحوالي (3) مليار برميل تقييم P10.

بدأ الاهتمام بتقييم حقل شيخان من خلال آبار أخرى وصولاً إلى طبقات جيولوجية أخرى، وبأعماق مختلفة، وإجراء فحوصات وإعادة تقييم للمعلومات السابقة. فلقد بدء بحفر البئر شيخان-3 في 2010/9/2 ووصلوا إلى عمق (1518) متر في كانون

الأول 2010. وكذلك بدء بحفر البئر شيخان-2 في 2010/12/1، ووصلوا إلى عمق (3300) متر في آب 2011. بهذا أصبح الاحتياطي لحقل شيخان (8) مليار برميل (P90)، و(13,4) مليار برميل (P10) كنفط موجود oil in place.

ب- يقول رئيس هذه الشركة في التقرير السنوي 2011، من أنها تملك احتياطي في كردستان يعادل (16) مليار برميل كنفط موجود. ويؤكد أن جميع تقديرات الاحتياطي للحقول الجديدة المكتشفة معززة، في نيسان 2011، بتقرير من الشركة الاستشارية المستقلة المختصة Dynamic Global Advisors DGA والتي مقرها في بوستن في الولايات المتحدة الأميركية.

إن حقل شيخان –بنظر الشركة- يعتبر من أهم الاكتشافات النفطية الحديثة في العالم (وهذا صحيح)، إذ أن أي حقل يتضمن احتياطي يبلغ (8) مليار نفط P90 و(13,4) مليار نفط P10، والمعدل (10,5) مليار برميل (بعد أخذ نتائج البئر شيخان-4 بنظر الاعتبار)، هو حقل ضخم بكل المقاييس.

يجب أن نوضح هنا من أن رقعة شيخان تقع بين حقل طاوقة (المكتشف حديثاً)، وحقل طق طق (المكتشف في سبعينيات القرن الماضي)، ويوجد فيها نشاط واضح لنضوحات نفطية. ونظراً لضخامة الحقل فإن رئيس الشركة يقول في تقريرهم السنوي، أن غايتهم الوصول بالنتيجة إلى إنتاج (400) ألف برميل/اليوم من حقل شيخان وحده، ويمكن الوصول إلى إنتاج (500) ألف برميل/اليوم.

ج- الإنتاج الحالي للشركة

إن ما جلب نظري في حديث رئيس الشركة المذكور في التقرير وفيما يتعلق بمهامهم الرئيسية الآنية (أي لسنة 2012، وما بعدها بقليل)، هو تمديد فترة فحوصات Extended Well Tests "EWT"، وتكبير منشآت إنتاج الفحوصات، ويؤكد أن الغاية هي الوصول إلى إنتاج (40) ألف برميل في اليوم في "فترة الفحص الممدد" هذه، للالتحاق بالتصدير للنفط و"البيع الداخلي" للنفط المنتج. كما يذكر أن

سعة منشآت فحص الآبار ازدادت في سنة 2011 بما يقارب 144% عن سنة 2010 إذ وصلت إلى (200137) برميل/اليوم بدلاً من (82054) برميل/اليوم في سنة 2010.

في التطبيق العملي الفني فإن تمديد فترة الفحوصات وتكبير سعات أجهزة الفحص (أي وضع خزانات ومضخات أكبر وإضافة عازلات الغاز في هذه الحالة)، هو أمر لا ينطبق على وضع الشركة هنا ولا يوجد له مبرر مطلقاً ، ولكن رغم ذلك نجده في تقرير هذه الشركة وتقارير الشركات الأخرى العاملة في إقليم كردستان وكما سنرى عند الرجوع لها. إن الفحص للبئر يتم اعتيادياً لفترة ساعات وتغلق البئر بعد ذلك لحين ربطها بخط أنبوب النفط المنتج الواصل إلى عازلات الغاز. من النادر جداً أن تمدد فترة فحص الآبار، وذلك لأسباب فنية، مثل ملاحظة عدم استقرار الضغوط أو التدفق النفطي. وحسب معلوماتي فإن هذا الأمر حدث مرة واحدة في السابق، وذلك في حقل البزركان في سبعينيات القرن الماضي، حيث كان هناك تذبذب كبير في ضغط البئر، دون معرفة السبب في حينه.

كما يظهر هنا، وفي الحالات المشابهة الأخرى في الإقليم، فإن **اتخاذ قرار "تمديد فترة الفحص"**، وحصول الموافقة عليه من قبل وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم، هو تلاعب بهذا المفهوم، إذ هو يطلب هنا أن يستمر الإنتاج لأسابيع وشهور وقد يكون سنوات بحجة "تمديد فترة الفحص"، وذلك من أجل بيع المنتوج وليس من أجل فحص البئر. فالإنتاج في هذه الحالات هو ليس بكميات قليلة لأغراض الفحص، وإنما ينتج لأغراض تجارية، **ولهذا يجب أن يدخل النفط في جميع حسابات وتدقيقات ديوان الرقابة المالية، لمعرفة أين تذهب أقيامه وكيف يتصرف بها، ويجب تقليل المبالغ المدفوعة للكلفة في حالة هذه الأقيام.**

د- حصص الشركة والشركات الأخرى في الحقول "المكتشفة"

إن شركة كلف كيستون لا تملك حالياً جميع الحصص في رقع عقودها وفي اكتشافاتها، إذ حدثت تبديلات في الملكية نتيجة البيع أو الشراء أو المقايضة فيما بين

الـشركات، (بعلـم وموافقـة أو بتوجيـه مـن حكومـة الإقلـيم)، ويتوقـع أن تـستمر هـذه العملية، خصوصاً وأن هذه الحقول النفطية الجديدة والكبيرة ستحتاج إلـى استثمارات عالية جداً للتطوير لا تتناسب وحجم شركة كلف كيستون النفطية.

أولاً: يمثل الجدول التـالي، والمـأخوذ مـن التقرير الـسنوي لعـام 2011، حـصص الـشركة working interest، والـشركات الأخـرى فـي الاكتـشافات الجديـدة فـي 2012/5/25.

اسم الرقعة	حصة كلف كيستون working interest	الشركات الأخرى
- شيخان	%75	MOL الهنغارية (20%) TKI (5%) تكساس كيستون
- شيخ عادي	%80	حكومة الإقليم (20%)
- بيربحر Ber Bahr	%40	جنيل إنيرجي التركية (40%) حكومة الإقليم (20%)
-عقرة –بيجيل Akri-Bjeel	%20	MOL (الهنغارية) 80%

إن شركة كلف كيستون مسؤولة عن التطوير والتشغيل operator لحقلـي شيخان وشيخ عـادي، أمـا حقل بيربحـر فيقع تحت مسؤولية شركة جنيل إنيرجـي التركيـة، وحقل عقرة-بيجيل مسؤولة عنـه MOL الهنغاريـة. ولـم نلاحظ حصص لحكومـة الإقليم في حقلي شيخان وعقرة-بيجيل.

ثانياً: تذكر الشركة في تقريرها أن هناك (48) شركة نفطية عالمية تعمل في إقليم كردستان، وتوصلت هذه الشركات إلـى اكتشاف مـا يقـارب (20) حقل نفطـي جديد.

وأن الاحتياطي المقدر في كردستان يبلغ كنفط موجود oil in place حوالي (45) مليار برميل. من هذا الاحتياطي يوجد (16) مليار برميل يعود إلى شركة كلف كريستون، والجدول أدناه يرينا النتائج النهائية لكميات النفط الموجودة في اكتشافات هذه الشركة:

مليار برميل (النفط الموجود)

- **شيخان:** P90 (8)، P10 (13,4)، المعدل (10,5) مليار برميل كما في تشرين الثاني 2011

- **شيخ عادي:** P90 (1,0)، P10 (3,0)، المعدل (1,9) مليار برميل كما في آب 2011

- **عقرة –بيجيل:** P90 (2,5)، P10 (5,4)، المعدل (3,9) مليار برميل كما في شباط 2012

- **بيربحرBer Bahr : ـ ، ـ** ، المعدل (1,5) مليار برميل

المجموع: (17,8) مليار برميل

تقول الشركة في تقريرها أن لديها نفط موجود يعادل (16) مليار برميل، ولكن لو حسبنا نسبة حصصها من مجمل النفط المكتشف والبالغ مجموعه (17,8) مليار برميل نجد أن ما "تملكه" الشركة هو (11,6) مليار برميل فقط. والذي يفهم من ذلك أن الشركة تتحدث عن مجمل اكتشافاتها (وليس حصتها) عدا بيربحر الذي لم يكتمل احتساب النفط الموجود فيها حتى النصف الأول من سنة 2012.

وتضيف الشركة بأنها لو أخذت جميع اكتشافاتها بنظر الاعتبار والمبالغ المصروفة للوصول إليها، فإنها ستصل إلى نتيجة أن كلفة الاستكشافات لن تزيد عن (20) سنت للبرميل الممكن استخراجه وتحت أي افتراض معقول لنسبة الاستخراج recovery factor. في الواقع إن هذه الكلفة منخفضة جداً مقارنة بكلف الاستخراج في العالم، وحتى في العراق، وتحت أي مقياس يؤخذ به لاحتساب مثل هذه الكلف!!.

هـ - بعض المسائل التشغيلية والمالية

أولاً: بلغ إنتاج الشركة "التجريبي" لسنة 2011 ما يعادل (200137) برميل، مقارنة بسنة 2010 حيث أنتجت (82054) برميل. ومجمل ما باعته الشركة للسوق المحلي –كما يذكر التقرير- هو (207848) برميل، وحصلت الشركة نتيجة هذه المبيعات (7,7) مليار دولار.

ما جلب نظري في التقرير أمر لم أفهم معناه، إذ يقول إن **"حق الشركة"** للبيع في سنة 2011 كان (166277) برميل، وقد باعته داخلياً بمعدل سعر (41,61) دولار للبرميل الواحد، و"حقها" في سنة 2010 كان (30193) برميل وباعته بمعدل سعر (26,78) دولار للبرميل. والذي يفهم من هذا أن **"حق الشركة"** كان قد أعطي لها من قبل حكومة الإقليم، ولكن كما يظهر –من الأرقام أعلاه- فإن الشركة كانت قد باعت **أكثر من "حقها"**، ولكن المبالغ التي جمعها المقاول والمذكورة في التقرير تعادل هذا "الحق"، ولا يذكر أين ذهبت مبالغ الفرق!!!.

ثانياً: بعد فحص البئر شيخان-1، فإن الشركة استمرت بالإنتاج من هذه البئر وثلاث آبار غيرها، بموجب ما سمته "فحص الآبار الممدد EWT"، المبين في الفقرة (ج) أعلاه. إن الإنتاج من شيخان-1، وشيخان-3 استمر بمعدل (2520) برميل/اليوم، ثم ازداد اعتباراً من نهاية الربع الأول لسنة 2012 إلى معدل (5000) برميل/اليوم، ومن المؤكد أن وتائر الإنتاج قد ارتفعت في الفترات اللاحقة. إذ يقول التقرير أن الحقل سيستمر تقسيمه ويستمر في ذلك حتى سنة (2013)، ويتوقع زيادة إنتاج "فحص الآبار" ليصل إلى ما هو مخطط له، وهو (30-40) ألف برميل/اليوم، وتكون وحدات معالجة النفط الخام لشيخان قد أكملت للوصول إلى مواصفات نفط التصدير وعند ذاك –**كما يؤكد التقرير- إما أن يباع في "السوق المحلي في كردستان" –أو يصدر- اعتماداً على شروط التصدير!!، كما أنهم قد يقومون بكلا الأمرين في التصدير أو البيع الداخلي!!.** (علامات التعجب ليست في أصل التقرير وإنما وضعت من عندي).

ثالثاً: من الواجب في هذه المرحلة من كتابة هذه الملاحظات، التوقف عن متابعة تقرير شركة كلف كيستون مؤقتاً، والحديث عن رقعتي شيخان وشيخ عادي بالذات. **إن كل من مدن شيخان وشيخ عادي يقعان في محافظة نينوى، لا يزالان كذلك، فهما من الناحية الإدارية والمالية ضمن محافظة نينوى**. وقد يمتد قسم من حقل شيخان إلى محافظة دهوك، غير أن جزءاً كبيراً وكل حقل شيخ عادي يقعان في محافظة نينوى. **وإن حصة الإقليم من الميزانية العامة والبالغة حالياً 17% لا تشملهما، فالمصروفات تتحملها ميزانية محافظة نينوى (الحكومة الاتحادية)!!.** كانت جميع هذه المناطق تحت إدارة وسيطرة الحكومة الاتحادية (محافظة نينوى)، وبقيت كذلك بعد الاحتلال الأميركي لسنوات وأثناء تواجد القوات الأميركية فيها. وبدءاً من سنوات 2005 – 2006 بدأت القوات الأميركية بالانسحاب منها، لتحل محلها قوات البيشمركة لتسيطر بالتالي سيطرة كاملة عليها، سواء كان هذا الأمر مقصوداً أصلاً من قبل الولايات المتحدة أم بسبب "الأمر الواقع" لعدم وجود جيش عراقي بسبب قرار حلّه. ولوجود قوات بيشمركة كاملة العدد والعدة وضعف الدولة المركزية!!. **وفي هذا الحال استطاعت شركة كلف كيستون العمل في هذه المناطق، وكذلك استطاعت شركة هنت الأميركية القيام بنفس الأعمال في مناطق أكثر جنوباً في سفين، وثم العقود الأخيرة لشركة أكسن موبيل التي تجاوزت كل الحدود للعمل في بعشيقة والقوش.**

إن حقلي شيخان وشيخ عادي هما حقلان نفطيان تابعان لمحافظة نينوى، ولكن أمام الأمر الواقع المشار الآنف الذكر، وبوجود قوات البيشمركة فيهما بكثافة أصبحا ضمن "المناطق المتنازع عليها"، ويمكن للشركات العمل في مناطقهما دون "معارضة" أحد!!. قد يكون حقل شيخان ضمن هذه المناطق ولكن الأمر لا ينطبق على حقل شيخ عادي. **لقد تم التعاقد عليها مع حكومة الإقليم بعقود المشاركة بالإنتاج (وهو أمر غير مسموح به بتاتاً من الناحية الدستورية وعلى علات الدستور الحالي!!)، ودون أية مداولات مع الحكومة الاتحادية أو حتى إعلامها!!.**

لقد تمت مناقشة ومفاوضة عقد شيخان في سنة 2007 و"تحت جنح الظلام"، وعرف البعض عنه عند نشر التوقع عليه في خبر مقتضب في موقع حكومة إقليم كردستان في 2007/11/6 يتحدث عن موافقة مجلس النفط والغاز للإقليم في 2007/11/4 على التوقيع على سبعة عقود مشاركة بالإنتاج، ومن ضمنها عقد شيخان وعقد عقرة- بيجيل، ودون ذكر أية معلومات –مهما كانت قليلة- عن هذه العقود.

وتتوفر لدي معلومات، ومنذ أواخر آب 2012، وإلى أواسط تشرين الثاني 2012، **تؤكد أن تحميل النفط من حقل شيخان يصل ما بين (8-10) ألف برميل يومياً**. وهذه المعلومات تذكر أن التحميل من حقل شيخان (قرب معبد شيخ عادي)، وقد يقصد بالأمر أن التحميل من حقلي شيخان وشيخ عادي. وهناك حديث واسع في المحافظة (لا أستطيع تأكيده) من أن الواردات يتم تقاسمها بين إدارة الإقليم وبين شخصية سياسية كبيرة جداً في المحافظة تمتلك السيارات الحوضية تعمل على نقل النفط الخام عن طريق وسطاء محليين إلى البحر الأسود، وبمعدل (8) ألف برميل في اليوم، (أي ما يعادل 2,92 مليون برميل) لسنة 2012 ، ولو كانت قد سلمت للحكومة الاتحادية لكان العائد للخزينة المركزية مبلغاً لا يقل عن (292) مليون دولار.

إننا نتحدث هنا عن حقل شيخان فقط، ولكن المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أن هناك ما معدله (250-300) شاحنة حوضية، تنقل يومياً نفوطاً من حقول طقطق وطاوكي (طاوقه)، وشيخان وباستورا، ومناطق أخرى إلى إيران من منافذ برويزخان وحاجي عمران، ومنها إلى البحر الأسود حيث تفرغ حمولتها في سفن راسية في البحر بالاتفاق مع شركات تركية وأذربيجانية، أي أن هناك تهريب ما يقارب من (50) ألف برميل يومياً في فترة ذروة الاتفاق الذي تم بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لتصدير كل نفط الإقليم، أي تم ذلك في شهر تشرين الأول وأوائل تشرين الثاني 2012.

أما الآن ونحن في أواسط كانون الأول 2012 حيث قلّت الكميات التي يرسلها الإقليم من خلال أنبوب التصدير إلى حوالي الثلث (60 ألف برميل/اليوم)، فيتوقع أن

الكميات المهربة قد ازدادت. في كل الأحوال سنرجع للحديث عن تهريب النفط في الفصل الثاني من هذه الملاحظات.

رابعاً: لنرجع مجدداً إلى تقرير شركة كلف كيستون مجدداً، ولنتحدث عن مصروفات الشركة

بلغ مجمل المصروفات العامة والإدارية لسنة 2011 (60,4) مليون دولار، مقارنة بمصروفات سنة 2010 والتي بلغت (32,6) مليون دولار. وإن الفرق بين مصروفات 2010 و2011 هو بسبب إعطاء "حوافز مشاركة -أسهم- share bounds awards"، حيث قامت الشركة في 2011 بدفوعات وحوافز كأسهم بمبلغ (42,5) مليون دولار، وفي سنة 2010 ما يعادل (21,8) مليون دولار. وهذا يعني أن مصروفاتها العامة والإدارية الفعلية هي فقط (17,9) مليون دولار لسنة 2011 و(10,9) مليون دولار لسنة 2010.

عندما يلخص تقرير الشركة حساباته لسنة 2011 يذكر، أن العوائد (6,9) مليون دولار من مبيعاته في كردستان، وأن النتيجة كانت خسارة بعد دفع "الضريبة" البالغة (62,4) مليون دولار. وقد يستغرب القارئ –مثل استغرابي- لهذه "الضريبة" وأين دفعها وكيف يدفع ضريبة والشركة خاسرة!!، ولكن –وكما يظهر في التقرير0 فإن الشركة دفعت هذه الضريبة في المملكة المتحدة!!.

يضيف التقرير أن **المبالغ المستثمرة** بلغت (172,5) مليون دولار في سنة 2011، مقارنة بمبلغ (157,2) مليون دولار في سنة 2010. وأن الغالبية العظمى من استثمارات الشركة هذه قد تمت في كردستان العراق. من ضمن استثماراته في العراق في سنة 2011 هو صرف (152,5) مليون دولار على أعمالها في التحري وحفر ستة آبار، (شيخان-2، وشيخان-4، وشيخان-5، وشيخان-6، وشيخ عادي-1، وبيربحر-1))، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير منشآت "الفحص الممدد للآبار EWT"، لشيخان-1و2و3.

مما تقدم نجد أن مجمل استثماراته في جميع أعماله في العالم لسنتي 2010 و2011 بلغت 172,5 + 157,2 = 329,7 مليون دولار. وذكر التقرير أيضاً أنه استثمر (152,5) مليون دولار في كردستان في سنة 2011 (أي حوالي 88% من مجمل استثماراته في العالم في تلك السنة). لم نقرأ مبلغ استثماراته في كردستان لسنة 2010. ولو افترضنا نفس نسبة 2011، نصل إلى أن استثماراته في كردستان لسنة 2010 بلغت (139) مليون دولار لأعمال مشابهة لما تمت في 2011، إذ تم حفر بئر بجيل-1 وشيخان-3، وإجراء مسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد 3D في مختلف المناطق.

بهذا يبلغ مجمل استثماراته في سنتي 2010 و2011 في كردستان حوالي (291,5) مليون دولار.

من الجدير بالذكر أن الشركة استثمرت في كردستان في سنة 2009 أيضاً، حيث تم حفر شيخان-1 وتم تقييمه. كما أن الشركة حصلت في تلك السنة على عقدي المشاركة في شيخ عادي وبيربحر، ومن المفروض أنهم دفعوا حافز توقيع العقد bonus، (ولو ان الحافز ،حسب المعلومات المتوفرة، لم يتجاوز المليون دولار لكل منهما). ونفس الأمر حدث في سنة 2007 حيث دفعوا حافز التعاقد (والمعلومات التي لدي تقول أن حافز التعاقد كان 10 مليون دولار لشيخان، و10 مليون دولار لعقرة-بيجيل). إضافة إلى ذلك فهناك مبالغ صرفت في سنة 2008 كاستثمارات للأعمال التحضيرية والزلزالية ثنائية الأبعاد.

قد تصل جميع الاستثمارات إلى مبلغ (400) مليون دولار، منها أرقام دقيقة تقريباً لسنتي 2010 و2011 والبالغة (291,5) مليون دولار.

إن مبلغ (400) مليون دولار تم صرفها على حفر (9) آبار وإنشاء معدات بسيطة للفحص، وإجراء فحوصات زلزالية وثلاثية الأبعاد، هذا عدا المصروفات الإدارية والعامة. إن هذه الكلف تعتبر عالية بكل المقاييس، إذ لو افترضنا كلفة حفر البئر

وتقييمها يصل إلى (10) مليون دولار، فإن حفر (9) آبار لن تتجاوز (90) مليون دولار.

خامساً: توفير تمويل الشركة

لم أجد في التقرير ما يظهر أن الشركة قد استدانت أو أصدرت "صكوك" أو ما شابه ذلك لغرض تمويل عملياتها، بل بالعكس فإن تقرير 2011 يظهر أنها حصلت على فوائد من أموالها المودعة، واستفادت من فرق العملة. وكما يظهر فإن تمويل الشركة يأتي من بيع وأرباح الأسهم (نتيجة ارتفاع قيمة الأسهم)، وخصوصاً بعد إعلان اكتشافاتها النفطية الكبيرة والعديدة، وبالأخص الاكتشاف الأول "حقل شيخان". إذ كان سعر السهم الأصلي، وقبل إعلان اكتشاف شيخان (0,05) بنس بريطاني للسهم الواحد (والباوند البريطاني 100 بنس)، ووصل سعر السهم إلى الأرقام المبينة في السياق أدناه وذلك بعد إعلان الاكتشاف.

في اجتماع الجمعية العامة في حزيران 2011 تم زيادة رأسمال الشركة نصف مليون دولار، وتم إصدار (50) مليون سهم اعتيادي جديد بسعر (0,01) دولار للسهم، وكان للشركة في ذلك الوقت (876,181,620) سهماً اعتيادياً. ثم زيد مجدداً في 2011/9/20 وبلغ عدد الأسهم الجديدة (91,120,000) سهم بسعر اسمي قدره (0,01) دولار للسهم، ولكن باعته الشركة بسعر (1,4) باوند للسهم الواحد، وبهذا حصلت الشركة على عائد يقارب من (200) مليون دولار، ورغم ذلك استمر ارتفاع سعر السهم في البورصة، وفي أيلول 2011 أصدرت الشركة أيضاً (800) ألف سهم جديد. علماً أن الشركة كانت قد أصدرت في شباط 2011 ما مقداره (7) ملايين سهم جديد كحوافز لمدراء الشركة، وكذلك مليون سهم جديد كحوافز للمنتسبين. بالإضافة إلى أسهم وحوافز ومكافآت أخرى عديدة للمدراء، مما يعطي انطباعاً أن مدراء هذه الشركة قد أصابهم الخير الوفير، وهو أمر مفهوم إذ أن الشركة "اكتشفت" أحد أكبر الحقول النفطية المكتشفة حديثاً في العالم بالإضافة إلى اكتشافات أخرى في كردستان، وسترتفع قيمة الشركة كثيراً.

في غمرة هذه الانتصارات وهذا النمو المضطرد، كان للشركة مشاكل قانونية مع جهة يسميها التقرير "سكين في الخاصرة Excalibur" حيث أقامت هذه الجهة دعوى قانونية ضدها في لندن ونيويورك، ولا يتوقع البت بها إلاّ في أواخر عام 2012.

و- مستقبل الشركة

يتحدث التقرير السنوي للشركة بإسهاب عن كردستان العراق، والإمكانيات النفطية العالية الموجودة، رغم أنها لم تكن موجودة على الخارطة النفطية قبل سنوات قليلة ولكن الآن موجودة بشكل واضح ومتميز إذ أن الإقليم الذي عدد نفوسه (3,757,058) نسمة، ومساحته (40643) كيلومترمربع، كما ينقل التقرير هذه المعلومات من الموقع الرسمي لحكومة الإقليم فهو الآن معروف في كل الأوساط الرسمية النفطية العالمية. سنرجع إلى عدد النفوس (والرقم هنا دقيق جداً!!) في الفصل الثاني.

إن التقرير متفائل جداً من مستقبل الشركة، ويتحدث عن الدخول في مرحلة الإنتاج التجاري التي تحتاج إلى بنية تحتية يجب إكمالها، منها أنبوب بطول (122) كيلومتر يربط شيخان بخط نفط التصدير كركوك-جيهان بالقرب من فيشخابور على الحدود التركية. وإن سعة الأنبوب يجب أن تصل إلى أكثر من (400) ألف برميل/اليوم. كما وأن دراسات الشركة للمستقبل تعتمد على خطة الإقليم لخطوط أنابيب النفط، والتي تدرس في الوقت الحاضر من قبل حكومة الإقليم، ومن ضمنها خط أنبوب لنقل مليون برميل/اليوم إلى الحدود التركية، وخط أنبوب آخر بطاقة (500) ألف برميل/اليوم لنقل النفط الثقيل المنتج في كردستان.

من المتوقع أن تقدم شركة كلف كيستون GKP لحكومة الإقليم خطتها في تطوير حقل شيخان في شباط 2013، وإن حجم الإنتاج في الخطة غير واضح ويعتمد -كما يقول بين لايدو- في مقالة طويلة مهمة نشرت في "تقرير نفط العراق Iraq Oil Report"[13]، على خطط الأنابيب المشار إليها أعلاه، ولاسيما للنفط الثقيل (مثل

نفط شيخان وغيره)، وكذلك على مدى تعاون تركيا مع الإقليم في الموافقة على خطوط تصدير منفصلة ومستقلة لنقل نفطه إلى البحر. ويستمر هذا المقال، عند التحدث عن كلف كيستون، ليقول عنها وعن غيرها من الشركات الصغيرة التي حصلت على عقود مشاركة بالإنتاج، من أن إمكانياتها المالية والتقنية، تحتاج إلى مساندة من الشركات الكبرى. وباندفاع الشركات الكبرى العالمية للحصول على حقول في كردستان، فإنه من المتوقع أن تبيع كلف كيستون اكتشافاتها في كردستان كلاً أو جزءاً، وبضمنها حقل شيخان (والذي تسميه الشركة حسب ما جاء في المقال بجوهرة التاج crown jewel)، وستحصل الشركة على عروض مغرية، بعد التأكد من صحة الاحتياطيات، سواء باعت "حقولها"!! بالكامل، أو إحتفظت بجزء من الحصص.

إن الإعاقة الأخرى في خطط الشركة لبيع "اكتشافاتها"، أو الحصول على عروض جيدة لها، هو الدعوى المقامة عليها حالياً في لندن، والتي أشرنا إليها سابقاً، حيث تدعى الجهة التي أقامت عليها الدعوى القضائية بأنها تملك 30% من حصة كلف كيستون في حقل شيخان والحقول الأخرى، وينتظر البت بها في نهاية 2012.

3- "شمبانيا" النفط. عقد المشاركة بالإنتاج لحقل نفط طق طق

نود أن نوضح النقاط حول الموضوع أعلاه، وقد يجد القارئ بعض الإطالة في بعض الفقرات، فالقصد من ذلك إعطاء صورة واضحة ودقيقة.

أ- المقدمة:

أولاً: عندما تحدثت في كانون الثاني 2008 عن عدد من عقود المشاركة بالإنتاج بين حكومة إقليم كردستان وعدد من الشركات الأجنبية[14]، ذكرت أن اتفاقية المشاركة بالإنتاج بين حكومة الإقليم والكونسورتيوم المكون من شركة جينيل إنيرجي التركية General Energy وشركة أداكس Addax الكندية بقيت سراً ولا يعرف محتواها على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات من توقيعها، إذ اعتقدت

في حينه أن الاتفاقية وقعت في سنة 2004. ونشرت حكومة الإقليم قبل سنتين، وعلى موقعها على الانترنت، عدداً كبيراً من عقود المشاركة بالإنتاج كانت قد وقعتها مع الشركات، ومنها ما يخص حقل طق طق، حيث اتضح أن التوقيع الأول للاتفاقية كان قد تم في سنة 2002، وعدلت الاتفاقية وأضيف عليها مرات عديدة حتى أصبحت على عقد المشاركة الحالي، كما سوف نبينه لاحقاً.

إن حال حقل طق طق النفطي شبيه بحال حقل خورمور الغازي والذي تحدثنا عنه في معرض حديثنا عن شركة دانة غاز، والفرق أن خورمور يقع في مناطق متنازع عليها، بينما حقل طق طق يقع في إقليم كردستان، ولكن كليهما حقلان مكتشفان منذ سبعينيات القرن الماضي، وكانت الحكومة الاتحادية التي جاءت بعد الاحتلال تنوي استغلالهما. يقع حقل طق طق، (مثل حقل خورمور)، ضمن الملحق (3) من مسودة قانون النفط والغاز في 2007/2/15، وصادق عليها مجلس الوزراء بالإجماع بضمنهم وزراء الإقليم ورفعت لمجلس النواب لإقرار القانون. ولكن رفضت بعد ذلك من قبل وزير الموارد الطبيعية للإقليم - كما أوضحنا سابقاً-. والملحق (3) بعنوان: "الحقول غير المنتجة البعيدة عن عقد الإنتاج"، أي هي حقول ثابتة نفطية أو غازية. ولكن في الملاحق التي قدمها لاحقاً وزير الموارد الطبيعية في الإقليم حول "حقل طق طق" المعروف والمحفور فيه ثلاث آبار، والمقيّمة احتياطياته على ضوء هذه الآبار، وذو نوعية نفط عالية جداً، تم تحويله من قبل الإقليم إلى ملحق رقم (4)، أي "الرقع الاستكشافية" التي لم يتم بها أي عمل عدا بعض الدراسات الجيولوجية والأعمال الزلزالية الأولية في أحسن الأحوال. ولم يكن هذا التحويل أمراً مفاجئاً ومستغرباً فقط وإنما مستهجناً كذلك. إذ كيف يتحول بجرة قلم حقل ثابت إلى منطقة استكشافية، وأكثر من ذلك يستغل عن طريق التوقيع عليه بعقد مشاركة بالإنتاج (ومثل هكذا عقود تسمى - عقود مجازفة- risk contracts)، ولا توجد في هذا الحقل أية مجازفة مهما كانت صغيرة.

يقع حقل طق طق حوالي (60 كم) شمال شرق كركوك، وحوالي (65كم) جنوب شرق أربيل، وحوالي (120كم) شمال غرب السليمانية. ويبلغ طول الحقل حوالي (12كم).

ثانياً: إن نتائج الآبار الثلاث المحفورة في هذا الحقل في أواخر السبعينيات، والفحوصات الزلزالية والجيولوجية التي أجريت عليه في حينه، بينت أنه مكمن نفطي جيد ومعامل الاستخراج جيد والاحتياطي الممكن إنتاجه يبلغ (260) مليون برميل، ويزداد هذا الاحتياطي بسهولة على ضوء حفر آبار أخرى وتقييم جديد. الأهم من ذلك أنه نفط ممتاز جداً إذ تبلغ كثافته (48) API، أي خفيف جداً، ولا يحتوي على كبريت يجب التخلص منه بعمليات عديدة قبل تصديره، مثل حقل كركوك الذي يحتوي على نسب مركبات كبريتية عالية يتخلص منها في معمل خاص يتألف من عدد من الوحدات يسمى "معمل التركيز أو المعالجة process plant". وهو المعمل نفسه الذي تم ضربه بالكامل من قبل القوات الكردية بقيادة الشهيد محمد محمود عبد الرحمن (والذي كان اسمه الحركي سامي عبد الرحمن) وذلك في مساء يوم 1969/3/1، مما أدى إلى إيقاف التصدير تماماً من الشمال ولمدة شهور طويلة، إذ كانت في حينه الحقول الشمالية (ومنها كركوك) هي المصدر الرئيس لصادرات العراق. في الوقت نفسه أدى هذا الهجوم إلى تبدل جذري في موقف حكومة انقلاب تموز 1968 فيما يخص الحركة الكردية وضرورة حلها، إذ طلبت الحكومة العراقية إعادة التفاوض مع القيادة الكردية والتي انتهت باتفاق 21/آذار/1970، الذي فشل أيضاً واستمرت بعده العمليات الحربية[15].

ثالثاً: تحدثنا عن نفط طق طق وأنه نفط خفيف جداً بكثافة (48 API)، مقارنة بالنفوط المتوسطة الكثافة مثل نفوط كركوك المصدرة والتي تصل كثافتها بين (32-33 API) ونفوط البصرة حيث تبلغ كثافتها (29-30 API) المصدرة من ميناء البصرة و(30-31 API) المصدرة من ميناء الطوافات الجديد.

ونلاحظ هنا أن الرقم يرتفع كلما كان النفط أخف بعكس مفهوم الكثافة النوعية حيث تزداد الكثافة كلما كانت المادة أثقل.

إن "معهد النفط الأميركي API American Petroleum Institute" قد وضع نظاماً لكثافة النفط والمنتجات النفطية، يعطي رقماً أعلى كلما كانت المادة أخف كما يلي[16]:

كثافة API = 141,5 / الكثافة النوعية – 131,5

ومن هذه المعادلة تظهر كثافة الماء (API10)، وبما ان النفط أخف من الماء ولذلك فإن كثافة API للنفط أعلى من الماء.

على ضوء هكذا نوعية نفط من حيث خفته العالية وعدم وجود الكبريت فيه، ومع وجدود احتياطي مناسب منه، قامت وزارة النفط الاتحادية في سنة 2005 باستدراج عروض لتشييد مصفى متطور بطاقة إنتاجية (70) ألف برميل يومياً في المنطقة، باستخدام مزيج من نفط كركوك ونفط طق طق، ومع وجود وحدات لتكسير وتصليح ومعالجة 20% من المواد الثقيلة في النفط لتحويلها إلى وحدات خفيفة (بنزين ونفط أبيض - كيروسين-، وزيت الغاز- كازأويل-). ولكن ذهب المشروع أدراج الرياح كسائر المشاريع الأخرى في حينه، وهاجر المهندس الكيمياوي اللامع المسؤول عن مشاريع المصافي إلى خارج العراق، مع حسرة وخيبة أمل كبيرتين!!.

تزداد أسعار النفط كلما ازدادت خفته وقل كبريته، وهكذا كان حال النفوط الليبية (بالإضافة إلى قربها من أوربا).

لقد صدرت العديد من المقالات والدراسات حول النفط الليبي في أثناء الانتفاضة الشعبية ضد القذافي، ودخول القوات الأجنبية ليبيا "لتحريرها"، لتبين أن حرب ليبيا، (كما كانت حرب العراق!!)، هي حرب من أجل النفط تحت ذريعة إسقاط الدكتاتور مع استغلال المد الشعبي ضده!!. وعلى الرغم من أن الاحتياطي النفطي الليبي منخفض جداً مقارنة بالعراق، ولكن له ميزة الجودة العالية، إذ أنه خال من الكبريت

ولا يحتاج إلى معالجات خاصة سواء في المنشأ أو في المصافي، وهكذا هو حال نفط طق طق، كما أن نفوط ليبيا -على العموم- هي نفوط خفيفة وكثافتها حوالي 42-44 API، وكثافة نفط طق طق أقل بكثير، إذ تشير أرقام الآبار المحفورة في السبعينيات إلى أنها (48)API، وعندما حفرت آبار بعد اتفاقية المشاركة بالإنتاج وصلت في بئر من الآبار على الأقل إلى (51)API. إنني لا أعرف نفطاً في العالم يضاهي نفط طق طق، ولهذا يسمى حالياً في العالم النفطي: **"الشمبانيا السوداء" أو شمبانيا النفط"**.

على ضوء ما سبق، فإن المرء يستغرب من سبب إعطاء هذا الحقل "هدية/هبة" إلى إحدى الشركات وبعقد مشاركة بالإنتاج بدلاً من الاحتفاظ به لكردستان العراق إن لم نقل للعراق. فالإقليم في كل الأحوال يستلم حصته من نفط العراق ككل، وكان من الأفضل له الاحتفاظ بمثل هكذا حقول للمستقبل حيث من المؤكد أن الكورد سيكون لهم دولة. فماذا كان العائد يا ترى من وراء هذه "الهدية" الثمينة، ولمن كان؟!.

رابعاً: قد يكون من المفيد لو أعطينا القارئ إيجازاً عن اقتصاديات ما يسمى بعقود أو اتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSC, PSA production sharing contracts or agreements). ولغرض الاطلاع على تفاصيل هذا النوع من العقود، يمكن الرجوع إلى كتابي: "ثلاثية النفط العراقي"[17].

إن الغاية من هذا الموجز هو تبيان كيفية تقاسم النفط (أو ثمنه) بين حكومة الإقليم والشركات. ونؤكد مرة أخرى أن مثل هكذا عقود تسمى عادة "عقود مجازفة" وتطبق على "رقع استكشافية" لم يتم العمل عليها بالحفر والبحث عن النفط أو الغاز، وكذلك في مناطق صعبة جداً باهضة التكاليف كالبحث في الجرف البحري وما شابه ذلك. وسميت بعقود مجازفة لأنها في حالة عدم اكتشاف نفط أو غاز في تلك المناطق المتعاقد عليها، فإن جميع النفقات التي تكبدتها الشركة جراء الإنتاج غير الناجح، سوف تخسرها هي وحدها دون أن تتحمل الحكومة أية خسارة. وقد يعمل بها في حالات أخرى نادرة جداً، وذلك في مناطق يعرف فيها النفط، ولكن في حقول

وظروف معقدة جداً وبكلف عالية جداً، وفي كل الأحوال فإن "نفط الربح" الذي يعطى الشركات لا يكون بالكمية "السخية جداً" التي أعطيت في الإقليم!!.

إن عقود المشاركة بالإنتاج تعتمد على توزيع النفط، وكما يلي، وفيما يتعلق بعقود كردستان:

(1) "نفط الريع Royalty Oil": قد تكون هناك استعمالات للنفط المنتج ضمن عمليات الشركة نفسها، وهي كمية قليلة جداً، ولكن النفط المتبقي والجاهز للبيع/ التصدير يؤخذ منه 10% كريع لحكومة الإقليم، ويبقى 90% منه يوزع كما يلي:

(2) "نفط الكلفة": تؤخذ من الـ90% من النفط المشار إليه في أعلاه، نسبة من النفط تسلم إلى الشركات لتغطية النفقات الاستثمارية (المصروفات الرأسمالية) التي تكبدتها الشركات من كلفة الأموال التي كانت قد أنفقتها للاستكشاف وإنتاج النفط وتوصيله إلى خط التصدير، إضافة إلى المكافآت والهبات. وكذلك في الكلف التشغيلية قبل وفي أثناء فترة الإنتاج. ولقد لاحظت أن نفط الكلفة هذا في عقود الإقليم **لا يزيد عن 40% من الـ90% المتبقية المبينة في (1) أعلاه. أي 36% من النفط الكلي الجاهز للبيع.**

كما لاحظت أن الكلف الاستثمارية تتضمن في بعض العقود أنابيب خارجية أو مصفى أو محطة كهرباء، أو شوارع أو منشآت تخدم أغراض الشركة أو أغراض الإقليم وأهالي المنطقة. وهو أمر جيد جداً، ولكن حتى نكون منصفين وعادلين أمام العراقيين جميعاً، فإن هذا الأمر يجب أن يطبق على كل العراق، ويجب أن تأخذه الحكومة الاتحادية كنموذج وتطبقه هي أيضاً. وفي كل الأحوال، فإن احتساب هذه الكلف يجب أن تكون ضمن الميزانية العامة للدولة، وضمن حصة الإقليم (أو المحافظات الأخرى) من الميزانية الاتحادية، وألاّ تكون خارجها فعند ذاك ستكون المحافظات الأخرى مغبونة.

ما يجب ملاحظته هنا أن الحد الأعلى لنفط الكلفة هو40% (من 90% من النفط الكلي الجاهز للبيع)، ولكن هذه النسبة تقل إلى درجة كبيرة بعد استكمال دفع قيمة

الاستثمارات التي أنفقتها الشركات للوصول إلى إنتاج نفط قابل للبيع. وتبقى عند ذاك الكلف التشغيلية أو الاستثمارية اللاحقة. وعندما تقل هذه النسبة نتيجة دفع الكلف الاستثمارية فإن ما تبقى (نفوط الربح المبينة أدناه) سوف تزداد نسبتها. على العموم من المفضل ارتفاع نسبة نفط الكلفة للتخلص من هذا الدين، إلاّ إذا كانت هناك حاجة ماسة آنية للنقد.

(3) "نفط الربح":

يبلغ المتبقي بعد استقطاع الريع ونفط الكلفة، **60% من 90% (بعد استقطاع الريع 10%)، أو 54% من النفط الكلي الجاهز للبيع**، يمثل نفط الربح الكلي لكل من الشركات وحكومة الإقليم. **ويعطى جزءاً من هذا النفط إلى الشركات بنسب تحددها العقود ويسمى "نفط الربح"**، أي ربح الشركات.

يتراوح "نفط الربح" للشركات على العموم بالنسبة للنفط بين 35% إلى 15%، وقد تختلف النسب قليلاً سواء بالزيادة أو النقصان. وفي الغاز بين 40% إلى 20%. وفي كلتا الحالتين تعتمد النسبة على ما يسمى **"معامل الربح R-Factor"**.

إن **"معامل الربح R-Factor"**، يمثل نسبة العائدات المتراكمة لدى المقاول إلى مجمل المصروفات، وبمرور الوقت تقل نسبة معامل الربحية، وخصوصاً بعد استكمال المصروفات الرأسمالية. لذا في بداية الإنتاج يكون "نفط الربح" 35%، حيث يصبح معامل الربح F-Factor يعادل واحد أو أقل. وينخفض "نفط الربح" تدريجياً وبحسب الصورة المذكورة في العقد ليصبح في النهاية 15%، وذلك عندما يكون معامل الربح أكثر من (2) أو (2,5) كما هو محدد في العقد. إن تقليل نسبة "نفط الربح" لا تعني بالضرورة تقليل أرباح الشركات من النسبة العالية 35% للوصول إلى 15%، إذ كما أوضحنا سابقاً، فإن انخفاض "ربح الكلفة"، هو أمر حتمي خصوصاً بعد استكمال المصروفات الرأسمالية، وتزداد عند ذاك نسبة حصة الأرباح التي تتقاسمها الحكومة مع الشركات، وبالتالي فإن حصة الشركات الفعلية تزداد أيضاً.

وكأمثلة على نسبة "نفط الربح" نذكر الأرقام أدناه لبعض الشركات وكما جاء في عقودها المنشورة في مواقع حكومة الإقليم:

حقل طق طق بين (27% - 15%). وحقل شيخان (35% - 18%)، وحقل كرداميرر (مع شركة ويسترن زاكروس) بين (40% - 28%)، وحقل أكري بيجيل (38% - 20%)، ومع شركة هنت أويل (30% - 15%)، وحقل بيربحر (32% - 16%)، وفي حقل كارميان (ويسترن زاكروس) بين (35% - 16%) للنفط، وللغاز (40% - 20%)، وحقل شيخ عادي (30% - 15%) للنفط، وللغاز (35% - 18%)، ولحقل طاوكي/طاوقه بين (38% - 16%)، ولحقل بيره مكرون (شركة رسبول الإسبانية) بين (32% - 16%) للنفط، وللغاز (38% - 19%)، ولحقل ميران مع شركة هيريتج إنيرجي (30% - 15%) للنفط، وللغاز (35% - 18%).

يجب أن نلاحظ بأننا افترضنا نسبة "نفط الربح" تبلغ على العموم (35% - 15%)، ولكن هذه النسبة ليست من النفط الكلية الجاهزة للبيع وإنما من 54% منه كما موضح أعلاه. أي من الناحية العملية "نفط الربح" يبلغ (18,9% - 8,1%) من مجمل النفط الجاهز للبيع، وهذه الكمية تدفع إلى "تجمع الشركات" العاملة، وبقية النفط يدفع إلى حكومة الإقليم. إن حصص تجمع الشركات يحتوي على العموم على حصة لحكومة الإقليم تصل إلى حوالي 20%، وهي حصتها من نفط الربح أيضاً.

(4) إن اتفاقيات الحكومة الاتحادية مع حكومة الإقليم هي دفع 50% من الموارد المتأتية من النفط المصدر من الإقليم من خلال أنبوب التصدير الرسمي. وفي الواقع فإن الاتفاق الأخير ينص على أن جميع النفط المنتج في الإقليم (عدا ما يستخدم في المصافي الرسمية) يتم تصديره رسمياً، وتسلم الحكومة الاتحادية 50% من أقيامه لتغطية كلف الشركات، (والذي أفهمه تغطية نفط الكلفة).

لغرض تسهيل الاحتساب نفترض سعر نفط الإقليم المصدر من خلال الحكومة الاتحادية يبلغ (100) دولار للبرميل. ولنطبق هذا السعر على اتفاقيات المشاركة بالإنتاج الحالية، وفي الوقت الحالي نحصل على ما يلي:

- الريع: (10) دولار/البرميل للحكومة.
- نفط الكلفة: (36) دولار/البرميل، نفط الكلفة، يدفع للشركات.
- نفط الربح: (18,9) دولار/البرميل لنقل 20 دولار/البرميل منه 20% (أي 4 دولار) للحكومة "الإقليمية" والمتبقي (16) دولار للشركات، (مقارنة بـ"1-2" دولار للبرميل المنتج على الأكثر في معظم عقود الخدمة الفنية التي وقعتها الحكومة الاتحادية بعد طرح حصتها البالغة 25%).

وبهذا تكون حصة الشركات (16) دولار كربح و(36) دولار لاسترجاع الكلفة، والمجموع (52) دولار. وحصة الحكومة "الإقليمية" المتبقية والبالغة (48) دولار.

تدفع الحكومة الاتحادية 50% (أي 50 دولار:البرميل) لتغطية نفط الكلفة، ولكن ما تستحقه الشركات هو (36) دولار/البرميل فقط. إن الطريقة المتبعة هي أن الحكومة الاتحادية تدفع (50) دولار/البرميل إلى حكومة الإقليم، لغرض تغطية التكاليف (بعد التدقيق!!). ولكن ما يجب أن تدفعه حكومة الإقليم إلى الشركات المنتجة للنفط المصدرهو (36) دولار/البرميل فقط، هذا على افتراض أن الكلف مدققة بالكامل من قبل ديوان الرقابة المالية. ولهذا فإن ما يدفع (50) دولار/البرميل يعتبر سلفة!!. فأين تذهب الـ(14) دولار/البرميل المتبقية؟ هل تذهب لتغطية جزء من نفط الربح للشركات أيضاً، والبالغ (16) دولار/البرميل؟. أم تأخذ حكومة الإقليم جزءاً منه، على أساس الريع والبالغ (10) دولار/البرميل بالاضافة الى حصتها من نفط الربح البالغ (4) دولار/البرميل؟!، وجميع هذه المبالغ يجب أن تعود إلى الخزينة الاتحادية!!. أم أنها تدفع نفط الكلفة أكثر مما هو محدد بالعقد، وهذا أمر جيد لو كان يحصل فعلاً لإنهاء المصروفات، وعلى افتراض أن "عقود المشاركة" يجب تعديلها لاحقاً لتنسجم مع الدستور العراقي. أم أن حكومة الإقليم تقوم بجميع هذه الأمور "وسواها"!!.

هذا ونود أن نؤكد هنا مرة أخرى أن عائدات الشركات لن تقل (على أكثر احتمال) بل قد تزيد عند وصول "نفط الربح" حدوده الدنيا، إذ عند انخفاض نفط الكلفة عند

إكمال دفع المصروفات الرأسمالية ستزداد "الأرباح" وبالتالي ستزداد حصة "نفط الربح"، وفي الوقت نفسه تزداد عوائد الحكومة والشركات.

و نشير هنا أن الأستاذ كامل المهيدي كان قد أصدر في 2012/3/23 دراسة مهمة بعنوان: "قراءة في عقود إقليم كردستان النفطية مقارنة مع عقود وزارة النفط"[18]، توصل فيها إلى أن "نسبة العائد الداخلي IRR Internal Rate of Return" في عقود كردستان يبلغ (31%)، بينما يبلغ في عقود وزارة النفط (19%). كذلك توصل إلى أن التدفقات المالية للشركات في عقود كردستان تفوق ما هو موجود في عقود الوزارة بمقدار الضعف. علماً أن الكاتب قد افترض أن "نفط الربح" في عقود كردستان (25%) على عمر العقد. كذلك افترض أن الضريبة في كل من عقود الإقليم والوزارة (35%)، في حين أن الضريبة في عقود وزارة النفط حددت بـ (35%)، بينما في عقود كردستان حددت بأقل من (40%)!!، وكان مقدارها في عقد وسط دهوك مع شركة هنت الأميركية (15%) فقط!!.

كذلك ذكر المهيدي أن حكومة الإقليم قد وقعت عقوداً في المناطق المتنازع عليها، ويقول: "أن الأراضي المختلف عليها، حسب المصادر الأميركية، تشمل كل شمال الموصل، وتمتد جنوباً لتشمل كل محافظة كركوك ومعظم ديالى وصولاً إلى محافظة واسط، بمعنى أن المخطط إن نفذ، فإن مساحة كردستان سوف تكون ضعف ما عليها هي الآن، وأن العراق سوف يخسر حدوده مع تركيا ويفقد منفذه التاريخي إلى إيران عبر خانقين".

ب- ملاحظات فنية حول الحقل والشركة في طق طق

سنعتمد في ملاحظاتنا هذه بالأساس على التقرير السنوي لشركة جينيل إنيرجي لسنة 2011، "Genel Energy/ Annual Report and Account 2011"، والذي يقع في (122) صفحة[19أ]. وبالنظر إلى أن هذا التقرير يتحدث عن الوضع الجديد لما آلت إليه الشركة التركية "جينيل إنيرجي العالمية المحدودة GEIL

Genel Energy International Limited" وهي الشركة التي تم التعاقد معها أصلاً. إذ قامت الشركة البريطانية "فاليرVallare PLC"، بالاستحواذ على الشركة التركية، وبالتفاهم معها، وسميت الشركة الجديدة "جينيل إنيرجي Genel Energy plc"، كشركة تركية – بريطانية، وذلك في 2011/11/21، ودخلت سوق البورصة في لندن. إن التقرير السنوي هذا يتحدث عن وضع جديد مغاير وعملياً عن فترة الـ(40) يوماً الأخيرة من سنة 2011من عمر هذه الشركة الجديدة التي احتفظت باسمها القديم.

على الرغم من المعلومات الكثيرة التي يحتويها هذا التقرير، عن حقل طق طق وغيره من الحقول التي تملك جينيل إنيرجي حصصاً فيها (وأهمها حقل طاوقه/طاوكي)، غير أن التقرير يركز على مسألة الاندماج (الاستحواذ) بين الشركتين، وعلى وضع الأسهم وسعرها في بورصة لندن. لذا رأينا أنه من الأفضل الاعتماد أيضاً على عدد من التقارير التي أصدرتها الشركة القديمة/الجديدة، وعلى محاضرات وندوات ومقالات موثوقة كتبت من قبلها أو عنها، وتجدها في جدول المصادر تحت أرقام (19أ، وب، وج،...).

وفيما يلي أهم الملاحظات:

أولاً: لقد تم توقيع اتفاقية مشاركة بالإنتاج لتطوير حقل طق طق في 2002/7/17، (أي قبل الاحتلال الأميركي للعراق)، من قبل إدارة السليمانية المؤقتة، مع شركة تركية "جينيل إنيرجي إنترناشنال". ولو أن الاسم الظاهري "إنيرجي: الطاقة" يدل عل أنها تعمل في مجال الطاقة، إلا انها لم يكن لها أية علاقة مطلقاً بأمور البحث والاستكشاف والتطوير النفطي، فهي شركة للأعمال الإنشائية، وعندما يتذكر محمد سيبل Sepil رئيس الشركة حين أعطي له حقل طق طق أنه "لم يكن يعرف أي شيء عن النفط عدا البنزين الموجود في خزان سيارته"!![20]. ولهذا لم تستطع هذه الشركة أن تعمل أي شيء إلاّ بعد سنوات، وكان "نفط الربح" في هذه الاتفاقية الأولى (49%).

بعد ذلك تم تعديل الاتفاقية ووقعت مع حكومة إقليم كردستان في 2004/1/2، أيضاً كاتفاقية مشاركة بالإنتاج مع الجهة التركية نفسها. عدلت الاتفاقية في 2006/11/21 بإدخال شركة أداكس Addax الكندية، علماً أن أداكس كانت قد دخلت في تموز 2005 في جينيل إنيرجي، وشكلا تجمعاً لإدارة مشروع طق طق "Taq Taq Operating Company TTOPCO". لقد كانت حصة أداكس في 2005 تعادل (30%)، وحصة جينيل إنيرجي (70%)، ثم عدلت في سنة 2006 لتصل حصة أداكس إلى (45%) وحصة جنييل إنيرجي في حقل طق طق إلى (55%). ثم عدلت مرة أخرى بعد صدور قانون النفط والغاز لإقليم كردستان والمرقم (22) لسنة 2007، وذلك بعد مصادقة برلمان الإقليم عليه في 2007/8/6. وفي الوقت الحاضر فإن عقد المشاركة بالإنتاج وبعد تفعيل حصة حكومة الاقليم في المشاركة والبالغة 20%، يتضمن حصة (أو ما يسمى مشاركة عاملة WI working interest) لشركة جينيل إنيرجي تبلغ (44%)، ولشركة أداكس (36%)، والباقي (20%) حصة حكومة الإقليم. علماً أن الاستثمارات المطلوبة لحصة الإقليم تدفع من قبل الشركتين جنييل إنيرجي (55%)، وأداكس (45%)، وتسترجع من خلال نفط الكلفة. كما أن أداكس لم تعد شركة كندية إذ اشتريت وأصبحت من المجموعة الصينية "سينوبيك Sinopec Group" والتي تعمل في إفريقيا والشرق الأوسط.

استملكت جينيل إنيرجي 25% من إجازة حقل طاوكي في سنة 2009، كما استملكت في السنة نفسها 25% من إجازة حقل ميران. واستمرت جينيل إنيرجي بالتوسع في هذه السنة (أي في 2009)، فاستحوذت على 40% من إجازة دهوك وبيربحر Ber Bahr، وكذلك 20% من إجازة حقل جياسورك Chia Surk. هذا بالإضافة إلى الرقعة الاستكشافية "كيوا جيرمله Kewa chirmila" التي كانت قد أضيفت في سنة 2006 إلى عقود المشاركة لحقل طق طق، ودخلت حكومة الإقليم

بحصة 20%، وبذلك أصبحت حصة جينيل إنيرجي 44%، وحصة أداكس 36% من حصة هذا العقد.

اضطر توني هيوارد المدير التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم BP العملاقة على الاستقالة في سنة 2010، إثر الحادث المأساوي الذي كلف شركة BP ما يقارب (30) مليار دولار، حيث حدث نضوح نفطي كبير جداً في منصة بحرية في خليج المكسيك قرب السواحل الأميركية. وفي واقع الأمر أن توني هيوارد لم يتقاعد وإنما أجبر على التقاعد، خصوصاً بعد تصريح الرئيس الأميركي أوباما بأنه سوف يطرده. إلاّ أنه لم يتقاعد!! ولم يترك النفط. إذ جمع ما يقارب (2) مليار دولار وشكل شركة مع بعض الأثرياء في العالم منهم ناثانيال روثجايلد Rothschild سليل العائلة المصرفية المعروفة، وكذلك مشاركة الصناديق السيادية الكويتية وأبو ظبي، وكان اسم الشركة Vallare PLC[20]، وحسب قانون الشركات في جيرسي "Companies (Jersey) Law"، والذي يسمح بتكوين شركة مهمتها الاستحواذ على الشركات الأخرى. أصدرت هذه الشركة أسهماً اعتيادية بما يزيد عن (130) مليون سهم، بسعر اسمي قدره (0,10) باوند للسهم، وباعته بسعر (10) باوند للسهم، وحصلت على (1863,5) مليون دولار، وذهبت تفتش عن شركات استكشاف وإنتاج النفط، ولم تجد أفضل من كردستان العراق مكاناً لهكذا استثمار، فهنا منتهى السخاء!!، والحقول في"اكتشاف" مستمر والشركات الصغيرة تريد استثمارات عالية للتطوير والإنتاج. كما لم تجد أفضل من جينيل إنيرجي للاستحواذ عليها (acquisition)، أو الأفضل القول للالتحام بها (merger) فهي تمتلك أحد أفضل حقول كردستان إن لم يكن أفضلها جميعاً، وهو حقل طق طق، إضافة إلى حصص في حقول أخرى عديدة. وهكذا في 2011/11/21، قامت شركة Vallare PLC بالاستحواذ أو الالتحام مع شركة Genel Energy International Limited، لتشكيل شركة باسم Genel Energy plc، ذات الإمكانيات العالية للتطوير

المستقبلي، ويمكن القول أن الشركات العالمية الكبرى لن تستطيع شراء الشركة الجديدة، وستكون إحدى الشركات الناجحة والعاملة والباقية في كردستان.

ثانياً: بعض الأمورالفنية

إن الشركة تأخرت ما يقارب (4) سنوات قبل أن تكمل بئرها الأولى في حقل طق طق، وهي البئر طق طق-4، في سنة 2006. ومن المضحك المبكي أن التقرير السنوي 2011 للشركة يقول بعد حفر هذه البئر أنه أعلن في تموز 2007 عن اكتشاف حقل طق طق!! مع أن الإنتاج كان مستمراً منه قبل هذه الفترة وكما يلي[19ج]:

(1) الكميات المنتجة

السنة /	برميل
2003/	395117
2004/	160599
2005/	367738
2006 /	505780
2007/	391617
2008/	319304
2009/	6,851,921
2010/	11,939,396
2011/	23,940,598

أي أن مجموع الإنتاج من هذا الحقل وإلى نهاية 2011 بلغ (44,944) مليون برميل، أي حوالي (45) مليون برميل عدا إنتاج سنة 2012.

إن التقرير السنوي يؤيد هذه الأرقام فيما يتعلق بالإنتاج من سنة 2009 إلى سنة 2011، حيث يقول أن معدلات الإنتاج اليومي بلغت (19) ألف برميل لسنة 2009، و(33) ألف برميل لسنة 2010، و(66) ألف برميل لسنة 2011. ويقدر الإنتاج

اليومي لسنة 2012 بـ(90) ألف برميل، ويخطط أن يصل الإنتاج سنة 2013 إلى (120) ألف برميل/اليوم. علماً أنه ضمن المخطط أن يصل معدل إنتاج الحقل في سنة 2014 إلى (200) ألف برميل يومياً.

ولو أضفنا الإنتاج السنوي لسنة 2012 والمقدر بـ(90 × 366) فسنصل إلى حوالي (32,940) مليون برميل، ليصل المجموع الكلي لإنتاج الحقل منذ 2003 وحتى نهاية 2012 بكمية كلية تصل إلى (77,9) مليون برميل. وسنحسب لاحقاً قيمة هذه الكمية فيما لو كانت قد سُلمت كلها إلى الحكومة الاتحادية لتصديرها ضمن خط التصدير بين كركوك وجيهان.

يؤكد التقرير السنوي للشركة المشار إليه أعلاه، أن ما يعيق الإنتاج ويحد التوسع به هو طريقة نقل النفط بالشاحنات الحوضية، وهناك ما يقارب من 400 شاحنة حوضية تحد بالنتيجة إنتاج الحقل بحدود (90-100) ألف برميل/اليوم. ولذا ولتسهيل النقل والارتفاع بالإنتاج ولتقليل كلف النقل، فإنه يخطط (كما يقول تقرير 2011)، لمد خط أنبوب بطول 78كم من حقل طق طق إلى خرمالة مباشرة. وحسب المعلومات المتوفرة مؤخراً من الجريدة الإلكترونية "تقرير نفط العراق"[21] في 2012/12/18، يذكر بن لاندو بأن هذا الأنبوب (20 عقدة) في طريقه إلى الإكمال في نهاية 2012. ويضيف أن جينيل إنيرجي تنوي أيضاً تصدير الغاز من حقل ميران الغازي وأن أنبوب نقله إلى تركيا أيضاً سوف يكتمل في نهاية 2012 لنقل (4) ملايين متر مكعب سنوياً من الغاز، أي ما يقرب من (390) مليون قدم مكعب مقمق يومياً. كما أنها تخطط لتمويل خط تصدير رئيسي من خرمالة إلى فيشخابور بطاقة مليون برميل/اليوم، بكلفة تقارب (400) مليون دولار ليكمتل في سنة 2015.

وفي تقرير آخر عن رويترز[19د]، يتحدث كاتبه عن معلومات مستقاة من رئيس العمليات لحقل طق طق في 2012/8/7، حيث ذكر أن الحقل يضخ (105) ألف برميل/اليوم - في ذلك الوقت-، ينقل (55) ألف برميل منها بشاحنات حوضية إلى خرمالة للتصدير وكذلك ينقل (35) ألف برميل/اليوم أيضاً بالشاحنات إلى مصفى

بازيـان ويـضيف رئـيس العمليـات "والبـاقي يخـزن"!!. إن البـاقي هـو (15) ألـف برميل/اليوم. والمفروض أن الخزانات جميعها مملوءة، إذ لم يكن هنـاك تـصدير قبل هذه الفترة. وواضح أن هذه الكمية المتبقية هي "للبيع الداخلي"، وهي كناية ملطفة عن "التهريب"!!.

والأغرب من ذلك فإن مدير العمليات يقول في نفس المقابلة: "يبلغ التصدير (55) ألف برميل/اليوم بطلب من حكومة الإقليم، ولو طلبت حكومة الإقليم زيادة إلى (70) ألف برميل/اليوم لتمكنا من ذلك". كما يضيف: "أنه من الممكن الاستمرار بإنتاج (80) ألف برميل/اليوم، (من الطاقة الحالية البالغة 105 ألف برميل/اليوم)، وذلك من خلال "البيع الداخلي والكميات التي ترسل إلى مصفى بازيان". ولما كان مصفى بازيان يحتاج (35) ألف برميل/اليوم، فإن البيع الداخلي لحقل طق طق يبلغ (45) ألف برميل يومياً فقط!!.

إن ما جاء أعلاه يؤكد الشكوك بأن "التهريب"، أو ما يسمى "البيع الداخلي" يتم من خلال توجيه وإرشاد حكومة الإقليم، وهي التي تحدد الكميات المرسلة للتصدير والكميات المعدة للبيع الداخلي، لكل شركة ومن هو "المشتري الداخلي"، ولقد سبق أن ذكرت هذا الأمر في معرض الحديث عن شركة دانة غاز. هناك عدة تفسيرات لذلك، فإن أردنا أن نكون حسني الظن، يمكن القول بأن حكومة الإقليم تحاول أن تدفع جزءاً أو كلاً من "نفط الربح" من هذا الباب. والمعروف أن "البيع الداخلي" يؤدي إلى الانتفاع المادي لجهات مختلفة إذ الأسعار منخفضة، وتبلغ أسعارها ثلث أسعار التصدير كما تقول مقالة أخرى لرويترز عن حقل طق طق في 2010/7/17 بقلم تريسي شيلتون[19د]، ولهذا يمكن تصور احتمالات الفساد المالي، وما قد يدخل رسمياً لميزانية الإقليم نسبة محدودة مع عوائد هكذا مبيعات ضخمة، وبالنتيجة فإن هذه العمليات لا ينتفع منها حتى الشعب الكردي!!.

(2) معلومات عن الآبار وكلفها ونوعية النفط

إن المعلومات أدناه مستقاة من التقريرين[19ج،د]:

رقم البئر	معدل الإنتاج برميل/اليوم	معدل الكثافة API	الكلفة مليون دولار
ط طق-4	29790	47	18,519
طق طق-5	26550	48	10,578
طق طق-6	18900	48	12,266
طق طق-7	36560	48	10,171
طق طق-8	35750	48	10,301
طق طق-9	16270	48	9,234
طق طق-10	44240	48	14,750
طق طق-11	470	22	3,684
طق طق-12	49140	51	11,267
طق طق-13	29810	48	7,667
طق طق-14	29810	48	5,767
طق طق-15	غير متوفرة	غير متوفرة	6,650
طق طق-16	غير متوفرة	غير متوفرة	6,180
KC-1 Kiwa-chirmila (كيوه جرميل)	غير متوفرة	غير متوفرة	31,831

إن وضع الآبار أعلاه هو كما في كانون الثاني 2012.

ويقول التقرير أيضاً[19ج]، أن الشركة سوف تقوم بحفر (5) أبار أخرى في (2012)، و(3) آبار في 2013 باستخدام جهاز الحفر الذي تملكه الشركة. كذلك سيتم حفر بئر KC-02 إحدى الآبار الجديدة في طق طق والتي ستصل إلى عمق (5200) متر لاستكشاف طبقة الترايسك Triassic، إذ يعتقد أن الطبقات العميقة تحوي نفطاً أيضاً، وتسعى الشركة إلى شراء جهاز حفر جديد.

أعلن عن طق طق-10 في 2009/3/18. أما طق طق-14 فقد حفر في أيلول 2008 في تركيب آخر Pila Sp1 ولذا ليس له علاقة بالحقل المنتج الحالي.

علماً أن طق طق-1 كان قد حفر في عام 1978 إلى عمق (3986) ومر على أربع طبقات نفطية.

هذا ولو استبعدنا كلفة حفر طق طق-14، لوجدنا مبالغة كبيرة في كلفة حفر الآبار، وخصوصاً بالنسبة لبئر كيوه جرميله، وكذلك الغالبية العظمى من آبار طق طق. إن المعلومات المتعلقة بإمكانية الآبار طق طق-15 و16 غير موثقة لدي، ولكن معلوماتي الأولية تقول أنها مشابهة لبقية آبار طق طق، كما أن الكثافة 48 API.

(3) معلومات عن احتياطي حقل طق طق

يتحدث التقرير السنوي عن ثلاثة أنواع من الاحتياطيات، وهي: (1P) الاحتياطي الثابت proven reserve الممكن إنتاجه، و(2P) وهو الاحتياطي المرجح probable oil وهي احتياطيات "ثابتة" ولكن غير مقيمة بدقة، إذ لم يحفر ما يكفي من الآبار لتقييمها بالكامل. وهناك احتياطيات ممكنة (3P) Possible reserve، وهو احتياطي التخمين والحدس المعتمد على المعلومات الجيولوجية والزلزالية في منطقة الاحتياطيات الثابتة والمرجحة وما جاورها.

إن التقرير السنوي لجينيل إنيرجي يعتمد تقديرات شركة مكدانيل McDaniel & associates في تقديرات الاحتياطي، وحصة (WI working interest) جينيل إنيرجي في مختلف الحقول المشاركة فيها وأساساً (طق طق وطاوكي)، ويعتمد مكدانيل احتساب 2P من الاحتياطي (وهنا يعني الاحتياطي الثابت والاحتياطي

المرجح)، ولا يأخذ الاحتياطي 3P (الاحتياطي الممكن) كما في 2011/6/30، لأن هذه التقديرات تحدد قيمة الشركة في بورصة لندن، وكذلك لتقييم شركة جينيل إنيرجي إنترناشنال وتقدير قيمتها قبل أن يتم الالتحام (الاستحواذ) مع شركة فالير التي سبق الحديث عنها.

ولتقييم موجودات جينيل إنيرجي (وهي بالأصل حصصها في احتياطي طق طق وطاوكي)، افترضت أن جميع النفط المنتج هو للتصدير، وأن الشركة ستحصل على الأسعار العالمية، وبوجود خط أنابيب خاص إلى الحدود التركية للتصدير. ووصل التقييم إلى أن "صافي القيمة الحالية net present value بلغ (1865) مليون دولار في الوقت الحاضر، على افتراض "سعر الخصم discount rate" يبلغ (10%).

يقول التقرير السنوي أيضاً، وفيما يتعلق بالاحتياطي لحقل طق طق:

إن احتياطي 2P (أي الثابت والمرجح) لحقل طق طق يبلغ (647) مليون برميل، منها 44% حصة شركة جينيل (285 مليون برميل). علماً أن تقديرات الاحتياطي لحقل طق طق 2P، في أواخر سبعينيات القرن الماضي كانت (260) مليون برميل.

أما الاحتياطي 3P (الاحتياطي الممكن)، والذي يعمل حالياً على تقييمه من خلال حفر آبار أكثر وتحليل نتائجها، **فيبلغ (1042) مليون برميل.**

يقول تقرير الشركة السنوي إن آبار طق طق أعطت استمرارية وتدفقاً مستقرين وعاليين، مما يدل على أن المكمن ذو مواصفات عالية، وأن معامل الاستخراج recovery factor يصل إلى 35 – 40%، (وهو رقم عالٍ)، ويتوقع التقرير زيادة معامل الاستخراج بتقدم الوقت والمعرفة أكثر عن المكمن.

بهذا وعلى ضوء احتياطيات 2P فقط، يمكن اعتبار طق طق حقلاً عملاقاً Giant Field، إذ أن تعريف الحقل العملاق: هو الحقل الذي يحتوي نفطاً ثابتاً يمكن استخراجه بكمية تقل عن (5) مليارات برميل، وتزيد عن نصف مليار برميل. وحقل

طق طق ضمن هذه الأرقام. أما عندما يزيد احتياطي الحقل عن (5) مليارات برميل فعند ذاك يدعى عملاقاً جداً Super Giant Field.

(4) معلومات عن احتياطيات حقول أخرى، لجينيل إنيرجي حصة فيها:

*** 25% من رخصة حقل طاوكى،** (سبق أن كتبته حقل طاوقه والأصح طاوكى)، وسنتحدث عن هذا الحقل لاحقاً، إذ أنه حقل منتج. علماً أن رقعة "بشكابر Peshkabir" قد تمت إضافتها إلى رخصة طاوكى، وأن هذه الرقعة ملاصقة لرقعة طاوكى من جهة الغرب الأمر الذي يعني أنها على الأرجح تقع في محافظة نينوى، أو في ما يسمى "المناطق المتنازع عليها"!!.

*** حقل ميران الغازي،** وتملك جينيل إنيرجي 18,7%. إن هذا الحقل يعود إلى شركة هيريتج Heritage وهي الشركة المشغلة operator.

إن احتياطي هذا الحقل (4) ترليون قدم مكعب من الغاز. مضافاً إلى ذلك احتياطي تحري (أي 3P)، قد يبلغ (175) مليون طن مكافئ للنفط، أي حوالي (900) مليار قدم مكعب.

وفي سنة 2011 أكملت التحريات الزلزالية الثلاثية الأبعاد 3D Seismic وأكملت البئر غرب ميران-3 Miran West-3 في أواسط 2012. كما بدء بحفر البئر شرق ميران-1 Miran East-1 في آذار 2012.

ويقع هذا الحقل إلى الشرق من حقل طق طق (من المحتمل في محافظة السليمانية)، وإن جينيل إنيرجي (بطاقمها الجديد)، تود أن تأخذ أكبر حصة فيه، ولقد ذكرنا سابقاً خططها في إيصال غاز ميران إلى تركيا.

*** حقل جياسورخ Chia Surkh**

ويقع إلى الشرق من رقعة كارميان Garmian على الحدود الإيرانية، ويعتبر مشتركاً بين محافظتي ديالى والسليمانية.

إن جينيل إنيرجي تسعى للاستحواذ على 80% من الحقل وأن تكون هي المشغل operator.

إن احتياطي هذا الحقل قدره (306) مليون برميل مكافئ للنفط للغاز والنفط.

ج- ملاحظات مالية

إن التقرير السنوي لا يعطينا الكثير عن موضوع الكلف الاستثمارية أو التشغيلية، ولا عن قيمة المبيعات، أو المبالغ المستلمة من قبل الشركة عن حصتها فيما تدفعه الحكومة الاتحادية على أساس سلفة لتغطية الكلف التشغيلية والاستثمارية لهذه الشركات، وذلك بعد تدقيق الكلف!!، ومعرفة ماذا تستلم الشركة فعلاً، أو الإقليم (إن كانت تدخل المبالغ ضمن ميزانية الإقليم)!، وذلك نتيجة ما يسمى "البيع الداخلي"، أو قيمة النفط الذي تستخدمه المصافي الرسمية في كردستان، والمتوقع أن يكون سعر النفط المجهز للمصافي أقل من سعر النفط المصدر.

لهذا فإن ما سيذكر أدناه هو أرقام من التقارير المشار إليها سابقاً بضمنها التقرير السنوي، وكذلك حسابات قمت بإجرائها على ضوء الأرقام الرسمية المتوفرة من الشركات وحكومة الإقليم، وكما يلي:

أولاً: الكلف الاستثمارية

تتحدث الندوة التي عقدت في 2012/1/17 عن حقل طق طق[19ج] لمناقشة المصروفات السابقة، وميزانية 2012. ونصل منها إلى النتائج التالية:

إن مجموع الاستثمارات المصروفة على الآبار التي تم حفرها والمشار إليها في جدول الفقرة ثانياً (3) "معلومات عن الآبار"، تلخص بما يلي:

*** (158,865) مليون دولار للآبار البالغة (13) بئراً والمحفورة حتى ذلك الحين.** أي بمعدل (12,288) مليون دولار لكل بئر. وهي أرقام عالية جداً بكل المقاييس، سيما وأن قسماً من آبار طق طق قد تجاوزت كلفها هذا المعدل ووصلت

إلى (18,5) مليون دولار كما في بئر طق طق-4. كما أن كلفة بئر Kc-51 قد بلغت (31,831) مليون دولار!!.

* **(110,052) مليون دولار لحفر (9) آبار أخرى** تستكمل في نهاية 2013. وحساب هذا المبلغ تم من قبلي اعتماداً على معدل سعر الآبار السابقة العالي جداً والبالغ (12,288) مليون دولار للبئر الواحدة.

* **(84) مليون دولار ميزانية 2012**، وهو الأمر الذي يذكره تقرير هذه الندوة نفسها، ويذكر أن ضمن هذه المبالغ (16) مليون دولار لنصب محطة كهرباء، وستتم إحالتها في الربع الثالث من سنة 2012 وتشغيلها في الربع الثاني من 2013. كذلك (25) مليون دولار للمنشآت الخدمية الدائمة وتشمل تنظيم المخازن. و(8) ملايين دولار لأغراض اجتماعية تخدم المنطقة. يبقى (35) مليون دولار، وباعتقادي أنها صرفت على المرحلة الثانية لإنشاء منشآت معاملة النفط بطاقة (90) ألف برميل اليوم.

المجموع الكلي لما جاء أعلاه هو حوالي (353) مليون دولار. ولو أضفنا تقدير كلفة أنبوب (78كم) يربط خرمالة بحقل طق طق، بحوالي (200) مليون دولار، مقارنة بتقدير كلفة الأنبوب الرئيسي المخطط له والذي يربط خرمالة بفيشخابور، والذي تقول الشركة نفسها في تقريرها أنه يكلف (399) مليون دولار لطاقة تعادل أكثر من (5) أمثال طاقة الأنبوب الأول، ولمسافة تصل إلى الضعف بطرق وعرة جداً.

ولو أضفنا لأعلاه (150) مليون دولار أخرى لتغطية جميع الكلف الرأسمالية والتشغيلية السابقة الأخرى، ومنها شراء حفارة بقيمة (10) ملايين دولار، وإكمال المرحلة الأولى من منشآت معاملة النفط، وكلف التحري الزلزالي 3D ستصل إلى مبلغ أكثر من **(700) مليون دولار لتشمل كافة المصاريف لأقصى حد حتى هذا اليوم** (عدا الهبات والحوافز المحددة بالعقد والتي سنتحدث عنها لاحقاً، وهذه المبالغ كان يجب أن تسلم إلى الميزانية الاتحادية، مع لفت نظر القارئ إلى أننا اعتبرنا

الكلف العالية جداً لحفر الآبار والمحسوبة من قبل الشركة صحيحة!! ولأزيد القارئ وضوحاً حول هذه النقطة، فإن التقرير السنوي للشركة يقول إن المصروفات الرأسمالية لشركة جينيل إنيرجي كانت (68) مليون دولار لسنة 2009، و (46) مليون دولار لسنة 2010، وتبلغ (86) مليون دولار لسنة 2011. أي (200) مليون دولار فقط للسنوات (2009) إلى (2011)!!. ولا تشمل هذه طبعاً حقل طق طق فقط، وإنما تشمل نسبة حصتها في عقود المشاركة بالإنتاج الأخرى. ولكن هذه **ليست مبالغ أو استثمارات جديدة أدخلت إلى كردستان، إذ أن الشركة كانت تنتج وتبيع داخلياً منذ 2003**، ولم يكن هناك مصفى رسمي لتزوده بالنفط قبل 2010. وسنرى كم هي قيمة النفط التي باعته الشركة.

ثانياً: بيع النفط داخلياً:

نجد في كل تقارير الشركة وفي ما مكتوب عنها، أنها تبيع النفط داخلياً للحصول على عوائد لتمشية مصروفاتها الخدمية والتشغيلية ونسب عالية من المصروفات الرأسمالية.

ولنأخذ الملاحظات التالية بنظر الاعتبار:

(1) يقول التقرير السنوي لسنة 2011 للشركة: إن عوائد الشركة تأتي من النفط المصدر (يقصد من خلال الحكومة الاتحادية)، ومن البيع الداخلي. ويضيف إن هناك سوقاً داخلياً واضح ومضمون في كردستان العراق!! (وكأنه يتحدث عن بضاعة اعتيادية!!). حيث يقوم المشتري بتحميل النفط مباشرة من الحقل بواسطة الشاحنات الحوضية. والمهم في التقرير أنه يقول: **إن سعر البرميل للمشتري الداخلي يأتي من خلال عروض tendering process تقوم بها حكومة إقليم كردستان، والدفوعات تتم مباشرة إلى شركات النفط المنتجة التي يباع نفطها داخلياً مقدماً بمدة شهر.** ويضيف أيضاً: **إن المبيعات الداخلية تقدر بحوالي (160) ألف برميل/اليوم (يقصد لجميع الشركات)**، ويتوقع أن تزداد الكمية إلى ما يقارب (250) ألف برميل/اليوم في السنوات القليلة القادمة!!. **إن حقلي طق طق وطاوكى يمثلان ما**

يزيد عن 75% من المبيعات الداخلية من المنتجين المستقلين (أعتقد يقصد عدا حقل خرمالة). ويضيف: **إن لشركة جينيل إنيرجي علاقة مع المشترين المحليين منذ فترة طويلة.**

يضيف التقرير السنوي هذا إن الشركة تأمل أن تصل عوائدها (من البيع الداخلي والتصدير) إلى الأسعار العالمية بزيادة التصدير.

ويؤكد التقرير مسألة مهمة، وهو أن النقد المطلوب لأغراض العمليات operating cash flow يتم من مبيعاتهم الداخلية المحلية والتي **تكفي لتمويل تطويراتنا الحالية، ومنهاج الاستكشاف في كردستان،** علماً أن حاجتهم لهذه المبالغ - كما يقول التقرير- مدعومة بالكلف المنخفضة للمبالغ الاستثمارية low capital cost، ولكلفة التطوير والإنتاج المنخفضة التي تصل إلى (2-3)دولار/البرميل.

أليس هذا القول هو نفس ما توقعناه وتحدثنا عنه في أواخر الفقرة السابقة عن المصروفات التي تمت في حقل طق طق.

ولكن التقرير السنوي للشركة لسنة 2011 لم يقف عند هذا الحد فهو يضيف وبصورة واضحة لا لبس فيها: "**وبغض النظر عن التوصل أو عدم التوصل إلى اتفاق طويل الأمد للتصدير في كردستان، فإننا لا نزال نستطيع تطوير استثماراتنا في كردستان مع الاحتفاظ بقدر كاف للتوسع**."!!!.

تعترف الشركة هنا بأنها تبيع داخلياً، وبالنتيجة "تهريب"، لكميات كبيرة من النفط من حقل طق طق أو من حقل طاوكى، وأن النقد المستلم من هذه المبيعات يكفي لتمويل كل تطويراتهم ومنهاج الاستكشاف في كردستان!!. أي يأخذ من مبالغ مبيعات طق طق وطاوكى لتمويل حصة عملياتهم في حقول ميران (25%) أيضاً، وفي عقد دهوك وبيربحر (40%)، وفي جياسورخ (20%)!!.

(2) يقول تقرير الشركة السنوي إن عائدات الشركة من المبيعات كانت (24) مليون دولار من المبيعات الداخلية. من الوهلة الأولى نرى أن هذا الرقم قليل جداً، ولكن لننظر به ملياً:

إن (24) مليون دولار هي عائدات جينيل إنيرجي من المبيعات الداخلية من تاريخ 2011/11/21 وحتى نهاية السنة، إلى 2011/12/31، أي لمدة (40) يوماً فقط، واستلمت من مبيعاتها في طق طق وفي طاوكى. علماً أنه في ذلك التاريخ كان هناك تصدير لنفط كردستان من خلال الأنبوب الرسمي، وكما يلي لسنة 2011:

	معدل الإنتاج الكلي في كردستان برميل/اليوم	معدل ما استلمته الحكومة الاتحادية للتصدير برميل/اليوم
تشرين الثاني	189217	78882
كانون الأول	221883	78347

إن المعلومات أعلاه مستقاة من وثائق من حكومة الإقليم، وإنني سوف أبحث هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الملاحظات وذلك لغرض تحديد مقدار "كميات النفط المهرب"، وقيمته الفعلية، الأمر الذي أدى إلى إحداث أضرار جسيمة للشعب العراقي بعربه وكرده!!. إنني أعطي هنا رؤوس أقلام وتقديرات عامة فقط.

فيما يتعلق بالعائدات الـ(24) مليون دولار لمدة (40) هي نتيجة حصة جينيل إنيرجي في طق طق (44%)، وفي طاوكى (25%). في ذلك الحين كانت الطاقة الإنتاجية والتصديرية للحقلين متقاربة. لهذا يمكن الافتراض أن (15,3) مليون دولار جاءت من طق طق و(8,7) مليون دولار جاءت من طاوكى.

يمكن الافتراض أيضاً أنه إذا كانت (24) مليون دولار جاءت في (40) يوماً لجينيل إنيرجي، فإن ما جاءها في (365) يوماً، أي لسنة 2011 هو (219) مليون دولار من كلا الحقلين. أو (139,6) مليون دولار من حقل طقط طق حيث تملك جينيل إنيرجي 44%. ولهذا فإن مدخلات الحقل الكلية من المبيعات هي 139,6 × 44/100 = حوالي (317,3) مليون دولار من حقل طق طق فقط ولسنة 2011، وإن 20% من هذا المبلغ، أي حوالي (63,5) مليون دولار استلمتها حكومة الإقليم،

والباقي 80% استلمته الشركتان جينيل إنيرجي وأداكس ويبلغ (253,8) مليون دولار. علماً أن أسعار البيع الداخلي مختلف عليها، فمنهم من يقول أنها نصف الأسعار العالمية أو ثلثها. وتقارير أخرى تقول إنها بين 40 – 60 دولار/البرميل حسب نوعية النفط وأفضلها نفط طق طق. كما وأن هناك معلومات أخرى تقول إن نفط طق طق وصل سعره هذه السنة، أي سنة 2012 إلى (70) دولار/البرميل!!.

إن معدل سعر البيع لسنة 2011 لنفط الشمال كان (106,2) دولار/البرميل. ولو افترضنا أن السعر الذي بيع به نفط طق طق داخلياً في سنة 2011 يعادل (60) دولار/البرميل وحصلوا على مبلغ (317,3) مليون دولار لكل مبيعات الحقل، أما كان الاجدى لجميع الاطراف بدلاً من ذلك لو ان هذا النفط قد أرسل مع النفط المصدر في تلك الفترة ولكان العراق قد حصل على مبلغ (562) مليون دولار، تدفع نصفها أي (281) مليون دولار إلى حكومة الإقليم للدفع إلى الشركات كسلفة لقاء الكلفة، والفرق ليس كبيراً إذ يبلغ (36) مليون دولار وتكون كل الأمور قانونية، (طبعاً عدا أن عقود المشاركة بالإنتاج هي أصلاً غير دستورية بالمرة).

نحن نتحدث عن سنة 2011 فقط ولنتحدث عن السنوات الأخرى:

(3) في الفقرة ثانياً من ب- ملاحظات فنية عن الحقل والمبين أعلاه ذكرنا جدولاً بإنتاج الحقل من سنة 2003 إلى سنة 2011. من المفترض أن جميع الإنتاج وإلى بداية 2011 قد تم بيعه داخلياً. وبعد 2011 وضعت حكومة الإقليم حصصاً لما يذهب للتصدير، وما يذهب للمصافي، وما يذهب للسوق الداخلي.

مع تذكير القارئ بأننا سنرجع لموضوع البيع الداخلي، أو بالاصح "التهريب"، وبإسهاب أكثر لاحقاً، أود هنا أن أوضح في الجدول التالي قيمة ما باعته شركة جينيل إنيرجي وبمعدلات الأسعار العالمية للنفط في حينه، منذ 2003 وإلى 2011:

السنوات	الإنتاج برميل	السعر للبرميل دولار	القيمة الكلية مليون دولار

50,9	60	847641	2003 – 2005
32,9	65	505780	2006
33,3	85	391617	2007
35,1	110	319304	2008
513,9	75	6,851,921	2009
913,4	76,5 (معدل سعر نفط كركوك الفعلي)	11,939,396	2010

من هنا يظهر **أن مجمل المبالغ لقيمة الإنتاج بين 2003 إلى 2010 يكون حوالي (1580) مليون دولار، فيما لو كانت هذه الكمية قد سلمت إلى الحكومة الاتحادية للتصدير وبافتراض بيعها بالسوق المحلي بنصف سعرها ستكون حصة جميع شركاء حقل طق طق (790) مليون دولار.**

(4) يقول تقرير أصدره بنك American Merrill Lynch في نيسان 2012 عن جينيل إنيرجي[19ب] (وقد صدر بالتنسيق مع الشركة ويقع في 26 صفحة)، إن جميع إنتاج طق طق تم بيعه داخلياً في سنة 2010 وحصل المقاولون على (280) مليون دولار، مما يعني أن مجمل البيع الداخلي (350) مليون دولار بإدخال حصة حكومة الإقليم 20% بالعائدات. أما في سنة 2011، فإن المقاولين حصلوا من المبيعات الداخلية على (290) مليون دولار، والذي يعني أن مجمل المبيعات الداخلية (362,5) مليون دولار بإدخال حصة حكومة الإقليم 20% بتقاسم المبيعات. أي ان المبيعات في سنتي 2010 و2011 وحسب تقارير الشركة نفسها،

أو البنك الذي يعمل على الدعاية للشركة، تبلغ (712,5) مليون دولار لسنتين فقط!! مما يعني أن سعر بيع نفط طق طق داخلياً ولجودته أكثر من نصف سعر بيع نفط كركوك.

(5) لنستمر بما جاء في (3) أعلاه واعتماد سعر البيع الداخلي المخفض، اي نصف سعرها، تكون المبيعات بلغت (790) مليون دولار، ولو أضفنا لها ما جاء في (4) أعلاه حول مبيعات 2011، والبالغة (362,5) مليون دولار، نصل إلى مبيعات داخلية نهاية 2011 حوالي (1152,5) مليون دولار. وبإضافة المبيعات الداخلية لسنة 2012 والتي سنعتبرها مثل 2011، نصل إلى مبيعات داخلية كلية تقارب (1520) مليار دولار، وهذا المبلغ أكثر من ضعف الاستثمارات والمصروفات لشركة جينيل إنيرجي منذ تأسيسها، وبافتراض أن المصروفات العالية التي سبق أن قدرتها كانت قد صرفت فعلاً، وهو أمر مستبعد.

لذا يطرح السؤال التالي نفسه: لماذا تدفع الحكومة الاتحادية للشركات 50% من أسعار بيع ما مسلم لها به لدفع النفقات؟، وقد استلمت هذه الشركات كامل النفقات قبل سنين، وأن ما يدفع لهم من قوت الشعب العراقي بعربه وكرده هو إضافة مالية هائلة. وإذا كانوا لم يستلموا هذه المبالغ، فعلى المتابع والذي يريد أن يعرف أين تذهب ثروته، وخصوصاً الشعب الكردي، وكذلك ديوان الرقابة المالية، والذي يدقق المصروفات وبالتالي يجب أن يدقق الواردات، عليه أن يسأل **أين ذهبت هذه المبالغ وهل دخل قسم منها في ميزانية كردستان، ناهيك عن الميزانية الاتحادية** حيث لم يدخلها دولارا واحدا من هذه المبيعات. إنها "النهيبة" مرة أخرى!!.

(6) أن مبالغ كميات النفط المصفاة ترجع اعتياديا إلى الخزينة الاتحادية. يا ترى أين تذهب مبالغ النفط المصفى، وهل يزود للمصافي مجاناً؟!!.

لم أتطرق هنا إلى البيع للمصافي الحكومية وانما فقط احتسبنا قيمة النفط المباع داخليا، إذ أن جينيل إنيرجي مجهز مستمر لهذه المصافي. إن سعر البيع للمصافي

الحكومية الاتحادية للنفط الخام في شمال العراق يبلغ (1268) دينار/البرميل، وفي المصافي الجنوبية (2000) دينار/البرميل، وهو سعر رخيص جداً ويمثل كلفة إنتاج النفط فقط.

د- على ضوء ما مر في أعلاه، هل لشركة جينيل إنيرجي - أو غيرها- ديون على الحكومة؟!، سواء أكانت الحكومة الاتحادية أم حكومة الإقليم!!.

أولاً: ما هي "استحقاقات الشركات"؟!

يقول "بين لاندو" في 2012/12/18 في "تقرير نفط العراق"، بأن السيد وزير الموارد الطبيعية في الإقليم أشتي هاورامي يقدر بأن حوالي (15) مليون برميل من النفط المستخرج من كردستان كانت قد تم تصديرها دون دفوعات من قبل الحكومة الاتحادية، ويقدر المبالغ المتأخرة دفعها للشركات بحوالي (4) ترليون دينار عراقي (أو ما يعادل 3,33 مليار دولار). من الواضح أن السيد أشتي لا يتحدث عن حصة الإقليم البالغة 17% من واردات النفط الكلية للعراق (ومن ضمنها المرسل من كردستان إلى خط التصدير بين فترة وأخرى، وبحسب ما تشتهي حكومة الإقليم!!)، علماً أن هناك تحفظات كبيرة أصلاً على نسبة الـ17%!!.

إن السيد أشتي يتحدث عن استحقاقات/ ديون الشركات على الحكومة الاتحادية، إذ أنه لا يتحدث عن ديون/استحقاقات على حكومة الإقليم وإنما على الحكومة الاتحادية!!. ولكن ما تعهدت به الحكومة الاتحادية هو دفع (50%)، (أي نفط الكلفة)، من قيمة النفط المرسل إليها للتصدير، وذلك لتغطية النفقات الاستثمارية والتشغيلية، (أي نفط الكلفة)، بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المركزية.

كانت الحكومة المركزية قد دفعت ما يقارب (514) مليون دولار حتى أيار 2011، ودفعت (541) مليون دولار أخرى في تشرين الثاني 2012، على شرط رفع معدل النفط المرسل من كردستان إلى خط التصدير إلى (200) ألف برميل/اليوم اعتباراً من أيلول إلى نهاية سنة 2012، ليرتفع إلى (250) ألف

برميل/اليوم في السنة القادمة. وقام مجلس الوزراء بإيقاف دفعة ثانية تدفع لسنة 2012 (لاعتراض ديوان الرقابة المالية المركزية على دفعها لعدم توفرها في سنة 2012)، وتبلغ قيمة هذه الدفعة غير المدفوعة (292) مليون دولار. أي ما دفع فعلاً لحكومة الإقليم، (لتدفعها إلى الشركات)، حتى نهاية سنة 2012 هو مبلغ (1055) مليون دولار. ولكن حكومة الإقليم لم يعجبها ذلك فأوقفت إرسال النفط للتصدير في أواسط كانون الأول 2012، و لم تصل كمياتها في أي يوم من الأيام (200) ألف برميل/اليوم.

إن إرسال أو عدم إرسال نفط كردستان إلى خط التصدير يظهر كأنه "لعبة" من قبل حكومة الإقليم تستخدم "للضغط" على الحكومة ولخلق الحجج تلو الحجج لإلغائه وإرجاعه. فإن كان الأمر فعلاً "لعبة"، فهو لعبة "بغيضة" تتم لحساب الشركات الأجنبية، وعلى حساب مصالح الشعب الكردي في كردستان العراق، إذ أن الرابح الوحيد منها هي الشركات الأجنبية و(كل مستفيد أو منتفع آخر خارج نطاق ميزانية الإقليم)، كما تثير مشاعر كثيرة غاضبة لدى الشعب العراقي في الجنوب في أحقية ما يتم في كردستان من الأمور النفطية. وتبدأ التساؤلات المحقة عن مدى صحة نسبة حصة الإقليم من الميزانية، ناهيك عن مساهمة الإقليم في الميزانية الاتحادية التي تبلغ الصفر نتيجة عدم تصدير النفط من حقولها من خلال الحكومة الاتحادية ، أو احتفاظها بعائدات نفطية وغير نفطية يجب أن تكون جزءاً من الميزانية الاتحادية.

إن أمر وضع رقم تصدير لنفط الإقليم والواجب تسليمه إلى الحكومة الاتحادية، وأن لا يقل كمعدل عن (250) ألف برميل/اليوم يجب تثبيته بميزانية 2013 بشكل واضح، وبهذا يكون ارسال هذه الكمية الى خط التصدير امرا قانونيا واجب التنفيذ، إذ أن الميزانية تصدر بقانون. علماً أنه كانت هناك محاولات بهذا الخصوص في ميزانيتي 2011 و2012، ولم يكتب لها النجاح، والمفروض تثبيتها في ميزانية 2013. إذ أن من غير العدل أو المنطق أن تمول حقول الجنوب ميزانية الإقليم،

والإقليم ينتج في الوقت نفسه النفط ولا يرسله إلى خط التصدير الاتحادي، ويهربه إلى الخارج.

إن ما تعهدت به الحكومة الاتحادية تم تنفيذه، (رغم تحفظي أصلاً على تعهد الحكومة الاتحادية). ولكن كون دفوعات الحكومة الاتحادية كانت نصف قيمة النفط المستلم، ولتغطية كلفة إنتاج النفط (أي نفط الكلفة)، واعتبارها سلفة لحين انتهاء تدقيق ديوان الرقابة المركزية، جعل الأمر أكثر قبولاً لحين معرفة نتائج تدقيق الرقابة المركزية.

لقد لاحظنا في كل الصفحات السابقة، وكذلك سنرى في الصفحات اللاحقة، أن جميع الشركات التي ذكرناها (أهمها شركة دانة غاز - حقل خورمور وأنبوب الغاز، وشركة جينيل إنيرجي - حقل طق طق)، قد استردت كامل كلفها الرأسمالية والتشغيلية وأكثر، وإذ كانت لم تسترد هذه الكلف فلتعلمنا الشركات أين ذهبت مبالغ "المبيعات الداخلية"؟!.

إن ما خبرناه من تجربتنا الشخصية مع ديوان الرقابة المركزية ومنذ سبعينيات القرن الماضي، (حيث لعب دوراً رقابياً بارزاً تمت تأديته بنجاح في تلك الفترة)، هو أنه لا يدقق في صحة احتساب الكلف الرأسمالية أو التشغيلية فحسب، فهذا أمر طبيعي وضمن العمل اليومي الاعتيادي. ولكن مهمته الأساسية كانت أداء المنشأ الذي يدققها، وهل هناك من أمور تثير الاستفسار، وعلاقة هذا الأمر بالكلف المشار إليها. لا يمكن معرفة الكلفة دون معرفة "الإيرادات" إن وجدت، وفي حالتنا هذه موجودة وهائلة!! إن من المهام الرئيسية لديوان الرقابة المركزية - وبصفته حامي المصالح المالية للشعب العراقي- هي تدقيق العوائد المتأتية للشركات العاملة في كردستان أيضاً، وهل تتطابق مع الكميات المنتجة والأسعار العالمية، وأين تذهب كميات النفط المنتجة هذه وأقيامها، ومن استلمها وكيف استلمها؟!. ولا نعرف إذا كان ديوان الرقابة المركزية قد قام بذلك أم لا، إذ في حساباتي التي قدمتها في هذه الدراسة، أن الشركات هي مدينة لنا، وليس لهذه الشركات ديون علينا لقاء "نفط

الكلفة". وأود أن أضيف أن ما دفعته الحكومة الاتحادية حتى الآن لهذه الشركات هو سلفة ولمبلغ وصل إلى (1055) مليون دولار، هو مبلغ لا تستحقه الشركات الأجنبية بالمرة ويجب استرداده. كما أن ما هو مخصص للشركات العاملة في كردستان في ميزانية 2013 والتي أرسلها مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، والبالغة (750) مليار دينار عراقي، (أي حوالي 625 مليون دولار)، وبافتراض إرسال (250) ألف برميل/اليوم، هو أيضاً مبلغ كبير جداً ويجب أن لا يدفع بالمرة إلاّ بعد الانتهاء من التدقيق الصحيح والكامل لما يسمى بـ "الكلف"، آخذين عائدات الشركات بنظر الاعتبار نتيجة "البيع الداخلي" وطرحها من "نفط الكلفة".

أما إذا كان السيد أشتي يتحدث عن استحقاق الشركات لقيمة "نفط الربح"، فتلك بالتأكيد مسألة أخرى!! إذ لا يمكن لأي عاقل، (ولا أريد أن أقول وطني، أو قومي، أو أي شخص تهمه ثروة وطنه!!)، أن يسمح بإعطاء قيمة "نفط الربح" من خزينة الدولة الاتحادية. إننا لا نتحدث هنا عن "تأميم النفط"، فذلك أمر قد انتهينا منه ولن نرجع عنه، وكان مطلب جميع القوى الوطنية العراقية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي والقوى اليسارية الأخرى، والأحزاب الكردية، وغالبية القوى القومية والقوى الدينية السياسية، وذلك في أواخر ستينيات القرن الماضي، وتم فعلاً ذلك في النصف الأول من سبعينيات ذلك القرن، في زمن حكم حزب البعث وفي ظروف سياسية وإقليمية مواتية. ولم أعرف في ذلك الحين أياً من القوى السياسية الكردية، (وبضمنها الحزبين الكرديين الرئيسيين الحاليين)، وحتى أثناء الاقتتال فيما بينهما، من عارض تأميم النفط، بل كنت أسمع التأييد للتأميم دائماً.

إن عقود المشاركة بالإنتاج هي: "خصخصة للنفط" بكل معنى الكلمة، ولقد تحدثنا عن هذا الأمر في كتبنا السابقة بما فيه الكفاية. إضافة لذلك أن الإقليم لم يكن مضطراً بالمرة لمثل هذه العقود، فهو يأخذ حصته التي يحددها مجلس النواب له من نفط العراق في كل الأحوال، وفي الوقت نفسه يبقى نفط كردستان لأهل كردستان محفوظاً لهم عند تكوين دولتهم!!. وهناك من يعتقد أن القيادة الكردية قامت بتشجيع

هذه العقود "السخية" لمعرفة ماذا تحوي كردستان من كنوز نفطية. ولكن هذه الأمور معروفة وفق المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية والآبار المحفورة سابقاً، والبرهان واضح إذ أن المكمن النفطي أو الغازي يظهر إلى العلن من أول بئر تحفر في كردستان!!. فهل الأمر مصادفة يا ترى؟!!!.

إضافة لذلك فإن من الممكن معرفة احتياطيات النفط بأسلوب آخر وطرق أخرى، دون إعطاء 15-35% من أرباح النفط إلى الشركات، وذلك من خلال طلب مبالغ خصيصاً للاستكشاف سواء من الميزانية الاتحادية أو ميزانية الإقليم تكفي لهذا الغرض.

إنني أتحدث هنا وأقول ثانية وثالثة أن الدستور الحالي لا يسمح أبداً بعقود المشاركة بالإنتاج، وإذا قبلت الحكومة الاتحادية الحالية، أو أية حكومة اتحادية مقبلة، في يوم من الأيام، إعطاء الشركات "نفط الربح"، فإنها ستكون حكومة قد كسرت الدستور واستهانت بمصالح المواطنين (وفي مقدمتهم الأكراد)، ويرفع عنها وقتئذ صفة حكومة وطنية، وإنما تصبح حكومة رعاية مصالح الشركات الأجنبية!!. إضافة لذلك، وحتى لو كان الدستور يسمح بذلك، فمن غير المنطقي أن توقع مثل هذه العقود في مثل ظروف العراق، وخصوصاً لحقول مقيمة ومحفورة بها آبار كالحقل الذي نتحدث عنه الآن في طق طق.

ثانياً: هل هناك سبب "مخفي" لتوقيع عقود المشاركة بالإنتاج؟

يقول السيد أشتي، في المقال نفسه الذي تحدثنا عنه قبل صفحات[21] عندما يتحدث عن الخطط النفطية المقبلة لكردستان، أن: "كردستان تستطيع أن تصنع حلولاً طويلة الأمد لهذه المسألة من خلال إكمال البنية التحتية اللازمة". أما في مؤتمر إسطنبول فلقد صرح في 2012/11/15 منددا بالسياسيين، بقوله: "إن السياسيين لا يمكنهم أن يهندسوا السياسات الصحيحة"، ويضيف جملة "نارية" أذهلتني مؤقتاً!!، إذ قال: **"عند خلق وقائع على الأرض، فإن قسماً من هؤلاء السياسيين سينزاحون عن الطريق"**!!. وأفضل هنا أن أعيد كتابتها كما صرح بها أشتي باللغة الإنكليزية:" By

creating facts on the ground, some of these politician will go by the sideway".

قلت ذهلت مؤقتاً، ولكن عندما تذكرت "تصريحاته النارية" في دبي وفي الولايات المتحدة بعد ذلك، والمذكورة في كتابي السابق: "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز"[3] تلاشى ذهولي!!.

السؤال المطروح هو من هم أولئك السياسيين الذين يريد أشتي "إزاحتهم" عن طريق "خلق وقائع على الأرض"، وما هي هذه الوقائع، وعن أي أرض يتحدث؟ حسب فهمي فإنه يتحدث عن خلق وقائع جديدة في "المناطق المتنازع عليها" - حسب النص الدستوري-، أو "مناطق مستقطعة من كردستان" حسب تسمية بعض قادة الإقليم (ومنهم وزير الموارد الطبيعية، كما أشرت لذلك في كتبي السابقة). إضافة لذلك فهو يريد إكمال "البنية التحتية" لإمكانية تصدير النفط مباشرة وبصورة مستقلة عن بغداد و"سومو"، معاكساً بذلك أيضاً نصوصاً دستورية لا تعطيه هذا الحق، وإن فعلت حكومة الإقليم ذلك، عندها على الحكومة الاتحادية قطع أية مبالغ تصرف للإقليم من الميزانية الاتحادية، إذ يصبح الأمر عصياناً سافراً!!

نحن نعرف من الذين يريد أن "يزيحهم" السيد أشتي عن الطريق من بعض مسؤولي الحكومة الاتحادية، ولكن هل يريد أن "يزيح" عدداً من السياسيين الأكراد من الذين لا يؤمنون بمثل هذه السياسات ويعملون على إفشالها للضرر البليغ الذي تؤديه للعراق عموماً وللكرد خصوصاً، إذ أن سياسات "خلق واقع على الأرض"، تعني سياسة "خلق عداء دائم"، **ويبدو انه استلهم الدرس جيدا من أساتذة خلق وقائع جديدة على الارض!!**

وعودة إلى موضوعنا، هل أن توقيع مثل هذه العقود المضرة هو لأسباب أخرى قد تخطر أو لا تخطر على بالنا، وإذا كان الأمر كذلك فعند ذاك علينا أن نأخذ هذه الاحتمالات بنظر الاعتبار. من الأمور التي تخطر على البال - إن كنا نحسن الظن بمقاصد القادة الأكراد الذين يؤيدون مثل هذه السياسات-، هو "**تثبيت أمر واقع على**

الأرض"، وأن ما قاله السيد أشتي هو ليس "زلة لسان" وإنما ينسجم مع جاء بمقدمة كتابي الأخير: "الجديد في القضية النفطية العراقية"[22]، وهو أن توقيع هذه العقود ما كان إلاّ لتثبيت "أمر واقع على الأرض" وفيما يتعلق بالحدود المستقبلية التي يريدها الإقليم لحجم إقليمه، وذلك بالاستحواذ على كركوك بالكامل، وأكثر من نصف محافظتي نينوى وديالى، والكثير من محافظة صلاح الدين.

إن إعطاء هذا "السخاء الهائل" للشركات، هو لتأييد هذه الشركات لهذا الاتجاه، وبالأخص الشركات العالمية الكبرى، ومنها "أكسن موبيل" والتي تعادل عشر فرق عسكرية حسب قول السيد مسعود البارزاني رئيس الإقليم نفسه، ولاعتقادهم كذلك أن حكومات هذه الشركات ستدعمهم في حال حدوث المشاكل!!.

إننا نعتقد بأن هذا الأمر - إن كان موجوداً- فإنه لا يخدم أحداً مطلقاً، وفي أحسن الأحوال فإنه بالنسبة للقادة الأكراد هو مقامرة!!، وبالنسبة للفرد الكردي هو "اختطاف" لشعوره القومي لتكوين دولته التي يستحقها، وذلك بمحاولة سلب الآخرين حقوقهم وخلق بوادر أزمة مجهولة عواقبها، ولن تكون مخاطر وإحتمالات التدخل العسكري وإنغماس دول الجوار فيه خارج إطار هذه "اللعبة المشبوهة" و قد تؤدي الى إدخال الشعب الكردي وقضيته في متاهات ودرب الام جديد !!

لم يكن عرب العراق يوماً ضد القضية الكردية، بل العكس هو الصحيح فلقد تعرض الكثير منهم للقتل والتعذيب حتى الموت والسجن بسبب موقفهم المؤيد للقضية الكردية. ولا ننسى من أن مئات الألوف من عراقيي الجنوب والوسط ألقي القبض عليهم بعد أن أخذت أسمائهم من صورة عريضة قدمتها الحكومة الأميركية لقادة انقلاب 8 شباط1963، وكانت هذه العريضة قد قدمت إلى حكومة المرحوم عبد الكريم قاسم لرفض الحرب التي أعلنتها الحكومة العراقية على الحركة الكردية وقتئذ. ومن المؤسف جداً أنه في ذلك الوقت الذي كان يتعرض فيه السجناء للتعذيب، كانت القيادة الكردية قد أيدت الانقلاب المشؤوم وهي تعرف أن قادته من أشد المناوئين لحركتها. ولم يمض وقتاً طويلاً قبل أن يندم الأكراد على هذا التأييد!!.

ويتذكر القادة الأكراد من الذين تجاوزوا الخمسين من أعمارهم في الوقت الحالي ذلك جيداً، ويعرفون معنى الأخوة واللحمة العربية الكردية.

ثالثاً: الموقف من "نفط الربح"

يقول أشتي في المقالة نفسها، أن بإمكان كردستان إنتاج (750) ألف برميل/اليوم، أي ثلاثة أمثال الإنتاج الحالي، لولا "المعوقات التي تضعها بغداد"، وقد رأينا أن المعوقات المقصودة هي عدم دفع قيمة "نفط الربح".

بالتأكيد تستطيع كردستان أن تنتج (750) ألف برميل/اليوم، من الحقول الموجودة في كردستان وكذلك من الحقول الموجودة في الأراضي المتنازع عليها، وبالأخص ما يقع في محافظة نينوى والتي هي حالياً تحت إمرة البيشمركة، بينما يتم تمويلها من الخزينة الاتحادية من خلال حصة محافظة نينوى.

إن نفط الربح الحالي من الكمية أعلاه والبالغة (750) ألف برميل/اليوم، يقارب (141,75) ألف برميل/اليوم، بافتراض أنه يمثل 35% من نفط الربح البالغ 60% من النفط الكلي بعد استقطاع نسبة الريع البالغة 10%. وبالنتيجة وكما تم احتسابه في (الفقرة رابعاً من أعلاه: "اقتصاديات عقود المشاركة بالإنتاج") فإن استحقاق الشركات الحالي بموجب عقود المشاركة يصل إلى (18,9%) من مجمل النفط المنتج. وقيمته السنوية بالأسعار الحالية لنفط كركوك، ستبلغ (5,43) مليار دولار.

لقد افترضنا "نفط الربح" 35% من نسبة الأرباح الكلية (بعد استقطاع 10% الريع)، وذلك بسبب إصرار حكومة الإقليم على أن الحكومة الاتحادية لم تدفع كامل "نفط الكلفة" والبالغ 36% من كامل النفط المصدر، رغم أنها دفعت 50% من قيمة هذا النفط. ولقد حاولنا في الصفحات السابقة تبيان أن الجانب العراقي (سواء الحكومة الاتحادية أو حكومة الإقليم) كانتا قد دفعتا جميع نفط الكلفة، وذلك من خلال دفوعات مباشرة من قبل الحكومة الاتحادية لنفط الكلفة، أو قيمة مبيعات الشركات الداخلية التي وافقت عليها حكومة الإقليم.

ولو افترضنا جدلاً إمكانية تطبيق ما تريد حكومة الإقليم "فرضه" على الحكومة الاتحادية، فما الذي ستفعله حكومة الإقليم فيما لو سلمت اليها كمية الإنتاج الممكن تصديره من كردستان حالياً- والبالغ (750) ألف برميل/اليوم- للتصرف به مباشرة بموجب بنود اتفاقيات المشاركة التي عقدتها مع الشركات النفطية؟

إن كمية "نفط الكلفة" البالغة (36%) من الإنتاج الكلي، تصل إلى (270) ألف برميل/اليوم، وقيمتها بسعر نفط كركوك الحالي (10,35) مليار دولار، وهي أيضاً من حصة الشركات بالإضافة إلى "نفط الربح". أي أن حكومة الإقليم ستسلم الشركات (10,35) مليار دولار نفط الكلفة + (5,43) مليار دولار (نفط الربح) = (15,78) مليار دولار عن تصدير سنوي لنفط كردستان يعادل (750) ألف برميل/اليوم.

ولما كانت قيمة هذه الكمية من النفط بالسعر الحالي لسعر نفط كركوك تعادل (28,74) مليار دولار، ولذا سنجد (أو بالأحرى سيجد الشعب الكردي)، أنه لن يستلم من هذه المبالغ العالية سوى (28,74 - 15,78)، أي حوالي (13) مليار دولار فقط!!!.

لغرض تسهيل الحسابات المقبلة، سنفترض نسبة (16%) من النفط الكلي المصدر هي نسبة "نفط الربح"، للسنوات القليلة المقبلة، وذلك على اعتبار أن نفط الربح الآن هو (18,9%) من النفط الكلي الجاهز للتصدير، وفي حالة انخفاض "نفط الكلفة" إلى (5%)، فإن قيمة "نفط الربح" ستنخفض إلى (12,8) من النفط الكلي.

بالتأكيد إن الحكومة الاتحادية لا توافق على دفع هذه المبالغ "الباطلة" لنفط الربح، وإن دفعتها في المقبل من الأيام لسبب أو لآخر، فإن الحكومة ستكون "باطلة"!!. ولكن إن أرادت حكومة الإقليم أو برلمانه أن يعطوا هذه المبالغ إلى الشركات، فليعطوها من حصتهم، وليس من حصة فقراء المحافظات الأخرى من غير الإقليم، إذ أن فقراء الاكراد في كل الأحوال سيتحملون عبء هذه المبالغ. إن السيد أشتي

وحكومة الإقليم يدّعون دائماً بأن عقودهم هي الأمثل، وأن سياستهم النفطية هي الأنجح، ولهذا "تتراكض الشركات الأجنبية إلى كردستان". كما يقولون دائماً بأن العائدات التي يحصلون عليها نتيجة عقودهم هي "أفضل" من عقود الحكومة الاتحادية، و"تخدم" العراق بصورة أفضل.

إذا كان الأمر كذلك، واقتنع به الاكردا، إذن، لنتفق على أن تكون الحصص المالية من الميزانية العامة النفطية للإقليم ليست نقداً بل عيناً. أي نعطيهم النسبة التي يقررها مجلس النواب نفطاً، وليس أي نفط، وإنما النفط الذي وقعوا عقود إنتاجه، ولو كانت هذه العقود تعطي عائداً أفضل كما تدعي حكومة الإقليم، فمن المفروض أن يكون هذا الاقتراح أمراً يبعث على السرور في قلب حكومة الإقليم، لأنها ستحصل على إيرادات أكثر لأن عقودها الأفضل حسب ادعائها. علماً أن (750) ألف برميل/اليوم التي تقول أن باستطاعتها إنتاجها تغطي أية حصة يخطط لها مجلس النواب وتفيض. ولو أنني متأكد من أنهم سيصرون على دفع نفط الكلفة للشركات، لأن ما بيع داخلياً من النفط لا يعرف أين ذهبت أقيامه بالضبط، ولذا لا زلنا - بنظرهم- مدينين للشركات النفطية!!

إن هكذا قرار يمكن أن يتخذ بعد احتساب المستحقات على حكومة الإقليم نتيجة عدم إرسالها النفط إلى خط التصدير الرئيسي، وقد قامت وزارة النفط بهذا الاحتساب و سأحاول إعادة الاحتساب مرة أخرى في مكان آخر من هذه الملاحظات.

إنني متأكد بأن حكومة الإقليم لن توافق على هذا الاقتراح لأسباب عديدة بدءاً من أنها ستستلم عوائد بيعها للنفط ناقصاً منه ما معدله 16% منها كنفط الربح ستدفعها الى الشركات النفطية، بالإضافة إلى نسب عالية من نفط الكلفة التي يدعون أن الشركات لم تستلمها. فإذا كانت حصتها النفطية من الميزانية الاتحادية هي كل (750) ألف برميل/اليوم، فإنها ستستلم ليس كل قيمها البالغة (28,7) مليار دولار، بل سيطرح منها 16%، أي ستستلم (23,8) مليار دولار في أحسن الأحوال، أما في أسوأ الأحوال - وهو المتوقع- فإنها ستستلم (13) مليار دولار فقط، كما أوضحنا قبل

قليل. وفي كل الأحوال فإن ميزانية الاقليم ستتسلم مبلغاً بين هتين القيمتين. ولو كانت حصة حكومة الإقليم أقل من (750) ألف برميل/اليوم، فإنها ستستلم مبالغاً أقل تبعاً لنسبة هذه الحصة.

من الأمور الأخرى التي ستجابهها حكومة الإقليم، ولعلها الأصعب هي رقابة الاكراد أنفسهم وبرلمانهم على العائدات الكلية. ولن تكون هناك أموراً سائبة وغير مراقبة كما هي عليه الحال الآن.

أود أن أضيف ملاحظة صغيرة حول عقود كردستان. إن ركض الشركات نحو كردستان هو بالتأكيد لا يعني "نجاح" السياسة النفطية لحكومة الإقليم. إذ أن هذه العقود لا تؤدي إلى الربح العالي، أو على الأقل "الربح المنصف" الذي يريده الشعب الكردي، وإنما بالعكس تسعى إلى الربح العالي جداً للشركات النفطية وغير النفطية، الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة. وهذا الربح العالي وغير المعقول يسرق من أفواه الأكراد قبل العرب. إن نفوط كردستان بالنسبة للشركات "المغامرة التي تريد الاستحواذ على شركات أخرى"، أو بالنسبة للشركات النفطية الفعلية، وكما نقرأه في جميع النشرات والصحف العالمية النفطية، هي **نفوط "الفرهود" أو "الحواسم"** والربح السريع جداً للشركات في هذا الزمن الذي استمرت فيه الأزمة الاقتصادية العالمية أكثر من 4 سنوات وتمتد بالتأكيد لسنوات أخرى. وفي هذا الجو الاقتصادي الخانق في أميركا وأوربا.. فإن الشاطر من يحصل على حصة من نفط كردستان!!.

تصور الأمر معكوساً، وأن الحكومة الاتحادية أعطت مثل هذه الامتيازات، هل كانت ستبقى شركة واحدة من الشركات في كردستان، وعلى رأسها الشركات النفطية الكبرى؟.

يا لها من سياسة نفطية "ناجحة"!!. بنظرة بسيطة في الوضع الكردستاني، ماذا سيخسر الشعب الكردي، وماذا ستكون العلاقة مع الدولة العراقية، وشعب جنوب ووسط العراق، ومع أهالي محافظة نينوى كمثال، سيرى أن السياسة تمثل منتهى الفشل والسقوط وخيبة الأمل!!. **أما إذا كان المقصود بهذه السياسة هو شيء آخر،**

وهو "التبرع" بـالحقول النفطيـة لقـاء خلـق واقـع علـى الأرض، فهـو فـي أحـسن الأحوال "مقامرة" غبية، قد تنتهي بأن يخسر الشعب الكردي في العراق جزءاً كبيراً ممـا حققـه حتـى الآن، وهـو أمـر لـم يحققـه أي شـعب كـردي فـي البلـدان المجـاورة.؟ والمستقبل سيرينا صحة ما أقول!!

رابعاً: ماذا تخطط شركة جينيل إنيرجي وحكومة الإقليم؟

إن حكومة الإقليم - كما يظهر من لسان السيد أشتي- تعمل لإكمال البنية التحتية اللازمة لاستقلال الضخ النفطي لكردستان عن المنظومة الاتحادية، وخارج سلطة شركة تسويق النفط الاتحادية سومو SOMO، المخولة الوحيدة بالتصدير. إن نظام البنية التحتية يتضمن خزانات ومضخات وخطوط أنابيب مستقلة، (وقد يكون أكثر من خط)، لإيصال نفط كردستان إلى داخل الحدود التركية، سيما وأن نفط كردستان تتفاوت كثافته من 48 API (نفط طق طق)، إلى أقل من 27 API (نفط شيخان). ولكن الأهم من كل ذلك حصول موافقة الحكومة التركية على مثل هذا العمل المنفصل لحكومة الإقليم، الأمر الذي سيعرضها إلى مشاكل جمة مع الحكومة الاتحادية العراقية، إلاّ إذا جاءت حكومة عراقية جديدة ترضخ لما تريده حكومة اقليم كردستان، ولن يأت برلمان يمثل الشعب العراقي بمثل هذه الحكومة. وتقول الأخبار أن جينيل إنيرجي (برئيسها التركي محمد سيبل Sepil) تعمل بجهد عال لإقناع القطاع الخاص التركي لبناء خط أنابيب نقل نفط داخل الأراضي التركية إلى البحر (مشابهاً الخط العراقي إلى جيهان)، وكذلك تروج جينيل إنيرجي داخل تركيا وداخل كردستان لمد الأنبوب المنفصل. وتعمل هذه الشركة بكل جهدها و"إمكانياتها" لإقناع الحكومة التركية بذلك!!.

لقد تعهدت الشركة بتمويل وإكمال خط أنابيب (20 عقدة) قادر على ضخ مليون برميل/اليوم من خرمالة إلى الحدود التركية قرب فيشخابور وبكلفة تقدر بـ(400) مليون دولار جاهزة الآن للتمويل من قبل جينيل إنيرجي. ولقد أنشأت هذه الشركة لهذا الغرض شركة أخرى جديدة خاصة سجلت في جيرسي في 2012/11/28 تحت

اسم: "أنابيب جينيل إنيرجي المحدودة Genel Energy Pipeline Limited". ويقول سيبيل رئيس الشركة التركية: "أن هناك خطة لمد أنبوب من خرمالة إلى فيشخابور، والذي نأمله أيضاً أن يمد إلى داخل تركيا، ولكن هذا القرار هو بيد حكومة إقليم كردستان"[21]. وكأنه يعلن بهذا أن موافقة الجانب التركي قد تم الحصول عليها وبقيت موافقة حكومة الإقليم.

من المفيد الرجوع إلى مقالة النيويورك تايمز في 2012/9/1 والتي تتحدث عن "توني هيوارد"، المدير التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم BP، الذي طرد منها على إثر حادث خليج المكسيك، وأصبح بعدها المدير التنفيذي لشركة جينيل إنيرجي!!، وأسس مع صديقه جوليان (من المؤسسة المالية الشهيرة) ميريل لنج Merrill Lynch، وعدد من الأغنياء "شركة استحواذ" باسم شركة فايبر، والتي اندمجت في جينيل إنيرجي إنترناشينال القديمة لتشكلا جينيل إنيرجي الجديدة، وتوقع الصديقان أنهما سيكونان من الأثرياء بالدخول إلى كردستان، والمتوقع أن يتحقق حلمهما بفترة وجيزة!!.

يقول جوليان في هذه المقالة: "إنه من الأمور غير الاعتيادية أن تجد استثماراً بمثل هذه النوعية - يقصد حقل طق طق- لم يتم حتى الآن الاستحواذ عليه من قبل الشركات الكبرى"، ويضيف: "أن جينيل إنيرجي جاءت رخيصة جداً، حيث النفط ينتج من احتياطيات موجودة حالياً، وتوسعات مقبلة، وبسعر كلفة نفط يقدر بحوالي 1,5 دولار للبرميل".

لقد كانت جينيل إنيرجي رخيصة جداً فعلاً، والسبب في ذلك أن الحقل كان "هبة سخية" أصلاً، ولا يحتاج إلى استثمار يذكر لإنتاج أحسن أنواع النفط في العالم.

وعندما انخفضت أسهم هذه الشركة في آب 2012 بحدود 30%، بعد أن كانت قد ارتفعت سريعاً بصورة عالية لتصل إلى حوالي (10) باوندات بريطانية للسهم، علماً أن سعر الإصدار يعادل (10) بنس السهم (الباوند 100 بنس)، أي ارتفعت مائة مرة عن سعر السهم الأصلي. وكما قلنا انخفضت في آب إلى ما يعادل 689,5 بنس

للسهم. اعتقد الكثير ممن يعملون في بورصة لندن أن الوضع المتوتر بين بغداد وأربيل كان هو السبب، وأن انخفاض سعر السهم جاء انعكاساً لذلك. ولكن جينيل إنيرجي كان لها رأي آخر، وهي تضغط باتجاهه، حيث بيّن أحد محللي دويتشه بنك Deutche Bank في المقالة نفسها تعليقاً على انخفاض السهم، أن السبب هو توتر العلاقات بين بغداد وأربيل، ولكن "بوجود أنبوب خاص لنقل نفط كردستان إلى العالم، وإن حدث هذا، فإن سعر سهم جينيل إنيرجي سيرتفع إلى الضعف فوراً". فهي تريد بشدة أنبوب خاص، إذ أن قادتها يريدون أن يكونوا أغنياء بسرعة، ولا يريدون تدخلاً من الحكومة الاتحادية، أو ممانعة من أية قوة سياسية كردية!!. وهم يسعون "بكل الوسائل" لتحقيق ذلك.

إن شركة جينيل إنيرجي، بمديرها التنفيذي الحالي توني هيوارد، الذي كان يقضي إجازته على يخته عندما حدثت كارثة خليج المكسيك وهو المدير التنفيذي لشركة بريتش بتروليوم، ولم يهتم أو يقطع إجازته. كما أن شركة جينيل إنيرجي يرأسها شخص مثل محمد سيبيل، والذي قدم إليه أحد أفضل حقول العراق مجاناً وعلى طبق من ذهب، لن يتورعا عن عمل أي شيء ضد ما يحول دون الغنى السريع السريع!!. هل يعتقد أحد أن مثل هكذا شركة تهتم بمصالح الشعب الكردي، أو بمصالح العراق ككل؟!!.

الآن وبعد أن فرغت من تبييض وتنقيح ملاحظاتي ، نشر هذا اليوم 2013/1/8، على موقع وكالة الأنباء رويترز مقالاً يعلن فيه أن نفط طق طق وصل ميناء ميرسين التركي ويحمل على ناقلات النفط للتصدير، وبعد أن تم نقله بالشاحنات الحوضية من قبل شركة جينيل إنيرجي من خطها الجديد في فيشخابور إلى ميناء ميرسين، للتصدير المباشر من قبل شركات النفط العاملة في كردستان وبرعاية حكومة الإقليم، وبمعزل، أو بالأحرى بتحد واضح وجلي للحكومة الاتحادية، وكل الدولة العراقية!!.

الآن كسرت حكومة الإقليم كل الخطوط الحمراء، وتمادت وبغطرسة عالية، ولا أرى أمام الحكومة الاتحادية إلاّ إيقاف الدفوعات "المستحقة" اليها بموجب الميزانية

الاتحادية، اذ لدى حكومة الاقليم حاليا موردها الخاص . كذلك من المفروض اتخاذ إجراءات سريعة لاستقطاع الديون المستحقة على الإقليم نتيجة عدم إرسال نفطهم إلى الخط الاتحادي للتصدير. كما وهناك إجراءات يجب اتخاذها ضد تركيا.

4- عقود المشاركة بالإنتاج لشركة "ويسترن زاكروس WesternZagros"

سنعتمد في كتابة هذه الملاحظات على تقرير شيق عرض كمحاضرة من قبل الشركة، بعنوان: " WesternZagros/ Corporate Presentation/ August 2012"، في آب 2012، ويقع في 54 صفحة[23أ]. وعلى تقرير صادر من الشركة في 2012/11/21 عن "التقرير التشغيلي والمالي للربع الثالث من 2012 لشركة ويسترن زاكروس"[23ب]. وكذلك على مقابلة قام بها "بين لانرو"، ونشرها في "تقرير نفط العراق" في 2012/12/10، مع المدير التنفيذي للشركة "سيمون هاتفيلد"[23ج]. بالإضافة إلى تقارير صادرة من الشركة أو من صحفيين قريبين من عمل الشركة.

أ- معلومات عن الشركة، وكيف دخلت كردستان، ومواقع عقدي المشاركة بالإنتاج

ونوجز هذه المعلومات بما يلي:

أولاً: إن هذه الشركة الكندية، (مسجلة في ولاية ألبيرتا- كالكاري Calgary)، وكانت من أوائل الشركات التي دخلت الإقليم في عام 2004، تحت اسم " Calgary Western Oil Sands Inc."، في وقت لم تكن الأمور فيه واضحة لما يعزم الإقليم أن يقوم به. وحصلت شركة "Western" في أيار 2006 على اتفاقية تعهد مع حكومة الإقليم لتطوير رقعة "كوردامير Kurdamir". في هذه الفترة قامت شركة ماراثون الأميركية بشراء شركة "ويستيرن"، ولكن "ممتلكات" ويستيرن في كردستان بقيت معزولة وباسم جديد "ويستيرن زاكروس WesternZagros"،

ويحتمل أن إطلاق اسم "زاكروس" المأخوذ من اسم "جبال زاكروس" كان لإضفاء الطابع المحلي على الاسم.

علماً أن شركة ماراثون Marathon الأميركية النفطية المعروفة (والتي تعتبر من الشركات النفطية متوسطة الثقل)، لم تدخل كردستان مباشرة إلاّ في أواخر عام 2010، حذراً من الحكومة الاتحادية وأملاً في الحصول على عقد مناسب معها. ولكن بعدما تأكدت من انعدام احتمال توقيع عقد من عقود المشاركة بالإنتاج مع الحكومة الاتحادية وأن الأمر منافسة بين الشركات، اتجهت نحو كردستان لتحصل على عقود منفصلة، وكذلك دخلت كشريك في عقود أخرى، واعتبر دخول هذه الشركة إلى كردستان "نصراً نفطياً" لحكومة الإقليم. فلقد دخلت لتشارك رقعة "أتروش" في تشرين الأول 2010. وحصلت على رقعة "حرير"، وعلى رقعة "سفين Safen" في الوقت ذاته، كما دخلت أيضاً في رقعة "سرسنك" (حيث أن عقد المشاركة بالإنتاج الأول كان مع شركة "هِل وود Hillwood"، كما تم توقيعه في تشرين الثاني 2007)، وأصبحت شركة ماراثون لاعباً مهماً في مسيرة كردستان النفطية[23].

تم الاتفاق الأولي مع شركة ويستيرن زاكروس في أيار 2006، ولكن عقد المشاركة بالإنتاج لرقعة "كوردامير Kurdamir" لم يوقع إلاّ في شباط 2008. ثم عدل في حزيران 2008 بإدخال شركة " تاليسمان Talisman" الأميركية، وتم توزيع الحصص بعقد كوردامير إلى 40% حصة (WI working interest) لشركة ويستيرن زاكروس، و40% لشركة تاليسمان، و20% لحكومة الإقليم. مع تحديد شركة تاليسمان بالمشغل operator.

ثانياً: بعد أن ظهرت نجاحات رقعة كوردامير، تم توقيع عقد مشاركة بالإنتاج لرقعة أخرى مع شركة ويستيرن زاكروس، وهي رقعة "كارميان Garmian" في تموز 2011. وبعد نجاحهم في هذه الرقعة أيضاً، وكمشغل operator، تم دخول الشركة الروسية "كازبروم نفت Gazprom Neft" في النصف الثاني من سنة

2012 في هذه الرقعة. وأصبحت حصص حقول رقعة كارميان، 40% لشركة ويستيرن زاكروس، و40% حصة شركة كازبروم، و20% لحكومة الإقليم، وبقيت مؤقتاً ويستيرن زاكروس المشغل operator إلى سنة 2014، حيث يتوقع الإنتاج التجاري عند ذاك.

علماً أنه قبل ذلك بفترة وجيزة قامت "شركة طاقة الإماراتية Abu Dhabi National Energy Company" بشراء 19,9% من أسهم شركة ويستيرن زاكروس.

إن دخول الشركة الروسية الحكومية "كازبروم نفت" كردستان قد أثار ضجة كبيرة، إذ أنها متعاقدة مع الحكومة الاتحادية على عقد تطوير حقل بدرة، ولها حصة 30% في هذا العقد. ويشاركها في هذا العقد أيضاً الشركة الكورية كوكاز ولها حصة 22,5%، والشركة الماليزية بتروناس ولها حصة 15%، والشركة التركية TPAO ولها حصة 7,5%، والباقي 25% حصة شركة الاستكشافات النفطية الحكومية العراقية.

وعلى الشركة الروسية الآن الخيار بين العمل في كردستان مع حكومة الإقليم أو ترك كردستان والعودة مرة أخرى للعمل مع الحكومة الاتحادية، والمفروض أن تقرر ذلك خلال الأسابيع القليلة القادمة. إن المعلومات متضاربة حول ردود فعل الحكومة الروسية (إذ أن "كازبروم نفت" شركة حكومية) حول هذا الأمر. ففي الوقت الذي تقول فيه حكومة الإقليم أن الحكومة الروسية راضية عنه، فإن دوائر الحكومة الاتحادية العليا تقول عكس ذلك. وتذكر بأن في أثناء زيارة السيد رئيس الوزراء العراقي الأخيرة إلى موسكو في تشرين الثاني 2012، أثير هذا الموضوع مع الرئيس الروسي بوتين. فاستدعى الرئيس الروسي هذه الشركة وطلب منها التعامل مع الحكومة الاتحادية حصراً!!.

ثالثاً: إن رقعة "كوردامير"، بمساحة (340) كيلومترمربع، وتقع جنوبها مباشرة رقعة "كارميان"، بمساحة (1780) كيلومترمربع، وتعتبر من أكبر الرقع التي تم

التوقيع عليها إن لم يكن أكبرها. والرقعتان قريبة من الحدود الإيرانية، ولا يفصلهما عن هذه الحدود إلاّ منطقة "رقعة جياسورخ". ولما كانت جياسورخ من "المناطق المتنازع عليها"، حيث تقع في محافظة ديالى، فهناك احتمال كبير أن رقعة "كارميان" تقع في "منطقة متنازع عليها"!!، كما وأن الأسماء مثل كوردامير أو كارميان وغيرهما هي أسماء أطلقت حديثاً لذا قد وجدت صعوبة في تحديدها في الملاحق المقدمة من الحكومة الاتحادية أو المقدمة لاحقاً من وزارة الثروة الطبيعية لكردستان، والمرتبطة بمسودة شباط 2007 لقانون النفط والغاز.

رابعاً: "المناطق المتنازع عليها"

من الملاحظ أن حكومة الإقليم تحاول دائماً أن تمنح رخص أو تدخل في رخص الشركات العالمية النفطية المهمة في "مناطق متنازع عليها". وهذا الأمر واضح بالنسبة لشركة هنت الأميركية، وشركة أكسن موبيل الأميركية العملاقة، وهناك حالات كثيرة مشابهة ستكشف عنها الأيام المقبلة. نحن نعتقد أن شركة كازبروم نفت الروسية قد وقعت في هذا المطب، سواء عن دراية أو عدم دراية، وذلك بالنسبة لرقعة كارميان. لهذا رأيت أن من المناسب التحدث هنا عن المناطق المتنازع عليها، وأرى أنه على وزارة النفط والحكومة الاتحادية متابعة هذا الأمر المهم والتحديد بدقة ما هي العقود التي وقعتها حكومة الإقليم والتي تقع ضمن المناطق المتنازع عليها، وذلك بالإضافة لما ذكرناه سابقاً بالنسبة لخورمور وشيخان وغيرهما.

نود هنا أن نوضح بأننا لا نعرف بالضبط ما هي "المناطق المتنازع عليها"، وخصوصاً بعد أن أطلق عليها رئيس الإقليم اسم "الأراضي الكردستانية عبر الحدود"!!، وأن هذه التسمية بالتأكيد لا يمكن أن تكون ردة فعل على تسميتها من قبل رئيس الوزراء الاتحادي بـ"المناطق المختلطة"، **إذ أنها ، ومنذ بداية الاحتلال، تحت السيطرة الكاملة للبيشمركة، وذلك لخلق أمر واقع على الأرض، باعتبارها أراض مستقطعة من كردستان**. والمقصود بها الأراضي التي تقع خارج "الخط الأزرق" الذي تعترف به الأمم المتحدة قبل وبعد الاحتلال، على أنه يمثل إقليم كردستان،

وعلى ضوئه كانت الأمم المتحدة تستقطع 13% كحصة لكردستان من خلال اتفاقية "النفط مقابل الغذاء والدواء". لقد قبل بذلك النظام السابق، باعتبار أن الخط الأزرق هو حدود لمحافظات السليمانية وأربيل ودهوك. وعندما أعلن عن تشكيل الإقليم واعترفت به الحكومة الاتحادية والاحتلال الأميركي كان الخط الأزرق هو حدود "اقليم كردستان" اي حدود المحافظات الكردية الثلاث، السليمانية وأربيل ودهوك مع المحافظات العراقية المجاورة لها.

ما حدث بعد الاحتلال أمور عديدة أدت جميعها إلى ضعف السلطة المركزية. إذ كانت القوات الأميركية منتشرة في جميع العراق، بضمنها هذه المناطق، وكان الجيش العراقي قد تم حله، كذلك لم تكن هناك سلطات محلية ذات وزن أو سلطة، بالإضافة إلى أن الجميع كان يتحدث عن دولة ديمقراطية "فيدرالية"، وإقليم كردستان هو الإقليم الأول. لذلك دخلت القوات المسلحة الوحيدة في ذلك الوقت هذه المناطق، وهي قوات البيشمركة، لتسد الفراغ الأمني، وحماية المواطنين، وفيهم نسبة عالية من الأكراد، وبقيت هذه القوات حتى يومنا هذا، وبعد ذلك توسعت أكثر وإزدادت قوة وانتشاراً بمرور الوقت!!

لا يعرف أحد حتى الآن، هل هذه هي الحدود النهائية التي تريدها حكومة الإقليم لحدود كردستان العراق؟!، أم أن هناك حدود أوسع أو مضافة من "المناطق المتنازع عليها". ولا أريد هنا أن أتحدث عن خرائط "كردستان الكبرى"، وغيرها من الخرائط التي تباع في الإقليم، كي لا ندخل متاهة لا آخر لها!!.

عندما يتحدث لدستور عن المناطق المتنازع عليها، فهو يذكر "كركوك" كمنطقة متنازع عليها، ويضيف ما يسميها "المناطق الأخرى المتنازع عليها".

إن المادة (140) من الدستور هي المادة الأساسية التي يعتمد عليها في مفهوم "المناطق المتنازع عليها". وإن هذه المادة تؤكد في "أولاً" منها، "بأن تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال متطلبات المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها".

إن المادة (58) المشار إليها ، تتحدث عن مسائل عديدة تخص المهجرين وسلب العقارات والقضايا المشابهة. ومنها تحديداً (أ)... اتخاذ تدابير من أجل رفع الظلم الذي سببه ممارسة النظام السابق **والمتمثلة بتغير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك...** وكذلك (ب) **لقد تلاعب النظام السابق بالحدود الإدارية وغيرها لأغراض سياسية، والمطلوب معالجة تلك التغييرات غير العادلة.**

عند النظر ملياً في المادة (140) من الدستور الدائم، والمادة (58) من قانون إدارة الدولة، يظهر لنا أن الوضع يجب أن يبقى على حاله السابق (أو كما تقول القاعدة الفقهية المعروفة: يبقى الحال على ما كان عليه لحين صدور قانون مخالف). وهذا يعني وبكل وضوح، أن المناطق المتنازع عليها ومنها كركوك، ولحين إجراء الاستفتاء ومعرفة النتيجة، تبقى بيد الحكومة الاتحادية، وبلا استثناء. ولم يقل الدستور شيئاً عند تأخير تنفيذ المادة (140)، كما حدث فعلاً إذ لم تيم تنفيذ هذه المادة المهمة.

من أعلاه نرى بوضوح أن كركوك موجودة تحديداً ضمن المناطق المتنازع عليها، أما بالنسبة للبقية من هذه المناطق، ومدى شمولها بأنها متنازع عليها، فعلينا "الاستنباط" من النصوص الدستور وكذلك من قانون (58). وأحد هذه النصوص المهمة هو ما أشرنا إليه أعلاه، وهو "التلاعب بالحدود الإدارية وغيرها لأغراض سياسية"، وكذلك "تغيير الوضع السكاني".

لنترك كركوك لأنها منطقة متنازع عليها نصاً من غير جدال، ولا يوجد أي تأويل لذلك. أما بالنسبة للبقية فإن التلاعب بالحدود الإدارية شمل اكثر المحافظات العراقية إثر إنشاء محافظة صلاح الدين، وكذلك التعديلات الإدارية التي حدثت في المحافظات الوسطى والجنوبية، مثل بغداد وواسط و كربلاء والأنبار والنجف.

أما فيما يتعلق بالقضية الكردية في مناطق أخرى غير كركوك، فنود أن نوضح أنه لم يكن هناك تغيير بالحدود الإدارية لمحافظة نينوى بعد تشكيل محافظة دهوك بموجب المرسوم الجمهوري ذي الرقم (1066) الصادر في سنة 1969، وذلك أثناء

المفاوضات التي تمت في حينه بين حكومة انقلاب تموز 1968 وقيادة الثورة الكردية. إن فشل المفاوضات لاحقاً كان بسبب كركوك فقط ولم تثر أية مسألة أخرى، والذي يعني أن القيادة الكردية كانت موافقة ضمنياً على حدود التشكيل الجديد لمحافظة نينوى (بعد تشكيل محافظة دهوك). كانت هناك بعض الاعتراضات من قبل بعض القوى الكردية والمعارضة للقيادة الكردية، على عدم إلحاق بعض المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية مثل عقرة بمحافظة دهوك الجديدة، ولكن هذه الاعتراضات لم تكن تمثل رأي الثورة الكردية في حينه.

وكانت هناك حالة خاصة حدثت في 1975، إذ أصدر المرسوم (33) لسنة 1975، باستقطاع قضاء مخمور من محافظة أربيل وإلحاقه بمحافظة نينوى، لذا من الطبيعي أن يكون قضاء مخمور ضمن المناطق المتنازع عليها، بسبب هذا الاقتطاع للقضاء والحاقه بمحافظة اخرى من قبل النظام السابق.

لذا وحسب قراءاتي للتاريخ الحديث، فإن محافظة نينوى بتشكيلها الجديد، بعد إنشاء محافظة دهوك، (عدا مسألة قضاء مخمور)، ما كانت في يوم من الأيام ضمن المناطق المتنازع عليها، إلاّ بعد الاحتلال. نعم لقد كان هناك اضطهاد وتعسف وطرد وتعدي على الأكراد في العديد من القرى التي تقع بين محافظتي أربيل ونينوى، أو في نينوى نفسها. ولكن لم تكن هناك قضية "مناطق متنازع عليها"، وفي كل الأحوال ليس بالشكل الذي هو عليه الآن والذي يتضمن نصف محافظة الموصل شرقي دجلة وسنجار، وما يحتمل ان يشكل أكثر من نصف مساحة المحافظة.

كذلك الأمر بالنسبة لمحافظتي ديالى وصلاح الدين (حيث ألحق قضاء طوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين في سنة 1976)، وديالى حيث ألحق قضاء كفري بمحافظة ديالى في سنة 1975، وبموجب مضمون المادة 58 من قانون الادارة المؤقتة فأن هاتين الحالتين مناطق متنازع عليها مع كركوك وليس مع الإقليم إذ أن كركوك لم يبت بأمرها نهائياً حتى الآن لتكون ضمن الإقليم!!، والإقليم يشمل المحافظات الثلاث: السليمانية وأربيل ودهوك فقط. كذلك لم تكن خانقين، أو المنطقة

المحصورة بين محافظة ديالى والسليمانية "منطقة متنازع عليها". وبالرجوع إلى جميع المفاوضات السابقة للحركة الكردية مع الحكومات العراقية قبل الاحتلال وبالأخص مع حكومة البعث التي جاءت بعد تموز 1968 وتوجت باتفاقية آذار، فإننا لا نرى هذه المناطق، التي تتمركز فيها البيشمركة الآن، (عدا كركوك ومخمور)، مشمولة ضمن المناطق موضوع التفاوض، وإنما كانت محسومة بكونها خارج إقليم كردستان.

إن ما قامت به حكومة الإقليم هو أمر لا يمكن تصديقه في دولة فيدرالية، والسبب الرئيسي هو ضعف الحكومة الاتحادية وعدم قدرتها على اتخاذ إجراءات رادعة مناسبة. إذ أن ما يجري حالياً هو ليس فقط خلق حقائق "منفردة" على الأرض من قبل حكومة الإقليم، وإنما في أرض لا يحق لقواتها المسلحة أصلاً دخولها. والأكثر من ذلك أن تتصرف في هذه المناطق كأنها جزءاً من الإقليم، (عدا تمويل خدماتها إذ أنها تمول من ميزانية الحكومة الاتحادية !!!)، وكأن المادة (140) قد نفذت بالكامل بالطريقة التي أرادتها حكومة الإقليم، وهي تتصرف منذ عام 2007 بكامل حريتها في التعاقد في هذه المناطق بعقود نفطية مجحفة بحق المواطنين، "مبعثرة" الثروة النفطية يميناً وشمالاً، مغرية الشركات ألاجنبية للعمل فيها من أجل خلق هذا الواقع الجديد، وهي بالتالي تعمل - سواء بدراية مسبقة أو من دونها- على خلق توتر وصراع دائم مستمر مع القوى العربية والتركمانية والأقليات الأخرى، والأهم مع الحكومة الاتحادية وبشكل يتجاوز مفهوم الحكم الفيدرالي بل ويتجاوز حتى مفاهيم وعلاقات الحكم الكونفيدرالي بمراحل، وإذا تم السكوت عن هذه الانتهاكات الآن وعلى مضض، فلن يستمر هذا الأمر إلى الأبد!!.

إن عدد عقود المشاركة بالإنتاج التي وقعتها حكومة الإقليم في المناطق المتنازع عليها و"غير المتنازع عليها"كثيرة جداً!!، ومن المفترض أن تقوم الجهات الحكومية الاتحادية المعنية، بمتابعة هذا الأمر وتحديد هذه الحقول واتخاذ ما تراه مناسباً. إذ سبق وأن تحدثنا عن توقيع عقود لحقول في مناطق متنازع عليها أو خارج الإقليم

مثل جياسورخ في محافظة ديالى، وكذلك في الشيخان وشيخ عادي وسفين وعين سفني والقوش وبعشيقة في نينوى، وخورمور في صلاح الدين، إضافة إلى قبة خرمالة. ولو أردنا أن نتوسع فهناك عقدي حقلي بلخانة وإنجانة في ديالى، كذلك هناك العقود التي وقعتها حكومة الاقليم تحت اسماء مختلفة لرقع جغرافية استكشافية تقع في محافظات أخرى، مثل شرق خورمور (صلاح الدين، السليمانية، كركوك)، وشمال غرب جياسورخ (السليمانية وديالى)، وجنوب عقرة (الموصل)، وشمال غرب أربيل (الموصل)، وجنوب شرق سنجار (الموصل). والحبل على الجرار!!!.

ب- معلومات فنية

تفتخر الشركة - ولها الحق بذلك- في تقريرها في كانون الأول 2012، بأنها حفرت أربع آبار استكشافية في الرقعتين كورداميرو وكارميان، وحصلت على أربع اكتشافات نفطية وغازية، أي ان نسبة النجاح 100%[24هـ]. وهنا تكرار للحالات التي ذكرناها سابقاً والتي كانت نسبة النجاح فيها 100%. وفي الواقع لم أطلع حتى الآن على حفر بئر فاشل في عقود المشاركة بالإنتاج في كردستان، وهذا يؤكد بالقطع ان عقود المشاركة بالإنتاج في كردستان ليست عقود "مجازفة" كما هو المراد من عقود المشاركة. ولا يزال هناك الكثير من العمل في هاتين الرقعتين، وفيما يلي موجز لبعض الأعمال والنتائج الفنية:

أولاً: رقعة كورداميرو

(1) عند إكمال حفر البئر كورداميرو-1 وفحصها، أنتج البئر (1172) برميل/اليوم من سوائل نفطية خفيفة ذات كثافة (61) API، (مما يعني مكثفات نفطية)، كذلك أنتج ما يقارب من (27,5) مليون قدم مكعب/اليوم من الغاز.

(2) أما البئر كورداميرو-2، فقد أنتج في الفحص الأول لطبقة هيروكاربونية معينة، (950) برميل/اليوم نفط خفيف ذو كثافة (38-42) API، مع كمية من الغاز تقدر (7,3) مليون قدم مكعب/اليوم.

وعندما اكتمل حفر البئر كوردامير-2 إلى أعماق أخرى وظهرت النتائج في تشرين الثاني 2012[24ب]، تبين أن بإمكان البئر إدامة إنتاج مستقر بكمية (3450) برميل/اليوم، بنوعية عالية ذو كثافة (38) API، وخال من الكبريت. كذلك أنتج (8,8) مليون قدم مكعب/اليوم من الغاز الطبيعي.

من أعلاه نرى أن رقعة كوردامير تحوي اكتشافات نفوط خفيفة، وغازات طبيعية ومكثفات نفطية خفيفة condensate، مع نسب كبريت منخفضة. وهناك عمل مستمر لتحري طاقات الحقل الانتاجية، بحفر آبار أخرى منها كوردامير-3 التي بدء الحفر بها في الربع الرابع من 2012.

(3) لا يزال يعمل على زيادة الاحتياطيات، إذ قامت جهة أميركية مستقلة وهي Sproule International Limited بتدقيق احتياطيات كوردامير وكارميان، وتوصلت هذه الجهة إلى أن معدل الاحتياطي (أي المعدل بين P10, P50, P90) يبلغ في كوردامير حوالي (1150) مليون برميل نفط بكثافة (38) API وأكثر. وكذلك يحتوي على (990) مليار قدم مكعب غاز، وعلى(39) مليون برميل من المكثفات النفطية condensate.

تعتبر الشركة حقل كوردامير حقل عملاق لاحتوائه على أكثر من (500) مليون برميل نفط قابل للاستخراج، وذلك في طبقة الأوليكوسين Oligocene الجيولوجية. ولو أخذنا طبقتي الأوليكوسين والأيوسين Eocene، فإن احتياطي التحري (الممكن) prospective reserves يصل إلى (1609) مليون برميل.

ثانياً: رقعة كارميان

(1) اكتشف حقل ساركله، بعد أن تم حفر البئر (سركله-1 Sargala-1) وتقييمه. بدأ إنتاجه الفعلي بعد الفحص في بداية 2012 بمعدل (5000) برميل/اليوم، ويجري العمل على زيادة إنتاجه إلى (8000) برميل/اليوم ومن ثم إلى (10) ألف برميل/اليوم في سنة 2013. وقد تمت موافقة الإقليم على"تمديد فحص البئر EWT Extended Well Tests"، وكما لاحظنا سابقاً في الشركات الأخرى. فقد استمر

"الفحص" - الذي لالزوم له بتاتا - منذ بداية 2012 وإلى نهايتها، وتوقف لفترة وجيزة لإجراء بعض التصليحات. كما توقف في النصف الثاني من كانون الأول 2012 لفترة قصيرة، ومن المتوقع أن يعود قريباً ليكمل سيرته في التغطية على "البيع الداخلي"!!

لا تزال التقييمات مستمرة لاحتياطيات حقل سركلة، والتقدير الحالي للاحتياطي الاستكشافي (prospective) P10 هو حوالي (430) مليون. أما الاحتياطي المحتمل (contingent oil) فهو يتراوح بين (9) مليون برميل P90، و(44) مليون برميل P10.

(2) البئر ميل قاسم-1 Mil Qasim-1

أنتج البئر نفطاً ذو نوعية عالية ذو كثافة (43-44) API. ويتراوح الاحتياطي النفطي الأولي بين (7) مليون برميل P90، و (265) مليون برميل P10. ولا يزال التقييم مستمراً.

(3) لقد قدرت الجهة المستقلة Sproul International Limited احتياطيات كورداماير وكارميان الغازية، بأنها تصل إلى (4,9) مليار برميل مكافئ نفط كاحتياطي استكشافي (prospective)، والى كمية (400) مليون برميل مكافئ نفط كاحتياطي محتمل (contingent) .

ج- بعض المسائل المالية

من الأمور التي تثير الاستغراب عند الدخول إلى موقع شركة ويستيرن زاكروس على شبكة الإنترنت، ظهور صورة كبيرة لمعدات تحميل السيارات الحوضية، وكأن مسألة بيع النفط داخلياً أمر روتيني ويومي. علماً أنه وحسب المعلومات المتوفرة فإن الإنتاج في هذه الشركة محدود جداً ومحصور ببئر سركله-1، والذي تجاوز (5000) برميل/اليوم اعتباراً من كانون الأول 2011. وأن أول دفعة نقدية استلمت عن هذا النفط نتيجة "البيع الداخلي" كانت في 2011/10/27، بعد أن تمت

موافقة حكومة الإقليم على ما يسمى "الفحص الممدد للبئر"، وذلك في 2011/10/27.

لقد كانت المبيعات محدودة، إذ بلغت في سنة 2011 فقط (12,9) مليون دولار، وبلغت (25,9) مليون دولار للربع الأول من سنة 2012. وكان ما مخطط له جمع (40) مليون دولار، للنصف السنة الأول من 2012، ببيع داخلي مستمر وبمعدل (5000) برميل/اليوم، أي بسعر يعادل (44) دولار/البرميل. علماً أن نفط سركله هو نفط مرغوب لأنه من النوع الخفيف الخالي من الكبريت.

لقد قامت شركة ويسترن زاكروس بأمر جديد إذ أرسلت إنتاجها البالغ (5000) برميل/اليوم بالشاحنات إلى خرمالة، ولمدة أسبوعين، ليكون ضمن النفط المصدر وذلك في شهر تشرين الثاني 2012. ويقول المدير التنفيذي للشركة[24ج]: إن النفط المصدر من خرمالة كان مزيج نفوط من خرمالة وطق طق وسركلة فقط. أما نفط طاوكى فإنه يضخ من فيشخابور. ويضيف: إن الشركة احتفلت بإنتاج مليون برميل من هذه البئر أثناء ضخ إنتاجها إلى خرمالة للتصدير.

إن كل ما صدر رسمياً من هذه البئر خلال هذين الأسبوعين هو (14×5000=70 ألف بميل)، ولكن المليون برميل المستخرج من هذه البئر، والتي احتفلت بها الشركة، تم "بيعه داخلياً". والمخطط هو زيادة الإنتاج و"البيع الداخلي" إلى (10) ألف برميل/اليوم في سنة 2013.

إن ما يجلب النظر أن شركة كازبروم نفت الروسية دخلت بحصة كبيرة في كردستان، مما يوحي بأن لهذه الرقعة إمكانيات عالية.

5- عقود المشاركة بالإنتاج مع شركة DNO النرويجية، حقل طاوكى Tawke، ودور كالبريث في الدستور العراقي!!!:

تعتبر شركة DNO النرويجية من أوائل الشركات الأجنبية التي دخلت إقليم كردستان، لتوقيع عقود اتفاقيات المشاركة بالإنتاج لاستكشاف وإنتاج النفط. فلقد

وقعت اتفاقية مشاركة بالإنتاج لرقعة "طاوكى" في 2004/6/25، والتي حولت فيما بعد إلى عقد مشاركة بالإنتاج في 2008/3/13 لتنسجم مع قانون النفط والغاز الصادر في اقليم كردستان في 2007. كما كانت هذه الشركة النرويجية قد وقعت مع حكومة الإقليم اتفاقية مشاركة بالإنتاج بالتاريخ السابق نفسه، أي في 2004/6/25، على الرقعة "أربيل" والتي حولت إلى عقد مشاركة بالإنتاج في 2008/3/13 أيضاً. أما عقد المشاركة بالإنتاج لرقعة "دهوك" فلقد وقع في 2008/3/13 ومن غير اتفاقية سابقة. لقد أجريت تعديلات في 2009 و2010 على عقدي طاوكى ودهوك. سنتحدث في هذه الملاحظات على الاتفاقية الأولى لرقعة طاوكى والتعديلات العديدة التي أدخلت على هذه الاتفاقية، فهي الأهم جداً.

سنعتمد في كتابة هذه الملاحظات، على ما جاء في كتابي: "حكومة لإقليم كردستان وقانون النفط" الصادر في 2008/1/6[3]، وذلك فيما يخص المعلومات القديمة. وفيما يخص الاعمال الحديثة للشركة إعتمدنا على التقرير السنوي للشركة لسنة 2011، والذي يقع في (120) صفحة[25أ] " DNO International-Annual Report and Accounts 2011" وتقرير الفصل الثاني 2012 الصادر عنها[25ب]، وعلى عدد آخر من التقارير الصادرة عن الشركة، أو عن أعمالها، كما سنبين في سياق الملاحظات. وكذلك سيجد القارئ في سياق هذه الملاحظات صفحات عديدة حول العلاقة التي ربطت حكومة الإقليم وهذه الشركة النرويجية والسفير كالبريث وصياغة الدستور العراقي.

وكما هو الحال مع بقية الشركات التي وقعت عقود المشاركة بالإنتاج في كردستان، فلقد تم اكتشاف حقل طاوكى، من أول بئر تم حفرها في الحقل في ربيع 2006. وكانت إنتاجية البئر طاوكى-1 قد بلغت (4780) برميل/اليوم، بنوعية (API 25,4)، ثم البئر طاوكى-2، بإنتاجية (3800) برميل/اليوم بنوعية نفط ذو كثافة (API 23,5).

بدأ الإنتاج من بئرين في حزيران 2007، وتم بيع جميع الإنتاج إلى "السوق المحلي" وبأسعار مخفضة.

وكانت الشركة قد أعلنت في تقرير لها في 2007/12/28، عن حفر (9) آبار استكشافية وتقييمية وتطويرية، توصلت من خلالها إلى أن كمية الاحتياطي النفطي الموجود Oil in place، تبلغ (1,3) مليار برميل كمعدل، وأن النفط القابل للاستخراج يبلغ معدل (230) مليون برميل كما في نهاية 2007. كما أعلنت الشركة في حينه إن طول حقل طاوكى يبلغ (25) كيلومتر، وعرضه (3) كيلومتر، وإن الإنتاج يتم من طبقتين، طبقة الكريتش Cretaceous، حيث الإنتاجية عالية ونوعية النفط ذو كثافة حوالي (27- 28 API). كذلك من طبقة جريبة Jeribe، حيث الإنتاجية أقل ونوع النفط أردأ، إذ أنه ذو كثافة (23-25 API).

كذلك تقول الشركة في تقريرها أعلاه والصادر في نهاية 2007، بأن إنتاجية الحقل (في نهاية 2007) من ثمان آبار بلغت 90 ألف برميل/اليوم.

إنتاجية الآبار	برميل/اليوم	كثافة API
(1) طاوكى-1	4780	25,4
(2) طاوكي-2	3800	23,5
(3) طاوكي-3	11050	28,4
(4) طاوكي-4	12000	23,4
(5) طاوكي-5	8500	25,4
(6) طاوكي-5أ	15450	27,1
(7) طاوكي-8	20000	27,0
(8) طاوكى-10	9500	26,9
مجموع (8) آبار	85080	

علماً أنه تم في 2008 إكمال حفر بئر طاوكى-10 (بتدفق 9500 برميل يومياً، وكثافة 26,9 API)، كذلك أكمل حفر البئر طاوكي-11 (بتدفق 12300 برميل/اليوم، وبكثافة 27 API).

لقد أشرت في حينه (أي في بداية 2008)، الى أن الشركة تقول إن "السوق المحلي" لا يحتمل أكثر مما ينتجه هذا الحقل، والذي كانت كمياته قد وصلت إلى معدل (6900) برميل يومياً. علماً إن التقرير السنوي لشركة جينيل إنيرجي لسنة 2011 يذكر بأن إمكانيات "البيع الداخلي" عالية وتصل إلى (160) ألف برميل/اليوم، ويتوقع أن تزداد إلى (250) ألف برميل/اليوم في السنوات القليلة المقبلة!!، وإن حقلي طق طق وطاوكي يمثلان ما يزيد عن 75% من "المبيعات الداخلية"!!. وكنت قد ذكرت في كتابي السابق الذكر عن نفط كردستان أن "البيع الداخلي" يعني تهريب النفط إلى خارج العراق، مؤكداً بذلك تقارير كانت قد صدرت في نهاية 2007 عن النشرة النفطية المعروفة "بلاتس أويلكرام نيوز Plahs Oilgram News"، والتي تذكر إن نفط كردستان يهرب إلى إيران بواسطة طرف ثالث. فردت شركة DNO عن هذا الاتهام!!: "أن لا علم لها بالتهريب إلى إيران"!!. علماً أنه كان من المتوقع في ذلك الوقت أن نفط حقل طق طق ذو الجودة العالية والإنتاجية المرتفعة، والتي بلغت في 2007- 2008 حوالي (20) ألف برميل/اليوم، هي التي كانت "تباع داخلياً" وتهرب إلى إيران ومنها إلى أفغانستان، أما نفط طاوكى فالمرجح أنه كان يهرب إلى تركيا لقربه الشديد من الحدود التركية!!.

ولنستمر باستقصاء المعلومات الحديثة عن الحقل وعن الشركة.

أ- معلومات عامة عن الشركة

لقد تم تعديل عقد طاوكى في 2009/3/31، حيث قسم العقد بشكل آخر. وكانت حصة شركة DNO النرويجية (working interest WI) تعادل 55% من الحقل،

وأعطيت مجموعة جينيل إنيرجي حصة 25% من الحقل، واستلمت حكومة الإقليم المتبقي والبالغ 20% من الحقل، وسوف نعود إلى موضوع تقسيم الحصص لاحقاً.

تذكر الشركة في تقريرها السنوي إنها مشاركة في (17) رخصة نفطية وغازية حول العالم، منها (5) في اليمن، و(3) في كردستان العراق، و(4) في سلطنة عمان، و(3) في رأس الخيمة، و(2) في تونس.

وفي الوقت نفسه فإن تقريرها السنوي هذا يذكر أنها دخلت اليمن في سنة 1998، وبحلول 2011 كانت قد أكملت (50) بئراً منتجاً!! هناك، ولكن إنتاجها الكلي - أي حصتها- لم يتجاوز في 2011 معدل (5000) برميل/اليوم. بينما بدأت العمل في كردستان العراق في سنة 2004، وكانت حصتها من الإنتاج الأعلى في تاريخها في أيار 2011، وبمعدل (51315) برميل/اليوم من حقل طاوكى. وهي تفتخر في عنوان كبير في تقريرها السنوي أن حقل طاوكى يمثل "جوهرة التاج The Jewel in Crown" بالنسبة لجميع أعمال شركة DNO. وبالواقع فإن من يقرأ التقرير يلاحظ وكأن عملها في كردستان يمول مشاريعها في البلدان الأخرى!!!، إذ ليس لها من عائدات من هذه البلدان إلاّ عائد يسير جداً من اليمن!!.

ولكن الشركة تعود في أواخر سنة 2012، لتقول بفخر عال في موقعها على الإنترنت: إن إنتاجها من الرقعة (8) في المياه البحرية offshore في سلطنة عمان وصل إلى رقم قياسي قدره (20) ألف برميل/اليوم من النفط والمكثفات النفطية و(60) مليون قدم مكعب/اليوم من الغاز الطبيعي بعد إكمال حفر بئرين في حقل "بوخه Bukha"، حيث تملك DNO 50% من هذا الحقل وتملك شركة كورية جنوبية النصف الآخر منه[26].

ب- حكومة إقليم كردستان وشركة DNO والسفير كالبريث والدستور العراقي

عندما تقرأ الكتاب الموسوعي "الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش"، لمؤلفه دانييل يرغن، والصادره ترجمته العربية في سنة 2004، والذي يقع في أكثر من ألف صفحة من القطع الكبير، تجد الكثير جداً من تشابك مصالح شركات ورجال النفط، مع مصالح رجال السلطة والباحثين عن المال السريع ورجال السياسة المنتفعين والذين يسهلون أعمال هذه الشركات، والتدخل الكبير في شؤون الدول من قبل شركات النفط. وجميع هذه الأمور تسير في "مؤامرات" قد تكشف في فترة لاحقة أو لا تكشف أبداً. وترى هذه الأمور على نطاق عالمي، وفي كل دولة منتجة للنفط منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن.

وما سنعرضه هنا حالة صغيرة/كبيرة تمت في العراق، وفي زماننا الحالي، وتم كشف جوانب مهمة منها عندما تضاربت مصالح الأطراف المختلفة. ويستطيع القارئ أن يستطرد في ذهنه ليستنتج الأمور غير المكشوفة سواء بالنسبة لشركة DNO أو لغيرها من الشركات، إذ إن من المؤكد أن لكل شركة "قصة" طالما كانت الاتفاقيات تتم بمفاوضات ثنائية وليس من خلال مزايدات مفتوحة للجميع. ويساعد على ذلك كثيراً الجو السياسي المظلم والموبوء في العراق بعد الاحتلال.

ليعذرني القارئ عندما يرى توسعاً كبيراً في عرض هذه الفقرة المتعلقة بالشركة النرويجية DNO وعملها في إقليم كردستان، إذ أرى أن من الضروري جداً أن يطلع القارئ على هذه "القصة" المثيرة، وهي قصة حقيقية حاولت أن أكون محايداً في عرضها، مع اعترافي الكامل أن من غير الممكن أن يكون المرء محايداً في أمور تخص حياة وقوت الناس، وأعتقد أن "المخفي" كبير جداً فيما يتعلق بالأمور النفطية ومستقبل العراق، إذ أن الاحتلال - وكما أوضحت في كل كتبي- جاء لتدمير ما كان قد بناه أبناء العراق، والحصول على الثروة النفطية، وتقسيم العراق إلى دويلات صغيرة تتصارع فيما بينها لأسباب قومية أو طائفية أو إثنية أو غيرها (ولكن ليس لأسباب اجتماعية أو طبقية، إذ أن حق الفقراء مضيع في هذه الصفقات)، مع تشكيل حكومة مركزية ضعيفة!!.

هناك مجموعة احداث تلاحقت وتزامنت وبدون ما يشير الى وجود رابطة ظاهرة بينها، فمن الملاحظ أن شركة DNO كانت قد وقعت اتفاقيتها الأولى مع حكومة الإقليم للمشاركة بالإنتاج في 2004/6/25، وتم تعديلها على ضوء قانون النفط والغاز ومن ثم تم توقيع عقود المشاركة بالإنتاج في 2008/8/13، وهناك تعديلات وملاحق عديدة لهذه العقود تمت في سنوات 2008 و2009، وسنشير إليها في حينه، وفي خط مواز كانت المباحثات جارية بين مختلف الاطراف للاتفاق على مواد الدستور الدائم في سنتي 2004 و2005، الذي أكمل وجرى الاستفتاء عليه ونشر في الجريدة الرسمية في 2005/12/28.

وفي ايلول 2009 فضحت بورصة أوسلو والحكومة النرويجية حادثة بيع اسهم DNO ، وظهور اسم حكومة كردستان كمشتري لهذه الأسهم لحساب شركة تركية. وظهر في هذه الفترة وفي سنة 2010 من خلال التحقيقات والأخبار الصحفية العالمية دور السفير بيتر كالبريث وحصوله على حصة في شركة DNO من عقودها في العراق، ودوره في إعطاء القادة الأكراد "المشورة" حول الدستور العراقي الاتحادي وحقوقهم القومية في سنوات 2003 - 2005!!.

ولكن ما العلاقة التي تجمع بين هذه الأحداث؟، هذا ما سنراه في "القصة" التالية!!.

أولاً: إدانة وتغريم شركة DNO في النرويج لإخفائها معلومات تتعلق بأسهمها

وحول هذا الموضوع نبين ما يلي:

(1) إن بداية ما سمي في الأوساط المالية العالمية بفضيحة شركة DNO، هو إعلان بورصة أوسلو (سوق الأسهم) في النرويج في 2009/9/18، بأنها قامت في حزيران 2009 بتغريم شركة DNO مبلغاً قدره (2,4) مليون كرون نرويجي (وهو

ما يعادل 368 ألف دولار في ذلك الوقت)، وذلك لعدم تقديم الشركة البيانات الكافية حول صفقة كبيرة لبيع أسهمها الخاصة في تشرين الثاني 2008 (أي قبل حوالي عشرة أشهر من تاريخ تغريم بورصة أوسلو للشركة). حيث إن سوق الأسهم كان يحقق في فترة العشرة أشهر هذه، وقام بمقاضاة الشركة والتي اعترضت عليه، وتم التوصل إلى التغريم المذكور.

لقد تم اتهام الشركة من قبل البورصة باتهامين: الأول عدم التزام الشركة بالتعليمات اللازمة لإعلام السوق بالبيع، والثاني عدم الالتزام بتعليمات البورصة نفسها. وادعت البورصة بأن الشركة كانت تعرف في وقت البيع بأن الأسهم قد تم بيعها إلى مشتر واحد، يرتبط بأحد مشاريعها المهمة (والمقصود حقل طاوكى في كردستان العراق)، وكان عليهم إشهار اسم هذا المشتري حسب التعليمات، ولكن ذلك لم يتم. قامت الشركة باستئناف قرار البورصة، ولكن بالنتيجة أدينت DNO بأحد الاتهامين، وهو عدم إعلام السوق، ولذا تم التغريم.

(2) حتى الآن لم يتعد الأمر موضوع عدم قيام الشركة بتطبيق تعليمات سوق الأوراق المالية - الأسهم-، ولكن في هذه الفترة (أي قبيل إعلان البورصة في 2009/9/18 المشار إليه أعلاه)، كانت أهم مجلة مالية نرويجية وهي Dagen Naeringsiv DN، تقوم بتحقيقاتها الخاصة عمن اشترى هذه الأسهم. واتضح أن المشتري هو وزير الموارد الطبيعية في كردستان الدكتور أشتي هاورامي، حيث اشترى (43,9) مليون سهم (وتمثل 4,8% من أسهم الشركة)، بمبلغ (175,5) مليون كرون نرويجي (أي ما يعادل 27 مليون دولار في ذلك الوقت). وإن هاورامي كان له اتصال مباشر مع الرئيس التنفيذي لشركة DNO (هيلك إيدي Helge Eide) في عملية الشراء.

إضافة لذلك فإن تحقيقات المجلة المالية DN قد أوضحت، إن "السفير" بيتر كالبريث كانت له حصة 5% في حصص شركة DNO نتيجة لعقودها النفطية في كردستان العراق، والتي حصلت عليها في سنة 2004، وذلك أثناء قيام كالبريث بتقديم

المشورة للقادة الأكراد في طريقة إعداد دستور العراق. كما اكتشفت المجلة إن كالبريث استبعد من شركة DNO، وذلك عندما تم تعديل عقود الشركة من قبل حكومة الإقليم في 2008/9/10. لذلك قام كالبريث برفع دعوى قضائية على الشركة في فترة إعلان "الفضيحة" هذه، والأمر مطروح في التحكيم في بريطانيا في ذلك الحين، وكما سنوضح ذلك بعد قليل.

انتشرت الفضيحة بصورة كبيرة خصوصاً بعد أن ورد اسم بيتر كالبريث وكذلك ذكر حكومة إقليم كردستان في صلب القضية، وكتب الكاتب والباحث النرويجي المعروف "ريدر فسر Reider Visser" والمختص في الشؤون العراقية، وصاحب أطروحة الدكتوراه من جامعة أكسفورد والموسومة: "البصرة وحلم الجمهورية الخليجية"، والتي ترجمتها دار الجمل وأخرجتها في كتاب في عام 2008. علماً إن له كتباً أخرى عن العراق الحالي. لقد كتب فسر على موقعه في الإنترنت historia org تحليلين طويلين مهمين في 12 و2009/10/14 حول الموضوع وخصوصاً فيما يتعلق بكالبريث ونشاطاته السابقة في العراق[28أ، ب].

لقد توسعت الفضيحة أكثر عندما أثيرت في الصحافة العالمية المهمة، وخصوصاً عندما نشرت النيويورك تايمز مقالها المفصل في 2009/11/12، تحت عنوان "مستشار أميركي إلى الأكراد، بيتر كالبريث، يحصد أرباحاً نفطية"[28ج]. عندها اضطر كالبريث إلى إصدار رد على موقعه في الإنترنت في 2009/11/26، بعنوان: "لا تناقض في كردستان No Conflict in Kurdistan" يشير بالذات إلى مقال نيويورك تايمز السابق الذكر، وهو أمر مهم بالنسبة له، إذ هو من الأعضاء البارزين للحزب الديمقراطي، ونشر العديد من مقالاته في النيويورك تايمز نفسها. كما أصدر بياناً في 2009/12/18 تحت عنوان: "بيان حول نشاطي في كردستان A Statement on my activities in Kurdistan"، وكلاهما منشوران في الموقع الكردي المحايد ekued.net. حاول في جميع مقالاته أعلاه أن يؤكد بأنه كان في سنة 2005، (وقت إعداد الدستور العراقي)، مواطناً عادياً، وليس لديه علاقة رسمية بالحكومة الأميركية. كما وإنه كان قد قدم النصائح إلى القيادات الكردية بناءاً على طلباتهم، وإنه لم "يشارك" بالمفاوضات، ولم يكن في الغرفة التي تمت بها المفاوضات!!!. ولكنه كما يقول: " كان في الغرفة المجاورة"!!

(3) على إثر إعلان بورصة أوسلو، وظهور اسم حكومة الإقليم في الفضيحة، قامت حكومة الإقليم في 2009/9/21 بتجميد أعمال شركة DNO في كردستان، وتكليف شركة أخرى، (وهي على الأرجح شركة جينيل إنيرجي التركية)، بتمشية الأعمال. باعتبار أن ما جاء في إعلان بورصة أوسلو أضر بسمعة حكومة الإقليم وشفافية العمل في الإقليم. وعلى إثر ذلك انخفضت أسعار أسهم شركة DNO بحدود (45%) خلال ثلاثة أيام، والسبب الرئيس هو أن عمل DNO في كردستان العراق يمثل الغالبية العظمى من أعمالها في العالم، لاسيما وأن الشركة كانت قد بدأت بالإنتاج من حقل طاوكى في حزيران 2007 "للبيع الداخلي"، وقامت بالتصدير الرسمي لبعض إنتاجها في حزيران 2009.

ما نلاحظه أن تجميد أعمال الشركة قد استمر فترة قصيرة جداً، تراوحت حسب ما جاء في الصحف العالمية بين أسبوعين إلى ستة أسابيع، بعدها عادت الشركة إلى مزاولة أعمالها في كردستان. وقد يكون أحد أسباب رجوع الشركة السريع هو الانخفاض الحاد الذي حصل لأسعار أسهمها، والذي أدى بالنتيجة إلى خسارة "من اشترى" الأسهم في الإقليم. وفي كل الأحوال ارتفعت الأسهم مجدداً بعد رفع التجميد، وعادت إلى أسعارها السابقة بعد أقل من أربعة أشهر، ثم قفزت فجأة بحدود (15%)، خلال ثلاثة أيام من إعلان حكومة الإقليم في أواسط كانون الثاني 2010 عن جاهزيتها لتصدير النفط من حقل طاوكى، وإنها في طريقها للاتفاق مع الحكومة الاتحادية على التصدير.

ومن المحتمل أيضاً أن سبب الرفع السريع لتجميد عمل الشركة، هو تجنب إخافة الشركات النفطية الأخرى العاملة في كردستان من أن رد فعل حكومة الإقليم قد يكون كبيراً (مثل التجميد)، عند كل "فضيحة" تثار، والعمل في ذلك الوقت قد يحمل "فضائح" أخرى!!. كما أنه من المحتمل أن هناك أموراً أخرى بهذا العقد بالذات وعلاقته بكالبريث لا يراد لها أن تظهر للعيان!!، أو قد تكون جميع هذه الاحتمالات هي تكهنات، وأن حكومة الإقليم تصرفت وفق ما رأته صحيحاً ويخدم مصالح الإقليم.

(4) لقد وضح في ذلك الوقت أن الأسهم التي اشتراها السيد أشتي من DNO، (وهي أسهم الشركة الشخصية - أي مملوكة لها)، قد تم بيعها لاحقاً من قبل السيد أشتي نفسه بالاتفاق مع شركة DNO. كما أوضحنا سابقاً إن اتفاقيات المشاركة بالإنتاج التي وقعت

في 2004، قد عدلت إلى عقود مشاركة بالإنتاج في 2008/3/13 لتنسجم مع قانون النفط والغاز لإقليم كردستان. وفي 2008/9/10 وقعت حكومة الإقليم مع الشركة ما سمي بـ"اتفاقية تأكيد Confirmation Agreement"، حيث اتفق على تعديل العقد بإمكانية إضافة طرف ثالث إلى العقود بحصة 25%، مع إلغاء حصص شركتي Porcupine، (والتي ظهر لاحقاً أنها تعود إلى بيتر كالبريث وتبلغ 5%)، وحصة شركة Pinewood والتي تبلغ أيضاً 5% ويملكها شخص نرويجي وباعها لاحقاً إلى مليونير يماني، وسنتطرق لهذا الموضوع لاحقاً.

وفي يوم توقيع الاتفاقية نفسه، أي في 2008/9/10 تم توقيع اتفاقية أخرى بين الشركة وحكومة الإقليم، وهي ما سميت بـ"اتفاقية تأمين/تعويض عن ضرر Indemnity Agreement"، لحماية حكومة الإقليم من أية مطالبة بالتعويض من قبل الشركتين اللتين تم إبعادهما.

ثم تم تعديل آخر للعقد في 2009/3/31، حيث تم توزيع الحصص لتكون حصة DNO 55%، وجينيل إنيرجي 25%، والمتبقي 20% لحكومة الإقليم.

ما نلاحظه إن السيد إشتي اشترى الأسهم في تشرين الثاني 2008، وقال عندما ظهرت "الفضيحة" في أيلول 2009، إنه كان وسيطاً في الشراء، أي اشترى من DNO وباع إلى شركة جينيل إنيرجي، ولا نعرف الفترة الزمنية بين الشراء والبيع. ولكن من تواريخ تطور العقد، إن جينيل إنيرجي أدخلت بعقود DNO (بضمنها حقل طاوكى)، في 2009/3/31، أي بعد حوالي (5) أشهر من شراء الأسهم. وإن ما اشتراه إشتي يمثل 4,5% من قيمة أسهم شركة DNO، بينما أدخلت جينيل إنيرجي بقوتها ومبالغها وأسهمها بنسبة 25% في عقود DNO في كردستان والتي تمثل الغالبية العظمى من ملكية هذه الشركة في العالم، وكما أوضحنا سابقاً.

(5) أنكر الدكتور إشتي وجود أي عمل مخالف أو خاطئ في صفقة الأسهم هذه!!، وأصدر بياناً في (9) صفحات[28هـ]، وذلك بعد أن أصدرت السلطات النرويجية أوامر بالتحقيق في الصفقات المتعلقة ببيع هذه الأسهم، حيث قال المدعي العام

النرويجي إلى وكالة رويترز: "بأن الأمور تم تقييمها من قبل بورصة أوسلو وحسب متطلباتها، ووجدنا أن من المنطقي أن تنظر الشرطة الاقتصادية فيما إذا كان هناك عمل جرمي"، كما أضاف أن حكومة الإقليم أعلمتهم بأنهم يرغبون بالتعاون معهم بهذا الخصوص[28-و].

قال هاورامي في بيانه بأنه قام بترتيب مساعدة للشركتين لأن ظروفهما المالية غير جيدة بسبب إيقاف تصدير النفط من قبل الحكومة المركزية!، و"أن سبب المساعدة للشركتين كان واضحاً ومنطقياً. إذ إن فشل هاتين الشركتين يعني فشل السياسة العامة لحكومة الإقليم". في الواقع إن من المنطقي القول بأن فشل الشركات النفطية في كردستان، هو فشل للسياسة النفطية للإقليم، ولكن الأمر الذي لا أفهمه هو كيف تكون ظروف الشركتين المالية غير جيدة وهما يملكان حقلين نفطيين منتجين في كردستان!!، سيما جينيل إنيرجي حيث تملك أحد أفضل الحقول العراقية، وأفضل الحقول عالمياً من حيث النوعية، وقدم لها "هدية" كحقل مكتشف كامل وهو حقل طق طق. إضافة إلى ذلك فإن جينيل إنيرجي التركية كانت قد اشترت/ استحوذت في سنة 2009 على 25% من إجازة طاوكى، و25% من إجازة حقل ميران، و40% من إجازة دهوك وبيربحر، و20% من إجازة جياسورك!!، إذ إن هذه الشركة التركية كانت ولا تزال تتقدم في إقليم كردستان لسبب أو لآخر!!.

وقال السيد إشتي هاورامي أيضاً في مذكرته، "إن الصفقة شملت أسهماً بقيمة (50) مليون دولار، والتي استخدمتها أنا لسببين (في البداية من أجل DNO، وبعد ذلك من أجل جينيل إنيرجي)، وأن الصفقة تمت الموافقة عليها من قبل رئيس وزرائنا".

أما وكالة UPI فتظهر القصة من وجهة أخرى[28-ز] حيث تقول إن الشرطة النرويجية تدخلت بالتحقيق، وذلك بعد أن ذكر المدير التنفيذي لشركة DNO "هيلك آيد Helge Eid" بأن الشركة لم تكن تعرف في حينه أن حكومة إقليم كردستان اشترت الأسهم. وهو أحد الأسباب التي أثارت هاورامي ودفعته لإصدار بيانه المشار

إليه أعلاه، حيث قال هاورامي: " في أيلول 2008 اتصل بي مدير DNO شخصياً وأعلمني أنهم يبيعون بعض الأسهم، وفيما إذا كان باستطاعة حكومة إقليم كردستان شراء هذه الأسهم". ويستمر أشتي بالقول: "وأجبته بأنني سوف أفكر بالموضوع، وسوف أستشير رئيس وزرائي (نيجرفان بارزاني)... وإن رئيس الوزراء أعلمني إمكانية الشراء بحدود (50) مليون دولار لا أكثر". واستمر أشتي بالقول: "بعد ذلك بفترة قصيرة اتصل بي إيد Eide - مدير الشركة - وأخبرني إن لديهم (43) مليون سهم، وكان يعتقد أنهم سيحصلون على مبلغ كبير لقاء هذه الأسهم، ولكنني لم أوافق على ذلك. واتفقنا على سعر سهم يعادل 4 كرونات نرويجية (أي ما يعادل 0,7 دولار) للسهم الواحد".

هذا ولقد ادعت DNO في البداية، وذلك في تصريحاتها إلى بورصة أوسلو بأن الصفقة كانت من وسيط إلى وسيط، ولم تعرف المشتري. ولكن أقرت لاحقاً بأن الأسهم اشتريت من قبل حكومة إقليم كردستان، ومن ثم بيعت إلى جينيل إنيرجي.

(6) لعل من أفضل التعليقات حول هذا الموضوع، هو ما جاء من الكاتب الكردي السيد شوان زلال في مقاله في 2009/9/27 والمنشور باللغة الإنكليزية في الموقع الإلكتروني الكردي Ekwrd.net تحت عنوان: "فضيحة بيع أسهم DNO إلى الشركة التركية جينيل إنيرجي، ودور السيد الوزير الكردي في المسألة"[28-ح].

بعد أن يشرح شوان زلال الموضوع بصورة محايدة، يصل إلى نتيجة بأن "هذه الفضيحة تبين الطريقة غير الشفافة التي تعمل بها حكومة إقليم كردستان في معالجتها لأمورها المالية، وكيفية التصرف بالمال العام. إن الوزير المعني - يقصد السيد أشتي - وغيره من مسؤولي الحكومة قد يكون تحرك ضمن نطاق الاحتيال والفساد المالي أو العمل بطريقة غير كفوءة أو بطريقة ساذجة، ولكن النتيجة هي إحراج لإقليم كردستان. فإن كان كل ما تقوله حكومة الإقليم صحيح، وإن المسألة هي فقط لجمع أموال لشركة DNO لتقوم بأعمالها، فالسؤال الذي يطرح نفسه، هو لماذا لم يعلن

الأمر في ذلك الوقت، ومن أعطى التخويل لإدارة الصفقة بهذه الطريقة، إذ الأمر في كل الأحوال هو التعامل بالأموال العامة".

علماً أنه قد أصدرت حكومة الإقليم على موقعها في شبكة الإنترنت في 2009/9/29، خبراً تحت عنوان: "بورصة أوسلو تجتمع مع حكومة إقليم كردستان"[28-ط]، ذكرت فيه بأن اجتماعاً تم في أوسلو بتاريخ 2009/9/28، مع السيد خالد صالح مستشار أقدم في رئاسة الوزراء مع بورصة أوسلو، وأكدت البورصة أن ليس لديها مشكلة مع حكومة الإقليم، ولم تكن هذه الحكومة تحت التحري في أي وقت، وأن المشكلة مع شركة DNO، حسب ما جاء في خبر موقع حكومة الإقليم!! و إذا كان الأمر كذلك، فلماذا كل هذه الضجة، إذ إن تغريم الشركات التي لا تلتزم بتعليمات البورصة هو أمر اعتيادي جداً!!

(7) نرى مما مضى أن محمد سيبل Sepil، رئيس شركة جينيل إنيرجي هو رجل محظوظ جداً!! (إن كنا نؤمن بالحظ!!). فلقد أعطي له حقل جاهز لأفضل نفط في العالم سنة 2004، وهو لم يكن يعرف عن النفط إلاّ على قدر البنزين الموجود في خزان سيارته، كما ذكرنا ذلك عندما تحدثنا هذه الشركة التركية سابقاً. ثم قام وزير الموارد الطبيعية في إقليم كردستان بنفسه بشراء أسهم من شركة DNO في سنة 2008 لإعطائها (طبعاً لقاء قيمتها) إلى شركته. ثم أدخل بحصة 25% بجميع عقود DNO في كردستان في 2009، إضافة لذلك أدخل بحصص بحقول ميران وجياسورخ في سنة 2009!!.

لو أن هذه الأمور كانت قد تمت خلال السنتين الماضيتين، لكان الوضع مفهوماً، حيث إن شركات سيبيل في تركيا تقع ضمن تجمع صناعي مالي كبير له تأثير في القيادات السياسية والاقتصادية التركية. وكما أوضحنا في حديثنا عن شركة جينيل إنيرجي، إن هذه الشركة تعتبر اللاعب الأساس في تمويل ومد أنبوب تصدير خاص لنفط الإقليم عبر تركيا، وهو قيد الإنشاء الآن. وأن كل ما تريده حكومة الإقليم حالياً هو استلام أكبر مبلغ ممكن من الميزانية الاتحادية لسنة 2013 بغض النظر عما إذا كان ذلك

استحقاقهم القانوني أم لا، إذ أنه في سنة 2014 سيكون لديهم خط تصدير خاص بهم، وسيكون لهذه الشركة ورئيسها دور رئيسي في تنفيذ هذه الخطة، ولذا فإن من الواجب الاهتمام بمصالحه لأن مصالحه تخدم مصالح الإقليم!. ولكن ما يجلب النظر أن ما حصل عليه هو في سنة 2009 وما قبلها!!. فهل كانت هناك نية لدى حكومة الإقليم في السنوات 2008 – 2009 لاستقلال إمكانية التصدير لنفط الإقليم، وأرادت في حينه الاستفادة من علاقات محمد سيبيل في تركيا!!!؟.

(8) كما ظهر لنا أن حكومة الإقليم قامت بشراء أسهم في هذه الشركة من ميزانية الإقليم، ولا ندري إن تم بيع جميع الأسهم إلى جينيل إنيرجي، أم لا يزال هناك أسهم باسمها، وهل تحقق ربح أو خسارة من هذه الصفقة وسجلت في ميزانية الإقليم؟ كذلك من المحتمل جداً أنها قد اشترت أسهماً من الشركات النفطية الأخرى وبالأخص أسهم جينيل إنيرجي أو غيرها.

السؤال الذي يطرح نفسه، **هل هذه الأسهم مسجلة في ميزانيات الإقليم، كذلك هل قيمة وعوائد هذه الأسهم، تسمى أصول وعوائد نفطية يجب احتسابها في حصة الإقليم من الميزانية الاتحادية**.

ثانياً: ما هي علاقة بيتر كالبريث بشركة DNO؟

إن علاقة بيتر كالبريث بالكرد قديمة تبدأ من أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وذلك عندما كان موظفاً نشطاً في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، حيث عمل في سنة 1988على توثيق حملات صدام حسين ضد الأكراد وبضمنها استخدام الغازات السامة. ولذلك فليس من الغريب أن تطلب شركة نفطية مساعدته للحصول على عقود في كردستان، وهو أمر اعتيادي لدى الشركات النفطية، واستمرت هذه مثل هذه الممارسات حتى الآن، وكان آخرها ما قامت به شركة أكسن موبيل في شباط 2013 بتعيين السفير الأميركي السابق في العراق جيمس جفري James Jeffery، كمستشار لها، والذي كانت له علاقات طيبة مع الساسة العراقيين الموجودين في الحكم، وكان أيضاً من أشد منتقدي أكسن موبيل في عقودها مع كردستان!!. وتأمل أكسن موبيل بقدرة

مستشارها الجديد على حل مشاكلها مع الحكومة الاتحادية!!. علماً أن أكسن موبيل كانت قد عينت أيضاً كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية السابقة، وستيفن هادلي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس بوش الابن، مستشارين لها!![29].

لذا فإن ما قامت به الشركة النرويجية أمر اعتيادي لما لكالبريث من علاقات ودية مع القيادات الكردية. علماً أن زوجة كالبريث نرويجية، كذلك شريكه رجل الأعمال (إندري روسجو Endre Rosjo) نرويجي الجنسية أيضاً، ولهذا اتجهت هذه الشركة النرويجية إلى كردستان في سنة 2004 وبظهرها كالبريث، واستطاعت أن تحصل على عدد من اتفاقيات المشاركة بالإنتاج في دهوك وأربيل، وكانت حصة كل من كالبريث وشريكه 5% لكل منهما (أي المجموع 10%).

ولإعطاء معلومات إضافية عن هذا الموضوع نبين ما يلي:

(1) تقول النيويورك تايمز في مقالها في 2009/11/12، والمشار إليه سابقاً[29-ج]، إنها توصلت إلى المعلومات الواردة في مقالها بعد مقابلة أكثر من دزينة (12 شخصاً) من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال السابقين والحاليين في النرويج وفرنسا والولايات المتحدة وأماكن أخرى، وكذلك بعد حصولها على وثائق قانونية وغيرها تثبت وبتفاصيل بأن كالبريث حصل على حقوق كبيرة جداً، على الأقل في حقل نفطي واحد في كردستان، وذلك في سنة 2004. وإنه حصل على هذه الحقوق بعد مساعدته في إكمال عقد سمح للشركة النرويجية DNO في أن تحفر في محافظة دهوك (والتي يقع فيها حقل طاوكى) ذات الإمكانيات النفطية العالية.

وتقول الصحيفة إن كالبريث يعترف بذلك، ولكنه يقول إنه كان في ذلك الوقت شخصاً اعتيادياً ليست له علاقة بالحكومة الأميركية، ولكن في الوقت ذاته كانت له اهتمامات كبيرة بالمسألة الكردية "سواء فيما يتعلق بالأمور السياسية أو بأمور الأعمال business"!!. وتستمر الصحيفة بالقول: "وعندما تم العثور على النفط في طاوكى في كانون الأول 2005، لم يعرف أحد سوى عدد قليل في حكومة إقليم كردستان والمسؤولين في الشركة والدوائر الضيقة التي تحيط بكالبريث **بأن البنود**

التي أدخلها كالبريث في الدستور العراقي حول النفط قبل شهور قليلة يمكن أن تغنيه بصورة كبيرة"!!.

وتعترف النيويورك تايمز (التي تعد من قبل النخبة في العالم الغربي أهم وأوثق صحيفة في العالم)، وبعد أن قابلت ودرست وحللت، بدور كالبريث في كتابة بنود الدستور العراقي، على الأقل فيما يتعلق بالقضية النفطية، وكذلك في استثمار علاقته بالقادة الأكراد، وبالأخص فيما يتعلق بالدستور، للحصول على مكاسب مادية في حقول نفطية في كردستان. وهنا نرى الارتباط واضحاً بين السياسة والتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وبين المال والشركات النفطية!.

تستمر النيويورك تايمز لتقول بأنه عندما قدمت نتائج التحريات والمقابلات التي قامت بها الصحيفة وكذلك مجلة "التايمز The Times"، وهي أيضاً مجلة أميركية مرموقة ومرتبطة بصحيفة النيويورك التايمز، فأن كالبريث لم ينكر ذلك وإنما أرسل رسالة إلى مجلة التايمز، تذكر إن العقد وقع في 2004. كما وإنه **"استمر في علاقات عمل مع الشركة أثناء مناقشات الدستور سنة 2005 وما بعدها"!**. وقال أيضاً: "إن كل ما قام به هو الدعاية لموقف كان الأكراد قد أعلنوه حتى قبل المفاوضات مع شركة DNO"!!. وسنرى لاحقاً أن هذا القول ليس دقيقاً وإنما تملصاً من أسئلة الصحفيين، إذ أن الموقف الكردي، وحسب ما جاء بأحد كتبه، كان قد تحدد من قبله ونصح الأكراد بتبنيه في أيار 2003!!

(2) أما المدير التنفيذي لشركة DNO، هيلك أيد Helge Eide، فيقول للصحيفة أعلاه إن كالبريث ساعد الشركة في مناقشة عقد طاوكى، كمستشار سياسي لها، وإن شركة DNO لم تناقش أبداً مفاوضات الدستور معه، ويقول: "نحن بالتأكيد لم نقدم أية مدخلات إلى الدستور سواء بالنسبة للغته أو لمقترحات مواده"!!. علماً إنه لم يقل أحد بأن الشركة قامت بذلك تحديداً وإنما الحديث عن كالبريث، ولكن هنا وفي أواخر 2009، تحاول الشركة أن تبعد نفسها عن تدخل كالبريث بالدستور، أو قد تكون قد اطلعت على أقوال من اتهمها تحديداً بالتدخل بمواد الدستور.

ويستمر كالبريث في رسالته المشار إليها أعلاه بالقول: "إن من الصحيح القول إنني قمت بنشاط كرجل أعمال في ذلك الوقت، **وهو النشاط الذي يتلاءم بصورة كاملة مع موقف السياسي الثابت منذ فترة طويلة، حيث إن عملي في DNO (وشركات غيرها) ساعد في خلق صناعة النفط الكردية، والتي ساعدت في إعطاء كردستان القاعدة الاقتصادية لخلق حكم ذاتي يرغب به كل الأكراد تقريباً**".

هذا ويقول كاتب المقال إن المسؤولين الأكراد كان لديهم علم كامل حول علاقة عمل كالبريث بشركة DNO، وإنهم ما زالوا يعتبرونه صديقاً وداعية لقضيتهم. ليتذكر القارئ أن هذا القول كان في تشرين الثاني 2009، في وقت كانوا فيه قد استبعدوا كالبريث من حصته في الشركة قبل أشهر قليلة، ولم يعلن أحد لماذا تم استبعاده عدا قول عام بأن الاستبعاد جاء ليتماشى مع قانون النفط والغاز في كردستان!!!.

ومن المناسب أن نذكر هنا ما قاله كالبريث حسب النيويورك تايمز، وذلك عندما سئل عمن كان يدفع له أثناء تقديم المشورة حول الدستور للكرد، إذ ذكر: "**لم يدفع الأكراد لي أي مبلغ في هذه الفترة، إذ كانوا يعرفون أن DNO كانت تدفع لي**"!!. علينا أن نحترم الرجل لقوله هذا، إذ كان صريحاً ولم يقل إنه كان يعمل بالمجان لوجه الله!!. أو لقضية إنسانية، أو للقضية الكردية!!، وإنما أكد أن شركة DNO كانت تدفع له لأعمال يقوم بها لصالح حكومة الإقليم، وأن القادة الأكراد يعرفون ذلك!!.

(3) لقد رفض كالبريث إعطاء أي معلومات للصحافة عن ماهية علاقته المالية مع شركة DNO وكم استلم منها، بحجة المحافظة على السرية، ولذا لا يعرف بالضبط المبالغ التي استلمها من الشركة. ولكن العديد من المسؤولين، ومن ضمنهم شريكه النرويجي Endre Rosjo، يقول بأنه وبالإضافة إلى ما دفعته الشركة له عن أجور الاستشارات، فإنه - أي الشريك- وكالبريث يملك كل واحد منهما 5% في العقود الموقعة في كردستان مع الشركة النرويجية[28-ج].

هناك مذكرة داخلية في شركة DNO، مؤرخة في 2006/12/3، حصلت عليها لأول مرة المجلة المالية النرويجية Dagens Naerinsliv والتي سبق أن أشرنا إليها، تبين أن شركة اسمها Procupine مسجلة في دلاوير Delaware في الولايات المتحدة الأميركية تحت اسم بيتر كالبريث تملك حصة 5% من عقود DNO في كردستان، ويملك Rosjo حصة 5% أيضاً. وعندما نشرت المجلة النرويجية هذه المذكرة في أيلول 2009 وأكدتها النيويورك تايمز في تشرين الثاني 2009، توقف كالبريث عن إنكار القضية، إذ كان قد أصدر إنكاراً واضحاً عند أول ظهور لهذه المعلومات، مدعياً إنه لم يكن جزءاً في أي من هذه الأعمال والاتفاقيات. وفي هذه الفترة اتضح أنه قام بدعوى قضائية ضد الشركة مطالباً بتعويضات لاستبعاده من هذه العقود. إن الدعوى القضائية كانت تحت التحكيم في إنكلترا، وقدرت في حينه أن حصة الـ5% تبلغ في ذلك الوقت مبلغاً يعادل (115) مليون دولار، على اعتبار أن احتياطي حقل طاوكى القابل للإنتاج يقدر بحوالي (230) مليون برميل، وينتج على عمر المشروع.

لقد كان التحكيم في صالح كالبريث، وقرر قاضي التحكيم في 2010/10/5 أن على شركة DNO إعطائه "حقوقه". وقال كالبريث على ضوء قرار التحكيم إنه سيستثمر الملايين التي سيستلمها في الطاقة النظيفة!!، سواء في فيرمونت Vermont (الولايات المتحدة الأميركية)، أو في كردستان!!.

وتقول صحيفة البوستن كلوب Boston Globe في 2010/10/6[28ي]، بأن إعلان التحكيم هذا يؤكد أنه كان له دور رئيسي في حصول DNO على عقدها في كردستان في 2004. وتضيف الصحيفة أن كالبريث كان يعمل كمستشار بأجر في سنة 2003 لقادة كردستان في أثناء مناقشاتهم مع الحكومة المركزية. كما أنه ساعد في كتابة "بعض بنود الدستور والتي أعطت الأكراد السيطرة على حقولهم النفطية المكتشفة حديثاً في مناطقهم". ولاحقاً (يقصد بعد 2003) في 2005 (أي في سنة مناقشة الدستور) قدم "النصائح" للكرد بصورة غير رسمية، وبلا مقابل!!. وهذا

الأمر ينسجم مع ما قاله كالبريث وذكرناه سابقاً، بأن شركة DNO كانت تدفع له لقاء "نصائحه" وبعلم القادة الأكراد!!.

هذا ولقد أخبر كالبريث مراسلة الصحيفة أعلاه بأنه كان مخطئاً عندما لم يعلن عن أعماله حينما كان يكتب عن العراق... "وإنني أعتذر عن ذلك"!!. ولكن في الوقت نفسه أكد لها أن السلطات الكردية كانت تعرف بأعماله، كما أكد لها أنه لا يوجد تناقض مصالح بين أعماله التجارية وما قام به من أعمال سياسية. ومن الواضح أنه ما كان على كالبريث في حينه إلاّ أن يؤكد الجملة الأخيرة بعدم "تناقض المصالح"، حماية لسمعته، لاسيما وأنه كان مرشحاً في ذلك الحين لعضوية مجلس الشيوخ لولاية فيرمونت عن الحزب الديمقراطي!!.

ومن المفيد ذكر ما قاله مدير DNO في ذلك الوقت، توم براتايل Tom Bratile، إلى الصحيفة نفسها، حيث أعلمها "أن دور كالبريث الرئيس كان بسبب معرفته الوضع السياسي لإقليم كردستان معرفة كبيرة"، و"أن قرار إبعاد كالبريث والشريك الآخر لم يكن قرارنا... إذ إن الإقليم لم يوافق على إبقائهما"!!!. علماً أنه في فترة التحكيم كان الشريك الآخر هو الشركة اليمانية Ansan Wikf Investment حيث اشترت هذه الشركة قبل فترة حصة الشريك النرويجي.

حتى الآن لا يعرف المبلغ الذي استلمه كالبريث كتعويض عن حكم محكمة التحكيم البريطانية London Court of Arbitration، فالمبلغ تراوح ما بين (55-75) مليون دولار لكل من كالبريث والشركة اليمانية كما قدرته صحيفة بوستن كلوب، وهناك تقديرات أخرى قد تكون أقرب إلى الواقع تقول إن كالبريث لوحده استلم ما يزيد عن (100) مليون دولار. وإن النيويورك تايمز في مثالها المشار إليه أعلاه تقدر حصته بحوالي (115) مليون دولار على الأقل.

(4) حتى الآن لم يتطرق أحد الى سبب إبعاد كالبريث (وصاحبه) من قبل حكومة الإقليم عن الصفقة، وعن العقد النهائي الذي تم توقيعه في أيلول 2008. هل لأنها لم ترغب أن يرد في عقودها ما يذكّر بعقود العراق النفطية قبل التأميم، من ذكر "حصة

لمستر فايف بيرسنت. أي السيد 5%"، والمقصود به في ذلك الوقت حصة كولبنكيان، والذي قام بترتيب الوساطة بين الحكم العثماني والشركات النفطية للحصول على تراخيص نفط العراق، وحصل على 5% عن وساطته، وانتقلت هذه الحصة وبقيت معه بعد استقلال العراق وتوقيع وتجديد العقود النفطية له في عشرينيات القرن الماضي حتى تأميم النفط.

إن حكومة الإقليم- وكما رأينا في الصفحات السابقة- لم تبعد كالبريث عن عقد الشركة النرويجية فحسب، وإنما وقعت مع الشركة اتفاقية بعدم تحملها أية تبعات قانونية ومالية نتيجة هذا الإبعاد. فهي لا تعرف فقط دور كالبريث وحصته وأحقيته، وأنه لن يترك "حقوقه"، وسوف يكسب أية دعوى قد يقيمها، وإنما تعرف أيضاً حق المعرفة أن من غير علاقة كالبريث بحكومة الإقليم ودوره في "نصيحة" القادة الأكراد فيما يتعلق بالدستور وغيره، ما كان لشركة DNO ان تحصل أصلاً على مثل هذه العقود السخية!!. إن إبعاده هو لأمر يتجاوز كونه "مستر فايف بيرسنت" لعقود الإقليم، ومن المؤكد إن "زعل" الإقليم على كالبريث هو لأمر آخر. سنحاول أن نتكهن بأسباب هذا الإبعاد في الفقرة التالية.

ثالثاً: كالبريث والدستور العراقي وحكومة الإقليم

في مقابلة لكاتب مقال النيويورك تايمز في 2009/11/12[28-ج]، مع السيد فيصل أمين الأستربادي، والتي تقول الصحيفة إنه أحد "كاتبي الدستور"- وهو كذلك فعلاً و كان قد اطلع على تفاصيل دور كالبريث- بيّن أن العلاقة المالية هذه لكالبريث تضع أسئلة كبيرة حول استقامة وشفافية مناقشات الدستور برمتها، "إذ إن فكرة أن شركة نفطية تساهم في إعداد دستور تتركني عاجزاً عن النطق"، ويضيف: "إن الشركة من الناحية العملية كان لها ممثل في الغرفة يكتب صياغة الدستور". ونلاحظ هنا أنه لم يشر إلى القادة الأكراد وعلاقتهم بالموضوع، ويتحدث وكأن كالبريث يمثل شركة

DNO في هذه المفاوضات. والأمر الصحيح إن كالبريث كان مستشاراً للقيادة الكردية، وفي الوقت نفسه مدفوع الأجر من قبل الشركة.

(1) من المفضل أن نرى ماذا قال كالبريث نفسه عن دوره في صياغة الدستور العراقي. ولكن قبل ذلك نرى من المفيد تبيان سبب الاهتمام بهذه الشخصية في ذلك الوقت وما قبله. ولقد اعتمدت في المعلومات التالية عنه على ما ورد في موسوعة وكيبيديا[30]، وعلى المصادر الأخرى التي سبق أن أشرنا إليها.

إن بيتر كالبريث، والمولود في سنة 1950 (والعضو الحالي في مجلس الشيوخ المحلي في ولاية فيرمونت عن الحزب الديمقراطي) هو ابن الاقتصادي المعروف جون كنيث كالبريث. حصل كالبريث الابن على شهادته الجامعية الأولية من كلية هارفرد، وشهادة الماجستير من جامعة أكسفورد، والدكتوراه من جامعة جورج تاون/مركز القانون. لذا فإن مؤهلاته العالية ونشاطه في الحزب الديمقراطي ساعدته في أن تكون بداية حياته العملية موظفاً ومحللاً في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي وذلك بين السنوات 1979-1993. ومن ثم عيّن بين السنوات 1993-1998 (في ولاية الرئيس كلنتن) كأول سفير للولايات المتحدة الأميركية في كرواتيا، وكان له دور واضح في الحرب الأهلية اليوغسلافية وتفتيت يوغسلافيا. وبين السنوات 2000-2001 كان مدير الشؤون السياسية والاقتصادية والانتخابية للحكومة المؤقتة التي شكلتها الأمم المتحدة لتيمور الشرقية، وهي منطقة أخرى تعرضت للتفتيت والتقسيم إذ كانت أصلاً ضمن إندنوسيا، وقامت فيها ثورة مسلحة ضد الحكم الإندنوسي. ثم شغل منصب نائب الممثل الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان في 2009/3/25 (أي بعد أن أنهى مهمته في العراق بين السنوات 2002-2006). وطرد من منصبه في أفغانستان في أيلول 2009 من قبل ممثل الأمم المتحدة النرويجي Kai Eide، إثر اختلاف متعلق بنتائج انتخابات الرئاسة الأفغانية!!!. علماً أن "فضيحة" علاقته بشركة DNO وإقليم كردستان أثيرت في هذه الفترة وإثر مغادرته أفغانستان.

في خلال فترة عمله في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، نشر كالبريث عدداً من التقارير حول العراق مع اهتمام خاص بالقضية الكردية، وخصوصاً في سنة 1987، عندما كشف عن العمل المنظم لحكم صدام حسين في تدمير القرى الكردية، وبعد سنة صاغ كتابة "لائحة إيقاف التطهير العرقي لسنة 1988 Prevention of Genocide Act at 1988". لقد تم تمرير اللائحة دون معارضة في مجلس الشيوخ، ولكن تمت معارضتها من قبل إدارة ريغان (والتي كانت داعمة لصدام في حربه مع إيران واستمرت الإدارة الأميركية على ذلك لحين اجتياحه الكويت)، ولهذا لم تصبح اللائحة قانوناً.

عندما قامت الانتفاضة الكردية في سنة 1991 (استكمالاً لانتفاضة الجنوب العراقي ضد حكم صدام حسين)، سافر كالبريث إلى كردستان، وكتب عدة تقارير للصحافة والتلفزيون ساعدت في خلق الجو العام في أميركا وأوربا لحماية المنطقة الكردية ومن ثم جعلها شبه مستقلة بعد انسحاب القوات العراقية منها. وفي سنة 1992 أخرج كالبريث من العراق (14) طن من وثائق الأمن العراقي التي تم الاستيلاء عليها من قبل الثورة الكردية، تبين الأعمال الفظيعة التي تعرض لها الأكراد.

لقد صدر كتابه المهم: "نهاية العراق: كيف خلقت عدم كفاءة الأميركان حرباً بلا نهاية"[31]، والذي صدر في 2006. وهو الكتاب الذي تشير إليه كل المصادر، (ومنها الوكيبيديا)، وتقتبس عنه ما قاله كالبريث عن دوره في صياغة الدستور العراقي. والكتاب يدعو إلى تقسيم العراق، وما يتبعه من فوضى النفط ويلوم إدارة بوش لعدم قيامها بذلك، ويعتبر ذلك عدم كفاءة!!. كما صدر له في سنة 2008 كتاب آخر بعنوان: "النتائج غير المقصودة: كيف قوّت الحرب في العراق أعداء الولايات المتحدة"[31].

(2) إنني لم أقرأ كتاب "نهاية العراق"، ولكن قرأت مراجعة ونقد له من قبل الأستاذ سيار الجميل لم يتطرق فيها إلى أغلب الأمور المثارة أدناه، وكذلك ما جاء في كتابات ريدرفشر[28أ،ب]، والوكيبيديا والمصادر الأخرى التي ذكرتها سابقاً.

يقول كالبريث في كتابه السابق الذكر: "بعد أن غادرت العراق في أيار 2003، أدركت أن لدى القادة الأكراد مشكلة في المفاهيم Conceptual problem فيما يتعلق بالتخطيط للعراق الفيدرالي. إذ إنهم كانوا يفكرون في تفويض للسلطات، والذي يعني أن بغداد هي من تعطيهم حقوقهم. وأن مناقشتي معهم كانت **بأن المعادلة يجب أن تكون معكوسة** وفي مذكرة أرسلتها إلى برهم صالح ونيجرفان بارزاني في آب 2003، وضحت الفرق بين المقترحات السابقة وفيما يجب أن تكون عليه، للحكم الذاتي والفيدرالية: إن الفيدرالية هي نظام الأسفل يصبح الأعلى bottom –up system". إن أساس الوحدة التنظيمية للقطر هي المنطقة province أو state (يقصد المحافظة أو الإقليم). **"إن الإقليم أو المنطقة تتشكل في البداية ثم تعطى بعض الصلاحيات وحسب رغباتها of its choice إلى الحكومة المركزية**... في النظام الفيدرالي فإن السلطة الفعلية والنهائية تقع في الوحدة المكونة للفيدرالية (أي المنطقة/المحافظة أوالإقليم)، وذلك في ظل نظام حكم ذاتي ضمن حكومة مركزية. **إن الحكومة المركزية ليس لها الصلاحية بأن تناقض صلاحيات الأقاليم والمحافظات"**. ويضيف: "وكتبت في النهاية، **بأن أي تناقض في قوانين كردستان وقوانين ودستور العراق، سوف يكون في صالح كردستان"**. (صفحة 160-161 من الكتاب).

بعد ذلك ألح كالبريث - حسب ما يقوله في كتابه- على الأكراد بالتوسع في زيادة مطالبهم حيث يقول: "قد لا ترغب إدارة بوش في إصرار الأكراد على حقوقهم، كما قلت للكرد، ولكن سوف تحترمهم إذا قاموا بذلك". (صفحة 163 من الكتاب).

إن ما يتحدث عنه كالبريث - وهو فخور به - ليس فقط إعطاء مشورة (وهي مشورة كاذبة)، وإنما تحريض لتحدي الحكومة المركزية في الفترة التي كان النظام

السابق قد أسقط، والاحتلال موجود، ومن الواجب وجود تفاهمات عن "العراق الجديد". هو يعرف بالذات أن لا حكم ذاتي أو فيدرالي في العالم، "تتنازل" المحافظات والأقاليم فيه عن "حقوقها" لتعطيها إلى الحكومة المركزية!!. أو إن أي تناقض بين قوانين الإقليم والدستور الاتحادي يكون في صالح قوانين الإقليم!!. إن هذه المفاهيم هي ما كان يريده هو، وليست المفاهيم الموجودة في الدول الفيدرالية. وعلى الرغم من وضع قسم من هذه المفاهيم في الدستور الحالي، ولكن لم يستطع أن ينفذها بالكامل، (على الرغم من تحفظاتنا على الدستور بكامله)، إذ إن المادة (13) أولاً تقول: "يعد هذا الدستور القانون الأسمى والأعلى في العراق، ويكون ملزماً في أنحائه كافة، وبلا استثناء". وتقول المادة (13) ثانياً: "لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الأقاليم، أو أي نص قانوني آخر يتعارض معه.".

ما نلاحظه أيضاً هو طلبه من القادة الأكراد "أن تكون المعادلة معكوسة". وهذا الأمر يعني عملياً بلغة كالبريث عدم التفاوض الودي مع القوى الأخرى في العراق (والتي تمثل الأكثرية)، حول الحقوق والصلاحيات التي يمكن أن يتمتع بها الأكراد. وهذا ما كان يريد الأكراد أن يفعلوه، ولكن "نصيحة" كالبريث "الخبيثة" هي "عكس المعادلة"، أي بأخذ ما يشاؤون من "الحقوق"، ويتركون بعض الصلاحيات للحكومة المركزية. إنه كان رائد تفتيت العراق وإنهائه، فهو يريد تطبيق المعادلة المعكوسة ليس في إقليم كردستان فحسب ولكن في كل محافظة، حتى ينتهي العراق.

إن هذا الأمر يذكرني بموقف نتنياهو عندما فاز في الانتخابات الإسرائيلية في سنة 1996، وكان "الحل السلمي" لا يزال مطروحاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، برعاية الولايات المتحدة الأميركية (في فترة إدارة كلنتون). لم يكن موقف الليكود ونتنياهو يؤيدان المفاوضات والحل السلمي، ولكن المفاوضات كان لها أن تستمر تحت رؤية "الأرض مقابل السلام". جاء نتنياهو إلى الولايات المتحدة ليطلب المشورة ليس من الحكومة الأميركية بل من المحافظين الجدد ومعاهدهم "للدراسات

الإستراتيجية". فأعلموه "أن المعادلة يجب أن تكون معكوسة"!!، وبدلاً من السير وفق "الأرض مقابل السلام"، على نتنياهو أن يقول: "إنني أملك الأرض"، (إذ هو محتلها فعلاً)، وأن تكون المعادلة "السلام مقابل السلام". فإسرائيل هي القوية والمالكة الأرض، لذا تضع الشروط "للحل السلمي". وصدرت في حينه عن المحافظين الجدد في سنة 1996الدراسة المشهورة "القطيعة الكاملة Clear Break"، وانتهت المفاوضات، و"الحل السلمي" إلى الفشل حتى الآن. وإذا رغب القارئ في تفاصيل هذه المسألة يمكنه العودة إلى المصدر (32).

أما فيما يتعلق بالدستور المؤقت، أي "قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية"، فيقول كالبريث في كتابه: "في 2004/2/10 دعى نيجرفان إلى اجتماع في مجلس النواب الكردستاني للقيادات العليا من الحزبين الرئيسين PUK وKDP، وقدمت فصل كردستان إلى المجتمعين، لكي يكون ضمن الدستور المؤقت. وعدا بعض الأمور القليلة التي أعطيت إلى الحكومة المركزية - أساساً الأمور الخارجية-، فإن القوانين التي تشرع في مجلس النواب لكردستان ستكون هي السائدة ضمن الإقليم. وإن حكومة إقليم كردستان سيكون باستطاعتها تأسيس قوات مسلحة". ويضيف: "إن إقليم كردستان سيملك أرضه، ماءه، ولكن الحكومة الاتحادية في بغداد ستستمر بإدارة جميع الحقول المنتجة تجارياً في الوقت الحاضر، لأنه لم يكن هناك حقول تجارية ضمن إقليم كردستان، كما هو محدد في حدود 2003/3/18". و"كان لهذا الاقتراح الأثر الكبير في إعطاء كردستان السيطرة الكاملة على نفطها"، كما يذكر. ويضيف: "إن الدستور الدائم للعراق سيطبق في كردستان فقط في حالة حصوله على الغالبية من أصوات الأكراد". (المعلومات أعلاه تجدها في الصفحات 166-167 من الكتاب).

من الأمور التي حدثت لاحقاً، والتي اعتبرها كالبريث أنها تمثل نجاحاً شخصياً له هو الاستفتاء غير الرسمي الذي تم في سنة 2005 والذي قام به الأكراد، وهو

الاستفتاء على استقلال كردستان. (صفحة 171). إذ كما يظهر فإن إجراء الاستفتاء كان بمقترح من قبل كالبريث.

(3) عندما يستعرض كالبريث حوادث العراق للفترة (2003-2005)، فإنه يحاول أن يصور لنا أن له تأثير كبير في نظام الحكم الحالي في العراق من خلال بنود الدستور. فقد حقق - برأيه- مسألتين أساسيتين في دستور 2005، الأولى: إن السلطة النهائية بيد الإقليم والمحافظات وليس الحكومة المركزية، والثانية: هي سيادة قوانين الأقاليم على القوانين الفيدرالية.

وقد يبدو هذا الأمر صحيحاً للقراءة الأولية السطحية للدستور، وخصوصاً فيما يتعلق بمسائل النفط، والمسائل الأخرى المتعلقة بخارج حدود المادة (110) من الدستور، والتي سميت "الصلاحيات الحصرية للسلطات الاتحادية"، وهي مادة دستورية مبهمة متناقضة مع نفسها. في كل الأحوال إن كان لكالبريث فعلاً دور في صياغة هذه المواد الدستورية، فلقد أنتج بالنتيجة دستوراً يمكن استغلاله في تفتيت العراق على الرغم من وجود مواد أخرى، قد تكون قد وضعت من جهات شاركت في صياغته، وحاولت تعطيل "التفتيت" من خلال وضع مواد أساسية **مناقضة لما وضعها كالبريث، أو تجعلها غير قابلة التنفيذ، كإضافة المادة (111) التي تنص: "النفط والغاز ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات"، والتي جعلت المواد (112)، و(115)، المتعلقتين بالنفط أيضاً، لا يمكن تفسيرهما إلاّ من خلال اعتبار الحكومة الاتحادية ومجلس النواب الاتحادي** هما المسؤولان عن السياسة النفطية، وتحرم عقود المشاركة بالإنتاج، رغم أن النفط لا يوجد ضمن المسائل الحصرية للسلطة الاتحادية في المادة (110) - كما أراد كالبريث-، ولقد أوضحت ذلك بالتفصيل في كتابي عن نفط كردستان[3].

هذا ولقد كنت أبحث عن الشخصية التي ألحت لوضع المادة الدستورية الحاسمة (111)، فحصلت على معلومات مؤخراً تؤكد أن الشيخ الجليل السيد علي السيستاني كان يؤكد على كل من يراجعه في فترة إعداد الدستور، بوجوب تحديد مواد دستورية

واضحة لا لبس فيها، تبين أن "النفط والماء" هما ملك الشعب العراقي في كافة الأقاليم والمحافظات. وتمت متابعة تثبيت هذه المادة في الدستور من مريديه الموجودين في قيادة البرلمان أو في لجان صياغة الدستور في ذلك الحين.

ويؤكد كالبريث بأن تأثيره المباشر في صياغة الدستور كان لآخر لحظة من إكماله، إذ يذكر في الصفحة (199) من كتابه حادثة نجد من "المفيد" ذكرها هنا، حيث يشير أيضاً إلى وجود بريطاني في الإعداد!!. فقد كتب يقول: "إن خبيراً مالياً بريطانياً يعمل مستشاراً لسفارته في بغداد، كان على وشك أن يوقف إنهاء الدستور قبل ساعتين من الوقت النهائي لإكماله، حيث كان يقرأ ترجمة إنكليزية لمسودة نصه العربي... وكان على وشك الدخول إلى غرفة اجتماع القادة السياسيين العراقيين (في الغرفة المجاورة)، عندما لاحظه مستشار كردي، فركض إلي يشرح الموقف. فقلت للمستشار البريطاني أن عليه الاتصال بسفيره قبل فتح الموضوع (مع القادة العراقيين)، والذي من المحتمل أن يهدم التسوية السياسية القلقة"!!.

إن كالبريث كان يعتقد اعتقاداً جازماً بأن العراق متجه نحو التفتيت، لذلك لم يخف غبطته لهذا الأمر في كتابه، إذ في آب 2005 وفي أثناء المناقشات النهائية للدستور كان راضياً جداً عن موضوع اللامركزية decentralization، ولكنه كان متشائماً من ازدياد التأثير الإسلامي في مسودات الدستور!!.

من الأمور اللازم التنويه عنها في سياق هذه الملاحظات، هي العلاقة الوثيقة ما بينه وبين جو بايدن (نائب الرئيس الأميركي) الحالي، فكل واحد منهما يؤيد الآخر. وعندما رشح بايدن في أواخر خريف 2008 لمنصب نائب الرئيس، استبشر كالبريث بقوله "إن هذا الأمر مشجع جداً"، لأن بايدن كان دافعاً لسياسة تقسيم العراق. ولكن في الوقت نفسه علينا التأكيد هنا من إن سياسة تقسيم العراق التي كان يريدها بايدن (وزميله جون كيري الذي يحمل حقيبة الخارجية الآن)، هي ما يمكن تسميتها بـ"التقسيم الناعم soft partition"، حيث للمركز دور أكبر مما أراد كالبريث، والسياسة النفطية مركزية، وهو أمر يخالف توجه كالبريث. علماً إن أوباما لا يؤيد

حتى سياسة بايدن "الناعمة"، إذ هو على الأرجح ضد هذه السياسة، وبقية سياسات كالبريث التي كان يروج لها في الحزب الديمقراطي[28أ].

ويذكر كالبريث إنه فكر في فترة - وأثناء نقاش الدستور- بالسير بالخيار الآخر، وهو إبقاء "قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية" - أي الدستور المؤقت-. ولما كان هذا القانون لا يلبي ما يريده كالبريث فيما يتعلق بالنفط أو تفتيت العراق، لذا أراد أن يعدل هذا القانون جذرياً، بوضع استقلالية للمناطق (الأقاليم والمحافظات). فلقد كتب مجدداً في مجلة "New York Review of Books" القريبة من النيويورك تايمز مؤكداً ذلك: "إن القادة الأكراد سيقبلون باستمرار الدستور المؤقت، على شرط تعديل بنوده **لتضمن ملكية إقليم كردستان للنفط الموجود في كردستان،** وكذلك توضيح وضع المناطق المتنازع عليها ليتم حلها". ويضيف حول إبقاء الدستور المؤقت والقضية النفطية بأن يتم بالضغط على حكومة بغداد وأيضاً تعديل بنود الدستور المؤقت بحيث "إن العقود النفطية التي وقعتها حكومة إقليم كردستان، يمكن أن يتم إعفاؤها من السيطرة الفيدرالية من خلال اتفاقية ثنائية بين بغداد وأربيل". علماً إن عدد العقود (أو الاتفاقيات) النفطية التي كانت موقعة من قبل حكومة الإقليم كانت محدودة جداً ومن ضمنها عقد طاوكى (الذي يملك كالبريث حصة 5% منه)، وعقد طق طق مع شركة جينيل إنيرجي التركية.

ليلاحظ القارئ أن ما أراده كالبريث (ويحتمل ما أراده القادة الأكراد في حينه أيضاً)، هو ضمان "ملكية إقليم كردستان للنفط الموجود في كردستان"، لم يتحقق أبداً، وإنما جاء الدستور بصيغة معاكسة لما أراده كالبريث وذلك في المادة (111) منه. إن ما اقترحه كالبريث لا يحقق مصالح الأكراد قبل العرب، وإن المادة (111) جاءت متوازنة ولمصلحة الجميع.

في الواقع لا أستطيع حتى الآن أن أفهم ماذا كان يريد كالبريث بالضبط؟. هل كان يريد للإقليم ملكية النفط الموجود فيه؟. فلو كان الأمر كذلك إذاً ماذا عن المحافظات فقيرة الاحتياطي النفطي؟ أم كان يريد أن يكون نفط كردستان لوحدها، والآخرين لهم

نفطهم؟. ولكن هذا الأمر سوف يضر كردستان كثيراً في ذلك الوقت، إذ إن نسبة الاحتياطي المعروف في كردستان في حينه (حتى لو أضفنا إليه حقل كركوك) مقارنة باحتياطي جميع العراق، هو أقل من نسبة الحصة التي يأخذها الإقليم من الميزانية العامة، وهذا الأمر أيضاً صحيح حتى بعد الاكتشافات النفطية الكردية الحديثة. من المحتمل أنه كان يفكر بأن نفط كردستان يبقى لإقليم كردستان، وفي الوقت نفسه تبقى لهم حصتهم في نفط العراق وبنفس النسبة التي يأخذونها من الميزانية العامة!! وفي واقع الحال هذا تقريباً ما عملت عليه حكومة الإقليم في السنوات الأخيرة، وكما أوضحنا في سياق هذه الدراسة.

(4) استكمالاً لما ورد في نهاية الفقرة (ثانياً-3) السابقة، حول محاولة فهم خلفية طلب حكومة الإقليم من شركة DNO استبعاد كالبريث من عقد حقل طاوكى (وأي عقود أخرى لشركة DNO في العراق)، وذلك عند إعادة هيكلة العقد وتعديله في 2008/9/10، وهو أمر محير، إذ حسب ظاهر الامور"يستحق" كالبريث حصته نظراً للنصيحة "الجليلة" التي قدمها للكرد في صياغة مواد الدستور وأدت الى دستور تدعي كل جهة أنها تسير وفقه!!.

كنت قد نشرت في 2007/5/9 دراستي "مرة ثالثة: ملاحظات حول مسودة قانون النفط والغاز"[2]، أوضحت فيها لماذا لا يسمح الدستور العراقي - على علاته- بالنصوص الواردة في مسودة قانون النفط والغاز/ شباط 2007. إذ إن الدستور لا يسمح أبداً بعقود المشاركة بالإنتاج (أي الخصخصة)، والمسودة تسمح بذلك. كما إن المسودة تخلو من بنود واضحة لا لبس فيها تؤكد أن السياسة النفطية وتوقيع العقود لا يمكن أن يتما إلاّ من خلال الحكومة والبرلمان الاتحاديين، فهي مبهمة في هذا الأمر مما يفتح المجال لتفسيرات مختلفة لاحقاً، ولهذا كنت ضد هذه المسودة بالاطلاق.

في أوائل كانون الثاني 2008 نشرت دراستي "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز"، بينت فيها بوضوح لماذا هذا الدستور يعتبر جميع العقود التي وقعها الإقليم وكذلك قانون النفط والغاز الذي أصدره الإقليم، غير دستورية ومرفوضة.

وفي الحقيقة لم أتلق أبداً ردود معاكسة لما قلته في الدراسات أعلاه، بل ولاحظت أن الكثيرين قد اقتنعوا بما قلت، بعد أن كانت لديهم شكوك بالأمر. كذلك لم تصدر أية دراسة من أية جهة كانت تعطي الحق، من خلال نصوص مواد الدستور، لحكومة الإقليم بأن تقوم بما قامت به، وتستمر بالقيام به، بتوقيعها عقود المشاركة بالإنتاج، سواء لرقع أو حقول داخل الإقليم أو في المناطق المتنازع عليها، أو في مناطق "حشرت" ضمن المناطق المتنازع عليها.

في تموز 2008 قرأت مقالاً لأكاديمي قانوني دستوري عراقي ليست لدي علاقة شخصية معه، ولكن كنت أقرأ مقالاته القانونية والدستورية لرصانتها. لقد كان ذلك المقال مقالاً عاماً قد يفهم منه أن لحكومة الإقليم الحق فيما وقعته وأصدرته، وعرفت أيضاً من خلال المقال أن كاتبه هو أحد الذين شاركوا في وضع الدستور. وكي لا أستمر في الخطأ - إن كنت مخطئاً-، أرسلت له الدراسة التي نشرتها في كانون الثاني 2008 وأخبرته بأنني مهندس ولست مختصاً بالدساتير أو القوانين. ورجوته أن يساعدني ويعلمني أين الخطأ فيما ذكرته في الدراسة لأصحح لنفسي وأسحبها ان كان هناك خطأ. فأجابني مشكوراً في2008/7/20 برسالة ختمها بـ: "لا توجد أية أخطاء في كتابكم وإنما تباين في الاجتهادات"!!

وحتى الآن عندما تقول حكومة الإقليم، (أو أي فرد)، إن الدستور يسمح لها بما قامت به، لا تذكر لا هي ولا غيرها كيف يسمح لها بذلك بوجود المادة (111) منه.

لن أعيد ما كتبته عن الموضوع، ولكن الدستور في كل الأحوال مرتبك ويحتمل تفسيرات مختلفة لو أخذت إحدى مواده بمعزل عن المواد الأخرى ذات العلاقة، وللتفسير الصحيح لأي قضية دستورية ينبغي أخذ المواد ذات العلاقة مجتمعة، والوصول إلى تفسير مشترك تسمح به هذه المواد جميعاً بدلالة وولاية بعضها على البعض الآخر. وهنا أذكر حديثاً لي مع أحد القادة السياسيين الذين شاركوا بوضع الدستور، وبحضور عدد من الإخوة. قلت له: "كيف وافقتم على مثل هكذا دستور مرتبك متناقض قد يفتح الباب لتفكيك العراق؟". فأجابني - بصراحة احترمه جداً

لأجلها- قائلاً: "تريد الحقيقة؟ لم يكن يهمنا من الدستور إلاّ كونه يؤكد بأن العراق بلد مسلم وتسير جميع قوانينه وفق الشريعة الإسلامية ولا تتعارض معها. ولهذا تمت مناقشات عديدة وأخذ ورد في المسودات إلى أن تأكدنا مما نريده، وهو إسلامية الدستور، فوافقنا عليه ولم ننظر إلى بقية المواد"!!.

وحسب فهمي لما جاء في كتاب "إقتصادنا" للشهيد محمد باقر الصدر، والصادرة طبعته الأولى في النجف سنة 1961، بأن الإسلام لا يسمح بخصخصة النفط، وبضمنها عقود المشاركة بالإنتاج إذ إنها خصخصة للنفط، إذ الإسلام يقول أن كل ما تحت الأرض هو "للمال العام"، أي الدولة.

لقد وضح ومنذ أواخر 2007، وبالأخص في 2008 وما بعدها أن الدستور - على علاته- لا يسمح بما قامت به حكومة الإقليم فيما يتعلق بالنفط، وإن كالبريث لم ينجح بما أراد القيام به. لقد كذب على القيادة الكردية في 2005، وكذلك كذب عندما كتب كتابه "نهاية العراق" الذي أصدره في 2006 من أنه استطاع صياغة الدستور العراقي بطريقة لا تقبل التأويل، وتسمح للقيادة الكردية أن توقع ما وقعت وأن تصدر قانون النفط والغاز الذي أصدرته في 2007، وأن النفط الموجود في الإقليم هو ملك للكرد وحدهم!!!

كان قد خدعهم وكذب عليهم، أو على الأقل لم يقم بعمله بالطريقة وبالشكل البراق الذي عرضه عليهم. وإن النتيجة التي صدرت في مواد الدستور لا تتناسب مع ما طرحه من آمال أمامهم، أو على الأقل لا تنسجم مع ما ذكره في كتابه من إنه "حقق" للكرد ما حقق. ولهذا أصبح كالبريث في نظر القيادة الكردية غير كفء، ولم يكن بالنتيجة بالمستشار الجيد، وأصبح عبئاً عليهم، لذا فالعقوبة المناسبة هي إبعاده عن المنفعة المادية المتحققة له في عقد حقل طاوكى، وأية منفعة مادية أخرى في العراق!!. بالواقع إن ما ذكرته أعلاه هو مجرد تكهنات منسجمة مع ما ورد من معطيات حول كالبريث والدستور وحكومة الإقليم!!!.

* * *

ولنعود لنكمل ما تحدثنا عنه عن شركة DNO

ج- بعض المعلومات الفنية والمالية عن الشركة:

فيما يلي موجز لمعلومات عن الشركة على ضوء الوثائق الصادرة منها والتي أشرنا إليها سابقاً. وسنوضح في أثناء عرض هذا الموجز الأمور المتعلقة بالإنتاج، وتصدير قسم منه رسمياً من خلال أنبوب التصدير الرئيس إلى جيهان/ تركيا، أو بيعه من خلال ما يسمى "البيع الداخلي" والذي يعني - كما أوضحنا سابقاً- التهريب في أغلب الحالات. إن الانتاج من الحقل لم يتوقف نتيجة توقف التصدير الرسمي، وسنتطرق في الوقت نفسه إلى الحالات المشابهة عند الشركات الأخرى لإعطاء تفاصيل موثقة إضافية لاستمرار العمل بتعزيز وتطوير ما يسمى "استقلالية" الإقليم بتصدير/ تهريب نفطه. ويؤسفني أن أقول إنه لا علم لي فيما لو كانت هذه المعلومات "موثقة" في ميزانية الإقليم، وإن كانت تصريحات كتلة التغيير الكردية تشير الى عدم توثيق تلك المعلومات!!

أولاً: احتياطي حقل طاوكى، واحتياطي DNO

وصل الاحتياطي النفطي القابل للاستخراج P50 recoverable reserves، وحسب تقرير الشركة السنوي لسنة 2011[25أ]، وكما في تموز 2011 إلى (636) مليون برميل، والذي يكفي لإنتاج (100) ألف برميل يومياً لمدة (17,5) سنة، علماً إنه يتوقع زيادات مقبلة في الاحتياطي من خلال العمل المكثف الحالي في التحري الأعمق والتوسع في التحري في أطراف الحقل الشمالية.

وحسب تقرير الشركة الصادر في أيلول 2012[25ج]، فإن شركة DNO تتوسع لزيادة احتياطيها الخاص (حصتها working interest) سواء في حقل طاوكى أو حقولها الأخرى الموجودة في كردستان. وهي تعتمد على جهات استشارية ثالثة في إعادة احتساب التقييم، إذ أن هذا الأمر هو ضروري لاحتساب قيمة الشركة في تقاريرها السنوية، فحصة الشركة في الحقل، هي ملك الشركة حسب التقارير السنوية

لعقود المشاركة بالإنتاج وتعتبر جزءاً من رأسمالها، وقيمة الشركة تزداد كلما ازدادت حصتها من الاحتياطي أو ازداد الاحتياطي نفسه.

وفي الجدول أدناه نرى تطور حصة الشركة في حقل طاوكى نتيجة عمليات الاستكشاف والتقييم، وهي في زيادة مستمرة، عدا سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 إذ قلّت الحصة نتيجة دخول جينيل إنيرجي بحصة 25% على حساب شركة DNO في هذا الحقل كما أوضحنا سابقاً.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مليون برميل	58,6	142,2	154,2	145,2	193,5	381,6	470,2

إن الأرقام التي تمثل حصة DNO هي مليون برميل نفط مكافئ (Boe)، وهي للاحتياطي 2P/P50 (والذي يعني النفط المحتمل والثابت Proven and probable reserves).

وكما أوضحنا سابقاً فإن الحقل تم اكتشافه في سنة 2006، من خلال حفر البئر الأول (طاوكى-1)، والذي يعتبر أول بئر نفطي حفر في كردستان العراق بعد الاحتلال الأميركي للعراق. ونلاحظ في الجدول أن الاحتياطي ازداد لتصل حصة DNO (55%) في آذار 2012 إلى (470,2) مليون برميل نفط مكافئ. والذي يعني أن احتياطي الحقل يبلغ (854,9) مليون برميل نفط مكافئ. وهو رقم يختلف عن الرقم المذكور سابقاً (في تموز 2011)، والبالغ (636) مليون برميل. وقد يكون السبب في هذا الاختلاف إن تقريرآذار 2012 يتحدث عن تقييم آخر تم بعد (9) أشهر وبعد حفر آبار جديدة وبذا ازداد الاحتياطي، أو إن تقرير تموز2011 كان يتحدث فقط عن نفط الحقل، لهذا استعمل مصطلح (برميل نفط)، بينما في التقرير اللاحق استخدم مصطلح (برميل نفط مكافئ Boe)، مما يعني احتساب الغاز المصاحب أيضاً ضمن الاحتياطي، حيث برميل النفط يعادل (6000) قدم مكعب قياسي تقريباً. وهناك احتمال احتساب الاحتياطي المحتمل "Probable"، والذي لم يحتسب في التقرير السنوي.

قد يكون من المفيد أن نذكر إن حصة DNO في احتياطي طاوكى فقط هي (470,2) مليون برميل نفط مكافئ، بينما تملك احتياطي في سلطنة عمان (27,0) مليون برميل نقط مكافئ فقط، وفي اليمن (10,5) مليون برميل مكافئ فقط، وفي الإمارات (22,8) مليون برميل مكافئ. مما يعني أن احتياطيها في إقليم كردستان (من حقل طاوكى فقط) يعادل حوالي 89% من احتياطياتها في جميع أنحاء العالم[25ج]، علماً إن الشركة مستمرة في استكمال استكشاف وتقييم المكامن/ الحقول النفطية الأخرى الموجودة لديها في إجازتي أربيل ودهوك، إذ تملك حصة 40% في كلا الإجازتين. وقد اكتشفت المواد الهايدروكربونية في حقل بيشكابر من خلال البئر (بيشكابر-1 Peshkabir-1)، وحقل سميل من خلال البئر (سميل-1 Summail-1)، وفي حقل بنينان وباستورا Benenan/Bastora، وآخرها البئر (بنينان-3) الذي أكمل حفره في تشرين الثاني 2012[25ج، و33]. ولكن وكما يظهر حتى الآن فإن هذه الاكتشافات التي تمت من أول بئر محفور في أي من الحقول المذكورة، لم تظهر إمكانيات تجارية عالية، ولهذا فإن هناك استمراراً في حفر آبار أخرى وإعادة تقييم. ومن الملاحظ إن هذه المناطق لم يتم اعادتها إلى حكومة الإقليم، مما يعني إن كل من حكومة الإقليم والشركة مقتنعتان بوجود النفط التجاري في هذه الحقول.

تقوم الشركة أيضاً بتحريات واسعة في حقل طاوكى، وحسب تقريرها في أيلول 2012[25ج]، فإنها تحفر عدداً من الآبار التقييمية خلال 12-16 شهراً (من آذار 2012) لمعرفة آفاق الحقل، منها (تحت الحفر الفعلي) البئر-17 للاستكشاف العميق والذي يصل إلى عمق يتجاوز (3267) متراً ليصل إلى الطبقة الجيولوجية الترايسك، بعد أن يتجاوز طبقة الكريتشس المنتجة حالياً (على عمق 1800متر)، وطبقة الجوراسك (على عمق 2437متر). وفي الوقت نفسه فإن هذا البئر سيكون منتجاً في الطبقة المنتجة حالياً (أي الكريتشس). كذلك البئر طاوكى-18 والذي هو أيضاً تحت الحفر الفعلي، والبئر طاوكى-19 وكلاهما لمعرفة الحدود الشمالية للحقل، علماً إن البئر التقييمي طاوكى-16 الواقع في شمال طاوكى قد أكمل وفحص في آذار 2012،

حيث كان على عمق 2329 متر ويمر بعمود نفطي ارتفاعه 350متراً، وأنتج كمية من النفط عند الفحص بلغت (25) ألف برميل/اليوم، بنوعية 26-27 API.

ثانياً: الإنتاج والتصدير الرسمي من حقل طاوكى

فيما يلي بعض الملاحظات حول الموضوع أعلاه:

(1) اكتشف حقل طاوكى في سنة 2006 بعد حفر البئر طاوكى-1، وبدأ الإنتاج في 2007، وتأخر ربطه بخط التصدير الرسمي حتى سنة 2009، حيث تم إكمال أنبوب الربط وخزانات وإمكانيات ضخ في فيشخابور بطاقة عالية قدرها (300) ألف برميل/اليوم تحسباً لأي تطور لإمكانيات إنتاج وتصدير مستقبلية. علماً إن هذه المعدات لا تستخدم للتصدير الرسمي فقط، وإنما تسهل "البيع الداخلي"، بدلاً من المرور في قضاء زاخو.

لقد ذكرنا في بداية حديثنا عن DNO، إن الشركة كانت في بداية 2008 تبيع منتوجها النفطي "داخلياً"، وبمعدل (6900) برميل يومياً، مع العلم إن إنتاجية الحقل تبلغ أضعاف ذلك. ولقد كتبت الصحافة في حينه عن قيام DNO بتهريب النفط إلى إيران!! وأوضحت أن من الأفضل اقتصادياً!! للشركة أن "تهرب" النفط إلى تركيا. علماً إن الشركات المنتجة ليست هي التي تقوم بتهريب النفط بنفسها، وإنما تبيع النفط محلياً وتستلم المبالغ مقدماً، ويقوم المهربون "المحليون" بإكمال عملية نقل النفط خارج الحدود العراقية بواسطة الشاحنات كما أوضحنا سابقاً.

(2) كنت قد حصلت مؤخراً على جداول كميات النفط الواصلة الى خط التصدير الرسمي للشركات العاملة في كردستان، وقد أشرت إلى ذلك في معرض حديثي عن شركة دانة غاز في الفقرة -1 والفقرة ثانياً -6 من هذه الدراسة، وسنلقي الضوء اكثر على هذا الامر في السطور التالية.

* إن الكميات المسلمة **من حقل طاوكى** في منظومة الخط العراقي التركي بين سنوات 2009 و2011 هي كما يلي، علماً إنه لم يكن هنالك من تصدير قبل

2009. أما فيما يتعلق بتصدير 2012، فما توفر لدي من معلومات هو ضمن مجموع تصدير الإقليم، ولا يوجد رقم محدد لشركة DNO.

التصدير الرسمي من حقل طاوكى

السنة	الكمية (برميل)	الملاحظات
2009	3,715,555	بوشر بحقن نفط طاوكى بخط التصدير في أول حزيران 2009 وتوقف في أيلول 2009. - المعدل اليومي لأربعة أشهر هو (31) ألف برميل. - أعلى معدل يومي في آب (45,2) الف برميل - معدل على طول السنة (10,2) ألف برميل/اليوم
2010	لا يوجد	
2011	**17,384,336**	بدء بالتصدير في 2 شباط 2011 إلى نهاية السنة - المعدل اليومي لأيام التصدير (52,2) ألف برميل - المعدل اليومي لسنة 2011 (47,6) ألف برميل - علماً إن أعلى معدل تصدير كان في أيار حيث وصل إلى (86,2) ألف برميل/اليوم، ومعدل الأشهر نيسان - تموز كان (80,5) ألف برميل/اليوم وبعدها بد بالتناقص.
المجموع	**21,100,891**	عدا ما صدر في سنة 2012

وهنالك جداول أخرى تعتمد معلومات الإقليم، تذكر إن مجمل إنتاج DNO إلى نهاية آب 2012، هو (42,383,107) برميل، **وبما ان مجموع ما مسلم لخط التصدير هو (21,804,600) برميل**. مما يعني أن ما سلم في **سنة 2012 هو**(21,804,600 - 21,100,891) = **703,709 برميل، وهو للأشهر الثلاثة الأولى منها فقط، حيث تم إيقاف التصدير بعدها**، أي بمعدل يومي يبلغ

(7820) برميل للثلاثة اشهر، أو بمعدل يومي يبلغ (1920) برميل إذا أخذنا كل سنة 2012 بنظر الاعتبار.

ويمكن أن نوضح أن مجمل ما صدر رسمياً من كردستان في سنة 2012 (لثلاثة أشهر فقط) هو (6,077) مليون برميل، والذي يمثل تصدير جميع الشركات، لذا قد يكون تصدير DNO في سنة 2012 أكثر من (703709) برميل. ولكن الأهم هو هل مجمل إنتاج حقل طاوكى هو فعلاً (42,383,103) برميل إلى نهاية آب 2012. هذا ما سنراه لاحقاً.

* نلاحظ في التقرير السنوي لسنة 2011[25أ]، ما يظهر وكأن هناك تناقضاً في تبيان إنتاج الحقل لتلك السنة. إذ في مكان منه يظهر إن حصة DNO في إنتاج سنة 2011 كانت (34966) برميل/اليوم، وهذا يعني إن معدل الإنتاج اليومي لحقل طاوكى لسنة 2011 كان قد بلغ (63,6) ألف برميل، (إذ إن حصة الشركة 55%). ولكن في الجزء المهم الآخر المتعلق بالأسهم، والذي يقدم إلى مسجل الشركات في أوسلو، وكذلك في الجزء الموجه لمجلس الإدارة، كما ذكر أيضاً في تقرير الشركة الصادر في 2012/2/2[25ج]، نرى أن حصة الشركة في حقل طاوكى كانت (39966) برميل/اليوم، (مما قد يوحي أن هناك خطأ مطبعي). وبهذه الحصة يكون المعدل اليومي لإنتاج الحقل لسنة 2011 يقارب (72,7) ألف برميل/اليوم (أي 26,6 مليون برميل لسنة 2011)، وسنعتمد هذا الرقم إذ نراه هو الصحيح.

علماً إن حكومة الإقليم بينت في رسالة موجهة إلى الحكومة الاتحادية، الإنتاج الشهري لسنة 2011 لمحافظة دهوك (والذي يعني حقل طاوكى)، وفيها يصل المعدل اليومي لسنة 2011 الى ما يعادل (51,6) ألف برميل/اليوم فقط، وهو أقل بكثير عن أرقام الإنتاج المذكورة أعلاه.

هذا وإن التقرير يؤكد إن أكبر إنتاج للحقل كان في أيار 2011 حيث كان معدل حصة الشركة من الإنتاج (51315) برميلاً يومياً، أي إن الحقل أنتج

بمعدل يومي في ذلك الشهر إنتاجاً قدره (93300) برميل. وهذا يؤكد ما كانت تقوله الشركة من أن خطتها للإنتاج في سنة 2012 تتجاوز (100) ألف برميل/اليوم.

لقد ذكرنا في الجدول السابق إن المعدل اليومي للتصدير الرسمي لحقل طاوكى في سنة 2011 هو (47,6) ألف برميل/اليوم، وهو أعلى معدل سنوي للتصدير للشركة، **والسؤال الذي يطرح نفسه أين ذهب الفرق بين الإنتاج البالغ 72,7 ألف برميل/اليوم والتصدير البالغ (47,6) ألف برميل/اليوم (أي 25,1 ألف برميل،اليوم، أو (9,2), مليون برميل - وقيمتها النقدية تقارب المليار دولار- لمجمل سنة 2011 فقط)**. قد يقول قائل إن الفرق ذهب إلى المصافي!! وعليه يجب أن أوضح بالتفصيل هذا الموضوع بالنسبة لشركة DNO لسنة 2011 بالذات حيث التصدير الرسمي لنفوط كردستان DNO بلغت أعلى معدلاتها. ولحسن الحظ فإن جميع المعلومات المتعلقة بالموضوع متوفرة وموثقة سواء من قبل الشركة نفسها أو من قبل حكومة الإقليم، أو من الجهة العراقية التي استلمت النفط لغرض تصديره. وما سوف نراه في شركة DNO هنا ينطبق على جميع الشركات الأخرى المنتجة والعاملة في كردستان والتي تعتمد "البيع الداخلي". ولقد كنت أؤكد دائماً سواء في هذه الدراسة أو في كتابي "الجديد في القضية النفطية العراقية" الصادر في شباط 2012، إن ما يسمى "البيع الداخلي"، هو عملياً تهريب نفط كردستان إلى خارج العراق.

أرجو من القارئ أن يعذرني للإطالة في الملاحظات المبينة أدناه، إذ إن الموضوع مهم جداً ويخص "تهريب" أو من الأنسب القول "سرقة" النفط العراقي، ويهم الفرد الكردي قبل الأفراد الآخرين من أبناء الشعب العراقي.

* إن جدول التصدير المذكور قبل قليل، هو مختصر لجداول فعلية مستلمة من قبل الجهات المعنية بتصدير نفط الشمال، والتي توضح الكميات الشهرية لكل شركة من الشركات المتعاقدة مع الإقليم والتي قامت بتصدير النفط رسمياً وذلك

للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012. وهنا نتحدث عن سنة 2011، وسنتحدث لاحقاً عن السنوات الأخرى.

لا يوجد في سنة 2011 مصفى نفطياً في دهوك، وقد تكون هنالك وحدات بسيطة جداً أو ما تعرف بـtopping plant، وهي وحدات غير رسمية، ويوجد منها في كردستان بحدود 200 وحدة. إن مثل هكذا وحدات خطرة جداً، وتستطيع في أحسن الأحوال إنتاج منتج واحد أو اثنين بكميات قليلة جداً وبنوعيات رديئة جداً. ويستغرب المرء كيف يتم إنشاء مثل هذه الوحدات الخطرة في الإقليم، وكيف تسمح حكومة الإقليم بإنشائها وهي تدعي أن الإقليم هو الجهة الوحيدة في العراق التي تطبق فيها القوانين، مما يعطي انطباعاً أن هناك موافقات غير رسمية بإنشائها وحتى قد تكون بإجازات رسمية!!، وهو أمر مستغرب جداً إن كان الأمر كذلك!!. والغرض الوحيد المنطقي لذلك هو لتغطية جزء من "البيع الداخلي"، حيث تهرب بالنتيجة كل كمية النفط الخام المشترى من قبل الوحدات الشكلية غير العاملة، و ما يزيد عن 90% من النفط المشترى من قبل الوحدات "العاملة" والتي لا تستعمل الا إقل من 10% من مشترياتها من النفط الخام لانتاج أحد المنتجات النفطية.

إضافة لذلك فإن نفط طاوكى لا يعتبر من النوعيات الجيدة في كردستان، إذ إن كثافة النوعية الجيدة من نفط طاوكى هي (27- API28)، مقارنة بنفط حقل طق طق الذي كثافته (API48)، أو نفط خرمالة (حوالي API32). لهذا فمن المنطقي أن تبنى المصافي الرسمية اعتماداً على نفط طق طق أو خرمالة، وهذا ما يجري العمل عليه. وفي الوقت نفسه فإن من غير المنطقي أن يتم إنشاء هذه "الوحدات البسيطة" اعتماداً على مثل هكذا نفط ثقيل.

لو تركنا كل ما ذكرنا أعلاه جانباً، وافترضنا أن هذه الوحدات البسيطة اشترت هذا النفط، فهي تشتريه بمبالغ تصل إلى (40-60) دولار للبرميل، ويصل إلى أكثر من (70) دولار/البرميل للنوعيات العالية. فالشركات تستلم

مبالغ بيع النفط ولا توزعه مجاناً، وفي الوقت نفسه فإن منتجات هذه "الوحدات البسيطة" يجب أن تباع بأسعار عالية جداً (مقارنة بالأسعار الحكومية التي فيها كلفة النفط الخام بحدود كلفة إنتاج النفط، أي حوالي 2 دولار/البرميل)!!

حتى لو تركنا أيضاً السطور القليلة الماضية، وعدنا إلى الجداول التي أرسلتها حكومة الإقليم إلى الحكومة الاتحادية (التي أشرنا إليها سابقاً) وتضمنت كميات الإنتاج للسنتين 2010 و2011، فإن هذه الجداول تذكر الكمية الشهرية للنفط "المكرر"، أي الذي تم شراءه من مصافي رسمية أو غير رسمية بضمنها هذه "الوحدات البسيطة" التي تحدثنا عنها، وتصل المعدلات اليومية لهذا النفط "المكرر" لسنة 2011 حسب هذه الجداول، إلى معدل (2164 برميل/اليوم) على امتداد سنة 2011. كما وصل مستواها في كانون الثاني 2011 ما معدله (4524 برميل/اليوم) حيث لم يكن هناك تصدير رسمي، وانخفض في الثمانية أشهر التالية (شباط - أيلول)، حيث كان التصدير الرسمي عالياً، ليصل إلى معدل يومي (1303) برميل/اليوم فقط، ليرتفع إلى معدل (4016) برميل/اليوم في شهري تشرين الثاني وكانون الأول 2011 عندما بدأ التصدير الرسمي بالانخفاض. هل سمع أحد من المختصين وجود مثل هذا التفاوت في الكميات المكررة في مصاف من المفترض أنها تعمل بانتظام؟!!.

ولو سلمّنا جدلاً بصحة جميع الأرقام المعطاة من قبل حكومة الإقليم لحقل طاوكى لسنة 2011، فإنها في الحقيقة متناقضة مع الواقع، فحيث أن معدل الإنتاج فيها هو (51,6) ألف برميل/اليوم، والـ"مكرر" منه (1,3) ألف برميل ، سيبقى (50,3) ألف برميل/اليوم للتصدير، في حين ان النفط المصدر الفعلي من الحقل يبلغ (52,2) - حسب سجلات النفط المستلم لغرض التصدير- وليس (50,3)، لذا فأحد الأرقام غير صحيح. وبالتأكيد فإن الرقم غير الصحيح هو رقم الإنتاج الفعلي المعطى من الإقليم والذي يجب أن يكون (72,7) ألف برميل/اليوم

ولـيس (51,6) ألـف برميـل/اليـوم. وقيمـة الفـرق النقديـة لكميـة (25,1 ألـف برميل/اليوم)، تبلغ مليار دولار لسنة 2011 كما بينا سابقاً.

* إستناداً الـى تقرير DNO فـي أيلـول 2012[25ج]، نجـد فـي العمـود الاول مـن الجدول ادناه حصص هذه الشركة من إنتاجها في العالم، ولو طرحنا من هذه المعدلات (5000) برميل/اليوم، والتـي تعادل الحدود العليا لحصص إنتاجها خـارج الإقلـيم - علمـاً إن حـصص إنتاجهـا خـارج الإقلـيم لا تتجـاوز (3000) برميـل/اليـوم فـي سـنة 2011- فإننـا نـصل فـي العمـود الاخيـر مـن الجـدول الـى مجموع الانتاج السنوي لحقل طـاوكي للسنوات 2009، 2010 و 2012، وذلك باعتبـار إن حـصتها فـي الإقلـيم هـي 55% منـذ الربـع الرابـع لـسنة 2009، لـذا افترضت حصتها في العام 2009 كله 70%.

السنة	الحصة في جميع العالم ألف برميل/اليوم	الحصة في كردستان ألف برميل/اليوم	معدل إنتاج حقل طاوكى ألف برميل/اليوم	مجموع الانتاج لسنة مليون برميل
2009	22	17	24,3	8,780
2010	17,5	12,5	22,7	8,286
2012	34	29	52,7	19,228

اما فيما يخص انتاج حقل طاوكي للسنوات 2007، 2008و2011 سننطلق من تقديرات متحفظة ونفترض أن معدل البيع الداخلي في سنوات 2007 و2008 هو معدلات الإنتاج نفسها. وكانت شركة DNO قد ذكرت فـي تقاريرها السابقة إن معـدلات البيـع فـي سـنة 2007 هـي (6900) برميـل/اليـوم (2,519 مليـون برميل/السنة). ولعدم تـوفر معدلات 2008، لـذا سـوف نفتـرض ان مبيعـات سـنة 2008 هي ضعف مبيعات سنة 2007 (أي 5 مليون برميل). وقد ذكرنا سابقا في جـدول التـصدير الرسـمي مـن حقـل طـاوكي ان التـصدير لـسنة 2011 يبلـغ

(17،384) مليون برميل، وهناك تصدير قدره (0,704) مليون برميل في سنة 2012.

وبجمع كل الارقام اعلاه سنصل إلى الجدول التالي للكميات التي أنتجت وكذلك للكميات التي لم ترسل إلى خط التصدير الرسمي. وبافتراض ان معدلات اسعار هذا النفط المنتج من حقل طاوكي هي نفس معدلات أسعار النفط المصدر رسمياً من شمال العراق نصل إلى كمية المبالغ المفقودة "والمسروقة" من الميزانية الاتحادية، (وكذلك من ميزانية الإقليم)، بسبب عدم إرسال هذه الكميات إلى خط التصدير.

حقل طاوكى

السنة	الإنتاج مليون برميل/السنة	التصدير الرسمي مليون برميل/السنة	الكمية غير المستلمة مليون برميل /السنة	المبلغ مليون دولار للكميات غير المستلمة
2007	2,5	-	2,5	212,5
2008	5,00	-	5,0	550,0
2009	8,9	3,7	5,2	390,0
2010	8,3	-	8,3	635
2011	26,6	17,4	9,2	981,6
2012	19,3	0,7	18,6	1982,8
المجموع	**70,6**	**21,8**	**48,8**	**4751,9**

إن معدلات أسعار النفط كانت في سنة 2007 (حوالي 85 دولار للبرميل)، وفي 2008 (حوالي 110 دولار)، وفي 2009 (حوالي 75 دولار)، وفي2010 (حوالي 76,5 دولار)، وفي 2011 (بمعدل 106,7 دولار)، وفي 2012 (بمعدل

106,6 دولار للبرميل)، علماً إن أسعار 2010 - 2012 هي معدلات فعلية لأسعار نفط الشمال مباعاً من قبل سومو.

من الجدول السابق نرى

أولاً أن مجمل إنتاج حقل طاوكى منذ بدء إنتاجه وحتى نهاية 2012 يقارب (70,6) مليون برميل، أو ما يقارب من (65) مليون برميل حتى نهاية آب 2012، بدلاً مما ذكرته جداول حكومة الإقليم، ونقلته وزارة النفط إلى مجلس الوزراء من أن مجمل إنتاج طاوكى حتى نهاية آب 2012 وصل إلى (42,383) مليون برميل كما ذكرنا سابقاً. في الواقع لا أعرف من أين جاءت حكومة الاقليم بالرقم (42,383) مليون برميل لمجمل إنتاج حقل طاوكي منذ البدء بالإنتاج فيه، إذ الفرق كبير جداً ويقل بحوالي (22) مليون برميل عن ارقام الانتاج التي اعتمدت فيها على إحصائيات الشركة نفسها، والتي حاولت وضع تقديرات متحفظة للأرقام في حال عدم وجود إحصائيات دقيقة.

الأمر الثاني والأهم والذي نجده في الجدول أعلاه أيضاً، هو أن الكمية التي لم يتم تصديرها من خلال خط التصدير الرئيسي تصل قيمتها حوالي (4752) مليون دولار، أي (4) مليارات و(752) مليون دولار كان يجب أن تدخل في الميزانية الاتحادية، ويأخذ الإقليم منها 17% أي حوالي (808) مليون دولار، حيث لم تستلم الميزانية الاتحادية هذا المبلغ، ولم تستلم ميزانية الإقليم - حسب علمي- أي مبلغ منها. **وعملياً هذا المبلغ الهائل (4 مليارات و752 مليون دولار، ومن حقل طاوكي فقط) سرق من قوت الشعب العراقي كله بعربه وكرده وبقية أطيافه.**

الآن يريد الإقليم تعويض الشركات، وأوقف التصدير في سنة 2012، حيث كان من الواجب عليه ضخ (200) ألف برميل يومياً حسب الاتفاق الموقع بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، ولم يضخ إلا للثلاث الأشهر الأولى من تلك السنة، وبمعدل على مدى سنة 2012 حوالي (16,6) الف برميل/اليوم فقط.

وكان السبب المعلن لإيقافه التصدير أن الشركات لم تستلم حصتها من المبالغ البالغة 50% من قيمة النفط المصدر من قبلها لتغطية كلفها!!

لو افترضنا الآن بأن هذه الشركة باعت إنتاجها غير المصدر رسمياً بـ40% من الأسعار العالمية، فإنها تكون قد حصلت على مبلغ يساوي 4752×40% = (1900) مليون دولار. فهل صرفت الشركة هذا المبلغ أو حتى ربعه؟!، ألا يكفي هذا المبلغ لحصتها من "نفط الكلفة"؟!

إن هذه الشركة لا يمكن أن تعوض بأي مبلغ كان، إذ إنها استلمت أضعاف ما صرفته، وحالتها تشبه حالات الشركات الأخرى التي تحدثنا عنها سابقاً. وإنني لأستغرب فعلاً من أن يوافق مجلس النواب على تخصيص حوالي (625) مليون دولار، لتدفع إلى الشركات النفطية العاملة في الإقليم، من الميزانية الاتحادية لسنة 2013 لتغطية كلفها. علماً إن هذا المبلغ لم يُرض الكتلة التحالف الكردستانية في البرلمان مما حدا بها إلى مقاطعة جلسات المصادقة على الميزانية في البرلمان وطالبت بـ(3,5) مليار دولار لدفعها إلى الشركات!!. إن المجموعة التي قاطعت هذه الجلسات البرلمانية بسبب تقليص المبالغ المخصصة للشركات النفطية في كردستان (وبضمنهم بعض النواب في الكتلة العراقية) تدافع بدون وجه حق إطلاقاً عن المصالح اللصوصية للشركات الأجنبية العاملة في كردستان، والتي قامت باستلام جميع مستحقاتها وأكثر من ذلك بكثير من خلال ما يسمى "البيع الداخلي"، فما قامت به هذه المجموعة هو أمر يدعو إلى التساؤل والتشكيك أيضاً!! وحتى تخصيص (625) مليون دولار هو أمر غير مبرر أصلاً، وعلى ديوان الرقابة المالية، ووزارة المالية، وزارة النفط تدقيق الكلف بدقة متناهية وعدم المصادقة عليها أو الأخذ بالأرقام المعطاة لهم على أساس إنها صحيحة، وإنما تدقيقها بعناية فائقة، إذ إن الشركات النفطية في كردستان تنهب الشعب الكردي وبقية الشعب العراقي نهباً لا حدود له!!.

يجب أن نلاحظ أن البرلمان تمكن هذه المرة من تثبيت تحديد كمية (250) ألف برميل/اليوم كأمر واجب على حكومة الإقليم إرسالها إلى خط التصدير لكي تدفع لها مستحقاتها حسب الميزانية. لقد حاول مجلس النواب أن يضيف مثل هذه الفقرة في الميزانيات الاتحادية السابقة ولم يستطع ذلك، لذا لم تستطع الحكومة اتخاذ أي إجراء عندما قطع الإقليم تصديره في نيسان 2012 ولم يرسل (200) ألف برميل/اليوم المبينة في الاتفاقية الموقعة بين حكومتي المركز والإقليم. ولكن في هذه المرة تم تأكيدها في قانون الميزانية، وعلى الإقليم تسليم هذه الكمية من النفط، ومن حق الحكومة المركزية – بل من واجبها- عدم دفع أي مبلغ إلى الإقليم ما لم يرسل الإقليم نفطه إلى خط التصدير الرسمي سواء ذكر ذلك في الميزانية أو لم يذكر.

إن كمية (250) ألف برميل/اليوم ليست كمية كبيرة لسنة 2013، إذ ما مخطط له في ميزانية 2013 هو تصدير ما معدله (2,9) مليون برميل/اليوم، لذا فإن الكمية المطلوبة من كردستان تمثل 8,6% فقط من الميزانية، بينما يستلم الإقليم 17% منها، أي إن الجنوب الفقير يمول بـ8,4% من ميزانية الإقليم الغني، وذلك في حال قيام الإقليم بإرسال الكمية المحددة في الميزانية، أما إذا لم يرسل الكمية جزءا أو كلاً فإن النسبة تزداد تبعاً لذلك. وكان من الواجب أن يحدد البرلمان في الميزانية، بأن على الإقليم إرسال (500) ألف برميل/اليوم، ليصل إلى حصته البالغة 17%، ويستطيع الإقليم إرسال مثل هذه الكمية للتصدير من الشركات العاملة في كردستان، ولكن سيكون من الصعب جداً أن تقوم الشركات (ومن معها) عند ذاك بالتلاعب والنهب الذي لاحظناه عند الحديث عنهم في هذه الدراسة، ولذا لن توافق حكومة الإقليم على ذلك أبداً!!.

ثالثاً: بعض المسائل المالية للشركة

ما سيذكر أدناه هو موجز لمسائل مالية كانت قد أثارت انتباهي عند قراءتي لتقارير هذه الشركة:

(1) تذكر الشركة في تقريرها لسنة 2011 أنها استلمت في حزيران 2011 حصتها وكأول دفعة من حكومة الإقليم عن تصدير النفط الرسمي لشهري شباط وآذار 2011، وبلغ ما استلمته الشركة (103,7) مليون دولار.

يبلغ مجموع تصدير حقل طاوكى في شهر شباط 2011 (1,075,677) برميل، وفي شهر آذار لنفس السنة (1,568,253) برميل، أي (2,643,930) برميل هو مجموع ما تم تصديره من حقل طاوكى لشهري شباط وآذار. وتقول الشركة بأن مبلغاً قدره (103,7) مليون دولار دفع عن 55% من كمية التصدير أعلاه (وهي حصة الشركة في الحقل المذكور)، والتي تعادل (1,454,162) برميل. أي دفع للشركة (71,3) دولار عن كل برميل مصدرة من حصتها!!. فهل من المعقول أن يكون هذا المبلغ هو "نفط الكلفة"؟، أي الكلف الرأسمالية والتي تدفع حسب العقد مع حكومة الإقليم بما لا يتجاوز 40% من النفط المصدر، هذا في حال وجود كلف رأسمالية واجبة التسديد. لذا فإن هناك خطأ في مكان ما، فإما أن يكون مبلغ (103,7) هو لتصدير كمية صدرت في شهور أخرى إضافة لشباط وآذار. أو تم تسديد "نفط الربح" أيضاً (وهذا غير مسموح به حسب اتفاقية الدفع بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، كما أوضحنا سابقاً عند الحديث عن الشركات الأخرى). وفي كل الأحوال فإن نفط الربح يسدد عملياً من "البيع الداخلي"!!، بالاضافة الى تسديد "نفط الكلفة" من هذا "البيع الداخلي" كما لاحظنا قبل قليل. علماً إن كلفة الإنتاج لنفط حقل طاوكى هي (2,11) دولار للبرميل، كما يقول نفس التقرير.

من المحتمل أن مبلغ (103,7) مليون دولار مسدد عن كامل تصدير حقل طاوكى، أي ان ما وزع هو (39,2) دولار عن كل برميل مصدر، وعلى شركة DNO، إعطاء حصة جينيل إنيرجي 25%، وحصة الإقليم 20%. وفي كل الحالات عندما نقول إعطاء حصة الشركات، فقد يفهم من ذلك حصة الشركات الأجنبية فقط، ولكن هناك حصة الإقليم، فهو يمتلك حصة 20% من

حقل طاوكى. والسؤال المطروح هل يستلم الإقليم حصة مما تعطيه الحكومة المركزية للشركات النفطية العاملة في كردستان لقاء النفط المصدر رسمياً؟!.

وللعلم فإن شركة DNO استلمت لاحقاً دفعة أخرى في أيلول 2011 (وحسب ما يذكر التقرير)، بلغت (60) مليون دولار، ليصل مجموع ما استلمته في سنة 2011 الى (163,7) مليون دولار.

(2) إن الشركة تتابع كثيراً ما يجري لها في سوق أسهم أوسلو، وكما توضحه التفاصيل الكثيرة عن هذا الموضوع في التقرير السنوي للشركة. فهي نفسها تبيع وتشتري بأسهمها، إذ إنها تقول بأنها باعت أسهماً إلى شركة نفطية نرويجية في آب 2011 بمبلغ 521 مليون كرون نرويجي (أي ما يعادل 90 مليون دولار)، وهذا الأمر أعاد عليها ربحاً حسابياً - أي فرق سعر السهم- يعادل (44) مليون دولار. كما أنها اشترت أسهم شركة DNO نفسها في تشرين الأول 2011 وبكمية بلغت (42,5) مليون سهماً من البورصة بسعر (7,5) كرون نرويجي للسهم الواحد (أي ما يعادل 1,29 دولاراً).

وتؤكد الشركة إن سعر السهم قد استرجع قيمته وبقوة بعد أن انخفض بشدة في أواخر سنة 2010 (حيث وصل إلى ما يعادل 0,88 دولاراً للسهم)، وكذلك استمر منخفضاً في أوائل أيام 2011 (حيث وصل إلى ما يعادل 0,71 دولاراً للسهم)، ولكن وبعد تصدير النفط رسمياً قفز سعره ليصل إلى أعلى سعر وهو 10,5 كرون (أي ما يعادل 1,81 دولاراً للسهم)، وفي النتيجة استمرت أسعار الأسهم في سنة 2011 على معدل يقارب 7,47 كرون (أي ما يعادل 1,29 دولاراً للسهم).

إن من واجب الشركات أن تذكر في تقريرها إلى المساهمين مختلف المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها. فهي تؤكد - فيما يتعلق بمخاطر العقد نفسه - أنه على الرغم من أن اتفاقية التصدير تمت في سنة 2011، وبدأ التصدير الفعلي، إلاّ أن الأمر لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال اتفاقاً نهائياً. ورغم

أنها استلمت مبالغ لقاء التصدير، ولكن لم تستلم كافة مستحقاتها- وحسب ما جاء في التقرير-، وهذه المبالغ لا تتناسب (لحد ذلك التاريخ) مع العوائد التي يجب أن تحصل عليها شركة DNO تحت بنود عقد المشاركة بالإنتاج. ويؤكد التقرير بأن شركة DNO شركة رابحة، ولكن من المفروض أن تحقق أرباحاً أكثر تحت ظروف عقد المشاركة بالإنتاج!!.

وتضيف الشركة في تقريرها عند الحديث عن احتمالية المخاطر، أنه على الرغم من اعتقاد إدارتها من أن لشركة DNO حق حقيقي في ممتلكاتها في كردستان العراق من النفط والغاز، وحقها في استكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز من هذه الممتلكات (وتؤيدها بذلك حكومة الإقليم)، إلاّ أن وزارة النفط الاتحادية تعارض مبدأ عقود المشاركة بالإنتاج التي وقعتها حكومة الإقليم، وبهذا تعارض حق شركة DNO في ممتلكاتها في كردستان من النفط والغاز.

إن الخلافات في وجهات النظر بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وعدم وجود قانون اتحادي للنفط والغاز، يؤدي - حسب رأي التقرير السنوي- إلى عدم وجود ضمان بأن النفط يمكن تجهيزه إلى السوق المحلية بالكميات الكافية الممكن إنتاجها من الحقل، وبالأسعار المعقولة، بحيث تستطيع إدارة الشركة أن تبقي على حيوية العمليات النفطية وخطط النمو. كما وإن هناك احتمال بأن الحكومة الاتحادية قد تتحدى أحقية وقانونية ودستورية عقود المشاركة بالإنتاج الموقعة من قبل حكومة الإقليم. وإن أي تغيير في شروط عقود المشاركة بالإنتاج الحالية سيكون له تأثير سلبي في قيمة ممتلكات (assets) الشركة في كردستان من النفط والغاز، وكذلك على عوائدها من هذه الممتلكات. كما يظهر فإن الشركة متخوفة جداً من هذا الموضوع، مما قد يعطي الانطباع أنها غير مقتنعة تماما بقانونية العقود !!.

(3) لم أجد في كل ما قرأت من تقارير صادرة من هذه الشركة أو عنها ما يشير من بعيد أو قريب إلى إنها لم تستوف قيمة الاستثمارات التي قامت بها لغرض

استكشاف وتطوير حقولها في كردستان العراق، ولكنها في الوقت نفسه تثير مسألة عدم حصولها على **كامل الأرباح المتوقعة**، (أي كامل نفط الربح) من عقود المشاركة بالإنتاج التي وقعتها مع حكومة الإقليم!!.

إضافة لذلك فإنها تؤكد بأنها في أوضاع مالية جيدة وأرباحها جيدة، وكل ذلك نتيجة "جوهرة التاج" وهو حقل طاوكى، الذي يدر بالغالبية العظمى من أرباحها في العالم، الأمر الذي يعطي انطباعاً بأن أرباحها من كردستان تغطي أعمالها في المواقع الأخرى من العالم.

إن جميع حسابات الشركة هي بالكرون النرويجي، ولقد قمت بتحويل هذه الأرقام إلى الدولار الأميركي وبأسعار نهاية عام 2010، أي كان الدولار يعادل (5,8) كرون نرويجي وقتئذ.

تقول الشركة إن مبيعاتها في كردستان سنة 2011 كانت حوالي (247) مليون دولار، (ولا يذكر فيما إذا كان المبلغ المستلم من الحكومة الاتحادية لقاء التصدير الرسمي هو ضمن هذا المبلغ، والمفروض أن يكون كذلك)، مما يعني إن مبيعات حقل طاوكى لسنة 2011 بلغت حوالي (450) مليون دولار (حيث تمتلك DNO 55% منه)، كما إن أرباحها من كردستان بلغت سنة 2011 حوالي (212) مليون دولار، أي عملياً فإن أرباحها تعادل 86% من مبيعاتها. ولو قارنا ذلك بعملياتها في اليمن، نجد أن مبيعاتها كانت حوالي (110) مليون دولار بينما أرباحها (49) مليون دولار، أي إن الأرباح لا تزيد عن 45% من المبيعات. والسبب أن كلفة الإنتاج في كردستان تعادل (2,11) دولار للبرميل، بينما تعادل كلفة الانتاج في اليمن (23,95) دولار للبرميل!!. كما يؤكد التقرير على الوضع المالي الجيد للشركة، إذ انتهت سنة 2011 بوجود نقد لديها يعادل (284) مليون دولار.

إن مبيعات الشركة المذكورة أعلاه تتناقض مع الأرقام التي تم احتسابها في الصفحات السابقة وتقل عنها كثيراً، رغم إن أرقام إنتاج حقل طاوكى هي

نفسها التي تم ذكرها في التقرير السنوي. وعلينا تحليل السبب أو أسباب هذا الاختلاف، فنحن كنا قد افترضنا أن أسعار البيع الداخلي كانت حوالي 40% من الأسعار العالمية (أو الأسعار التي كانت ستبيع بها الحكومة الاتحادية فيما لو كان كل النفط قد سلم إليها). ويحتمل أن الشركة قامت بالبيع بأسعار أقل من ذلك، فهي تبيع مقدماً ومحمل على الشاحنات في الحقل، ويحتمل أن يكون قد باعت بثلث أو حتى بربع الأسعار العالمية!!. إضافة لذلك هناك بالتأكيد من يشاركها أرباح البيع هذه!!، ولسنا بحاجة إلى أن نسأل من هذه الجهة التي تشارك في أقيام المبيعات الداخلية، إذ في كل الأحوال إنها أعمال نهب وسرقة وبالتالي تهريب، والنفط المهرب يباع حتى في آخر نقطة يصلها، سواء في تركيا أو إيران أو بحر قزوين أو روسيا، بأسعار تقل عن الأسعار العالمية لكثرة "المشاركين" في الأرباح. إضافة الى أن نفط طاوكى ليس بعالي الجودة.

وهناك سؤال يطرح نفسه، وهو إذا كانت هذه الشركة تسجل أرباحاً من حقل طاوكى، فهذا يعني أن حكومة الإقليم تسجل أيضاً أرباحاً ولو أقل، إذ حصتها (20%)، وحصة DNO (55%). ومن المفروض أن ترجع حصة حكومة الإقليم من الأرباح من هذه الشركة أو غيرها إلى الميزانية الاتحادية. بالواقع لا أعرف أين تذهب هذه الأرباح، وهل تسجل لدى ميزانية الإقليم؟!!.

2013/3/25

مصادر الفصل الأول

1. Kurdish contractors threaten export cutoff over payment "delay. Iraq Oil Report 4/10/2012
2. كتاب: "ثلاثية النفط العراقي". فؤاد قاسم الأمير. حزيران 2007.
3. كتاب: "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز". فؤاد قاسم الأمير. كانون الثاني 2008.
4. DANAGAS Annual Report 2011.
5. "Strategic KRG pipelines near completion". Iraq Oil Report. 29/8/2012

6. "النزاع بين بغداد وكردستان خفض قيمة صكوك دانة غاز". موقع دنانير في 2012/10/30.
- كذلك تحت عنوان: "نفط الهلال الإماراتية تعتزم توسيع عملها في العراق". موقع دنانير في 2012/11/14.
7. "Q&A; Crescent Petroleum CEO Majid Jafer". Iraq Oil Report. 6/11/2012.
8. "كردستان تبدأ تصدير النفط للأسواق الدولية متحدية بغداد" رويترز 2012/10/22.
9. "Dana Gas and Crescent Petroleum Kurdistan Production Reaches 80,000 Barrels, Per Day on 4th Anniversary"
موقع شركة دانة غاز في 2012/10/14.
10. لغرض التفاصيل يرجى الرجوع إلى الدراسة الثانية حول اتفاقية شركة شيل في كتابي: "الجديد في القضية النفطية العراقية"، الصادر في شباط 2012.
11. المصدر المبين في (3) أعلاه.
12. "Gulf Keystone Petroleum Limited "Annual Report and Accounts 2011
13. "As Kurdistan oil booms, deal-making accelerate" Ben Lando/ "Iraq Oil Report". 3/12/2012
14. أنظر الهامش (3) السابق.
15. كتاب: "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة"، فؤاد قاسم الأمير، كانون الأول 2005، (الطبعة الثانية).
16. "Chemical Engineering Handbook" Robert Perry
17. المصدر (2) أعلاه. الفصل الثالث.
18 "قراءة في عقود إقليم كردستان النفطية مقارنة مع عقود وزارة انفط". كامل مهيدي. في 2012/3/23.
19. (أ) "Genel Energy/ Annual Report and Account 2011"
(ب) "Genel Energy/ A new force in E&P" Bank of America Merril Lynch. Annual Oil & Gas Investor Forum/April 2012

(ج) "Taq Taq Operating Company TTOPCP" Taq Taq & Kewa Chirmila Blocks محاضرة قدمت خلال الندوة التي عقدتها الشركة في حقل طق طق بتاريخ 2012/1/17.

(د) "Taq Taq Field" مقالات عديدة تشمل مقالة كتبها بيك ماكي Peg Mackey لوكالة أنباء رويترز في آب 2012. وأخرى أيضاً كتبت لوكالة أنباء رويترز في 2010/7/17 من قبل تريسي شيلتون Tracey Shelton بعنوان: " The Champagne Oil Field of Taq Taq".

20. "Tony Hayward Gets His Life Back" New York Times 1/9/2012

21. "KRG pins payment hope on pipelines" Ben Lando, Iraq Oil Report 18/12/2012

22. "Kurdistan start independent crude oil export" وكالة رويترز 2013/1/8 By Julia Payne and Peg Mackey

23. "الجديد في القضية النفطية العراقية"، فؤاد قاسم الأمير، شباط 2012.

24. (أ) تقرير صادر عن شركة ويسترن زاكروس بعنوان: " Western ZAGROS: Corporate Presentation" آب 2012

(ب) News Releases: 21/11/2012 "Western Zagros Third Quarter 2012. Operational and Financial Report"

(ج) "Q&A: WesternZagros CEO Simon Hatfield" Iraq Oil Report. 10/12/2012

(د) موقع حكومة إقليم كردستان على الإنترنت: (http://www.krg.org)

(هـ) "WesternZagroz/ Corporate Fact Sheet" كانون الأول 2012. نشرة صادرة من الشركة.

25. (أ) "DNO International-Annual Report & Accounts-2011" يقع في (122) صفحة وصادر في بداية الربع الثاني من 2012.

(ب) "DNO International. Interim Report/ Second Quarter" ويقع في (24) صفحة.

(ج) "DNO International. Corporate Presentaion/ September 2012"

"Production and Drilling Report – December 2011" DNO. 2.2.2012 (د)

26. "DNO International Hits Record production offshore Oman" موقع شركة DNO على الإنترنت في 2012/11/27.

27. "الجائزة: ملحمة البحث عن النفط والمال والسلطة من بابل إلى بوش". تأليف: دانييل يرغن. الناشر باللغة العربية في سنة 2004، دار التكوين للنشر والتوزيع-دمشق.

28. (أ) "Former US ambassador to Croatia, Peter Galbrith held stakes in DNO's Duhok and Tawke Oil production in Kurdistan"

Diplomatic Corruption

New DNO Revelations: While he was influencing the shape of the Iraqi Constitution, Peter Galbraith held stakes in an Oilfield in Duhok.

By Reidar Visser. 12/10/2009

(ب) "More on the Peter Galbrath-Oil Scandal Story" By Reidar Visser. 14.10.2009

Gulfanalysis wordpress.com

(ج) "American Adviser to Kurd Peter W. Galbraith to reap oil profits"

New York Times 12.11.2009

(د) "No Conflict in Kurdistan" Peter Galbrath. 26.11.2009 نشره على موقعه.

(هـ) "Iraq Kurdistan Denies Wrongdoing in DNO Affairs" Reuters 10.10.2009

(و) "Norway police to investigate DNO share deal" Reuters 9.10.2009

(ز) "Dr. Ashti Hawrami says Eide asked Kurdistan" UPI United Press International. 12.10.2009

(ح) "The Debacle of DNO's Share Sale to Turkish Genel Energy and the Role of Kurdish Minister in Question" ekurd. net/ Shwan Zulal/ 27.9.2009

(ط) "Oslo Stock Exchange meets with KRG" Krg.org 29.9.2009
كذلك في موقع: ekurd.net

(ي) "Vermont State Senate candidate Peter Galbraith to receive millions for financial stake in Iraq oil field" Boston Globe 6.10.2010

29. "Exxon hires ex-U.S. official to navigate Iraq" Iraq Oil Report 8/2/2013

30. "Wikipedia: Peter Galbraith"

31. "The End of Iraq: How American Incompetence Created a War without End". A book by Peter Galbraith/ 2006

"Unintended Consequences: How War in Iraq Strenghthened America's Enemies". A book by Peter Galbraith/ 2008

32. كتاب: "مقالات سياسية اقتصادية في عراق ما بعد الاحتلال"، فؤاد قاسم الأمير، نيسان 2005. بضمنه الدراسة المعنونة: "فلسطين والعراق وحكم المحافظين الجدد في الولايات المتحدة"، والتي نشرت في صحيفة الغد في 2004/2/19.

33. "DNO taps additional oil in Benenan field in Kurdistan Iraq" Oil Gas Journal/ November 2012. Also in "OGJ Online 11.9.2012"

الفصل الثاني

ملاحظات حول السياسة النفطية للإقليم

بالرغم من أن هذه الدراسة كانت قد أعدت أصلاً لغرض آخر غير العنوان أعلاه، إذ أريد منها الحديث عن الشركات النفطية العاملة في كردستان بعقود المشاركة بالإنتاج، وأدائها من خلال دراسة ومناقشة التقارير الصادرة لبعض منها، كما جاءت في الفصل الأول، ولكن لاحظنا بأن هذه الدراسة سوف تصبح ناقصة، إذا ما تركنا القارئ دون أن يطلع على تفاعل حكومة الإقليم مع أداء الشركات بصورة أكثر تفصيلاً عما ورد في

الفصل الأول. ولا يتم هذا الأمر إلاّ بإضافة بعض الملاحظات المتعلقة بسياسة الإقليم النفطية، وعلاقة حكومة الإقليم مع الحكومة الاتحادية، وهل هناك خطوات جدية من قبل حكومة الإقليم للوصول إلى حلول وقتية أو دائمة، مع الحكومة الاتحادية؟ وهل هناك من جسور تحاول الحكومة الاتحادية أن تمدها مع حكومة الإقليم، على ضوء المتطلبات الدستورية ومصلحة الشعب العراقي ككل؟

لقد أكد النائب الكردي المستقل - والمعتدل في تصريحاته-، عن كتلة التحالف الكردستاني محمود عثمان[1]، وهو أحد أعضاء الوفد الكردي الذي تفاوض مع الحكومة الاتحادية، في أواسط نيسان 2013، أكد إلى أخبار "شفق نيوز" في 2013/4/13، أنه: "لم يكن هناك متابعة من قبل الأكراد أنفسهم للمشاكل أو المطالب الكردية مع بغداد، ولم يكن هناك متابعة لأمورنا بشكل جيد خلال السنتين السابقتين"، مضيفاً إن: "تلك المشاكل تراكمت اليوم وتعقدت، وأصبحت أصعب من ذي قبل". وأقرّ محمود عثمان بـ:"وجود إهمال في متابعة المشاكل مع بغداد من قبل كل القادة وليس بعضهم، ومن أعلى الهرم إلى أسفله، ويوجد إهمال وعدم متابعة وعدم تشكيل جهاز للحوار وعدم متابعة على مستويات عليا، خاصة تلك التي تستطيع أن تقرر". وأوضح أن: "هذا الوضع لدينا ومنذ سنتين ونصف، وهذه حالنا"، ثم استدرك قائلاً: "لا يجوز أن نلوم الجانب الآخر فقط لأن حكومة بغداد من الجائز أنها لا تؤمن بالمطالب التي لدينا، ولكن نحن لدينا تقصير يجب أن نعترف به". وبخصوص إشارة تقارير صحفية إلى أن بغداد تسعى إلى "دفع" الأكراد نحو "الانفصال وإعلان دولتهم"، أفاد السيد محمود عثمان: "لا أعتقد بوجود هكذا أمر لدى بغداد ولم أشعر بوجود مثل هكذا توجه عندهم".

إن مشكلة العقود النفطية الموقعة في كردستان و"العوائد المالية المتأتية من هذه العقود"، لم تؤد إلى التوترات الحالية بين بغداد وأربيل فحسب، ولكن هناك إشكالات متعلقة بهذا الموضوع حتى في داخل حكومة الإقليم. حيث تنقل وكالة "المسلة" من أربيل[2]، عن بيان صادر عن السيد كوسرت رسول، نائب رئيس كردستان العراق، في 2013/3/31، دعا فيه إلى وجوب: " كشف إيرادات نفط إقليم كردستان العراق

ووضعها في حسابات شفافة كي يعلم كل شخص في الإقليم إلى أين تذهب هذه الإيرادات". وأشار السيد كوسرت إلى أنه: "لغاية الآن لم ترسل تلك الإيرادات إلى البرلمان".

أما ما يتعلق بموقف حركة "تغيير" والمعارضة الكردية من المسألة النفطية والعائدات من عقود كردستان، فهي أمور تثيرها المعارضة دائماً في برلمان كردستان وخارجه، وسنتطرق إلى موقفهم من الميزانية الاتحادية لعام 2013 في الفقرة التالية.

لنبحث الآن في قسم من مشاكل الأمور النفطية المعلقة، وهل بالإمكان التوصل إلى إيجاد حلول لها، في ظل التباعد الحالي بين وجهات النظر، والوضع السياسي المعقد.

1- حصة إقليم كردستان من الميزانية الاتحادية

يعتبر هذا الموضوع من الأمور المحسومة والمنتهية والمقرّة من قبل الإقليم، رغم وجود اعتراضات كثيرة على حصة الإقليم الحالية من الميزانية الاتحادية، من قبل قوى سياسية مختلفة من خارج الإقليم. ونرى أن نلقي الضوء على هذا الموضوع والذي سيثار حتماً مرات عدة في المستقبل.

نحن نتحدث هنا عن حصة إقليم كردستان، بوضع الإقليم الحالي، أي حصة المحافظات الكردية الثلاث: أربيل والسليمانية ودهوك فقط، وبحدودها الجغرافية التي كانت عليها عند احتلال القوات الأميركية للعراق.

أ- بنود دستورية:

يتحدث الدستور عن "الحصة" المالية للإقليم والمحافظات بموضعين، أي في مادتين من مواده[3].

أولاً-المادة 112 أولاً: والتي تقول:

"تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد **حصة لمدة محددة للأقاليم**

المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون".

حتى الآن لم يصدر، القانون المطلوب، وكان من المفروض أن يصدر مع قانون النفط والغاز. في كل الأحوال يجب أن تؤخذ هذه المادة بنظر الاعتبار عند إعداد الميزانية، حتى في حالة عدم وجود قانون.

بالرغم من أن المادة (112 أولاً) تتحدث عن الحقول الحالية، كما هو واضح من الصيغة أعلاه، ولكن الحديث عن العوائد المالية ليس محصوراً بالحقول الحالية (أي المنتجة يوم صدور الدستور)، وإنما يشمل إنتاج جميع الحقول "الحالية" والمستقبلية، أي تشمل أيضاً الحقول المنتجة الآن في كردستان، ولم تكن منتجة وقت صدور الدستور في سنة 2005. ولم أسمع أو أقرأ أي رأي آخر يقول بأن توزيع الحصص يشمل فقط "الحقول الحالية"، وإن موارد "الحقول المستقبلية" أمر يخص الإقليم أو المحافظات غير المرتبطة بإقليم!!!، كما حاول كالبريث أن يقول، والذي سبق أن تحدثنا عنه عند حديثنا عن شركة DNO النرويجية في الفصل الأول من هذه الدراسة، إذ لو كان الأمر كذلك لكان إقليم كردستان أكبر المتضررين، حيث إن الحقول العملاقة والتي هي قيد التطوير تقع في الوسط والجنوب.

ثانياً-المادة 121 ثالثاً: تقول:

"تخصص للأقاليم والمحافظات **حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً**، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها".

ثالثاً-مناقشة المواد الدستورية أعلاه:

حسب المواد الدستورية أعلاه، فإن حصص الإقليم (والمحافظات)، لا تعتمد على عدد نفوس السكان فقط، ولو أن عدد النفوس يمثل المحدد الرئيس. إذ إن المادة (112 أولاً) تضيف إلى التوزيع السكاني "تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت

منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة".

من الواضح من أعلاه، أن "الأقاليم المتضررة"، تشمل "المحافظات المتضررة"، إذ لا يوجد في العراق حتى الآن غير إقليم واحد فقط. وإن المقصود بالضرر، هو ما جاء نتيجة إجحاف النظام السابق، أو الضرر الذي وقع بعد سقوط النظام السابق. كما وإن "الزيادة في الحصة" عن نسبة عدد النفوس هي لمدة محددة وليست دائمة.

إن أضرار النظام السابق فيما يتعلق بإقليم كردستان واضحة جداً، وتحدثت عنها جهات مختلفة. فإذا كان المقصود بإعطاء حصة إضافية للإقليم لهذا السبب، فالمدة "المحددة" قد انتهت منذ فترة طويلة، إذ إن حالة الإقليم الاقتصادية هي الأفضل في القطر الآن. كما كان من الواجب أن يحدد السبب في الزيادة في الحصة (إن كان هناك زيادة) والمدة المطلوبة في صلب قانون الموازنة.

ولكن أضرار النظام السابق لم تشمل كردستان فقط، بل هناك أضرار جسيمة جداً عمت المنطقة الوسطى والجنوبية، وخصوصاً البصرة أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، حيث لم تسلم محلة من القصف. وكذلك أثناء احتلال الكويت، ومآسي حرب الكويت وخروج الجيش العراقي منها، إضافة إلى فترة الحصار القاسي. لقد دمر القصف الأميركي في حرب الكويت والسنوات التي تلت ذلك جميع ما أقامه العراقيون من بنى تحتية ومعامل صناعية، والموجودة أغلبها في مناطق بغداد والبصرة، الأمر الذي خلق بطالة هائلة وفقر مدقع، انتهت فيها المناهج الصحية والتربوية في عموم البلاد. كما أن المآسي التي تعرض لها الأكراد الفيليين كانت هائلة بالإضافة إلى تدمير أعداد كبيرة جداً من قراهم على الحدود مع إيران وفي محافظات هي خارج إقليم كردستان حالياً. وإذا كانت هنالك نسبة إضافية للمحافظات بسبب الضرر الذي سببه النظام السابق، كان من الواجب شمول المحافظات أعلاه بهذه الزيادة.

أما فيما يتعلق بتحديد حصة إضافية للمحافظات التي "تضررت بعد ذلك"، أي بعد سقوط النظام، كما جاء في المادة (112 أولاً) أعلاه، فإن هذا يعني إعطاء حصة إضافية

إلى جميع المحافظات تقريباً، والتي تقع خارج الإقليم، وذلك نتيجة الأعمال الإرهابية والتخريبية المستمرة وتوقف الأعمال نتيجة ذلك، ولكن لم نسمع أن أحداً طالب بذلك!!.

تقول المادة (121ثالثاً): "تخصص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات **المحصلة اتحادياً**، تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها، مع الأخذ بنظر الاعتبار مواردها وحاجاتها، ونسبة السكان فيها". وهنا يوجد إبهام شديد يجب أن يوضحه قانون يصدر بذلك. إن نسبة السكان واضحة، ولكن كيف تقيم "مواردهم" و"حاجاتهم"، وما يكفي للقيام بالأعباء والمسؤوليات. وفي كل الأحوال، وعند تفسير هذه المادة، فإننا نتوصل إلى أنه لا يمكن إعطاء إقليم كردستان وضع خاص لزيادة حصته من الميزانية، إذ إن هناك محافظات في الوسط والجنوب بحاجة أشد إلى زيادة حصتها مقارنة بكردستان، فهي وحسب جميع التقارير الإحصائية المحلية والدولية في حالة تأخر وفقر وإهمال، وأعداد كبيرة من سكان هذه المحافظات يعيش تحت خط الفقر.

من المهم أن نوضح نقطة مهمة في هذه المادة، قد تكون من الأمور التي تعتبر "تحصيل حاصل"، ولكن وكما سنرى في فقرة لاحقة أنها ليست كذلك بالنسبة لقادة حكومة إقليم كردستان.

يتحدث الدستور هنا عن **"الإيرادات المحصلة اتحادياً"**، وعلى رأس هذه الإيرادات هي عوائد النفط والغاز بالطبع، إذ تمثل في الوقت الحاضر أكثر من 95% من الإيرادات المحصلة اتحادياً. إن هذا النص يؤكد ما هو منطقي في الدستور من أن عوائد النفط تستحصل اتحادياً، ولا يمكن لأية جهة، أن تقول إنها تستطيع أن تصدر النفط متجاوزةَ الحكومة الاتحادية. إن عقود تصدير النفط وأسعاره والجهات التي تصدر لها، وإيرادات عمليات التصدير هذه يجب أن يتم استحصالها من الدوائر الاتحادية فقط، ولا توجد أية مادة في الدستور تسمح بغير ذلك حتى لو تعهد الإقليم (أو المحافظة)، بإعطاء حصة المحافظات الأخرى. لذا فإن ما يقوله بعض قادة الإقليم، أو ما يتحدث عنه أردوغان، من إمكانية التصدير المنفرد لنفط الإقليم هو أمر باطل دستورياً، وسنتحدث عن هذا الموضوع في فقرة لاحقة.

ب- الموازنة الاتحادية لسنة 2013 وحصة الإقليم

فيما يلي أهم النقاط المتعلقة بهذا الموضوع:

أولاً: لقد صدر قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2013، ونشر في جريدة الوقائع العراقية في 2013/3/25[4]، وأصبح بذلك نافذ المفعول.

حددت المادة -9- من الموازنة طريقة تقسيم الحصص. فجاء في المادة -9- أولاً: "تراعى حصص المحافظات غير المنتظمة في إقليم بنسبة عدد سكانها من إجمالي النفقات في (الجدول - هـ - النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون بعد استبعاد حصة إقليم كردستان البالغة (17%)".

أما المادة -9- ثانياً، فتقول: "تحدد حصة إقليم كردستان بنسبة (17%) من إجمالي النفقات المبينة في (الجدول - هـ - النفقات الحاكمة) الملحق بهذا القانون من قبل وزارة المالية الاتحادية".

وجاء في المادة -9- ثالثاً، "تحدد نسبة (17%) من مجموع النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية للموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق المصادق عليها لإقليم كردستان بعد استبعاد النفقات السيادية".

إن النفقات السيادية محددة في المادة -9- ثالثاً نفسها، بفقرات "مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، أجور المفاوضات والمطالبات القانونية للديون، أجور تدقيق وملاحقة الأموال في الخارج، أجور تدقيق شركة التدقيق الدولية ولجنة الخبراء الماليين، المساهمة في كلفة النفط المصدر، عقود الشركات الأجنبية المنفذة لإقليم كردستان (في ضوء الاتفاق بين ممثلي الحكومة الاتحادية وممثلي حكومة إقليم كردستان حول إنتاج وتصدير النفط الخام في الإقليم المذكور بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 333 لسنة 2012)، فوائد قروض البنك الدولي وقروض صندوق النقد الدولي والقروض الأجنبية الأخرى، فوائد على سندات حوالات الخزينة العامة، فوائد السندات على إطفاء الديون الخارجية للقطاع الخاص، مبالغ المساهمات العربية والدولية، مبالغ تعويضات حرب الكويت، نفقات مديرية السفر

والجنسية وقيادة قوات الحدود وجهاز الأمن الوطني، تسوية الديون في الخارج، أجور نقل النفط المصدر عبر تركيا، أقساط الاتفاقيات الثنائية مع دول نادي باريس ودول خارج نادي باريس، تسديد قيمة إصدارات حوالات الخزينة القديمة، التسوية النقدية للديون الصغيرة للقطاع الخاص في الخارج، ونفقات التمويل المشترك، ومشاريع الموانئ والسدود ومنظومة السكك الحديد المرتبطة بالشبكة الدولية، وإدارة الأجواء، وتسوية ديون الخطوط الجوية الكويتية، وأقساط قروض صندوق النقد الدولي، ومستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية إعادة هيكلية مديونية العراق."

من الملاحظ أن كلف عقود الشركات النفطية الأجنبية المنفذة لإقليم كردستان، تم وضعها ضمن النفقات السيادية، وهو أمر صحيح إذ تخدم جميع العراق، ولكن لم نجد في النفقات السيادية كلف عقود الشركات الأجنبية (أو العراقية) فيما يتعلق بعقود وزارة النفط الاتحادية، وإنما وضعت ضمن نفقات وزارة النفط الاتحادية، وهو أمر يجب أن يعاد النظر به، وسنرجع لمناقشة هذا الأمر لاحقاً.

نلاحظ من هذه الفقرة، أن حصص المحافظات غير المنتظمة في إقليم هي بنسبة عدد سكانها بعد استبعاد حصة إقليم كردستان.

أما نسبة (17%) لحصة الإقليم فليس لها علاقة بنسبة السكان، كما هو واضح من الصيغ أعلاه والواردة في الموازنة الاتحادية، فهي رقم اعتباطي، ولنسميه "سياسي"، لا يعتمد على أية أسس قانونية أو دستورية. وإن هذا الرقم موجود منذ وزارة السيد إياد علاوي في سنة 2006، ويأخذ قانونيته الحالية من كون الموازنة تصدر بقانون، ولذا فإن هذه النسبة صادرة بقانون.

ثانياً: إن الفرق بين موازنة 2013، والموازنات التي سبقتها، هو ما مذكور في الفقرة (11) من موازنة 2013، إذ تقول: "يعاد النظر في حصة إقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2013 وما بعدها على ضوء نتائج الإحصاء والتعداد السكاني لسنة 2013، على أن يتم على ضوئه تحديد المبلغ

الحقيقي لحصة الإقليم أو المحافظة غير المنتظمة في إقليم في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2014، وعرض الفرق على مجلس الوزراء لتسويته".

ثالثاً: إن الفرق الآخر المهم جداً، هو إلزام حكومة إقليم كردستان قانونياً (إذ إن الميزانية قانون)، بضخ ما معدله (250) ألف برميل/اليوم من نفط كردستان لغرض التصدير ضمن الخط الاتحادي لتصدير النفط كما موضح في الفقرات التالية:

(1) إن المادة -1- أولاً، تقول: "تقدر الموازنة الاتحادية لسنة 2013 بمبلغ (119,297) ترليون دينار". والفقرة (ب) من هذه المادة تذكر بأنه "تم احتساب الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره (90) دولار للبرميل الواحد، ومعدل تصدير قدره (2,9) مليون برميل يومياً، بضمنها (250) ألف برميل يومياً عن كميات النفط المنتج في إقليم كردستان، وتدخل كافة الإيرادات المتحققة فعلاً في صندوق تنمية العراق (DFI) أو أي تشكيل آخر يحل محله بعد خصم (5%) عن تعويضات حرب الكويت أو أي نسبة أخرى يقررها مجلس الأمن وتسديدها إلى الأمم المتحدة".

لقد كانت هناك محاولة لإدخال مثل هذه الفقرة في ميزانية 2012 وبنفس الصيغة التي جاءت في موازنة 2013، وذلك بتحديد كمية (175) ألف برميل/اليوم لنفط كردستان الواجب إرسالها إلى خط التصدير ضمن قانون الموازنة، ولكن فشلت المحاولة في الساعات الأخيرة، إذ أدرجت في المادة (1- أولاً أ) من قانون الموازنة رقم (22) لسنة 2012، وتم رفعها قبل الإقرار النهائي لميزانية 2012 بساعات، علما بأن مشروع ميزانية 2012 لم يتضمن شرطاً جزائياً في حالة عدم التزام حكومة الاقليم بالتصدير، الامر الذي تم تلافيه في ميزانية 2013. ولو كتب لهذه المحاولة أن تنجح، لكان من الواجب إرسال (64,050) مليون برميل في سنة 2012 بدلاً من (6,77) مليون برميل التي أرسلت فعلاً. وما كانت لتذهب قيمة الفرق والتي تتجاوز (6) مليارات دولار إلى جيوب الشركات والمهربين و"الآخرين"، في الوقت الذي كان يجب أن تذهب فيه إلى الميزانية الاتحادية. وبهذا سرقت هذه المبالغ من أفواه كل العراقيين، إذ لم تدخل في

الميزانية الاتحادية ولا في ميزانية الإقليم أيضاً والذي كان من المفترض أن تدخل 17% منها في ميزانيته.

(2) إضافة لذلك هناك مسؤولية مادية واضحة تؤكد قيام حكومة الإقليم بتنفيذ فقرة تصدير (250) ألف برميل يومياً من نفط الإقليم وإلاّ تعرضت لعقاب مالي. إذ إن المادة (10 رابعاً) من الميزانية تقول:

"تقوم وزارة المالية الاتحادية باستقطاع مبالغ الضرر التي يسببها الإقليم أو المحافظة المنتجة عند عدم تسليم النفط والغاز المنتج إلى وزارة النفط الاتحادية لغرض التصدير ويستقطع مبلغ الضرر من تخصيصات الإقليم أو المحافظة المنتجة في الموازنة الاتحادية لعام 2013، وتقوم وزارة النفط الاتحادية بتحديد الضرر وعرضه على مجلس الوزراء الاتحادي لاتخاذ القرار بشأنه وفي حال اعتراض حكومة الإقليم أو المحافظة على قرار مجلس الوزراء يحال إلى المحكمة الاتحادية للبت فيه".

وحسب المعلومات المتوفرة لدينا فإن وزارة النفط كانت قد أرسلت في النصف الأول من نيسان 2013 إلى مجلس الوزراء رسالة، تنفيذاً لهذه الفقرة، تعلمه بعدم قيام الإقليم بإرسال (250) ألف برميل/اليوم، مما تسبب بخسارة للموازنة الاتحادية وصلت إلى ما يقارب (2,3) مليار دولار عن الثلاثة الأشهر الأولى من سنة 2013.

إن الوضع النفطي في الإقليم شاذ جداً، إذ كما أوضحنا في الفصل الأول، فإن حكومة الإقليم لا تسلم النفط المنتج إلى خط التصدير الاتحادي، وفوق كل ذلك تسمح، أو بالأحرى "تنسق"، لما يسمى "بيع النفط داخلياً"، والذي يفضي إلى التهريب. وقد تدعي حكومة الإقليم أنها لا تنتج النفط، إذ إن المادة في الميزانية أعلاه تقول: "عند عدم تسليم النفط المنتج"، ولهذا ليس لديها ما تسلمه إلى الحكومة الاتحادية!!!. من الواضح أن مثل هذا ادعاء - إن حدث- فهو ادعاء مرفوض أصلاً، إذ إن هناك إمكانية حالية لإنتاج نفط يغطي حاجة التصدير المخصص لها في الميزانية، أي (250) ألف برميل/اليوم، إضافة إلى سد حاجة مصافي الإقليم الرسمية. هذا وإن هذه الكميات محددة في الاتفاق الذي تم بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بموجب قرار مجلس الوزراء (333)، والمشار

إليه في أولاً أعلاه، حيث اتفق أن يقوم الإقليم بتصدير (200) ألف برميل/اليوم في الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2012، ويعدّل التصدير في سنة 2013، ولقد سبق أن تحدثنا عن هذا الموضوع. علماً إنه في كل الأحوال لا يمكن للإقليم أن يوقف الإنتاج إذ إن الشركات النفطية العاملة هناك تريد عائدات، وعائداتها من خلال "البيع الداخلي"، مما يعني أن هناك إنتاج مستمر سواء دخل هذا الإنتاج أنبوب التصدير الرسمي أم لم يدخل. وحالياً ونحن نكتب هذه السطور هناك إنتاج مستمر من قبل هذه الشركات يتم تصريفه عن طريق البيع الداخلي، ويجد مجاله للتهريب إلى إيران وما ورائها وإلى تركيا. ومن الطريف أن نذكر ما نقلته وكالة رويترز من أنقرة في أوائل نيسان 2013 عن مقابلة لها مع وزير الطاقة التركي تانر يلدز حول العلاقات النفطية مع إقليم كردستان[5]، حيث قال يلدز: "إن واردات تركيا من شمال العراق تتغير يومياً لكنها وصلت إلى حدها الأقصى بنحو 200-250 صهريج في اليوم"!!. هذا هو التهريب إلى تركيا، وماذا عن إيران وما ورائها. علماً إن (250) صهريج يومياً قد يعني تهريب ما يقارب (40) ألف برميل/اليوم.

(3) إن المبالغ الداخلة إلى الإيرادات الاتحادية نتيجة تصدير (250) ألف برميل يومياً من نفط الإقليم، تمثل فقط (8,2%) من الإيرادات النفطية الاتحادية، في حين يستلم الإقليم (17%) من هذه الإيرادات. إن الإقليم لم يصدر الكميات المطلوبة سنة 2012، ولكن وبسبب عدم وجود نص قانوني بما يجب اتخاذه، إضافة إلى الوضع السياسي المضطرب والمتأزم مع حكومة الإقليم، لم تتخذ الحكومة الاتحادية أي إجراء نتيجة امتناع الإقليم عن التصدير، واستمر إعطاء حصتهم من الميزانية، وهو أمر يجب رفضه بالأساس. إن مثل هذا الوضع يعزز القول بأن نفط الجنوب والوسط هو لكل العراقيين، وبضمنهم إقليم كردستان وبنسبة 17%، أما نفط كردستان فهو لكردستان فقط!!، إذ لم يستلم الآخرين أي شيء من نفط الإقليم.

أما فيما يتعلق بسنة 2013، فإن الإقليم لم يصدر رسمياً حتى الآن أية كمية (ونحن في الشهر الخامس من عام 2013)، ولا توجد أية بوادر للتصدير، علماً إن جميع الدلائل

تظهر وجود إنتاج مستمر من جميع الشركات تقريباً، وقد يكون الإنتاج بمعدلات أوطأ من طاقتهم الإنتاجية، ولكن الإنتاج والبيع الداخلي وتجهيز مصافي الإقليم مستمرة. إضافة إلى وجود معلومات تفيد باستمرار توصيل نفط طق طق إلى الموانئ التركية في ميرسين بواسطة الشاحنات الحوضية لحين إكمال الخط الخاص بتصدير النفط الكردي.

ولو افترضنا - في أحسن الأحوال- إن الإقليم سيوافق على التصدير في بداية أيار 2013، فإن عليه أن يرسل إلى خط التصدير الرسمي ما معدله (360) ألف برميل/اليوم وحتى نهاية السنة لكي يفي بمتطلبات قانون الموازنة لسنة 2013. ولو أضفنا الى ذلك حاجة المصافي في المنطقة الكردية، ستكون هناك حاجة شهرية تصل إلى حوالي (400) ألف برميل/اليوم، وهو رقم صعب، ولكن يمكن تجاوزه والوصول إلى (500) ألف برميل/اليوم خلال النصف الثاني من هذا العام.

(4) لقد تمت الموافقة على ميزانية 2013 بالأغلبية النيابية، مع مقاطعة الكتلة الكردية، وعدد من تكتل العراقية لجلسة البرلمان. وإن مرور الميزانية (أو أي قانون مهم) في البرلمان العراقي بالأكثرية يعتبر حدثاً فريداً، إذ تمرر مثل هذه القوانين في الظروف الاعتيادية بطريقة "توافقية"، وهو شكل النظام السياسي الحالي "الديمقراطي" في العراق، والذي أثبت فشلاً ذريعاً في السنوات العشر السابقة. ولو اعتمد "التوافق" في هذه الميزانية، لما انتهى من إقرارها إلاّ بعد فترة طويلة، مقابل "تنازلات" تؤدي إلى تشويهها.

إن الذين مرروا الميزانية بالأكثرية، قاموا في الوقت نفسه بمراعاة نسبة (17%) وإبقائها كحصة للإقليم من الميزانية الاتحادية، مع الأخذ بنظر الاعتبار إجراء التعداد السكاني في سنة 2013. لا أعتقد بإمكانية القيام بالتعداد السكاني في الظروف الحالية المضطربة، وفي ظل الشكوك المتبادلة بين مختلف الجهات، ولاسيما فيما يتعلق بإقليم كردستان، والذي أضاف الى تعداده ما يقارب من مليون نسمة خلال أربعة شهور كما ذكرنا سابقاً، إضافة إلى الشكوك بين مختلف المحافظات، إذ أصبح تعداد نفوس المحافظة متعلق بتوزيع الموارد المالية. وهذه النقطة تأخذ أهمية خاصة بالنسبة للإقليم إذ

إن حصته البالغة (17%) مستمرة منذ أكثر من (7) سنوات، وإن أية إحصائية للنفوس تبين أن نسبة عدد السكان أقل من (17%) سيخلق إحراجاً كبيراً للذين عملوا بهذه النسبة، وإن توصل الإحصاء إلى هذه النسبة سيثير شكوكاً كثيرة لدى الآخرين. وفي الواقع إن هذا الأمر أثارته المعارضة الكردية نفسها في الانتخابات المحلية الحالية. إذ ينقل موقع (أربيل-أين) عن فضائية "سبيدة" الكردية[6] في 2013/3/28 أن المعارضة الكردية عبرت عن شكوكها في زيادة النسبة السكانية التي حصلت في محافظتي أربيل ودهوك والتي تصل إلى (4,3%)، مطالبة بإجراء تحقيق في ذلك. ويضيف الخبر: "عن وجود تلاعب في عدد سكان الإقليم واستغلال ذلك في العمليات الانتخابية المقبلة"، لذلك أبدت المعارضة الكردية اعتراضات على أرقام نشرتها مؤخراً هيئة الإحصاء في حكومة إقليم كردستان. وتقول المعارضة إن لديها شكوكاً حول هذه الأرقام لنسبة زيادة سكان الإقليم، واصفة إياها بأنها غير منطقية وغير عملية، مبينة أن نوابها في برلمان كردستان سيطالبون بإجراء تحقيق في هذه الزيادة".

إن من اعترض على الميزانية المقرة بالأغلبية، لم يعترض على فقراتها المتعلقة بنسبة الحصة أو التعداد السكاني، ولكنه اعترض بالأساس على المبالغ المخصصة للشركات النفطية العاملة في كردستان، وقاطع الأكراد جلسة الميزانية (ومعهم بعض أعضاء الكتلة العراقية)، لأن التخصيصات التي طالبوا بها والبالغة حوالي (3,5) مليار دولار، لم تدرج في الميزانية، وإنما خصص أقل من ذلك، كما جاء في المادة -24- من الميزانية:

"لمجلس الوزراء الاتحادي تسديد مستحقات الشركات الأجنبية المتعاقدة على استخراج النفط الخام مع حكومة إقليم كردستان علاوة على المبلغ المخصص لهذا الغرض والبالغ (750) مليار دينار والمدرج ضمن قانون الموازنة الاتحادية لعام 2013 من الأمر المتحقق عن الإيرادات خلال سنة 2013 أو عن طريق إصدارات حوالات الخزينة بعد قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي ووزارة النفط الاتحادية بالتدقيق الأصولي".

نلاحظ أنه تم تخصيص (750) مليار دينار (أي 625 مليون دولار)، ولكن لم تغلق الميزانية الباب، إذ سمحت بإعطاء أكثر من هذا المبلغ من الوفورات أو من حوالات الخزينة، **وذلك بعد قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادية ووزارة النفط الاتحادية بالتدقيق الأصولي**. وهنا تقع مشكلة حكومة الإقليم، حيث لم يتم حتى الآن التدقيق الأصولي للمبالغ المعطاة في السنوات السابقة والتي من المفترض أن تمثل "نفط الكلفة"، إذ إن كل المعلومات المعطاة من قبل حكومة الإقليم هي سطحية وناقصة ومتناقضة مما يتطلب معلومات إضافية لم تقدم حتى الآن. وكما أوضحنا في الفصل الأول، فإن ما يجري لنفط الإقليم هو نهب، وسيظهر هذا النهب واضحاً في حال نشر المعلومات الصحيحة عن كمية الإنتاج الفعلية وأين ذهبت العوائد، ولماذا لم تسلم كميات التصدير المتفق عليها. إن ما تريده حكومة الإقليم هو "تدقيق صوري"، وإن أية حكومة اتحادية توافق على ما تريده حكومة الإقليم، هو أمر مرفوض مطلقاً، فهنا سرقة علنية للثروة النفطية الكردية أولاً وللعراقية ككل ثانياً. إن أي "توافق" في هذه الفقرة، يعني مشاركة في النهب!!، ولقد أوضحت في الفصل الأول بأن الشركات استلمت جميع ما صرفته وأكثر، أي أكثر من جميع "نفط الكلفة"، وأكثر من ذلك إذ استلمت نسبة كبيرة من "نفط الربح" من خلال البيع الداخلي والتهريب، ولا يمكن للشركات أو حكومة الإقليم أن تقدم وثائق صحيحة وشفافة، ويمكن تدقيقها من الأجهزة الرقابية العراقية، إذ عند ذاك ستنكشف أمور كثيرة مخفية.

(5) إضافة لما ذكر أعلاه، فإن أمام حكومة الإقليم مشكلة أخرى، وهي مسألة إرسال (250) ألف برميل/اليوم إلى خط التصدير الرسمي. إن حكومة الإقليم تعرف جيداً ما المقصود الفعلي بهذه الكمية، إذ من السهل عليها إرسال (250) ألف برميل/اليوم، إضافة إلى ما تحتاجه المصافي الرسمية في كردستان. ولكن هذا لا يعني بأن هناك موافقة من أية جهة اتحادية لما يسمى "البيع الداخلي" أو التهريب للكميات المنتجة التي تفيض عن (250) ألف برميل/اليوم مضافاً لها حاجة المصافي الرسمية، إذ من المفروض دستورياً، أن يرسل جميع إنتاج النفط إلى خط التصدير الرسمي، بعد

تزويد مصافي الإقليم الرسمية بحاجتها. وهنا ستقع حكومة الإقليم في مشكلة مع الشركات التي تسعى إلى "نفط الربح" بسبب عقود المشاركة بالإنتاج، و"ستمتنع" الشركات عن الإنتاج!!، ولهذا ستصر حكومة الإقليم على "البيع الداخلي" وستمضي بهذا الطريق سواء رضيت الحكومة الاتحادية أم لم ترض.

في الواقع إن حكومة الإقليم الحالية، وبتحريك من تركيا لها، أوجدت "حلولها الخاصة" وهو التصدير بخط منفصل وبمنعزل عن الحكومة الاتحادية، وتعمل على ذلك "بهمة عالية" وبمؤازرة وتشجيع الحكومة التركية، وسنتحدث عن هذا الأمر في فقرة لاحقة.

أما كان من الأجدر بحكومة الإقليم أن تعمل وفق ما جاء في الدستور، وتقوم وبالتنسيق مع الحكومة الاتحادية بوضع الحلول الدستورية والقانونية للأزمة، ومنها تعديل عقودها مع الشركات مع إبقاء بعض المغريات التي يمكن التفاهم عليها، كتحويل عقود المشاركة بالإنتاج إلى عقود خدمة، مع إعطاء "حافز" جيد مقارنة بالحوافز التي أعطتها عقود الخدمة الفنية التي وقعتها الحكومة الاتحادية، أي زيادة (50%) مثلاً في الحافز!!. واليوم هي فرصة نادرة لمن يريد أن يحافظ على الثروة النفطية في كردستان، والحصول على أحسن الامتيازات للشعب الكردي وسائر العراقيين. فالحكومة الاتحادية ضد مثل هذه العقود، والدستور لا يسمح بها، وإن هذه العقود ليست الأفضل اقتصادياً (كما أوضحنا في جميع كتاباتنا)، والشركات قامت بتوقيع العقود فعلاً وصرفت وربحت، ومن حق حكومة الإقليم تعديل هذه العقود. قد يقول البعض هذا يعني عدم احترام حكومة الإقليم لتوقيعها مع الشركات، ولكن حكومة الإقليم قامت عدة مرات بتعديل هذه الاتفاقيات والعقود، وتستطيع أن تعدلها مرة أخرى لو توخت مصلحة الأكراد، وبقية العراقيين.

(6) في نهاية هذه الفقرة المتعلقة بميزانية 2013 ورفض التحالف الكردستاني لها، نرى من المناسب أن نبين رأي أحد القياديين البارزين في حركة "تغيير" الكردية المعارضة، السيد محمد توفيق رحيم مسؤول العلاقات الدبلوماسية بالحركة، كما جاء في

تقرير شيرزاد شيخاني لصحيفة "الشرق الأوسط" في 2013/3/12[7]، حيث قال: "إن تمرير الموازنة بصيغة الأغلبية أمر طبيعي، ولا يحتاج إلى هذه الضجة الإعلامية"، وأضاف: "هذه أفضل ميزانية تقر من البرلمان في تاريخ العراق الحديث، ومعظم المطالب الكردية قد تم إدراجها بتلك الميزانية ما عدا الموضوع المتعلق بالنفط والذي نعارضه نحن أساساً، وفي العادة فإن تقييم أداء الحكومات، نجاحاً أو فشلاً، يعتمد على برنامجها الاقتصادي وما تستطيع أن تحققه من إنجازات تنموية واجتماعية وغيرها من مجالات الحياة". وعند سؤاله عن أسباب معارضتهم للموضوع المتعلق بالنفط ومستحقات الشركات، قال رحيم: "لأن السياسة النفطية لإقليم كردستان غير واضحة وغير شفافة، ولا ندري أين تذهب عوائد النفط ولا من يديرها وكيف توزع وأين تودع، وكل شيء يتعلق بالنفط وعوائده غير واضح أمامنا، والنفط ملك الشعب يفترض على الأقل أن يعلم البرلمانيون أين تذهب تلك الموارد وأوجه صرفها ومن المسؤول عنها".

وأضاف السيد محمد توفيق رحيم فيما يتعلق بتشكيل حكومة الأغلبية: "أمر طبيعي أن تتشكل حكومة الأغلبية، فلا يجوز ولا يمكن أبداً أن نعتمد التوافقات السياسية في كل أمر، إذا كانت كل الأمور تسير بالتوافقات فما الحاجة إذن إلى البرلمان والانتخابات؟. نحن لا نعترض على حكومة الأغلبية بشرط أن لا ينجم عنها تهميش أو إقصاء المكونات الأساسية، وبالأخص المكون الكردي، يجب أن يتمثل فيها الشعب الكردي باعتباره مكوناً أساسياً وشريكاً بإدارة شؤون الدولة للدستور، وعلى كل حال نحن ننتظر، في حال كانت هناك توجهات نحو حكومة الأغلبية سنقرأ برنامجها، وعلى أساس ذلك البرنامج سنقرر موقفنا منها". علماً إن حركة التغيير لها (8) مقاعد في البرلمان الاتحادي.

وفي نفس هذا التقرير دعا المتحدث الرسمي باسم المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني السيد آزاد جنديانى "الأطراف المشاركة في العملية السياسية في العراق إلى التعامل بشكل جدي مع المخاوف التي أبدتها القوى الكردستانية المجتمعة برئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بشأن تمرير الموازنة الاتحادية للعام الحالي"، مؤكداً "أن الاتحاد الوطني يقف إلى جانب بقية القوى الكردستانية في موقفها تجاه العملية التي

جرت لتمرير الموازنة". ولم يذكر لنا ما هي اعتراضات حزبه على الميزانية، وهل هي نفس أسباب اعتراضات السيد آشتي هاورامي وزير الموارد الطبيعية في الإقليم، في وجوب تخصيص (3,5) مليار دولار للشركات النفطية العاملة في كردستان!!.

ج- ما هي نسبة سكان إقليم كردستان

إن عدم إجراء تعداد سكاني في العراق منذ 1987، لا يعني عدم وجود إحصائيات لعدد السكان تصدر من دوائر الإحصاء في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، إذ تقوم هذه الدوائر بتحديد تلك الإحصائيات على ضوء الولادات والوفيات وتوفر المعلومات المطلوبة الأخرى، وكذلك استمرار الحاجة إلى البطاقة التموينية وضرورة تجديدها سنوياً.

من اللافت للنظر إن موضوع حصة الإقليم البالغة 17% لم يكتب عنه الكثير، على الرغم من أهميته الكبرى في توزيع الثروة في بلد تعاني معظم محافظاته من الحاجة إلى المال. وإن هذا الموضوع يناقش فقط - وعلى استحياء ووجل- في موسم مناقشة الميزانية السنوية، وكأنه أمر يجب الابتعاد عنه قدر الإمكان. إذ إن هناك تهم جاهزة لكل من يريد أن يطرح الموضوع ليناقشه بموضوعية وحيادية، فقد تسمع عندها وتقرأ التهم الجاهزة بـ"الشوفينية" من جماعات لا تعرف معنى الشوفينية، ولو عرفته لكفت عنه وسكتت، إذ ستجد نفسها انها هي التي تتحدث بمفهوم شوفيني. وكذلك تسمع وتقرأ اتهامات "حملة الأفكار البعثية والصدامية" لجماعات لم تكن في يوم ما قريبة من الصداميين أو البعثيين، وتسمع وتقرأ "العداء للقضية الكردية" والتي يتهم بها جماعات قضوا جُلّ حياتهم في الدفاع عن القضية الكردية، يوم أن كانت هناك قضية كردية لقومية مهمشة ومضطهدة ومحاربة من قبل حكام العراق اللذين اضطهدوا كل الشعب العراقي وكان أولهم الأكراد.

لعل الكاتب الوحيد الذي أعطى الموضوع حقه هو الكاتب اليساري اللامع والموسوعي (الأستاذ صائب خليل)، وكعادته كان واضحاً وصريحاً، ومقالاته مدعّمة

بمصادر وإحصائيات موثقة، ولهذا اعتمدت في كتابة الملاحظات أدناه على ما تقدم به الاستاذ صائب خليل من معلومات في مقالاته المشار إليها في "مصادر الفصل الثاني"[8].

أولاً: سأدخل للإحصائيات الرسمية من خبر نشرته وكالة (أكانيوز) الكردية في 2012/6/12، يقول الخبر: "ذكر رئيس اللجنة المالية والشؤون الاقتصادية في برلمان كردستان، اليوم الثلاثاء، إن ميزانية الإقليم لعام 2012 الحالي تبلغ 10,7% من الموازنة المالية العامة للعراق، أي بزيادة 9% عن العام الماضي، إلاّ أن حاجة مؤسسات الإقليم للعام الحالي 20 تريليون دينار". وقال آراز حسين في تقرير اللجنة المالية النيابية: "الموازنة لعام 2012 تبلغ 117 تريليون و123 مليار دينار عراقي، حصة إقليم كردستان من هذا المبلغ ذاته تبلغ 12 تريليون و604 مليار دينار عراقي، أي بنسبة 10,7% من موازنة العراق المالية"، ولفت النظر إلى أن "**عدد سكان إقليم كردستان يبلغ (4,189) مليون نسمة، ويشكلون 12,6% من مجموع سكان العراق**"[8أ].

هل كان حديث هذا المسؤول المالي الكردي "زلة لسان"، أم أنه كان يخاطب الأكراد ليعلمهم إن حصتهم من الميزانية الاتحادية هي (10,7%)، في الوقت الذي يعرف هو بالضبط أن حصتهم هي (17%) وثبتت كذلك بعد اعتراضات كثيرة من قوى في البرلمان وخارجه. كما يعرف بالضبط أن نسبة (17%) تحسب بعد إبعاد النفقات السيادية، ولقد سبق أن ناقشنا الموضوع عند الحديث عن ميزانية 2013.

المهم في موضوعنا الآن أن الوكالة الكردية، والمسؤول المالي الكردي قد أقرّا بأن عددا نفوسهم (4,189) مليون نسمة ويمثلون (12,6%) من مجموع نفوس العراق. لقد اعتمد هذا المسؤول على الإحصائيات الرسمية في ذلك الحين والتي تفيد أن نفوس العراق تبلغ حوالي (33,25) مليون نسمة.

إنه يحاول أن يقول هنا إن نسبة نفوس كردستان هي 12,6%، ولكنهم أخذوا 10,7% من الميزانية، وهذا أمر يخالف الدستور!!!. بينما الواقع إن نسبة نفوس الإقليم 12,6%، وإستحوذ

على 17% من الميزانية الاتحادية، أي بزيادة (35%) عن حصة الفرد من خارج الإقليم، سواء أكان هذا الفرد عربي أم كردي أم تركماني أم غيره من أطياف الشعب العراقي، وهذا أمر يخالف الدستور تماماً ولا يمكن تفسيره تحت أية مسميات.

عندما تحدثنا في الفصل الأول عن شركة كلف ستون، ذكرنا إن التقرير السنوي للشركة لسنة 2011 يذكر نقلاً عن الموقع الرسمي لحكومة إقليم كردستان، بأن عدد نفوس ألإقليم يبلغ (3,757,058) نسمة، وهو رقم دقيق جداً يصل حد احتساب الشخص الواحد، مما يعني أن هنالك متابعة منتظمة لعدد النفوس لدى دوائر الإحصاء في الإقليم. من المحتمل أن هذا الرقم، أي (3,757) مليون نسمة هو لسنة 2009، وبزيادة سنوية تبلغ 3,5% (وهي نسبة زيادة عالية)، يصل إلى رقم (4,166) مليون نسمة بعد ثلاث سنوات، أي في سنة 2012، وهو رقم ينسجم مع ما ذكره السيد رئيس اللجنة المالية في برلمان الإقليم، أي (4,189) مليون نسمة.

ثانياً: ولكن ما حدث بعد شهور قليلة من تصريحات السيد رئيس اللجنة البرلمانية في الإقليم أمر يثير الاستغراب، إذ أعلنت مديريات الإحصاء في محافظات إقليم كردستان في 2012/10/22 إحصاءاً جديداً يظهر أن عدد نفوس كردستان يبلغ (5,3) مليون نسمة[8ب]، ولقد نقل الخبر عن موقع "صوت العراق". وإن هذا الرقم يزيد بحوالي (1,1) مليون نسمة عن الرقم المعقول السابق البالغ (4,189) مليون، والمعلن في 2012/6/12 (أي قبل أربعة أشهر ونصف تقريباً). إن زيادة سنوية قدرها 26,5%، هو أمر لا يمكن حدوثه إطلاقاً من خلال الولادات والوفيات!! وإن نسبة (3,5%) والتي افترضناها سابقاً تعتبر من المعدلات العالية جداً. لذا فإن هنالك خطأ في مكان ما، فإما أن يكون الرقم الأول خطأ، وهذا الاحتمال استبعده لأنه ينسجم مع الزيادات السنوية للإقليم. أو إن الرقم الثاني (أي 5,3 مليون نسمة) يكون مغلوطاً، وهو أمر محتمل. أو أن هناك قفزة في الأعداد قد حصلت في هذه السنة، أو كانت تحصل خلال عدة سنوات ولم يتنبه إليها الجهاز الإحصائي في الإقليم.

ولو إحتسبنا زيادة النفوس بنسبة 3,5، وهي نسبة عالية، على الرقم الذي اورده المسؤول المالي الكردي وهو (4,189) مليون لوصلنا إلى عدد نفوس (4,336) مليون بدلاً من (5,3) مليون، أي إن هنالك زيادة مفتعلة/قفزة قدرها حوالي (964) ألف نسمة، وهو رقم عال جداً سنحاول أن نجد له تفسيراً إن استطعنا!!.

إن كان الرقم (5,3) رقماً صحيحاً، وذلك عند اعتبار نفوس العراق (33,25) مليون نسمة، تكون نسبة نفوس الإقليم (15,9%)، وهو رقم يقترب من (17%) ولكن ما يزال بعيداً عنه. علماً إن رئيس الجهاز المركزي للإحصاء (مهدي العلاق) ذكر لصحيفة (العالم) في أوائل تشرين الأول 2012 بأن: "عدد سكان العراق يبلغ حالياً 34 مليون نسمة بناءاً على دراسة أعددناها تعتمد بالدرجة الأولى على الحصر والترقيم الذي أنجز في نهاية عام 2009". مؤكداً إن هذا الرقم يعتمد بيانات دقيقة وصحيحة، مشيراً إلى أن معرفة سكان العراق لا يمكن أن تغني عن القيام بإجراء تعداد سكاني، لأن التعداد لا يستهدف معرفة عدد السكان فحسب، بل يوفر قاعدة للبيانات شاملة وواسعة عن التعليم والصحة والعمل والهجرة وحتى ظروف البيئة المحيطة بالمسكن"[8ج]. وبهذا تشكل الـ(5,3) مليون نسمة - إن كانت صحيحة- نسبة (15,6%) من نفوس العراق!!.

وقال وزيرا التخطيط العراقي في أواخر نيسان 2013، بأن عدد سكان العراق بلغ (35) مليون نسمة "وفقاً لإحصائيات دقيقة وحديثة"[10]. وبهذا تقل نسبة السكان في الإقليم إلى (15,15%)، في حالة افتراض أن الرقم (5,3) مليون نسمة صحيحاً!!!.

إنني أسائل نفسي لماذا وضعت هذه القفزة في عدد النفوس، أي (26,5%) خلال أربعة أشهر ونصف أو لنقل عام واحد. هل هو أمر مفتعل واعتباطي تحضيراً للنقاش المرتقب حول ميزانية 2013، أم أن هناك أمراً آخراً كانت حكومة الإقليم قد غفلت عنه في السنوات السابقة، والآن يريد الإقليم إضافته. مثلاً أعداد العرب المهجرين نتيجة الصراعات الطائفية، واستضافهم الإقليم (مشكوراً)، وبضمنهم هؤلاء أعداد كبيرة من المسيحيين (زينة العراقيين)، الذين استقروا في المدن المسيحية من محافظة نينوى، والكثير منهم في الإقليم في مدينة (عين كاوه) القريبة من أربيل. إن من حق الإقليم المطالبة بحصة هؤلاء المهجرين إن كانوا قد استقروا فيه، إذ إنهم يتلقون جميع الخدمات الصحية والتعليمية والحماية الأمنية وغيرها من الخدمات الحكومية المختلفة الأخرى. ولكن لا يمكن أن يصل عدد هؤلاء المهجرين المستقرين في الإقليم إلى ما يقارب المليون شخصاً، كما لا يمكن أن يصل عددهم حتى إلى ربع هذا الرقم. وفي كل الأحوال لماذا لا يعلن الإقليم أن هذا الأمر هو ما سبب الزيادة!!.

إن هذا الأمر يثير شكوكاً كبيرة، وقد تكون في محلها، حول إمكانية إجراء تعداد سكاني نزيه في سنة 2013 لجميع محافظات العراق، وخصوصاً في الإقليم.

ثالثاً: من كل ما سبق فإن حصة الإقليم البالغة (17%) هو رقم عشوائي، تم باتفاق بين القيادة الكردية وإياد علاوي وقت كان رئيساً للوزراء، حسب قول النائب الكردي المستقل محمود عثمان[8د].

عندما كانت الموازنة الاتحادية لسنة 2008 تحت المناقشة، كتب صائب خليل مقالته الأولى عن موضوع حصة الـ(17%)، وذلك في شباط 2008[8هـ]، وجاء في تلك المقالة معلومات عن موقف غالبية القوى البرلمانية في حينه، وذكر إن النائب أسامة النجيفي قال بعد تقديم أرقامه إن النسبة تبلغ (12,8%)، ويتفق هذا الرقم مع ما أورده أعضاء الكتلة الصدرية. أما أعضاء حزب الدعوة فرفضوا بشدة تخصيص الحصة القديمة (أي 17%) لإقليم كردستان وطالبوا بتقليلها إلى (13%)، وهو الرقم الذي اقترحته الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية لأكثر من مرة، وهو الرقم المعتمد أيضاً في تطبيق مشروع النفط مقابل الغذاء والدواء. أما البطاقة التموينية فاعتمدت نسبة (13,5%). ولقد رأى السيد حيدر العبادي رئيس اللجنة الاقتصادية إن تخصيص 17% للإقليم أمر غير دستوري وبعيد عن عملية تقسيم الميزانية على أساس نسبة السكان، وأضاف "لقد كانت عملية تقسيم الميزانية في الأعوام السابقة تجري على أساس الاتفاقات السياسية وليس القانونية". أما (عادل عبد المهدي) فقال إن الأكراد يجب أن يحتفظوا بهذه النسبة لأنها المقررة قانوناً، متجاهلاً الدستور أو أن تعديلها سيتم بقانون أيضاً وهو قانون الموازنة[8أ و8هـ].

علماً إن إحصائية 1987 تقول إن النسبة (11,5%)، وإحصائية 1995 تبين أنها (11%)، وإحصائية 1957 كانت (10,9%)، وإحصائية 1947 تظهر (11,3%). في كل الأحوال أصرت الكتلة الكردية في ميزانية 2008 على (17%) وحصلت عليها، ولا أعرف لقاء ماذا، ربما على الأقل ليتم "التوافق"!!!، وبقيت هذه المسألة وستبقى قنبلة موقوتة سوف تثار في كل مرة حتى يتم إنجاز تعداد معتمد يعترف به الجميع.

رابعاً: عندما أثير موضوع تهريب نفط الإقليم على نطاق الدولة في الربع الثاني من سنة 2012 صرح الدكتور حسين الشهرستاني أن: "حصة كردستان ليست 17% وإنما

13%، وذهب إلى تحميل مجلس النواب ومجلس الوزراء مسؤوليتهما للعمل بالنسبة الجديدة[8و].

إن موقف الأكراد كان قوياً ضد من يسعى لتقليل الحصة، ولعل أكثر التصريحات اعتدالاً هي مقالة السيد محمود عثمان النائب الكردي المستقل والمعتدل في تصريحاته حيث قال: "إن الحصة الكردية في ميزانية الدولة قد تم إقرارها في عهد رئيس الوزراء السابق إياد علاوي بموجب اتفاق سياسي وبعلم بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية". وخلال اجتماع مع وفد السفارة الأميركية شدد رئيس برلمان الإقليم (عدنان المفتي) على أنه لا يمكن تخفيض نسبة الإقليم إلى أقل من 17%، لأن هذه النسبة مقرّة منذ عهد مجلس الحكم الذي شكل إثر سقوط النظام السابق عام 2003"[8أ].

وقال السيد مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان من أن 17% جاءت "تم بموجب اتفاق سياسي على تحديد هذه النسبة لإقليم كردستان، ونحن نرى إن هذه النسبة هي أقل من النسبة الحقيقية، ولكن قبلنا بهذا حسب اتفاق سياسي إلى أن يجرى إحصاء في العراق"[8أ]. من الملاحظ أن تصريحات القادة الأكراد تتفق على موضوع واحد هو "الاتفاق السياسي"، ولكن تصريح السيد مسعود البارزاني، أضاف على مبدأ "الاتفاق السياسي" النسبة يجب أن تكون أعلى ولكنهم قبلوا بالنسبة الأقل وهي (17%)!!!.

ليلاحظ القارئ بأننا نتحدث عن حصة الإقليم، أي حصة ثلاث محافظات فقط وهي أربيل والسليمانية ودهوك. ونحن لا نتحدث عن نسبة الأكراد في العراق، وبضمنهم الأكراد الفيلية، الساكنون في محافظة بغداد أو في محافظات ديالى والكوت وغيرها. كما لا نتحدث عن خانقين أو مناطق الأكراد من سكنة محافظة التأميم/كركوك، أو الأكراد من سكنة محافظة نينوى وخصوصاً المناطق الشمالية والشرقية منها، ولا نتحدث عن كرد المناطق المتنازع عليها، وإنما نتحدث عن كرد الإقليم، وعلى الرغم ذلك فإن رئيس الإقليم يقول بأن حصة الإقليم يجب أن تكون أكثر من (17%) ولكنهم رضوا بهذه النسبة لاتفاقات سياسية!!!.

أما السيد (سامي الأتروشي) فإنه يقول: "إن المشكلة تتمحور حول عدم وجود أرقام إحصائية دقيقة للنسب السكانية، فالعراق لم يشهد أي إحصاء سكاني منذ 1987... وبالتالي فنحن نعتقد بأن هناك زيادات طرأت على سكان إقليم كردستان"!!. وكأنه يقول إن الزيادات التي طرأت على سكان الإقليم لم تطرأ على بقية سكان العراق، حيث إننا نتحدث عن نسب، والمنطق الإحصائي يقول إن النسب تكون متطابقة أو قريبة جداً بمرور السنوات، أي وجود زيادات متقاربة في تعداد السكان. قد يعني السيد الأتروشي هنا - وهو عند ذاك يكون مصيباً- بأن عدد القتلى من خارج الإقليم أكثر بكثير من داخله، وذلك في الحرب العراقية - إيرانية، وفي القصف الأميركي في عام 1991 و2003 وما بينهما، في حرب الكويت. ولا أتطرق هنا إلى قتلى مذابح الانتفاضة الشعبانية، إذ كان هناك ما يقابلها من انتفاضة الأكراد في نفس الوقت، وقتلى مذابح الأنفال وحلبجة. وقد يعني السيد الأتروشي بأن أكثر الذين هاجروا إلى خارج العراق، هم من خارج الإقليم!!. ولكن الأتروشي لم يقف عند هذا الحد في تصريحاته، فعندما لجأ مجلس النواب إلى وزارة التخطيط، عند مناقشة ميزانية 2012، لحل الخلاف، قال الأتروشي: "لو كانت الأرقام التي ستقدمها وزارة التخطيط مطابقة للأرقام التي بحوزتنا، فليس هنالك من خلافات بشأن ذلك، أما إن كانت الأرقام غير متقاربة فسنعمل على نقض مشروع الموازنة، حتى لو وصل إلى هيئة الرئاسة"!!. إن المقصود بـ"الأرقام التي بحوزتنا" هي الـ 17%، إذ لم يقدم أية إحصائية تدعم هذه الحصة، وفي الواقع لا توجد لديه مثل هذه الإحصائية أساساً، إذ إن الإحصائيات التي بحوزة الإقليم ولدى الحكومة الاتحادية تثبت أن الحصة أقل من 13%.

وتمت الموافقة على ميزانية 2012 بحصول الإقليم على 17% من الموازنة الاتحادية وباتفاق سياسي أيضاً، وقيل في حينه "بتوافق سياسي" أو "بتنازلات" متبادلة!!، ولا أعرف ما الذي تنازل الأكراد عنه في تلك الموازنة، غير عدم تنفيذ تهديدهم بـ"نقض مشروع الموازنة"، وبالتالي إبقاء حكومة "التوافق الوطني"، وعدم الانسحاب منها!!!.

2- إنتاج وتهريب نفط كردستان العراق، وشفافية المعلومات

لقد تحدثت كثيراً ومنذ مدة طويلة، عن إنتاج وتهريب نفط كردستان، سواء في كتبي السابقة أو في هذه الدراسة. وقد بدأت الحديث عن ذلك في كتابي: "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز"، الصادر في كانون الثاني 2008. ومن ثم في: "الجديد في القضية النفطية العراقية"، الصادر في شباط 2012، وذلك عند الحديث عن "عقود إكسن موبيل مع حكومة إقليم كردستان والتطور النفطي في الإقليم" ضمن مقدمة الكتاب. ولكن - وأقولها بصراحة تامة- إنني لم أكن أعتقد إن حجم التهريب سيصل إلى هذه الكمية الهائلة إلاّ بعد فتحي لتقارير الشركات العاملة في كردستان، في دراستي هذه كما أوضحت ذلك في الفصل الأول.

قد يسأل القارئ لماذا إذن تكرر الرجوع إلى الموضوع الآن؟، السبب هو إنني سأتحدث هنا عن موضوع يرتبط بما تحدثنا عنه سابقاً، ولن يكون تكراراً له.

إن الحكومة الاتحادية ووزارة النفط لم يتحدثا رسمياً عن تهريب النفط إلاّ في الربع الثاني من سنة 2012، وقد يكون ذلك تقصيراً منهما أو لأسباب سياسية تجنباً لإثارة المشاكل والمحافظة على "التوافق السياسي"! أو لعدم توفر معلومات مؤكدة لديهم حتى ذلك الوقت، ولم يقم أحد في الحصول عليها من خلال الاطلاع على تقارير الشركات نفسها. ولكن بعد تقليل كميات النفط المصدرة رسمياً من كردستان وتوقفها نهائياً في أواخر آذار 2012، رغم أن ميزانية 2012 تنص إن على الإقليم تسليم (175) ألف برميل يومياً إلى خط التصدير الرسمي، وبدأ موضوع "تهريب النفط" يثار من الأجهزة الاتحادية. وخصوصاً بعد حصول هذه الأجهزة على وثائق رسمية من الإقليم مرسلة إلى الأجهزة الاتحادية تثبت كميات الإنتاج، وكذلك تشير إلى ما يسمى "البيع الداخلي". إضافة الى استلام الأجهزة الاتحادية تقارير "استخباراتية" عن النفط المهرب ومنافذ ووسائل تهريبه، وكمياته ولو بصورة غير دقيقة، إذ كانت الكميات مقدرة بعدد الشاحنات الحوضية.

وما سنذكره في الفقرة التالية، هو بعض من هذه المعلومات التي نشر الكثير منها رسمياً في مؤتمرات صحفية تمت في النصف الثاني من سنة 2012.

أ- أولى الوثائق الرسمية المرسلة من إقليم كردستان عن إنتاج النفط

إن الأمر متعلق أساساً برسالتين موضحتين أدناه:

أولاً: في أواخر كانون الأول 2011، أرسلت وزارة الثروات الطبيعية في الإقليم رسالة إلى وزارة المالية الاتحادية/ دائرة الموازنة، تحت عنوان/ موضوع "إيرادات الإنتاج"، وتوجد صورة هذه الرسالة في المرفق (1-أ)، أرفقت فيها وزارة الثروات الطبيعية جدولاً بكميات النفط الخام المنتج والغاز المصاحب، والنفط المكرر (المصفى) لمحافظات الإقليم لسنة 2010، ولكل شهر. كما ذكرت الرسالة بأنه **"توجد كميات من النفط الخام تم بيعها محلياً من قبل الشركات المنتجة إلى المصافي الصغيرة لغرض استرداد جزء من التكاليف التي صرفت من قبلهم"**. وتطالب الرسالة وزارة المالية الاتحادية "إعلامنا - أي إعلام الإقليم - عن مدى شمولها بالمشروع أعلاه". والمقصود بالمشروع أعلاه هو موضوع الكتاب "إيرادات إنتاج".

يتضمن الجدول أدناه، مجمل النفط المنتج (مليون برميل) في سنة2010، والنفط المكرر (مليون برميل). ومقسم على ثلاث محافظات: "أربيل والسليمانية ودهوك".

موجز الجدول المقدم لسنة 2010

المحافظة	الإنتاج ألف برميل	النفط المكرر ألف برميل
أربيل	20066	7360
دهوك	4324	1433
السليمانية	2696	3911
المجموع	27,086 مليون برميل	12,704 مليون برميل

الإنتاج بمعدل (74,2) برميل/اليوم، والتكرير (34,8) ألف برميل/اليوم.

ولو افترضنا أن الأرقام أعلاه صحيحة، فلا يزال هناك (74,2 - 34,8 = 39,4) ألف برميل/اليوم، أي (14,4) مليون برميل لا نعرف أين ذهبت، إلاّ إذا كان المقصود من ذلك هو ما جاء في الجملة أعلاه "توجد كميات من النفط الخام تم بيعها محلياً من قبل الشركات إلى المصافي الصغيرة..."!!. إذ لم يتم تصدير أية كمية في سنة 2010 إلى خط التصدير الرسمي، فيما عدا (1,750) مليون برميل من المكثفات من حقل خورمور، وبمعدل حوالي (4800) برميل/اليوم.

لقد ذكر الجدول إن هناك كمية نفط تبلغ (1,433) مليون برميل (أي بمعدل 3926 برميل/اليوم) قد تم تكريرها في محافظة دهوك في سنة 2010. وهذه الكمية هي خارج ما بيع "للمصافي الصغيرة" المشار إليها أعلاه. ولكن لم يكن هنالك مصفاً رسمياً في دهوك في سنة 2010. وفي كل الأحوال فإن كمية (3926) برميل/اليوم هي كمية قليلة جداً، والمصفى الذي استلمها - إن كان هنالك مصفى- يعتبر مصفاً صغيراً بكل المقاييس حتى لو كانت كل هذه الكمية قد ذهبت إلى مصفاً واحد وليس عدة مصاف!!. لهذا فإن هذه الكمية يجب أن تضاف إلى "المصافي الصغيرة".

لقد ذكر الجدول إن النفط المنتج في السليمانية بلغ (2,696) مليون برميل، أي بمعدل (7390) برميل/اليوم. مع غاز مصاحب قدره (1,635) مليار متر مكعب قياسي (أي حوالي 57,78 مليار قدم مكعب قياسي)، أي بمعدل (158,3) مليون قدم قياسي/اليوم. والذي نعرفه هو عدم وجود حقل نفطي منتج في السليمانية في سنة 2010، لذا فإننا نعتقد إنه يتحدث عن حقل خورمور الغازي، والمقصود بالنفط الخام هو "المكثفات النفطية" التي تحدثنا عنها في الفصل الأول، عند الحديث عن شركة دانة غاز، والغاز المنتج هو ليس بغاز مصاحب، إذ إنه المنتج الرئيسي و"المكثفات النفطية" هي منتج عرضي، ولا تستعمل كنفط خام في المصافي، لأنها بنزين ذو رقم أوكتاني واطئ. ولقد لاحظنا عند الحديث عن هذه الشركة إن إنتاج الغاز والمكثفات في سنة 2010 هو أعلى مما هو مذكور في هذا الجدول، وذلك لتغطية حاجة محطتي الكهرباء في أربيل والسليمانية إلى الوقود.

والذي نفهمه من الجدول المرسل من حكومة الإقليم، إن الإنتاج في محافظة أربيل هو من حقل طق طق ويمكن أن يكون من قبة خرماله أيضاً، وإن الإنتاج في محافظة دهوك هو من حقل طاوكى، وفي السليمانية هو إنتاج المكثفات من حقل خورمور الغازي.

لقد كان وصول الكتاب من الإقليم إلى الحكومة الاتحادية أمر غير متوقع ومفاجئ، وظهرت عدة تفسيرات له خصوصاً وأنه لم يكن هناك تصدير رسمي لنفط الإقليم في سنة 2010، عدا كميات قليلة جداً من المكثفات النفطية، لم تشر إليها وزارة النفط الاتحادية في تقاريرها.

لقد فهم البعض من هذا الكتاب في حينه، بأن الإقليم يحاول الحصول على "البترودولار"، أي استلام دولار عن كل برميل منتج أو مصفى. وإذا كان القصد كذلك، فعندها يمكن اعتبار هذا الطلب غريب جداً، إذ كيف يطلب الإقليم "البترودولار" وهو لم يسلم الحكومة الاتحادية في سنة 2010 أية كمية من النفط للتصدير.

واعتقد آخرون إن هذا الكتاب هو "زلة قلم"، إذ يعترف الإقليم رسمياً ولأول مرة بإنتاجه (مع الإصرار على عدم تصديره رسمياً)، والأهم اعترف بأن هناك كميات من الإنتاج "تباع داخلياً" إلى "مصاف صغيرة" في الإقليم، والكمية المباعة وصلت حسب حسابات الإقليم نفسه إلى (14,4) مليون برميل، (أي أكثر من نصف الإنتاج)، ولهذا فإنها ليست كميات قليلة، كما وإن الشركات قد استلمت جميع مبالغ "البيع الداخلي" حسب ما جاء بالكتاب. في الواقع إن الكميات المباعة داخلياً تتجاوز الرقم (14,4) مليون برميل بكثير، وإن "البيع الداخلي" وكما أوضحنا سابقاً يعني بالنتيجة "التهريب"، سواء تم ذلك مباشرة، أو من خلال ما يسمى "المصافي الصغيرة topping plants"، وبهذا فإن الإقليم اعترف عملياً بوجود تهريب لنفطه!!.

ثانياً: أرسل الإقليم رسالة ثانية في أواخر كانون الثاني 2012 (المرفق 1- ب)، مشابهة تماماً للرسالة السابقة في أولاً أعلاه، ولكن لسنة 2011. تتضمن أيضاً جدولاً مشابهاً لما جاء في الرسالة الأولى، وتذكر كذلك "وجود كميات من النفط تم بيعها محلياً من قبل الشركات المنتجة إلى المصافي الصغيرة لغرض استرداد جزء من التكاليف التي

صرفت من قبلهم"!!. وهذه المعلومة غير دقيقة إطلاقاً إذ إن الكميات غير قليلة، وكذلك فإن هناك أرباحاً عالية للشركات و"آخرين" كما أوضحنا في الفصل الأول، وإن الأمر ليس "لاسترداد جزء من التكاليف التي صرفت من قبلهم"، إذ إن جميع الكلف مستردة.

وهناك فرق بين الرسالتين، إذ في الفترة التي تغطيها الرسالة الثانية، أي في سنة 2011، كان هناك تصدير رسمي من نفط الإقليم، وذلك على ضوء اتفاق تم بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية بإعطاء سلفة تمثل نصف قيمة النفط المسلم من الإقليم إلى خط التصدير الرئيس لتغطية كلف الشركات (نفط الكلفة). ويتم تصفية السلفة بعد تدقيق ديوان الرقابة المالية لهذه الكلف. ولكن الجداول المرسلة من الإقليم لسنة 2011 لا تتضمن كمية النفط المسلم إلى الحكومة الاتحادية، وإنما تتضمن كمية النفط المنتج، والغاز المصاحب والنفط المكرر شهرياً لكل من المحافظات "أربيل ودهوك والسليمانية". وبهذا فإنها لا تتحدث عن دفع نصف قيمة النفط المصدر!!.

موجز للجدول المقدم لسنة 2011

المحافظة	الإنتاج ألف برميل	النفط المكرر ألف برميل
أربيل	43803	12741
دهوك	18834	790
السليمانية	5472	5669
المجموع	68,109 مليون برميل أي بمعدل (186,6) ألف برميل/اليوم	19,200 مليون برميل أي بمعدل (52,6) ألف برميل/اليوم

من الملاحظ من الجدول أعلاه، إن إنتاج دهوك (والذي نفترضه كله من حقل طاوكى)، بلغ (18,834) مليون برميل، أي بمعدل (51,6) ألف برميل/اليوم، بينما يذكر التقرير السنوي لشركة DNO (في الفصل الأول) بأن إنتاج طاوكى لسنة 2011 كان (72,7) ألف برميل وإن الإنتاج الكلي (26,6) مليون برميل.

أما فيما يتعلق بمحافظة السليمانية، فإن الإنتاج المذكور يتناسب مع إنتاج المكثفات من حقل خورمور، حيث كان معدل الإنتاج (12,4) ألف برميل/اليوم، (أو 4,531 مليون برميل في سنة 2011).

إن إنتاج محافظة أربيل يتضمن حقل طق طق وقبة خرمالة. ولقد وجدنا في تقرير الشركة السنوي، أن إنتاج حقل طق طق لسنة 2011 كان بمعدل (66) ألف برميل/اليوم بما مجموعه (23,941) مليون برميل، وليس لدينا معلومات عن إنتاج قبة خرمالة.

إنني لم آخذ بنظر الاعتبار الإنتاج القليل في سنة 2011، والذي استخرجته الشركات الأخرى العاملة في الإقليم، مثل ويسترن زاكروس وكلف كيستون، والتي تحدثنا عنهما في الفصل الأول، بالإضافة إلى عدد من الشركات الأخرى التي تقول جميع الأخبار بأنها "تساهم" بالبيع الداخلي والتهريب.

إن مجمل إنتاج 2011، كان (68,109) مليون برميل حسب أرقام الإقليم، وما تم تسليمه لغرض التصدير (34,501) مليون برميل حسب أرقام وزارة النفط، والمتبقي (33,608) مليون برميل (92,1 ألف برميل/اليوم) لم يسلم للتصدير. يقول الإقليم إن (19,2) مليون برميل منه ذهبت إلى التكرير، أي إن الباقي (33,6 – 19,2 = 14,4 مليون برميل)، تم بيعه إلى "المصافي الصغيرة" حسب تسمية الإقليم، وهو بالنتيجة انتهى إلى التهريب وبمعدل (39,5) ألف برميل/اليوم.

في الحسابات الواقعية فإن التهريب يصل إلى أكثر من (39,5) ألف برميل/اليوم، إذ كما لاحظنا فإن إنتاج طاوكى قد تم تقليله بحوالي (21) ألف برميل/اليوم، كما إن كمية كبيرة من "الكميات المكررة" ضمن جدول الإقليم هي لمصاف غير رسمية، لهذا فإن التهريب يتجاوز في سنة 2011، ما معدله (60) ألف برميل/ اليوم. علماً إن النفط المعطى إلى المصافي، وبضمنها المصافي الرسمية، لا يعطى مجاناً، ولكن بأسعار منخفضة قد تصل إلى أقل من نصف السعر العالمي للنفط بالنسبة للمصافي غير الرسمية، (وبافتراض أنها حقاً مصاف صغيرة)، إذ بالنتيجة سيهرب غالبية هذا النفط بعد استخلاص أحد المنتجات النفطية منه في هذه المصافي.

ثالثاً: على ضوء هاتين الرسالتين، وبعد أن قامت حكومة الإقليم بإيقاف تسليم النفط إلى خط التصدير الرسمي في بداية الربع الثاني من 2012، كتبت وزارة النفط إلى مجلس الوزراء لتعلمه بالأمر، وأرفقت كتبها بجداول تتضمن كميات النفط الشهرية المنتجة في إقليم كردستان (اعتماداً على الكتب الواردة من الإقليم)، والكميات النفطية الشهرية المسلمة من حكومة الإقليم إلى وزارة النفط لغرض التصدير، واعتبرت الفرق بين الكميتين هو خسارة للموازنات الاتحادية 2010 و2011، وذلك بعد أن ضربت فرق الكميات الشهرية بمعدلات أسعار التصدير الشهرية الفعلية لنفط كركوك. ثم أضافت إليها كميات النفط غير المستلمة لغرض التصدير للستة أشهر الأولى من سنة 2012، واعتبرت أن الإنتاج الفعلي لسنة 2012 هو نفس معدلات الإنتاج لسنة 2011، مع أخذ أسعار التصدير لسنة 2012 بنظر الاعتبار.

إن فرض كون إنتاج 2012 مطابق لإنتاج 2011، رغم عدم وجود تصدير رسمي ابتداءاً من الشهر الرابع 2012، هو فرض مقبول. وقد يكون الإنتاج الفعلي أقل بقليل، وقد أكدت كل الصحف الأجنبية المعنية على وجود تهريب كبير للنفط إلى تركيا في تلك الفترة، وحتى تصديره من الموانئ التركية، وذلك للتهيؤ للتصدير "المستقل" بدفع وتشجيع من الحكومة التركية والشركات العاملة في كردستان تحت قيادة الشركة التركية/البريطانية جينيل إنيرجي.

إضافة إلى ذلك فإن هناك التزام بموجب الموازنة الاتحادية لسنة 2012 بأن يكون تصدير النفط من الإقليم (175) ألف برميل يومياً كما أوضحنا سابقاً.

لم تأخذ وزارة النفط بنظر الاعتبار كميات "النفط المكرر" التي وردت بجداول وزارة الثروات الطبيعية في الإقليم، وهي قد تكون محقة بذلك إلى درجة ما، إذ لا يمكن الأخذ "بفوضى المصافي" في الإقليم بجدية، كما لا توجد معلومات واضحة عن مصاف رسمية لأخذها بنظر الاعتبار، وإن وجدت فإنها تمثل جزءاً ضئيلاً من "النفط المكرر" في السنتين 2010 و2011. وفي كل الأحوال فإن كميات الإنتاج الفعلية هي أكثر مما جاء في جداول الإقليم، وتكفي لتغطية كميات "النفط المكرر" الرسمية، وإضافة لذلك

فإن الإقليم يستلم حصة (17%) من المنتجات النفطية من المصافي العراقية، وأحياناً يستلم أكثر من هذه الحصة من بعض المنتجات بسبب برودة الجو. كما سنوضح في الفقرة رابعاً أدناه.

موجزاً لجداول وزارة النفط المشار إليها أعلاه

السنة	مليون برميل النفط المنتج	مليون برميل النفط المستلم	مليون برميل النفط غير المستلم	مليون دولار قيمة النفط غير المستلم
2010	27,086	-	27,086	2086
2011	68,109	34,501	33,608	3543
2012 (6 أشهر)	34,054	6,077	27,978	3010
المجموع	129,249	40,578	88,672	8639

إن الخسارة التي تكبدتها الموازنات الاتحادية لسنوات 2010 و2011 ونصف 2012، بسبب امتناع حكومة الإقليم عن تصدير النفط من خلال خط التصدير الرسمي، بلغت (8,639) مليار دولار حسب حسابات وزارة النفط.

ولو أخذنا طريقة احتساب وزارة النفط نفسها، لبلغت الخسارة إلى نهاية 2012 مبلغاً يعادل (11,300) مليار دولار (بعد الأخذ بنظر الاعتبار استلام الحكومة الاتحادية من الإقليم ما يقارب 9,9 مليون برميل لغرض التصدير في الأشهر الثلاث الأخيرة من 2012). ودخلت هذه المبالغ في جيوب الشركات والمهربين و"الآخرين"، ولم يستفد منها أبناء الإقليم إذ كان من المفروض أن تذهب الـ(17%) منها إلى موازنات الإقليم، وأخذت هذه المليارات من أفواه العراقيين جميعاً. وحتى لو أخذنا كميات "النفط المكرر" بنظر الاعتبار، فإن المبلغ يتجاوز (10) مليارات دولار في كل الأحوال، علماً إن الاحتساب هو لسنوات 2010 – 2012 ولم يتم احتساب السنوات السابقة.

ولو احتسبنا الخسارة الناجمة عن إيقاف تصدير نفط الإقليم في سنة 2012 وفق ما جاء بالموازنة الاتحادية لسنة 2012، أي وجوب تصدير كمية (175) ألف برميل/اليوم، لكان من واجب الإقليم تصدير (63,875) مليون برميل. ولكن ما صدر فعلاً في سنة 2012 هو (16) مليون برميل فقط (منها 6,077 في الثلاث أشهر الأولى و9,23 مليون برميل في الثلاث أشهر الأخيرة). وبهذا تبلغ كمية النفط غير المصدر (47,875) مليون برميل، تزيد قيمتها عن (5,2) مليار دولار، بأسعار النفط المصدر من كركوك في ذلك الوقت. ولأصبحت خسارة سنوات 2010 – 2012 (10,8) مليار دولار. وهنا لم تحتسب الكمية "المكررة" التي يذكرها الإقليم في تقاريره، واعتبرت أن من حق الإقليم التصرف بها لتكرير نفطه، ودون أن يدفع عوضاً عنها أي مبلغ للخزينة الاتحادية. وبهذا نجد أن الخسارة قاربت أو حتى زادت عن طريقة الاحتساب الأولى، رغم إدخال جميع النفط "المكرر" لحساب الإقليم مجاناً.

رابعاً: لقد كانت النسبة المؤية من مجمل الإنتاج المحلي للمشتقات النفطية التي سلمتها الحكومة الاتحادية الى إقليم كردستان للفترة بين السنوات 2008 – 2011، كما يلي، إعتماداً على معلومات موثقة من وزارة النفط.

السنة	البنزين	(كيروسين) النفط الأبيض	زيت الغاز	الغاز السائل
2008	%18	%20	%12	%20
2009	%16	%20	%13	%16
2010	%16	%18	%12	%15
2011	%20	%20	%12	%15

وعلى إثر قيام الإقليم بتقليل النفط لأغراض التصدير الرسمي وذلك في بداية 2012، وكذلك لحصول وزارة النفط على معلومات رسمية من الإقليم، من خلال الكتب المشار إليها في أولاً وثانياً أعلاه، والتي تشير إلى "تكرير" كميات كبيرة من نفط الإقليم، إضافة إلى النفط

المجهز إلى "المصافي الصغيرة"، اتخذت وزارة النفط قرارها في أوائل آذار 2012، بإيقاف تسليم أي نفط أسود لمحافظات إقليم كردستان. كذلك طلبت من دوائرها المعنية احتساب كميات المشتقات النفطية المنتجة في إقليم كردستان، وخصمها من الحصص المقررة للإقليم. وكانت كميات المشتقات النفطية المنتجة في محافظات الإقليم الثلاث بلغت (1100)م^3/اليوم من النفط الأبيض و(1500)م^3/اليوم من زيت الغاز، و(3500)م^3/اليوم من زيت الوقود (النفط الأسود).

ونود أن نضيف هنا بأن كلف النفط الخام اللازم للمصافي الاتحادية خارج الإقليم، وعوائد هذه المصافي من بيع المشتقات النفطية كلها تظهر في حسابات وزارة النفط، وتسدد إلى وزارة المالية لتحتسب كعائدات في الموازنة الاتحادية. كذلك الأمر بالنسبة للوقود اللازم لمحطات الكهرباء، فإن على وزارة الكهرباء أن تدفع كلفته ويظهر بالنتيجة كعائدات في الموازنة الاتحادية. إضافة لذلك فإن أي استيراد للمشتقات النفطية لوزارة النفط، أو استيراد الوقود و"الغاز" اللازم للكهرباء يحتسب على حساب وزارتي النفط والكهرباء، ويؤخذ مما هو مخصص لهما في الموازنة العامة، والتي هي بالنتيجة جزء من 83% من تلك الموازنة، حيث الـ(17%) الأخرى منها تذهب إلى حكومة الإقليم. علماً إنني هنا أدخلت حصص الإقليم والحكومة الاتحادية من المصروفات السيادية ضمن هذه النسبة.

من العائدات المبينة أعلاه والمتأتية من وزارتي النفط والكهرباء، والمتعلقة بالمصافي أو شراء المواد الأولية والوقود، والتي تذهب إلى الموازنة الاتحادية كعائدات، يذهب (17%) منها إلى الإقليم كجزء مما خصصته الموازنة العامة له.

في الوقت نفسه، فإن الإقليم لم يدفع أي مبلغ للموازنة الاتحادية من هذه العائدات سواء عن كلف الوقود أو المنتجات النفطية أو أجور الكهرباء. ولقد أشرنا إلى هذا الموضوع عند حديثنا عن شركة دانة غاز في الفصل الأول، وبينا أن قيمة الغاز المجهز إلى محطات الكهرباء في الإقليم، وبالسعر المدعوم الذي تدفعه محطات الكهرباء الاتحادية، قد وصل إلى (372) مليون دولار، وكان يجب أن يسلم إلى الحكومة الاتحادية ليكون جزءاً من الموازنة الاتحادية التي يستلم منها الإقليم 17%. أما قيمة المنتجات النفطية المباعة من قبل حكومة الإقليم، وقيمة النفط المسلم لمصافي الإقليم، فتصل إلى أضعاف هذا الرقم، وكان من المفروض أن تكون هذه العوائد جزءاً من عائدات الموازنة الاتحادية!!. ولا ندري إن كانت جزءاً من عائدات ميزانية الإقليم، فإذا لم تسدد إلى الميزانية الاتحادية، فإنها يجب أن تكون جزءاً من موازنة الإقليم!!

ب- تطور العلاقة بين المركز والإقليم!!

لقد وافقت حكومة الإقليم في أوائل 2011 على استئناف تصدير "جزء" من النفط المنتج من قبل الشركات النفطية العاملة لديها. وبدأ التصدير في شباط 2011، وفق مبدأ قيام الحكومة الاتحادية بدفع نصف قيمة النفط المصدر إلى حكومة الإقليم (لتدفعها إلى الشركات) لتغطية كلف الشركات الاستثمارية والتشغيلية (أي تغطية نفط الكلفة). ويعتبر المبلغ سلفة يجب تصفيتها وتسويتها بمصادقة ديوان الرقابة المالية، وذلك على ضوء المعلومات الكافية التي تقدمها الشركات وحكومة الإقليم لإثبات هذه الكلف، ولم يتم حتى الآن تصفية أية سلفة لنقص المعلومات المقدمة. أوقف الإقليم التصدير في نهاية آذار 2012 بحجة عدم إعطاء المبالغ اللازمة "والمتفق عليها" إلى الشركات، رغم عدم تسوية أية سلفة!! ولكن الجو العام في النصف الثاني من عام 2012 كان يساعد في التوصل إلى حل ما، وسارت الأمور كما يلي:

أولاً: جرت مفاوضات في النصف الثاني من سنة 2012، بين وزارة النفط الاتحادية ووزارة الثروات الطبيعية للإقليم، بمباركة الجهات المسؤولة عن الطرفين وبمشاركة الوزارات والجهات المعنية. تم نتيجة هذه المفاوضات التوصل إلى محضر اجتماع في 2012/9/13، والذي اعتبر في حينه "اختراق" للعلاقة النفطية المتوترة بين المركز والإقليم.

والملاحظ في محضر الاجتماع هذا، هو توقيعه من قبل السادة وزراء النفط والمالية والتجارة في الحكومة الاتحادية، وكذلك تم توقيعه في 2012/9/16 من قبل رئيس ديوان الرقابة المالية مع إضافة "أتحفظ على منح السلفة الثانية 350 مليار دينار لعدم وجود تخصيص في موازنة 2012". ولكن لم يوقع هذا المحضر من قبل رئيس اللجنة الوزارية نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الدكتور روز نوري شاويس، ولا من قبل وزير الثروات الطبيعية في الإقليم الدكتور أشتي هاورامي، إذ إن اسميهما مذكوران في المحضر ولكن دون توقيعهما!!.

رفع المحضر كما هو إلى مجلس الوزراء، ووافق عليه المجلس في قراره المرقم (333) في 2012/9/18. [المحضر والقرار موجودان في المرفق (2أ و2ب)].

تضمن المحضر (8) نقاط، وتضمن قرار مجلس الوزراء النقاط الثمانية الموجودة في المحضر مع إضافة نقطتين أخرتين، وسنوضح أدناه أهم نقاط محضر الاتفاق وقرار مجلس الوزراء.

(1) جاء قرار مجلس الوزراء (333) بالموافقة على المحضر مع إضافة "**اعتماد تحفظ السيد رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي، وشريطة توقيع ممثلي الإقليم على المحضر**".

من الواضح أن مجلس الوزراء تنبه إلى عدم توقيع المحضر من قبل السيدين روز نوري شاويس، وأشتي هاورامي، واعتبر أن الموافقة مشروطة بتوقيعهما على المحضر، وكما ثبت في الفقرة (9) من قراره بأن يصادق الاتفاق من قبل مجلس الوزراء الاتحادي ومجلس وزراء الإقليم). كما ألزم وزارة المالية الاتحادية بعدم دفع أي مبلغ لحين موافاتها بمصادقة مجلس وزراء الإقليم. وكما يظهر فإن المحضر تم توقيعه من قبل ممثلي الإقليم لاحقاً، إذ تم دفع مبلغ (650) مليار دينار إلى حكومة الإقليم في أواخر أيلول 2013. وإن كانت وزارة المالية قد قامت بدفع المبلغ من غير هذين التوقيعين ومصادقة مجلس وزراء الإقليم، عند ذاك سيكون الأمر غريباً ومريباً!!، وفي الوقت نفسه يصبح بمقدور الإقليم أن يقول إنه لم يوقع على المحضر، وعليه فهو غير ملزم بما جاء به كما سنوضحه في الفقرات أدناه!!.

(2) جرى الاتفاق على أن تكون كميات النفط الخام المسلمة من الإقليم إلى وزارة النفط الاتحادية بالمعدلات التالية:

* (140) ألف برميل/اليوم لما تبقى من أيلول الحالي.
* (200) ألف برميل/اليوم للأشهر المتبقية من عام 2012.

وأضاف الاتفاق بأن يقوم الإقليم بتقديم تقديراته لكميات النفط المتوقع تصديرها خلال عام 2013 مع مستحقات الشركات المقدرة لنفس الفترة المدرجة في مشروع الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2013، بالتنسيق مع وزارتي النفط والتخطيط الاتحاديتين.

ولكن ما تم تنفيذه يختلف عما جاء في المحضر، إذ إن معدل الأسبوعين الأخيرين من أيلول كان (122) ألف برميل/اليوم. أما معدل الثلاثة أشهر الأخيرة من 2012 فلقد بلغ حوالي (108) ألف برميل/اليوم (منها 146 ألف برميل/اليوم معدل تشرين الأول، و152ألف برميل/اليوم معدل تشرين الثاني، و27 ألف معدل كانون الأول)، كذلك لم يرسل الإقليم أي تقرير عن التصدير في سنة 2013 رغم تأكيدات وزارة النفط على وزارة الثروات الطبيعية، ورغم ما جاء في الفقرة (3) من قرار مجلس الوزراء بوجوب تقديم الإقليم لتقديراته للكميات المتوقع تصديرها خلال 2013. و ما جاء بميزانية 2013 حول وجوب قيام الإقليم بتصدير ما معدله (250) ألف برميل/اليوم، هو تقديرات من وزارة النفط الاتحادية.

(3) تدفع وزارة المالية إلى حكومة الإقليم بداية الأسبوع القادم (من قرار مجلس الوزراء) سلفة مقدارها (650) مليار دينار وفقاً لقانون الموازنة العامة لسنة 2012، وسلفة ثانية نهاية الأسبوع بعد موافقة مجلس الوزراء مقدارها (350) مليار دينار.

علماً إن المبلغ (350) مليار دينار لم يتم دفعه لتأييد مجلس الوزراء لتحفظ رئيس ديوان الرقابة المالية كما أوضحنا أعلاه، وتم دفع (650) مليار دولار في الوقت المحدد.

(4) أكدت الفقرة (4) من قرار مجلس الوزراء على "إعداد تقرير مفصل عن الكميات المنتجة والمصدرة والمباعة محلياً والمكررة ومستحقات الشركات عن هذا الطريق ابتداءاً من عام 2008 ولغايته، وعلى أن يقدم التقرير إلى مجلس الوزراء خلال هذا الشهر من خلال لجنة مشتركة (من وزارة الثروات الطبيعية في الإقليم ووزارة النفط الاتحادية) تبدأ أعمالها في محافظة أربيل خلال شهر أيلول الحالي". وسنتحدث عن هذا التقرير في الفقرة (ثانياً) أدناه.

وأكدت الفقرة (5) من قرار مجلس الوزراء بقيام "فريق عمل التدقيق المشكل من وزارة النفط الاتحادية والثروات الطبيعية في الإقليم والرقابة المالية في الإقليم، وبرئاسة

ممثل من ديوان الرقابة المالية الاتحادية بمباشرة أعماله فوراً بتدقيق كلف ومستحقات الشركات المنتجة حسب العقود المبرمة العاملة في الإقليم وتؤمن وزارة الثروات الطبيعية مستلزمات العمل"

(5) وأكدت الفقرة (6) من قرار مجلس الوزراء على تبادل المعلومات بين الطرفين حول كميات النفط المكررة وكميات المنتجات النفطية وحساب حصة الإقليم منها وفقاً لنسبة (17%) من النفط الخام المكرر، مع نسبة (17%) من النفط الخام المورد إلى وزارة الكهرباء بعد خصم نسبة النفط الأسود.

كما طلبت الفقرة (7) تشكيل لجنة دائمة عليا من ممثلي وزارة النفط والمالية وديوان الرقابة المالية الاتحادية ونظرائها في الإقليم لمتابعة تنفيذ الاتفاق ومعالجة أي طارئ قد يحصل.

وتعتبر الفقرة (8) من قرار مجلس الوزراء من أهم النقاط إذ تقول: **"تنفيذ هذا الاتفاق ككل والإخلال بأحد بنوده يعني الإخلال بالاتفاقية"**.

لقد كان الاتفاق وقرار مجلس الوزراء (333) في صالح الإقليم بكل المقاييس، إذ لم يشر إلى ميزانية 2012 بوجوب تصدير (175) ألف برميل/اليوم من نفط الإقليم، وحاول أن يكسر الجمود "بالتنازل" عن هذه الكميات المحددة في الميزانية التي صوت عليها نواب الإقليم في البرلمان الاتحادي. ولكن لم يقم الإقليم ومنذ اليوم الأول بتنفيذ فقرات الاتفاق، إذ كان معدل ضخ نفط التصدير لما تبقى من أيلول (122) ألف برميل/اليوم بدلاً من (140) ألف برميل/اليوم. كما كان معدل الثلاث شهور الأخيرة من سنة 2012 (108) ألف برميل/اليوم بدلاً من (200) ألف برميل/اليوم، ووصل أعلى معدل للضخ في شهر تشرين الثاني (152) ألف برميل/اليوم، أي أقل من المطلوب بكمية (48) ألف برميل/اليوم. والسبب الذي قدمته حكومة الإقليم للإخلال بالاتفاق- بحيث وصل التصدير إلى معدل (27) ألف برميل/اليوم فقط (بدلاً من 200 ألف برميل/اليوم) في الشهر الأخير من السنة ومن ثم إيقاف التصدير كلياً- هو التحفظ الذي وضعه رئيس ديوان الرقابة المالية، ووافق عليه مجلس الوزراء، بعدم الموافقة على دفع

(350) مليار دينار (أي حوالي 280 مليون دولار) لعدم وجود تخصيص مالي في ميزانية 2012. وكان من الممكن تأجيله إلى سنة 2013 لحل الموضوع، ولكن حكومة الإقليم كانت تدافع بحماس عن "حقوق الشركات الأجنبية النفطية" المتعاقدة معها وتطالب بالحصول على المبلغ اليوم قبل الغد، وهي تعرف جيداً بأن الشركات كانت قد استلمت مستحقاتها تماماً، وما يدفع لها هو لتغطية "نفط الربح" وليس "نفط الكلفة".

لقد انهار الاتفاق كله، ولم يؤخذ بقرار مجلس الوزراء، وخسر العراقيون (كرداً وعرباً وباقي الأطياف العراقية) ما خسروا، وفشل الاتفاق، إذ إن الفقرة (8) منه تقول: " تنفيذ هذا الاتفاق ككل والإخلال بأحد بنوده يعني الإخلال بالاتفاقية"، وربحت الشركات و"المنتفعين" منها وخسر العراقيون!!.

إن ما يثير استغرابي هو موقف الحكومة الاتحادية ووزارة المالية، إذ رغم الإخلال بالاتفاق من قبل حكومة الإقليم، والخسارة التي لحقت بالعراقيين، فإن وزارة المالية دفعت إلى حكومة الإقليم "استحقاق" الفصل الأول من سنة 2013 مقدماً، وقبل صدور الميزانية. **وإن الوزير الذي دفع هذا الاستحقاق لم يدفع في الوقت نفسه استحقاقات المحافظات الأخرى**. وكانت وزارة النفط قد قدمت لمجلس الوزراء دراسة عن مبالغ خسائر الميزانية الاتحادية نتيجة عدم تصدير نفط الإقليم، والتي تحدثنا عنها سابقاً، وتطلب من المجلس "اتخاذ ما يلزم"، ولكن المجلس لم يتخذ أي إجراء، وفي هذا الإثناء "اشتعل" العراق "فتنة" لا يزال سعيرها يتصاعد لحد كتابة هذه السطور!!.

ثانياً: في أواخر 2012 استلم ممثلوا وزارة النفط الاتحادية- ضمن اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء (333) لتدقيق كلف تطوير حقول كردستان- من وزارة الموارد الطبيعية جدولاً كبيراً مكتوباً باللغة الإنكليزية يقع في (13) عمود، مع ملاحظات في أسفله. يتضمن الجدول معلومات عن (سبع شركات) يطلق عليها اسم مقاولين contractors، والواضح أن الجدول لا يتحدث عن هؤلاء المقاولين وإنما يتحدث عن الحقول التي يديرها هؤلاء المقاولين كمشغلين لها operator. يتضمن

الجدول إنتاج كل حقل من هذه الحقول السبعة، وكيف وزع هذا الإنتاج بين التصدير "الرسمي"، والمصافي الرئيسية main refineries، والمبيعات الداخلية local sales، وما تم إرساله إلى المصافي الصغيرة topping plants. كذلك يتضمن الجدول ما استلمته هذه الحقول (والذي يسميهم الجدول مقاولين) من المبالغ التي دفعتها الحكومة الاتحادية مقابل التصدير، والمبالغ المستلمة من المبيعات الداخلية (local sales). ومعلومات أخرى، غير مفهومة، عن كل مقاول تحتاج إلى توضيحات، حيث يفهم من هذه المعلومات أنها تتضمن حصص للحكومة (والمفهوم منها حصة حكومة الإقليم)!!

إن المعلومات عن كميات النفط محسوبة إلى حد البرميل الواحد، والمعلومات عن المبالغ موضوعة إلى حد الدولار الواحد، مما يعطي انطباعاً بـ"دقة" المعلومات الشديدة - على الأقل - بالنسبة لمعدي الجدول! ولم يتضمن الجدول أية إشارة إلى "تهريب" النفط، وكأن النفط جميعه استهلك في داخل الإقليم!!، ولم تذهب أية قطرة منه إلى خارج القطر، عدا ما تم تصديره رسمياً من خلال أنبوب التصدير الاتحادي.

ولتناقض المعلومات الموجودة في هذا الجدول عما جاء في تقارير الشركات نفسها، كما أوضحته في الفصل الأول من هذه الدراسة عن خمس من الشركات المذكورة في هذا الجدول و"النهب" المنظم فيها لنفط الإقليم، رأيت من الواجب بحث بعض الجوانب من هذا الجدول، ولمعرفة دقة هذه المعلومات بصورة واضحة، علينا الرجوع إلى تقارير الشركات نفسها منذ 2003 وحتى 2012، إذ إن الجدول يشمل مجموع الكميات والمبالغ خلال هذه الفترة، وقد اعتمدت على التقارير السنوية للشركات لسنة 2011 فقط، مع بعض المعلومات عن سنة 2010 و2012، والقليل من المعلومات عن السنوات الأخرى. و للاسف لا أملك الوقت الكافي للدخول في تقارير السنوات الأخرى وتحليلها، وليس من شأن هذه الدراسة القيام بذلك. فمهمة هذه الدراسة إعطاء أدلة على "النهب"، وكذلك إعطاء أدلة على عدم دقة المعلومات المرسلة من الإقليم من خلال النظر في تقارير الشركات العاملة لسنة 2011، وعلى "اللجان المختصة" تحديد كمية الخطأ بدقة، إذ إن الأمر من صلب عملها.

لإعطاء الخطوط العامة لما جاء في هذا الجدول، فقد قمت بتقريب أرقام الإنتاج المذكورة فيه إلى أقرب ألف برميل، وقربت المبالغ إلى أقرب ألف دولار (أي حذفت ثلاثة أصفار). ولن يغير هذا من ألأمر شيئاً، إذ إن أرقام الجدول غير دقيقة و"مطبوخة cooked" في كل الأحوال!

(1) لقد وضع الجدول تحت عمود (المقاولين contractors) الأسماء التالية، والتي يجب توضيحها، قبل قيامنا بوضع جداولنا المعتمدة على هذا الجدول وتوضيح أماكن الخطأ فيه:

DNO (ويقصد بها إنتاج حقل طاوكى المسؤولة عن هذا الحقل ككل).

TTOPCO ويقصد به التجمع (الكونسورتيوم) النفطي الذي يدير حقل طق طق، أي جميع المعلومات التي في الجدول هي عن حقل طق طق).

KAR (وهي الشركة العراقية التي تدير حقل قبة خرمالة، ولم نتحدث عنها في الفصل الأول).

GKPI (شركة كلف كيستون).

WZ (وهي شركة ويسترن زاكروس).

Afren (وهي شركة بريطانية لم نتحدث عنها في الفصل الأول)، وعرف عنها بأنها وجدت احتياطياً نفطياً جيداً على إثر انتهائها من حفر البئر "سيمريت-2 Simrit-2" في رقعة عين سفني، وأعلنت ذلك في منتصف نيسان 2012، ولها علاقة مع شركة هنت في حقل عين سفني. كما إن لها حصة في رقعة "برده رش Barda Rash". ولا أعرف من أي حقل جاءت الكميات المذكورة في الجدول، وهل هي من حقل شركة هنت الأميركية نفسه و تجنبوا ذكر اسمها (أي اسم شركة هنت)، لأن هنالك لغط كبير حولها منذ 2007 من أنها تعمل في محافظة نينوى وليس في الإقليم!!

DANA (وهي جزء من كونسورتيوم اللؤلؤة الذي يدير حقل خورمور الغازي، والذي تحدثنا عنه في الفصل الأول في معرض حديثنا عن شركة دانة غاز. لذا فإن ما

جاء بالجدول لا يخص شركة دانة غاز، وإنما يعود لكل نظام الغاز من حقل خورمور - وقريباً من حقل جمجمال أيضاً- الذي يدار من كونسورتيوم اللؤلؤة بقيادة دانة غاز).

(2) في أدناه جداول اعتمدت الجدول المقدم من حكومة الإقليم، وأولها جدول الكميات:

اسم المقاول contractor	الإنتاج ألف برميل	التصدير الرسمي ألف برميل	المصافي الرئيسية ألف برميل	المصافي الصغيرة topping plants ألف برميل
DNO	42383	21805	-	17105
TTOPCO	61534	18385	15753	27269
KAR	43829	9663	29313	4853
GKPI	727	21	-	706
WZ	951	-	-	951
Afren	376	-	315	61
DANA	13751	6539	-	-
المجموع	163552	56413	45381	50945

نلاحظ في هذا الجدول أن مجمل الإنتاج أكثر من مجموع النفط المصدر، والنفط المرسل إلى المصافي الرئيسية، والنفط "المرسل lifted" إلى "المصافي الصغيرة "topping plants". والسبب أن هناك عمود في الجدول المرسل من الإقليم يذكر "المبيعات الداخلية local sales"، ويذكر فيه مقاول واحد قام بذلك وهو DANA إذ باع (7,212) مليون برميل. كما يوجد عمود آخر تحت عنوان: "مرسل إلى طاوكى lifted to Tawke"، ويتعلق بالمقاول DNO، حيث أرسل (3,411) مليون برميل، ولا أعرف ما المقصود بهذا العمود إذ إن DNO يعني حقل طاوكى، فلماذا يرسل إلى الحقل هذه الكمية الكبيرة من النفط والمنتجة منه!!.

في كل الأحوال لو أضفنا الكميتين المذكورتين أعلاه، فإن الإنتاج الكلي سيساوي الكميات المصرفة.

يوجد في أسفل جدول الإقليم ثلاث ملاحظات، وهي: إن (156657) برميلاً لم يتم احتسابها لأنها تمثل الطاقة التخزينية، وإن (32180) برميلاً استخدمت للأغراض الداخلية في عمليات الحقول، كذلك هناك (395945) برميلاً كانت قد استخدمت من حقل طق طق في المصفى الرئيسي في السليمانية في سنة 2003!!.

(3) فيما يلي جدول المبالغ والمأخوذ من الجدول المقدم من حكومة الإقليم:

اسم المقاول contractor	المبلغ المستلم للتصدير الرسمي (1000) دولار	المبلغ المستلم للمبيعات الداخلية local sale (1000) دولار
DNO	163668	505310
TTOPCO	137755	746529
KAR	47652	249530
GKPI	-	-
WZ	-	27727
Afren	-	793
DANA	102166	374948
المجموع	451242	1,904,836

من الملاحظ أن جدول الإقليم لم يشر في كميات المبيعات الداخلية إلاّ لشركة دانة، بينما في مبالغ المبيعات الداخلية شمل كل الشركات. ومن الواضح أن ما يقصده الجدول في مبالغ "المبيعات الداخلية" هو "مبالغ المصافي الصغيرة topping plant" أيضاً. لا سيما وإن تفاصيل الأعمدة الأخرى المذكورة في الجدول تشير إلى ذلك، وقد يفهم منها أيضاً أن للحكومة (حكومة الإقليم) حصة في المبيعات الداخلية من ضمن ما استلمته الشركات من مبالغ نتيجة البيع الداخلي ومبالغ النفط المأخوذ من "المصافي الصغيرة"، ولكن هذا أمر يحتاج إلى تدقيق وتوضيح، وكذلك يطرح السؤال نفسه: هل ذهبت هذه المبالغ إلى موازنة الإقليم!! حيث إن مبالغ المبيعات الداخلية تصل حسب الجدول إلى

(1,905) مليار دولار وهو رقم عالٍ جداً، ولكن الرقم الحقيقي هو أعلى من ذلك بكثير!!.

(4) مناقشة الجدولين (2) و(3) أعلاه

ونؤكد هنا من أن هذه المناقشة هي رؤوس أقلام فقط، ومن يريد أن يحصل على معلومات دقيقة جداً فعليه الرجوع إلى تقارير الشركات نفسها في للفترة التي يغطيها الجدول المقدم من الإقليم، أي من سنة 2003 إلى سنة 2012.

إن الملاحظات المكتوبة أدناه هي ليست بتسلسل ما جاء بالجداول نفسها، وإنما ملاحظات اعتمدت على ما عرضناه عن الشركات في الفصل الأول من هذه الدراسة، وللتفصيل يرجى الرجوع إلى ما كتبناه كلما أشرنا إلى شركة منها في النقاط التالية.

- يشير جدول المبالغ أعلاه، بأن الشركات استلمت (451,22) مليون دولاراً عن مبالغ التصدير الرسمي إلى نهاية آب 2012، بينما دفعت الحكومة الاتحادية إلى حكومة الإقليم مبلغ (514) مليون دولاراً إلى نهاية أيار 2011 لتسدد إلى الشركات عن النفط المصدر إلى ذلك الوقت، ولا نعرف أين ذهب الفرق. إضافة الى ذلك فإن الحكومة الاتحادية سددت مبلغاً آخراً قدره (541) مليون دولاراً في تشرين الأول 2012 ولا يظهر هنا، إذ إن الجدول ينتهي في آب 2012.
- بلغ الربح الصافي لشركة دانة غاز في عملياتها في العراق (حسب تقاريرها)، في سنتي 2010 و2011 (308) مليون دولاراً، مما يعني أن ربح كونسوريتوم اللؤلؤة مشروع غاز خورمور في كردستان والذي يتضمن إدارة حقل خورمور وإنتاج الغاز الطبيعي والغاز السائل والمكثفات النفطية، يصل إلى (770) مليون دولاراً (إذ إن حصة دانة غاز هي 40%). ولو افترضنا أن هذه الأرباح تعادل 80% من العائدات (وهو رقم مرتفع جداً، ولكنه رقم فعلي)، نرى أن عائدات الكونسوريتوم من عملهم في العراق يصل إلى (962,5) مليون دولار. ولو افترضنا أيضاً أن ما استلمته دانة عن النفط المصدر، وهو مبلغ (102,2) مليون دولار كما هو واضح في جدول المبالغ أعلاه هو ضمن العائدات، عندها تكون العائدات الأخرى

(860,3) مليون دولار عن سنتي 2010 و2012 فقط. ولكن جدول الإقليم (كما موضح في جدول المبالغ أعلاه)، يقول إن DANA استلمت من المبيعات الداخلية (374,9) مليون دولار فقط عن جميع سنوات عملها في كردستان بضمنها سنة 2012 إلى نهاية شهر آب. وحسب علمنا لا يوجد لشركة DANA أي عمل في كردستان غير عملها في حقل خورمور (وهذا ما تقوله تقارير الشركة نفسها)، فمن أين جاء الفرق البالغ (485,4) مليون دولار بين عائدات دانة غاز المقدرة بناء على تقاريرها وبين ما استلمته حسب أرقام جدول الاقليم الجواب تجده في عرضنا لشركة دانة غاز في الفصل الأول!!، وهو بالتأكيد من "المبيعات الداخلية"!!.

- يقول جدول حكومة الإقليم إن شركة GKPI (كلف كيستون)، لم تستلم أي مبلغ من المبيعات الداخلية، بينما تقرير الشركة السنوي لسنة 2011 يقول إنها استلمت مبالغ "البيع الداخلي" لسنة 2011، وكانت (7,7) مليون، ولو أخذنا ما ذكرته عن "البيع الداخلي" لسنة 2010 نصل إلى مبلغ (8,5) مليون دولار. ولكن حكومة الإقليم ألغت الرقم نهائياً، ولم تقم بتقليله كما فعلت بأرقام DANA!!

إضافة لذلك فإن جدول كميات الإنتاج، يقول إنها أرسلت إلى خط التصدير (21) ألف برميل، والباقي من إنتاجها أي (706) ألف برميل ذهبت إلى المصافي الصغيرة topping plant. بينما تقول الشركة في تقريرها لسنة 2011 بأن إنتاجها قد بيع داخلياً، مما يفيد بأن البيع الداخلي والمصافي الصغيرة ذو معنى واحد، ورغم هذا "نسي" جدول حكومة الإقليم أن يضع المبالغ في عمود المبيعات الداخلية وكأن الشركة أعطت هذه الكميات مجاناً إلى المصافي الصغيرة حسب ما يوحي به الجدول، وما كان بإمكان الجدول أن يقول إن ما ذهب إلى المصافي الصغيرة هو "تهريب" لذا لجأ الى تجاهل الامر!! علماً إن المعلومات الاستخباراتية العراقية والتي تحدثنا عنها في الفصل الأول قد ذكرت في تقاريرها إن حقل شيخان (وهو الحقل التابع إلى كلف كيستون GKPI)، من ضمن الحقول التي يهرب منه النفط إلى البحر الأسود، وبكميات تصل إلى (8-10)

ألف برميل يومياً. ويجد القارئ معلومات أكثر عن تهريب الشركات الأخرى للنفط ضمن ما كتبناه في الفصل الأول عن هذه الشركة.

- ذكر الجدول المعد من قبل حكومة الإقليم أن قيمة "المبيعات الداخلية" المستلمة من المقاول، منذ بدء الإنتاج في سنة 2003 وإلى نهاية آب 2012، بلغت (746,5) مليون دولار، والمقاول هنا TTOPCO (تجمع شركتي أداكس وجينيل إنيرجي التركية).

ولكن ما يراه القارئ فيما كتبناه عن الشركة في الفصل الأول، هو صورة أخرى مأخوذة عن تقارير الشركة نفسها، أو من التقرير المكتوب عنها وبالتنسيق معها. فمثلاً يقول تقرير البنك الأشهر في أميركا "أميريكان ميريل لينج American Merrill Lynch" الصادر في نيسان 2012 بالتنسيق مع شركة جينيل إنيرجي، بأن إنتاج طق طق لسنة 2010 تم بيعه داخلياً، إذ لم يكن هناك أي تصدير رسمي في سنة 2010، وقسم من الإنتاج أرسل إلى المصافي الرئيسية، والباقي هو الذي يتحدث عنه التقرير. وحصل المقاولون على (280) مليون دولاراً، مما يعني أن مبالغ "البيع الداخلي" لسنة 2010 كانت (350) مليون دولاراً، إذ إن لحكومة الإقليم حصة 20%، فالجدول يتحدث عن حصة "المقاولين"، وحكومة الإقليم ليست منهم. أما في سنة 2011، وهي السنة التي كانت فيها الصادرات الرسمية على أشدها، فإن "المقاولين" حصلوا على (290) مليون دولاراً نتيجة البيع الداخلي - حسب التقرير نفسه ، وإن مجمل البيع الداخلي يصل إلى (362,5) بإدخال حصة الإقليم، ليصل مجمل البيع الداخلي لسنتي 2010 و2011 فقط، إلى (712,5) مليون دولار.

ولو اعتبرنا أن "المبيعات الداخلية" لسنة 2012 مساوية لمبيعات سنة 2011، والمفروض أنها أكثر إذ توقف التصدير في نهاية آذار 2012، نصل إلى أن المبيعات لسنة 2012 ولثمانية أشهر تنتهي بشهر آب تبلغ (242) مليون دولار. أي إن المبيعات الداخلية لحقل طق طق وصلت إلى (954) مليون دولار للسنتين 2010 و2011 وللثمانية أشهر من 2012 (إلى شهر آب).

وهنا لم نحتسب كم من نفط طق طق كان قد تم بيعه داخلياً بين السنوات 2003 - 2009، حيث تم استخراج (8,996) مليون برميل من نفط "الشمبانيا" من طق طق في هذه الفترة، وتبلغ أقيامها بالأسعار السائدة في حينها (666) مليون دولار. ولو افترضنا أن ربع الكمية ذهبت إلى المصافي الرسمية، يبقى لدينا (500) مليون دولار. ولو افترضنا أن سعر "البيع الداخلي" يبلغ 60% من الأسعار العالمية السائدة نظراً لنوعية النفط العالية الجودة عليه ستكون قيمة المبيعات الداخلية للسنوات بين 2003 و2009 (500×60% = 300) مليون دولار، ويكون مجمل المبيعات "المبيعات الداخلية" لحقل طق طق من 2003 لغاية شهر آب 2012 ما يزيد عن (1,25) مليار دولار، أي حوالي 70% أكثر من المبلغ الذي ذكره الجدول المعطى من قبل وزارة الموارد الطبيعية إلى ممثلي وزارة النفط الاتحادية.

من المفروض أن لا نستغرب من أرقام مبيعات حقل طق طق، إذ أن تقرير شركة جينيل إنيرجي لسنة 2011 يقول: "وبغض النظر عن التوصل أو عدم التوصل إلى اتفاق طويل الأمد للتصدير في كردستان، فإننا لا نزال نستطيع تطوير الاستثمارات في كردستان، مع الاحتفاظ بقدر كاف من التوسع". ويقول التقرير أيضاً إن لشركة جينيل إنيرجي علاقة مع المشترين المحليين منذ فترة طويلة". ويقول مدير العمليات في حقل طق طق إنه حتى إذا لم يكن هنالك من تصدير فإنهم يستطيعون الاستمرار بالإنتاج إلى (80) ألف برميل/اليوم، منها (35) ألف برميل/اليوم إلى مصفى بازيان، والباقي يباع "داخلياً"!! وفي مقابلة مع مدير العمليات في 2012/8/7، ذكر إن الإنتاج الحالي (أي في ذلك التاريخ)، يبلغ (105) ألف برميل/اليوم، منه (55) ألف برميل/اليوم ينقل بالشاحنات الحوضية إلى خرماله للتصدير (ولم يكن هنالك تصدير في 2012/8/7، ولم يبدأ إلاّ في أيلول 2012)، ومنه (35) ألف برميل/اليوم ينقل إلى مصفى بازيان، والباقي (15) ألف برميل/اليوم يخزن!! والخزن هنا فكاهة!، وبالواقع ما يعنيه مدير العمليات أن (15+55)=(70) ألف برميل/اليوم يباع داخلياً، أي يهرب!!. ويمكن الاطلاع على

تفاصيل ذلك في الرجوع إلى ما كتبنا عن شركة جينيل إنيرجي التركية في الفصل الأول.

يقول الهامش الموجود في أسفل جدول الإقليم، بأن كمية من النفط بلغت (395945) برميل من حقل طق طق قد تم نقلها في سنة 2003 إلى المصافي الرئيسية main refineries، إلى مصفى السليمانية. وحسب علمنا لا يوجد مصفاً في السليمانية، وما موجود حالياً في السليمانية هو مصفى بازيان، الذي بُدء العمل به في 2006 وتم تشغيله في سنة 2009 وليس 2003 كما جاء في الهامش.

- يقول جدول حكومة الإقليم إن مجمل ما استلمته ويسترن زاكروس من المبيعات الداخلية هو (27,7) مليون دولار، بينما تقرير الشركة نفسه يقول إن مبيعاتهم الداخلية كانت (12,9) مليون دولار في سنة 2011، و(25,9) مليون دولار في الربع الأول لسنة 2012، أي (38,8) مليون دولار ولا يزال لدينا خمسة أشهر من المبيعات الداخلية لسنة 2012 (إلى نهاية شهر آب) لم يتم احتسابها.
- جاء في الجدول المشار إليه أعلاه، أن مجمل إنتاج DNO (أي حقل طاوكى)، بلغ (42,383) مليون برميل، بينما في حساباتنا عندما تحدثنا عن شركة DNO النرويجية وصلنا إلى أن مجمل إنتاج حقل طاوكى وصل إلى (70,6) مليون برميل إلى نهاية 2012، أو ما يقارب (65) مليون برميل إلى نهاية آب 2012.

وقد وجدنا أيضاً في حديثنا نفسه عن الشركة أن إنتاجها في سنة 2011 كان (72,7) ألف برميل/اليوم، (أي 26,5 مليون برميل لسنة 2011 فقط) حسب تقارير الشركة، بينما تقول حكومة الإقليم في الرسائل المرسلة والمشار إليها في المرفق رقم (1)، إن معدل إنتاج حقل طاوكى لسنة 2011 كان (51,6) ألف برميل/اليوم.

إن شركة DNO، والتي تملك 55% من حقل طاوكى، تقول إن أرباحها لوحدها من هذا الحقل في سنة 2011 كانت (212) مليون دولار، أي أرباح الحقل كانت حوالي (385) مليون دولار لسنة 2011 فقط، والذي يعني أن مبيعاتها لسنة 2011 بلغت (481) مليون دولاراً، بافتراض نسبة الربح 80% من المبيعات. فكيف لنا أن نتقبل أن

مبيعات الشركة الداخلية منذ بدء إنتاجها في سنة 2007 إلى نهاية آب 2012 بلغت (505,3) مليون دولاراً كما جاء في الجدول المرسل من حكومة الإقليم. علماً إن حساباتي لمبيعاتها كانت تقارب ثلاثة أمثال هذا المبلغ بافتراض أن DNO باعت إنتاجها بأسعار تعادل 40% فقط من الأسعار العالمية، كما موضح في الفصل الأول، ومشيرين الى ما ذكرته المجلة النفطية الشهيرة "بلاتس أويلكرام" في نهاية عام 2007 بأن نفط حقل طاوكى يهرب إلى إيران بواسطة طرف ثالث.

- لقد جاء بتقرير ممثلي وزارة النفط، الذين حملوا معهم الجدول الذي أعطتهم إياه وزارة الموارد الطبيعية، بأنهم في زيارتهم لموقعي حقل طق طق، وحقل قبة خرماله، لاحظوا إن حقل طق طق في 2012/12/26 كان مستمراً في الإنتاج وبمعدل (100) ألف برميل/اليوم. كما إن حقل خورمالة كان أيضاً في 2012/12/27 مستمراً بانتاج ما بين (100-105) ألف برميل/اليوم. أي إن الإنتاج من حقلين فقط كان أكثر من (200) ألف برميل/اليوم في وقت توقف فيه التصدير الرسمي. ولو افترضنا (80) ألف برميل/اليوم يرسل إلى المصافي الرسمية، يكون "البيع الداخلي" أو التهريب من هاتين الشركتين فقط حوالي (120) ألف برميل/اليوم.

ج- مسائل مالية نفطية أخرى تخص إقليم كردستان العراق

سنتحدث الآن عن مسائل مالية نفطية لم يسبق الحديث عنها من قبل، ولكن قسماً منها مثار من قبل وزارة النفط الاتحادية.

أولاً: حوافز العقود الموقعة:

من الأمور الاعتيادية في العقود النفطية أن تمنح الشركات حوافزاً Bonus، في مراحل مختلفة من توقيع العقد وسير العمل. تبدأ عادة بما يسمى "حافز التوقيع Signature Bonus"، إذ تدفع هذ الحافز للحكومة عند توقيع العقد. وهناك "حوافز" أخرى تدفع عند اكتشاف النفط أو الغاز، أو عند بدء الإنتاج، أو تجاوز الإنتاج الكميات المحددة، ويحدد مبلغ ونوع الحافز في العقد.

ولقد قامت وزارة النفط بالاطلاع على عقود المشاركة بالإنتاج الموقعة مع حكومة الإقليم، والموجودة على الموقع الرسمي لحكومة إقليم كردستان[11]. و كان عدد العقود الموجودة في الموقع في آذار 2012 (42) عقدا موقعاً كما في المرفق رقم (3)، ولا زال نفس عدد العقود على الموقع لحد آذار 2013 ، مرتبة حسب الحروف الهجائية الإنكليزية لاسم الرقعة الموقعة، ولم تكن عقود أكسن موبيل الأميركية، أو كازبروم الروسية، أو توتال الفرنسية من ضمن هذه العقود.

لقد وجدت دراسة وزارة النفط للحوافز الموجودة في هذه العقود، والتي قدمت في شهر تشرين الثاني 2012، إن عقود كردستان تشمل ثلاثة أنواع من الحوافز، وهي "حوافز التوقيع"، و"حوافز بناء الطاقة الانتاجية Capacity Building Bonus" وكلتاهما تستلم بعد تاريخ نفاذ العقد وخلال (30) يوماً. أما الحافز الثالث فهو "حافز الإنتاج Production Bonus" والذي يدفع بعد بدء الإنتاج.

- بلغت مبالغ حوافز التوقيع (42 عقداً): (188,9) مليون دولاراً.
- بلغت مبالغ حوافز بناء الطاقة (42 عقداً): (1457) مليون دولاراً.

وبهذا يكون مجموع ما استلمته حكومة الإقليم عن الحافزين أعلاه (1645,9) مليون دولاراً، بالإضافة إلى (60) مليون دولاراً أخرى لعقدين سيتم استلامهما في مطلع عامي 2013 و2014.

نحن نتحدث عن مبلغ (1,646) مليار دولار تم استلامه، ولكن الإنتاج التجاري قد تم منذ فترة طويلة في حقلي طق طق وطاوكى، ولذا فإن "حوافز الإنتاج" لهذين الحقلين (على الأقل) قد تم استلامهما من قبل حكومة الإقليم أيضاً. وإن "حافز الإنتاج" تكون عادة بمبالغ عالية، ولكن لا نعرف مبالغ هذه الحوافز. كذلك لا نعرف مبالغ الحوافز التي تم دفعها من قبل الشركات الكبيرة التي وقعت عقودها في أواخر 2011 وفي 2012 مثل أكسن موبيل وتوتال وكازبروم نفت.

لذا يتوقع أن يتجاوز مبلغ الحوافز المستلم من قبل حكومة الإقليم من الشركات، أكثر من (2) مليار دولار بكل الأحوال. وإن هذا المبلغ يجب أن يسلم إلى وزارة المالية

الاتحادية، ليوضع في الموازنة الاتحادية. إن (83%) من هذا المبلغ يعود إلى العراقيين في خارج الإقليم. والأمر المثير للتساؤل بصورة أشد هو **هل ظهر هذا المبلغ في موازنة الإقليم؟!** إذ وحسب المعلومات التي لدينا والتي يتداولها بعض الإخوة الأكراد تقول إن هذه المبالغ لم تدخل في ميزانية الإقليم!، فكيف نطالب بإدخالها في الموازنة الاتحادية؟!.

في الواقع إن مسألة استلام هذه المبالغ من قبل الحكومة الاتحادية في الوقت الحاضر مسألة تثير جدلاً حول شرعية هذه العقود أصلاً، هذا في حال موافقة الإقليم على تسليمها. إذ إن هذه العقود غير شرعية وغير دستورية بنظر الحكومة الاتحادية (وبنظرنا نحن أيضاً)، وفي اعتقادي إن استلام المبالغ المشار إليها أعلاه من قبل الحكومة الاتحادية يعني الاعتراف بشرعية هذه العقود!!.

ثانياً: مستحقات الشركات النفطية الأجنبية والمصاريف السيادية

لقد تناولنا هذا الموضوع بإيجاز، عند الحديث في الفقرة "ب-الموازنة الاتحادية لسنة 2013 وحصة الإقليم" ، وعما يتعلق بالفقرة (9 ثالثاً) من الموازنة الاتحادية لسنة 2013 حول النفقات السيادية، والتي تتضمن "مستحقات عقود الشركات الأجنبية النفطية العاملة في إقليم كردستان العراق". وقد لاحظنا سابقاً بأن مستحقات الشركات النفطية الأجنبية العاملة في كردستان اعتبرت ضمن "المصروفات السيادية"، بينما مستحقات الشركات النفطية الأجنبية والمتعاقدة في عقود "خدمة فنية" مع وزارة النفط الاتحادية تم وضعها ضمن مصروفات وزارة النفط، وليس ضمن المصروفات السيادية. علماً إن مستحقات الشركات المتعاقدة مع وزارة النفط عالية جداً مقارنة بمثيلتها في كردستان، لأن ما يتم تطويره في هذه العقود هو لحقول عملاقة جداً تفضي بالنتيجة إلى إنتاج يعادل عشرة أمثال ما يتم في كردستان تقريباً. وما سنناقشه هو هل هناك إجحاف لجهة ما نتيجة هذا الوضع الحسابي؟!.

إن المصاريف السيادية هي التي تخدم جميع العراقيين، ومصاريف الشركات النفطية الأجنبية لتطوير الحقول هي لخدمة جميع العراقيين، إذ إنها تطور حقول عراقية سواء

في كردستان العراق أو في بقية أنحاء العراق، وما يطور وينتج من نفط هو لفائدة كل العراق.

عند وضع الموازنة العامة يتم تقدير العائدات، ومن ثم تحتسب المصروفات السيادية، والتي تستقطع من العائدات، والباقي يقسم إلى (17%) إلى إقليم كردستان و(83%) إلى بقية العراق. وكلما قلّت المصروفات السيادية ازدادت المصروفات التي يمكن توزيعها بين الإقليم وبقية العراق، والعكس صحيح أيضاً. وبهذا فإن المصروفات السيادية ليس لها علاقة بالحصص، إذ قد تزاد الحصة الفعلية عن 17% للإقليم في حال تنفيذ مشاريع تخدم كل العراق في الإقليم كبناء السدود المائية وغيرها، وكذلك قد تزاد حصة بقية العراق عن (83%) في حال تنفيذ مشاريع تخدم كل العراق مثل إنشاء الموانئ أو السكك الحديدية أو غيرها.

إن مصروفات الشركات الأجنبية النفطية، هي لغرض تطوير حقول نفطية، فهي كلف استثمارية قامت الشركات بصرفها ويجب إرجاعها إلى الشركات مع فوائدها، وهي تساوي "نفط الكلفة" في عقود المشاركة في إقليم كردستان، وكذلك تساوي ما صرفته الشركات المتعاقدة مع وزارة النفط والتي يجب إرجاعها إلى الشركات بالقدر والطريقة المبينة في العقود في عقود "الخدمة الفنية".

لو كانت الموازنة الاتحادية اعتبرت مصروفات الشركات الأجنبية في عقود وزارة النفط ضمن المصروفات السيادية، لقلت المبالغ الممكن توزيعها بين الإقليم وبقية العراق، ولحصل الإقليم على مبالغ أقل مما حصل عليها في ميزانية 2013، وفي الوقت نفسه لحصلت بقية المحافظات والوزارات الاتحادية على مبالغ أعلى مما حصلت عليه. ولكنها موضوعة حالياً بالكامل ضمن المبالغ المخصصة لوزارة النفط، أي ضمن ما تم توزيعه (83%) لمن هو خارج الإقليم.

نلاحظ أن المخصصات الاستثمارية لوزارة النفط في ميزانية 2013 تعادل (18) ترليون دينار (أي ما يعادل 14,4) مليار دولار، يصرف قسم منها للشركات الأجنبية وقسم آخر يصرف على المصافي الجديدة أو توسيع المشاريع الحالية، أو يصرف على

الموانئ النفطية وعلى شبكة الأنابيب الواسعة. ويصرف على تطوير إنتاج الغاز المصاحب، وجميعها تخدم العراق كله. ولو حولت إلى المصاريف السيادية، ستقل ميزانية وزارة النفط ولكن هذا الأمر لن يعيق عملها، إذ سيتم الصرف من المصاريف السيادية. ولكن سيقل ما متوفر للتوزيع بين الإقليم وبقية العراق. أي عملياً ستقل حصة الإقليم بمبلغ يعادل (17%) من (14,4) مليار دولار، أي يقل بمبلغ يقدر بـ(2,44) مليار دولار. كما لن تتأثر أيّاً من المؤسسات والدوائر في غير الإقليم، لأن المبلغ استقطع من مخصصات وزارة النفط وهي في الوقت نفسه تستطيع صرفه من خلال المصاريف السيادية. بل وتزداد مخصصات بعض الدوائر بمبلغ (2,448) مليار دولار من الفائض من الإقليم.

هذه هي الطريقة الصحيحة والعادلة والواجب تطبيقها حسابياً.

ينطبق هذا الأمر على المصافي وعلى خطوط الأنابيب أيضاً، والتي احتسبها الإقليم ضمن المصاريف التي صرفتها الشركات النفطية الأجنبية. وبالواقع فإن الأمر ينطبق أيضاً على بعض محطات الكهرباء التي احتسبتها حكومة الإقليم ضمن مصاريف الشركات النفطية، حسب ما ذكرته الصحافة العالمية مثلاً بالنسبة لمحطة كهرباء دهوك، ولو من المفضل تدقيق صحة هذا الخبر من قبل اللجان المختصة.

ثالثاً: حصص حكومة الإقليم في الشركات المتعاقد معها

لقد تعاقدت وزارة النفط الاتحادية مع الشركات النفطية العالمية في عقود سميت "عقود خدمة فنية". إن ربح الشركات في هذه العقود يأتي من "الحافز" الذي يعطى لها عن كل برميل منتج يتجاوز الحدود الإنتاجية المحددة لها في العقود، وذلك بالنسبة للحقول المنتجة قبل التعاقد. أما في الحقول الجديدة فإن الحافز يعطى لكل برميل منتج مع بدء الإنتاج. والحافز يختلف من حقل لآخر، فهو في الحقول الكبيرة العملاقة يكون بين (1,6 - 1,8) دولار للبرميل، وبالنسبة للحقول الصغيرة يكون أعلى ويصل إلى (3) أو أكثر دولار للبرميل. ولنفترض أن الحافز يبلغ (2) دولار للبرميل الواحد، يعطى إلى الكونسورتيوم المكون لتطوير الحقل، والمكون من الشركات الأجنبية وإحدى شركات

وزارة النفط والتي لها دوماً حصة قدرها (25%) من حصة الكونسورتيوم، ولقد أوضحنا ذلك في كتابنا "الجديد في القضية النفطية العراقية". إن أرباح الشركات عالية جداً، إذ لو كنا نتحدث عن إنتاج (6) مليون برميل/اليوم لعدد من الحقول، فإن الإنتاج السنوي سيكون بحدود (2,190) مليار برميل، ومبلغ الحافز الكلي (2×2,19) = 4,38 مليار دولار، تستلم الحكومة الاتحادية (أي الموازنة الاتحادية العامة) مبلغاً قدره (1,533) مليار دولار كضرائب بقدر 35% من الأرباح. ثم تستلم الشركة العراقية التابعة لوزارة النفط (25%) من باقي الأرباح بعد احتساب الضرائب، أي تستلم (711,75) مليون دولاراً، وتسلمها أيضاً إلى الحكومة الاتحادية (الموازنة الاتحادية)، ليكون مجموع ما تستلمه الموازنة الاتحادية (2,245) مليار دولاراً، والباقي يذهب إلى الشركات الأجنبية النفطية. وإن (17%) من هذا المبلغ، وكذلك من قيمة النفط المباع ستذهب كحصة إلى إقليم كردستان (هذا في حال بقيت حصتها 17%). علماً إن هذا الإجراء يتم الآن ولكن بكميات أقل جداً من (6) مليون برميل/اليوم.

يا ترى ماذا يتم في عقود كردستان، وهل تستلم الحكومة الاتحادية (الموازنة الاتحادية العامة) ما يكافئ الحصص المبينة في عقود وزارة النفط الاتحادية. وإذا لم تستلم الحكومة الاتحادية هذا المبلغ (إذ إن 83% منها تعود إلى الشعب العراقي خارج الإقليم)، فهل تستلم موازنة الإقليم هذه المبالغ؟!.

في عقود المشاركة في كردستان، فإن لحكومة الإقليم 20% من حصة الكونسورتيوم، والشركات الأجنبية تملك 80% المتبقية من الحقل. ولكن أرباح الإنتاج للكونسورتيوم هي "نفط الربح". وبالتأكيد فإن عائدات الشركات في البرميل يتجاوز "الحوافز" التي في عقود وزارة النفط بأضعاف، ولهذا نجد الإقبال على نفط كردستان من قبل الشركات الأجنبية عالٍ جداً. إن حكومة الإقليم تأخذ ضرائب قدرها (30%) على نفط الربح، ولها حصة (20%) من نفط الربح بعد طرح الضرائب، ولكن الحكومة الاتحادية (والموازنة الاتحادية) لا تستلم هذه المبالغ، في الوقت الذي يجب أن تستلمها إذ (83%) من هذه المبالغ تعود إلى العراقيين خارج الإقليم، بافتراض أن الحصة الحالية للإقليم والبالغة

(17%) هي حصة صحيحة. إذن أين تذهب هذه المبالغ، وهل تذهب إلى ميزانية الإقليم لتضاف إلى (17%) التي تستلمها من الحكومة الاتحادية. ولكن كما أوضحنا سابقاً فإن الكثير من القادة الأكراد يقولون إنهم لا يعلمون عن هذه المبالغ شيئاً!!.

وهناك أمر مهم جداً، **وهو قد تصل مبالغه إلى أكثر من حصة الإقليم البالغة 20% في نفط الربح، وهذا الأمر هو "الريع"، إذ يبلغ (10%) من النفط المنتج في الإقليم،** وذلك في جميع عقود كردستان، والريع تستلمه حكومة الإقليم عيناً (أي نفطاً)، أو نقداً بعد بيع النفط. بمعنى لو كان سعر برميل النفط (100) دولار مثلاً، فإن حكومة الإقليم تستلم (10) دولارات عن كل برميل، قبل أن تبدأ حسابات "نفط الكلفة" و"نفط الربح" والضرائب وغيرها. أين تذهب مبالغ الريع هذه، إذ هي بالتأكيد لم تسلم إلى الحكومة الاتحادية (الميزانية الاتحادية العامة)، فهل سلمت إلى ميزانية الإقليم؟!.

قد يقول قائل إن المطالبة بجميع ما مر أعلاه يتم بعد الاعتراف بهذه العقود، والتي لا يمكن الاعتراف بشرعيتها دستورياً، إضافة إلى إنها ليست في صالح العراقيين، الأكراد قبل العرب!!. وكان يجب أن تحتسب وتستقطع مما يعطى إلى إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية.

إن الإقليم نفسه يقول في الجدول المقدم من قبله والذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة، بأن مجمل إنتاج الإقليم (163,6) مليون برميلاً إلى نهاية آب 2012. إننا سنأخذ بهذا الرقم، ولو أننا نعتقد وأثبتنا في هذه الدراسة بأن الإنتاج أكثر من ذلك بكثير. فإذا كان الإقليم قد أنتج (163,6) مليون برميلاً، فإن "الريع" يكون قد بلغ (16,36) مليون برميلاً، قد استلمته حكومة الإقليم عيناً أو نقداً، وإن قيمته تبلغ (1,636) مليار دولاراً على افتراض أن معدل سعر نفط كركوك (100) دولاراً للبرميل، وقد يصل المبلغ إلى (2) مليار دولار إلى نهاية سنة 2012. فأين ذهبت هذه المبالغ؟!.

كما لو افترضنا صحة المبلغ الوارد عن المبيعات الداخلية في هذا الجدول، والبالغ (1,905) مليار دولار إلى نهاية آب 2012، وهو رقم قليل جداً مقارنة بما توصلنا إليه، فأن20% منه يعود إلى حكومة الإقليم (لأنها تملك 20% من الحصص)، أي إن هناك

مبلغاً قدره (381) مليون دولاراً، وقد يصل المبلغ إلى (500) مليون دولاراً إلى نهاية 2012، حيث إن الحكومة الاتحادية (الموازنة الاتحادية العامة) لم تستلمه، ولذا نتساءل أين ذهبت هذه المبالغ؟!. إضافة الى "المبيعات الداخلية" التي تبلغ أضعاف الرقم المبين في الجدول المقدم من الحكومة الاتحادية!!.

د- الشفافية في عقود الإقليم والتقارير والحسابات المقدمة من حكومة الإقليم

أقيم في بغداد بتاريخ 2013/4/3 احتفال بقبول أول تقرير سنوي لسنة 2010 للشفافية في الصناعة الإستخراجية النفطية من قبل منظمة "مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية EITI Extractive Industries Transparency"[12]، وسنسميها "منظمة الشفافية" أو "EITI إيتي"، وذلك اختصاراً للاسم الذي سوف يتكرر مراراً.

وما جلب نظري هو عدم وجود ممثلين عن الإقليم في هذا الاحتفال، وبالأخص من قبل وزارة الموارد الطبيعية المعنية في استخراج النفط، لاسيما وإن من بادر أصلاً، في سنة2009، بانضمام العراق إلى هذه المنظمة هو السيد (برهم صالح) عندما كان نائباً لرئيس الوزراء الاتحادي.

إضافة إلى ذلك فإن "قانون النفط والغاز لإقليم كردستان" الذي صدر في آب 2007، يلزم الجهات المعنية في الإقليم بالسير، بما يتعلق بالنفط ومبيعاته، وفق أهداف ومبادئ منظمة الشفافية هذه، إذ يدعو القانون إلى تشكيل "مؤسسة صندوق نفط كردستان Kurdistan Oil Trust Organization KOTO"، والتي من المفروض فيها أن تدير عائدات النفط والغاز في الإقليم، وأن يكون عملها ومسؤولياتها وفق مبادئ وضوابط "إيتي EITI"، وكما جاء في التعليمات الصادرة عن المنظمة في آذار 2005[13]. ويلزم قانون نفط الإقليم هذه المؤسسة، بنشر تقارير الجهات الرقابية التي تدقق حساباتها. ولكن مؤسسة "KOTO كوتو" لم يتم تشكيلها إلى الآن، وحالما تشكل هذه المؤسسة سيكون من الواجب تطبيق معايير منظمة الشفافية "إيتي EITI"[13].

لهذا وجدت من المفيد إطلاع القارئ على بعض المعلومات الأولية عن منظمة الشفافية هذه، وعن تقريرها الصادر عن نفط العراق لسنة 2010، ومحاولة إجابة السؤال المطروح: لماذا لم يحضر ممثلوا الإقليم هذا الاحتفال؟!!

لقد أثار عدد من الأكاديميين والصحفيين والكتاب المعروفين في العالم في أواخر تسعينيات القرن الماضي قضية عرفت في حينها باسم "لعنة المصادر الطبيعية Resource Curse" والمتعلقة بالفساد المالي الكبير الذي استشرى في استغلال المصادر الطبيعية وبالخصوص النفط والمعادن الثمينة، وذلك بقيام الشركات العالمية إعطاء الرشاوى والمنح المالية الضخمة لاستغلال الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه إفقار الشعوب التي تكون هذه الموارد في أرضها. وظهرت منظمات المجتمع المدني في الدول الرأسمالية الغربية التي تحاول أن تحد من هذه الظاهرة من خلال حملات مختلفة من أهمها الضغط على الشركات العالمية تحت عنوان "أنشر ما دفعت من مبالغ Published What You Pay"، التي شارك فيها الملياردير (جورج سوروس)، الذي "استيقظ ضميره" بعد أن جمع المليارات من الدولارات. وبدأت حملة أخرى حول النفط، بعد صدور تقرير عن الفساد في نفط أنغولا في كانون الأول 1999. وفي شباط 2001 أعلن المدير التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم BP التزامه بنشر معلومات عن الدفوعات النفطية في أنغولا، مما أثار رد فعل شديد لدى شركة "سونانكول Sonangol" الأنغولية النفطية بحجة نشر معلومات غير مصرح بنشرها!!.

لقد فشلت هذه المحاولات حتى أعلن (توني بلير)، عندما كان رئيساً لوزراء بريطانيا، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانزبرك في جنوب إفريقيا في تشرين الأول 2002، أعلن عمّا سماه " Extractive Industries Transparency Initiative EITI"، أي "مبادرة الشفافية في الصناعة الاستخراجية"[14] والتي أشرنا إليها في مقدمة حديثنا هذا. ثم اتفق في مؤتمر عقد في لندن في حزيران 2003 على مبادئ منظمة الشفافية EITI، وتبنى مؤتمر قمة الثمانية في شباط 2004 هذه المنظمة. وفي آذار 2005 وضعت مجموعة الخبراء العالميين

طريقة عمل هذه المنظمة، والذي تم تأييده من قبل مؤتمر قمة الثمانية في حزيران 2005. وفي تشرين الأول 2006 تم انعقاد المؤتمر العالمي الثالث للمنظمة في أوسلو/النرويج وتقرر فيه تشكيل مجلس إدارة عالمي لمنظمة الشفافية إيتي مؤلف من (20) عضواً يمثلون دول ومنظمات المجتمع المدني والشركات النفطية والتعدينية والاستثمارية. وفي كانون الأول 2006 تم اختيار أوسلو كمقر للسكرتارية العامة للمنظمة. وأعلن الرئيس أوباما في سنة 2012 بأن الولايات المتحدة ستلتزم بأهداف منظمة الشفافية إيتي. علماً إن البنك الدولي كان قد أعلن في 2003/12/6 تأييده والتزامه المنظمة، كما التزمها صندوق النقد الدولي في فترة لاحقة.

تصدر المنظمة تقريراً سنوياً نهائياً عند التأكد من وجود شفافية في عمل الدولة المعنية وذلك بعد إصدار عدد من التقارير الأولية التي تطلب فيها مزيداً من المعلومات للوصول إلى التقرير النهائي. إن التقارير النهائية تسمى "تقارير توافقية reconciliation reports"، وتكون لسنة محددة وليست عامة، والمقصود بالتوافق reconciliation، هو توافق المبيعات مع المدخولات المستلمة من قبل الدولة. وإلى تشرين الأول 2012 كانت المنظمة قد أصدرت ومنذ مزاولة عملها (100) تقرير توافقي.

إن مهمة منظمة الشفافية إيتي هي التركيز على الشفافية فيما يتعلق بالمبالغ التي تدفعها الشركات النفطية أو التجارية لقاء شراء النفط، أو لقاء أي التزام عقدي آخر إلى الحكومات، أو إلى الجهات المرتبطة بالحكومات، وعلى كميات النفط المنتجة وأين تذهب هذه الكميات وأقيامها. كذلك التركيز على الشفافية في المبالغ المستلمة من قبل الحكومات وأين ذهبت. والأمر نفسه فيما يتعلق بشفافية إنتاج النفط وتصريفه وما يطبق على الشركات يطبق على الحكومات التي تقوم نفسها باستخراج النفط. ولهذا فإن إكمال التقرير التوافقي يتطلب تعاوناً وتجاوباً من الشركات المعنية والحكومات، لاسيما إن التقرير التوافقي النهائي يرتبط بصورة أكيدة بوجود جهة مالية تدقيقية مستقلة تؤيد صحة المعلومات[13]. علماً إن عمل المنظمة ينصب على النفط الخام المصدر وعلى المنتجات

النفطية المصدرة، ولا علاقة له في الوقت الحاضر بالعقود الموقعة أو المقاولات التي تتم ضمن تنفيذ العقود، كما لا يشير إلى احتسابه منتجات المصافي الداخلية، وفيما لو كان هناك تهريب أو سوق سوداء أو سرقة من المصافي في داخل البلد المعني.

لقد تقدم العراق بطلب الانضمام إلى المنظمة في 2009، وتم قبوله "كدولة مرشحة candidate country" من قبل مجلس المنظمة في 2010/2/10.

ونشر أول تقرير للمنظمة عن العراق في كانون الأول 2011، وذلك عن تقرير النفط لسنة 2010، وبعد مداولات عديدة مع كافة الجهات المعنية للوصول إلى التقرير النهائي. تم قبول العراق كعضو كامل وتسمية المنظمة له "دولة متعاونة compliant country" في 2012/12/12 بعد إكماله التقرير النهائي. تم نشر "التقرير التوافقي" في 2013/3/4، وبمصادقة جهة رقابية مستقلة. وهذا التقرير هو ما سنتحدث عنه.

إن التقرير الصادر في 2013/3/4 والذي أصدرته منظمة الشفافية إيتي تحت عنوان: "مبادرة الشفافية العراقية في الصناعات الاستخراجية – عائدات تصدير النفط وتطويره في الحقول في سنة 2010 Iraqi Extractive Industries Transparency Initiative (IEITI) – Oil Export and Development Revenues in 2010-"[12].

تمت المصادقة عليه من المدقق المالي المستقل "Coopers Watertihouse Price Pwc".

ويقع التقرير في (123) صفحة، وبالأصح أنه يقع في (65) صفحة، لأن الجزء الأخير منه والذي يحمل عنوان "فصل إقليم كردستان Kurdistan Region Chapter"، لم تتم الموافقة عليه من المنظمة أو من المدقق المالي، وقامت منظمة إيتي بسحبه من تقرير العراق، وللأسباب التي سنبينها في الفقرة ثانياً من هذه الملاحظات.

وفيما يلي أهم الملاحظات حول التقرير والموقف من تقرير إقليم كردستان:

أولاً: لقد اشتمل التقرير المصادق عليه من المنظمة والمدقق المالي والمتعلق بالحكومة الاتحادية لتصدير سنة 2010، على مبالغ التصدير المستلمة والمعلنة من قبل

سومو، والمستلمة من قبل الحكومة الاتحادية، وكانت (52,2) مليار دولار. وتم البيع إلى (34) مشتري نفط بالإضافة إلى الأردن، وتطابقت الأرقام التي ذكروها مع ما أعلنته سومو. كذلك اشتمل التقرير على متابعة "حوافز التوقيع" المستلمة من قبل وزارة النفط الاتحادية من الشركات النفطية العالمية، والتي بلغت (1,65) مليار دولار، منها (500) مليون دولار على شكل قروض والمتعلقة بحقل الرميلة والتي أرجعت في 2012/8/26. أما بما يتعلق "بحوافز الخدمة" التي تدفعها وزارة النفط إلى الشركات العالمية، فلم يكن هناك من دفع مبالغ لها في سنة 2010، إذ لم تحقق الشركات "حدود الإنتاج" التي وضعت في العقود، ولهذا لم يكن هناك أيضاً ضرائب متحققة للحكومة على ذلك، ولم يتحقق أيضاً عوائد للشركات الحكومية المشتركة مع الشركات (25%) في الكونسورتيوم المسؤول عن كل حقل.

ثانياً: أما ما يتعلق بإقليم كردستان، فسنعرض النقاط التالية، اعتماداً على ما جاء في التقرير المتعلق بالإقليم والذي لم تتم المصادقة عليه، وسنعتمد أيضاً على الملاحظات والتحليل الذي ورد في نشرة "تقرير نفط العراق Iraqi Oil Report" الصادرة في 2013/4/10 حول الموضوع[13]، والمفروض به أنه تحليل محايد، إذ إن هذه النشرة معروفة بموضوعيتها وحيادها.

(1) لقد قامت وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم بإعداد تقريرها إلى منظمة الشفافية إيتي مع مقدمة طويلة بلغت (9) صفحات تضمنت فهم حكومة الإقليم للدستور العراقي فيما يتعلق بالنفط، وكذلك أوضحت مفاهيم عقود المشاركة بالإنتاج، وعدم وجود قانون للنفط والغاز وغيرها من الأمور، وذلك لتبرير الأرقام الواردة في تقريرها والجداول الواجب إكمالها فيما يتعلق بالإنتاج والمبيعات والتصدير والمبالغ المستلمة وأين ذهبت. ولقد أثارت هذه المقدمة جدلاً كبيراً، وانزعاجاً عال لدى مسؤولي المنظمة، لأن منظمة إيتي تهتم بالأرقام والمعلومات المحددة، ولا تهتم بالأمور السياسية والاختلافات في التفاسير بين الإقليم والحكومة الاتحادية. ولكن حكومة الإقليم أصرت على إبقاء هذه

المقدمة، لأن من دونها – وحسب ما بينه ممثلوا الإقليم – لا يمكن توضيح وشرح أين ذهبت العائدات!!.

(2) لقد حاولت منظمة الشفافية "إيتي" خلال السنة الماضية 2012، (وكذلك الحكومة الاتحادية)، وبهمة وإلحاح أن تدخل، ما يخص إنتاج وبيع نفط إقليم كردستان لسنة 2010، في تقرير شفافية نفط العراق، وبأية صيغة ممكنة. إذ أعلن وزير الموارد الطبيعية في الإقليم أن تقرير كردستان يجب أن يكون بتقرير منفصل. وبعد مفاوضات أجريت في بغداد بين ممثلي الإقليم وممثلي المنظمة، وافقت حكومة الإقليم أن يكون تقريرها الخاص ضمن تقرير العراق، وفي فصل chapter خاص. وعندما وصلت المسودة الأخيرة من فصل الإقليم، والتي أرسلتها وزارة الموارد الطبيعية متأخرة في 2013/3/3، قال مسؤولوا منظمة الشفافية إيتي إن ما أرسل إليها لا يرقى إلى مستوى معايير المنظمة، وقرروا رفعه من تقرير العراق كونه لا يتلائم مع المطالب الأساسية للمنظمة في وجوب التأكد من استقامة وشفافية المعلومات. كما لم يرض البنك الدولي عما تم تقديمه، وكان ممثلوا البنك الدولي قد ذكروا أن إدخال نفط كردستان في تقرير شفافية العراق يمثل خطوة مهمة في تحسين سمعة العراق في مجال النفط، وذلك عندما اتفق في تموز 2012 مع حكومة الإقليم بإدخال معلوماتها في المسودة الثانية لتقرير سنة 2010. ولكن "رئيسة المنظمة Chairs "، (كلير شورت Clare Short)، والتي كانت وزير الدولة لشؤون التنمية العالمية في حكومة توني بلير، قالت متحدثة في اجتماع احتفال بغداد بانضمام العراق للمنظمة "يجب أن نعمل جميعاً بأن نكون متأكدين من أن أرقام حكومة إقليم كردستان مقبولة ومشمولة في التقرير المقبل (أي لسنة 2011) للعراق". أما الدكتور حسين الشهرستاني فقد قال في الاجتماع نفسه: "إن هذا التقرير غير كامل لأنه لا يتضمن الجزء المهم من نفط العراق (يقصد الإقليم)، والذي حذف دون معرفة الحكومة العراقية"، وأضاف: "إن هذا الموضوع يجب أن يتم حله، لأن كل العراقيين يملكون هذه المصادر. الناس من البصرة وذي قار وواسط وغيرهم أيضاً

شركاء في المصادر النفطية الموجودة في إقليم كردستان. ولهذا يجب أن يتم حله dealt with"(13).

ولقد أصدرت حكومة الإقليم بياناً ذكرت فيه، بأن رفع الفصل المتعلق بكردستان كان بدافع "سياسي". وإن حكومة الإقليم تخطط أن تضع مراقبها المالي auditor الخاص لينظر في اعتراضات المنظمة، وذلك بالتوازي مع التقرير الرسمي الصادر منها عن العراق. وتضيف مقالة "تقرير نفط العراق" المشار إليها أعلاه حول ما جاء ببيان حكومة الإقليم من إنها ستعين مراقبها المالي الخاص، بدلاً من (Pwc) الذي عينته المنظمة: "... وبالرغم من عدم معرفة الجهة – إن لم تكن سكرتارية المنظمة في أوسلو- ، والتي ستصادق على تقارير حكومة الإقليم"[13]. فإنه من غير الواضح فيما لو كان باستطاعة العراق أن يلتزم بالكامل بمعايير المنظمة دون تعاون إقليم كردستان".

وقال علاء محيي الدين (وهو غير عراقي)، وعضو مجلس إدارة المنظمة: "إن معلومات حكومة الإقليم تثير التساؤلات، وقسم منها لا يمكن التوافق reconcile بينه وبين بقية المعلومات"، والمقصود بالمعلومات المقدمة من قبل حكومة الإقليم التي تحتاج إلى شروحات كثيرة، وفيها تناقضات عديدة. ولقد اتفق مسؤولوا المنظمة، في الجهتين العراقية والعالمية بأن "الفصل المتعلق بكردستان لا يتطابق مع معايير المنظمة". كما أقرت حكومة الإقليم بأن من الصعب الالتزام بهذه المعايير ووضعت اللوم على المنظمة حيث قالت: "بأن منظمة إيتي لم تقم بما يلزم من التدريب والتوجيه، وإن العمل كان في ظروف صعبة وذلك فيما يتعلق بتحديدات الوقت اللازم لإكمال المعلومات".

في الواقع فإن حكومة الإقليم لم تستطع، ولن تستطع أبداً تقديم معلومات بشفافية كاملة وذلك فيما يتعلق بإنتاج ومبيعات النفط لسنة 2010، وأي سنة أخرى، للأسباب التي بينتها في جميع ما جاء في هذه الدراسة. كما سنرى ماهية اعتراضات وملاحظات منظمة الشفافية على "قسم كردستان" في الفقرة التالية.

(3) إن أهم النقاط التي تجعل فصل إقليم كردستان "لا يمكن أن يلبي معايير منظمة الشفافية إيتي، أو أية معايير أخرى للشفافية!، هي التالية:

- إن أرقام المبيعات الاتحادية مدققة حسابياً وذلك تبعاً للشروط الموضوعة من قبل قرارات مجلس الأمن والتي تفرض ذلك، وتفرض إيداع المبالغ المدققة مالياً في حساب محدد من قبلها في نيويورك، وإن حسابات إيداع النفط العراقي هذه لا تشكل النفوط المنتجة من قبل الإقليم!!. ولهذا فمن المنطقي أن تكون هناك شكوكاً متوقعة بسلامة واستقامة الأرقام المقدمة من قبل الإقليم، والتي لم تدقق من قبل أية جهة رقابية مالية معروفة ومستقلة ولها اسم منشور عالمياً.

إن من أهم شروط منظمة الشفافية إيتي هي "أن المدفوعات والعائدات يجب أن تتوافق فيما بينها، وذلك بتأييد من جهة رقابية ذات سمعة طيبة ومستقلة، وباستخدام معايير التدقيق الحسابي العالمية، مع نشر تقرير هذه الجهة بما يتعلق بالتوافقية reconciliation، وبيان الاختلافات إن وجدت".

كما وإن من متطلبات منظمة الشفافية إيتي، أن تستلم المنظمة جميع المعلومات بصورة منفصلة من قبل الحكومات والشركات. وتقارن المنظمة هذه المعلومات لمعرفة الخلل (إن وجد). ولكن حكومة إقليم كردستان قامت بخلاف ذلك بالضبط، إذ إنها "جمعت" المعلومات من الشركات قبل أن تقدم هذه المعلومات إلى المدقق المالي المستقل، وهو فرع الأردن للمدقق Pwc، والمعتمد من قبل منظمة إيتي. وبالنتيجة فإن المدقق لم يتمكن من أن يعطي رأياً محايداً للمنظمة يؤكد بموجبه أن أرقام حكومة الإقليم كانت متوافقة مع تلك المعطاة من قبل الشركات الأجنبية.

إضافة لذلك، فإن مسؤولي منظمة الشفافية - وكما يظهر- فإنهم يلّحون بأن "فصل كردستان العراق" من التقرير، يجب أن يتم تدقيقه ومصادقته من عين الجهة العراقية الرقابية، أي ديوان الرقابية المالية الاتحادي، ويقول ديوان الرقابة المالية بأنه لم يستلم المعلومات لتدقيقها[13]!!. علماً إن جميع حسابات وزارة النفط وسومو (لتسويق النفط) مدققة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

- يقول تقرير حكومة الإقليم إن التصدير الرسمي (من خلال الحكومة الاتحادية) بلغ في سنة 2010 ما يعادل 7% من الإنتاج، وذلك تبعاً لأرقام حكومة الإقليم.

إن شركة نفط الشمال، والتي تدير خط التصدير أكدت استلامها النفط من خرمالة للتصدير، ولكنها سجلت حجم نفط مستلم يقل بنسبة (10%) عن الكمية التي قالت شركة كار KAR (والمسؤولة عن حقل خرمالة) إنها صدرتها والبالغة (196577) برميلاً. كما تقول وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم في تقريرها إنها صدرت من شركة دانة غاز، ولكن لا تذكر الكمية، ولا تحدد أية عائدات لهذا التصدير!!!

هذا ونود أن نوضح، أن أرقام الإنتاج النفطي من الإقليم لسنة 2010، حسب أرقام حكومة الإقليم، كانت قد بلغت (27,085) مليون برميل، في حين إن أرقام الإنتاج الفعلي أعلى من ذلك بكثير، كما أوضحنا في سياق هذه الدراسة.

أما ما أرسل إلى خط التصدير في سنة 2010، فقد بلغ (1,928) مليون برميل، منها (177573) برميل من خرمالة/KAR، و(1,750,648) برميل من المكثفات النفطية المنتجة في حقل خورمور/دانة غاز وذلك حسب المعلومات المتوفرة لدي. أي إن ما صدر رسمياً يمثل فعلاً 7% من الإنتاج حسب أرقام حكومة الإقليم، ولكن ما تم في الواقع أقل كثيراً. إذ إن ما صدر معروف ومحدد، ولكن الشكوك الكبيرة هي حول كمية الإنتاج، والتي هي أكثر بكثير مما أعلنته حكومة الإقليم. كما إن ما قالته نفط الشمال من إن ما استلمته يقل بنسبة (10%) من الكمية التي قالت شركة KAR إنها أرسلتها هو أيضاً صحيح كما هو موضح في الأرقام أعلاه، ولكننا نحن نتحدث هنا عن فرق بسيط جداً يصل إلى (19) ألف برميل فقط، والفرق الصحيح الكبير ليس هنا وإنما في كمية الإنتاج لنفط الإقليم كما أوضحناه في سياق هذه الدراسة.

إنني أستغرب من أن حكومة الإقليم لم تحدد عائدات للكميات المصدرة!!. إذ إن كل من شركة كار KAR التي تدير حقل قبة خرمالة، وشركة دانة غاز التي تدير حقل خور مور الغازي لم يوقعا عقد مشاركة بالإنتاج، لكي يتم الدفع لهما كما تطلب حكومة الإقليم،

وإن إنتاج كلتا الشركتين يجب أن يرسل إلى خط التصدير بالكامل، ويستلم الإقليم حصته البالغة (17%) - في الوقت الحاضر- منها. وهو فعلاً استلم هذه الحصة كاملة في سنة 2010، وبضمنها حصة ما صدر من قبل KAR ودانة غاز، وذلك من خلال الموازنة الاتحادية العامة، رغم إنه أرسل جزءاً قليلاً مما أنتج، إذ إن ما بقي من إنتاجه كان للمبيعات الداخلية، والتي من المفروض أن تكون قد أوفت جميع الاستثمارات التي صرفت من قبل الشركتين المذكورتين.

- إن تقرير منظمة الشفافية إيتي، لا يؤكد مجمل عوائد حكومة الإقليم من مبيعات النفط، ولكنه يقول، إن المقاولين استلموا (361,2) مليون دولار لحوالي 66% تمثل حصة المقاولين من الإنتاج الكلي.

ولما كانت حكومة الإقليم لم تستلم أية مبالغ في سنة 2010 من الحكومة الاتحادية لتدفعها للمقاولين، لذا يكون من الواضح أن المبلغ أعلاه قد دفع من أقيام النفط المهرب أو "المبيعات الداخلية" والتي تعني أيضاً النفط المهرب. وإذا كانت الشركات قد استلمت 66% من المبيعات، فإن مجمل المبيعات يكون (547,9) مليون دولار، استلمت منه الشركات (361,2) مليون دولار، والباقي (186,7) استلمته حكومة الإقليم كحصة لها!!. وهذا المبلغ، هو إضافة لما تستلمه كحصتها من الميزانية الاتحادية والبالغ (17%) من الميزانية!!، وطبعاً الرقم الفعلي هو أكثر بكثير من هذا الرقم. إن هذا المبلغ لم يدخل الميزانية الاتحادية العامة، فيا ترى هل دخل ميزانية الإقليم؟!!.

إن هذه المعلومة التي ذكرها تقرير الشفافية أكدت صحة جميع ما قلته في هذه الدراسة عن "نهب" نفط كردستان والعائد إلى كل العراقيين، ولكنها أضافت في الوقت نفسه معلومة جديدة، وهي أن حكومة الإقليم تستلم (34%) من عائدات المبيعات الداخلية. علماً إنني كنت قد سمعت هذه المعلومة من أصدقاء أكراد قبل فترة طويلة، ولكن لم أكن متأكداً منها إلاّ بعد أن قرأت تقرير الشفافية هذا، وهو باعتراف حكومة الإقليم نفسها!.

يقول التقرير أيضاً إن حكومة الإقليم تقيم كذلك مزايدات علنية لما يسمى "النفط الأسود" هذا - وحسب قول حكومة الإقليم- هو المنتج الثقيل من عمليات التصفية، ولكن

لا توجد معلومات عن كمية ومبالغ هذه المبيعات. وهنا نجد مبالغ أخرى قد استلمتها حكومة الإقليم ولم تسلم أقيامها إلى الحكومة الاتحادية، ولا ندري فيما إذا سلمت أقيامها إلى ميزانية الإقليم؟!. ونود أن نشير هنا الى أن الإقليم كان يستلم حصته من النفط الأسود من الحكومة الاتحادية في ذلك الوقت، وفي الوقت عينه كان يبيع النفط الأسود المنتج لديه ويستلم مبالغ هذه المبيعات. لذا فإن قرار الحكومة الاتحادية في 2012 بإيقاف إرسال النفط الأسود إلى الإقليم والذي تحدثنا عنه سابقاً هو قرار صائب. إذ إن النفط الأسود هو الوقود الرئيسي للمحطات الكهربائية البخارية، وهناك نقص فيه أدى مراراً إلى توقف هذه المحطات، علماً إن جميع المحطات الكهربائية في كردستان غازية تستلم وقودها من الغاز المنتج في حقل خورمور/شركة دانة غاز. ويستخدم النفط الأسود في كردستان لأغراض معامل الإسمنت والحديد ومعامل النورة.

- لقد ذكرت حكومة الإقليم في تقريرها بعض المعلومات حول استلامها بعض مبالغ "الحوافز" من الشركات الأجنبية النفطية العاملة في كردستان العراق، ولكن كما في الحالات الأخرى في تقرير حكومة الإقليم المقدم لمنظمة الشفافية، فإن ما أعلن يثير تساؤلات كثيرة. إذ إنها ذكرت بأنها استلمت (283) مليون دولار من الشركات النفطية في سنة 2010 كحوافز، منها (9) ملايين دولاراً حوافز توقيع. وإضافة لمبلغ الـ(283) مليون دولار هذا، فإنها تقول إنها استلمت (255) مليون دولار "حوافز بناء الطاقة capacity building payments". وتضيف حكومة الإقليم من إنها استخدمت هذه المبالغ - أي (283 + 255 = 538) مليون دولار- "في تنويع اقتصاد الإقليم وتعزيز الموارد البشرية"، ولا يقول التقرير المجالات المحددة في صرف هذه المبالغ!!!. كما يقول التقرير أن هناك (19) مليون دولار، وضعت في "مدفوعات أخرى"، لا يوجد توضيح لها[13].

وهنا نرى أن الإقليم استلم من الشركات مبلغاً قدره (557) مليون دولار كحوافز و"أخرى"، واستعملها في "تنويع اقتصاد الإقليم وتعزيز الموارد البشرية"، وبدون أن يحدد كيف. وهنا نعيد مرة أخرى أن من المفروض أن تسلم هذه المبالغ إلى الموازنة

الاتحادية العامة، ولا نعرف أيضاً هل سلمت إلى موازنة الإقليم. ولو أضفنا ما ذكرناه في الفقرة السابقة، تكون حكومة الإقليم قد استلمت - وحسب حساباتها هي- مبلغاً يعادل (557 + 187 = 744) مليون دولار في سنة 2010، لا تستحق منه إلاّ (17%)، أي (126,5) مليون دولار، والمتبقي وهو (617,5) مليون دولار، هو حصة باقي العراقيين ومنهم الأكراد الذين يعيشون خارج الإقليم. هذا المبلغ حسب حاسبات الإقليم، أما الرقم الفعلي، ولو كان هناك شفافية في أرقام حكومة الإقليم لزاد الرقم زيادة كبيرة!!. ولقد ذكرنا في فقرة سابقة إن مبالغ الحوافز في عقود الحكومة الاتحادية كانت قد سلمت إلى الموازنة الاتحادية العامة كما مبين في تقرير شفافية العراق.

ثالثاً: تكرر حكومة الإقليم، بأن ما تقوم به في الصناعة النفطية يمتاز بالشفافية، وتذكر دائماً إن نشر عقود المشاركة بالإنتاج مع الشركات النفطية (الملحق رقم 3)، على موقعها الإلكتروني كمثال على ذلك. وهي خطوة جديرة بالاحترام والتقدير، ونتمنى أن تقوم الحكومة الاتحادية بذلك، وتضع عقودها على موقع وزارة النفط الإلكتروني. ولكن كما رأينا سابقاً، فإن نشر صيغ العقود شيء، وإعطاء المعلومات الصحيحة للكميات المنتجة والمبالغ المستلمة شيء آخر مختلف تماماً. وما كنا نقوله في كل هذه الدراسة بعدم وجود الشفافية في تنفيذ عقود الإقليم، أكدته "منظمة الشفافية إيتي EITI"، وهي تتحدث عن سنة 2010 فقط. ولا أعرف ماذا ستقول عندما تتحدث عن سنوات الإنتاج الأخرى؟!.

إن الأمر المهم جداً والذي لم يتحدث عنه "فصل تقرير الشفافية لإقليم كردستان" هو المصاف الصغيرة topping plants، لأن المعلومات المقدمة من الإقليم لم تشر إلى ذلك. ولقد رأينا في سياق هذه الدراسة الكميات الهائلة من النفط التي "تصرف" إلى تلك المصافي غير الرسمية، وعبرها كطريقة لتهريب النفط!!.

سأنقل هنا معلومات نشرت في 2010/12/9 في عدد من المواقع منها موقع "الجديدة" تحت عنوان: "الكشف عن 80 مصفى غير قانوني وغير مرخص تعمل في

إقليم كردستان"، وهذه المعلومات منقولة عن صحيفة هاولاتي الكردية المستقلة، في التاريخ نفسه أو قبله بأيام قليلة[15].

تقول صحيفة هاولاتي، بأن وزير الموارد الطبيعية لحكومة الإقليم اعترف بوجود (80) مصفى نفطي بلا ترخيص في الإقليم، وشكلت الحكومة لجنة عليا لتنفيذ قرار إغلاق تلك المصافي النفطية غير المجازة من الحكومة، والتي عملت لعدة سنوات بشكل غير شرعي، وتقع في مناطق مختلفة من محافظات الإقليم الثلاث. وتقول صحيفة هاولاتي إن أشتي هاورامي وخلال رده على أسئلة أحد نواب كتلة التغيير، أفشى تلك المعلومات وأكد في رده أن "أغلب منتجات تلك المصافي النفطية غير المرخصة هي النفط الأسود، وإن بعض منتجاتها النفط الأبيض". ويقول سكرتير مجلس الوزراء في حكومة الإقليم محمد قرداغي إن الحكومة شكلت لجنة عليا لإغلاق تلك المصافي التي لا تملك تراخيص من الحكومة والتي أنشئت بشكل غير قانوني. ونقلت هاولاتي عن قرداغي قوله: "توجد عشرات المصافي النفطية غير القانونية في إقليم كردستان... وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع الصغيرة والكبيرة والمتوسطة". ويشتبه عضو لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية في برلمان الإقليم عبد الله ملا نوري بأن مسؤولين كبار ورفيعي المستوى هم وراء إنشاء تلك المصافي غير المرخصة، ويتساءل ملا نوري "بأنه لا يمكن افتتاح محل لبيع الموبايلات إن لم يكن قد حصل على ترخيص من الحكومة، إذن كيف أنشئت كل هذه المصافي بلا تراخيص، إلاّ إذا كان وراءها مسؤول رفيع؟". كما يتساءل النائب في برلمان الإقليم عبد الله ملا نوري "عن مصدر ذلك النفط ومن أين يؤتى به وتتم تصفيته في تلك المصافي؟". كما يؤكد النائب أن "تلك المصافي فضلاً عن عملها غير القانوني، فإنها في الوقت ذاته عامل مساعد في تلويث البيئة، إذا إنها غير خاضعة لرقابة ولذلك لا يعرف من الناحية النوعية والكيفية كيف هو إنتاجها وكيف يتم تصريف الإنتاج في السوق وواردات تعود لمن؟، لاسيما إن جميع هذه المصافي تحتاج إلى مواد خام". وتساءل: "كيف تزود هذه المصافي بالنفط ولمصلحة

من ولحساب من وتلك ثروة إستراتيجية ملك للشعب وفق الدستور والقانون لا يجوز التلاعب بها".

يلاحظ القارئ أنني توسعت في نقل حديث النائب عبد الله ملا نوري، وذلك لأنه وضع إصبعه على الجرح، وحدد تساؤلاته بدقة وتوضيحاته التي توصل إجابتها إلى مكمن "الفساد"، وكأنه هنا يكمل بالضبط ما أردت توضيحه في هذه الدراسة.

وتضيف صحيفة هاولاتي أن المصافي غير المرخصة تتوزع بواقع (16) مصفى في السليمانية، و(16) في أربيل، و(16) في دهوك، وثلاثة مصاف أخرى في مناطق متفرقة، بالإضافة إلى عشرة مصاف أخرى تحت الإنشاء!!. ونلاحظ هنا تناقضاً في الأرقام، إذ إن مجموع المصافي التي ذكرتها الصحيفة بلغت (50) مصفى، و(10) أخرى تحت الإنشاء. بينما يقول وزير الموارد الطبيعية إن عددها (80) مصفى، وهو الرقم الأقرب إلى الحقيقة. وكانت هناك تقديرات أخرى أن عدد هذه المصافي يتجاوز الـ(100) مصفاً صغيراً topping plants، ولكن سنعتمد العدد الذي ذكره السيد وزير الموارد الطبيعية والبالغ (80) مصفاً صغيراً.

ما يجلب النظر أن المسؤولين الحكوميين في حكومة الإقليم يتحدثون عن تشكيل لجنة عليا لتنفيذ قرار إغلاق تلك المصاف، بينما نجد (10) مصاف جديدة تحت الإنشاء. كما إن المقالة أعلاه كانت قد كتبت في أوائل كانون الأول 2010، ولم نسمع عن غلق أي من هذه المصاف ونحن في أواسط سنة 2013!!، مما يعني عدم وجود نية لغلقها في الوقت الحاضر، كما إن لهذه المصافي غاية أخرى - في رأينا-، وهي وسيلة لتمويه تهريب النفط كما كنا قد أوضحنا سابقاً في سياق هذه الدراسة.

ومن المفيد أن ننقل جزءاً من مقابلة الدكتور أشتي هاورامي مع ممثل نشرة "تقرير نفط العراق Iraq Oil Report"، (بن فان هيوفالين Ben Van Heuvelen) في 2012/5/10[16]، فيما يتعلق بموضوع المصافي الصغيرة، وبالذات فيما يتعلق بالسعات الكلية لهذه المصافي. حاول السيد أشتي أن يتملص من ذكر مجمل هذه الطاقة، وبينما هو كذلك ذكر أن هناك "(12) أو (15) من هذه المصاف، تتراوح طاقاتها الإنتاجية ما بين

(300-500) برميل/اليوم و(1000-2000) برميل/اليوم". فرد (بن فان هيوفالين)، بأنه "وبحسابات بسيطة إذا كان هناك (15) مصفى وبطاقة (2000) برميل/اليوم، فإن الطاقة الإجمالية لهذه المصاف الصغيرة هي (30) ألف برميل/اليوم". فأجاب أشتي: "إن مجمل الطاقة أكثر من ذلك بقليل"!!.

نلاحظ هنا أن وزير الموارد الطبيعية يتحدث عن (12-15) مصفى فقط، وإن مجمل طاقاتها "أكثر بقليل من (30) ألف برميل يومياً". والمعلومات المتوفرة أن مبيعات هذه المصاف قد تجاوزت (50) ألف برميل/اليوم!!.

كما إنه قال - كما ذكرت هاولاتي أعلاه-، إن هذه المصافي تنتج في الغالب النفط الأسود، وقسم منها ينتج النفط الأبيض (الكيروسين). فإذا كانت تنتج النفط الأسود فقط، فماذا تصنع بالباقي؟، فالنفط الأسود يعادل اعتيادياً (50- 55%) من النفط. فهل تحرقه؟، أو تريقه في الحقول الكردية، أو ماذا؟! وإذا كانت تنتج النفط الأسود بهذه الكميات العالية، أين يتم تصريفه؟. إذ يستخدم النفط الأسود اعتيادياً كوقود للمحطات الكهربائية البخارية، وفي محارق معامل الإسمنت، والحديد، ومعامل الطابوق، والنورة أيضاً. وفي كردستان لا يستخدم في المحطات الكهربائية، لأن وقود محطات الكهرباء هو الغاز المنتج من خورمور وزيت الغاز (الديزل). كما إن السلطات الكردية منعت إنشاء معامل الطابوق حفاظاً على الطين، أي حفاظاً على الأرض الزراعية وهو قرار صائب جداً.

إضافة إلى ذلك فهناك إنتاج من النفط الأسود في مصاف كردستان الرئيسية، وذكر "فصل نفط كردستان" في تقرير الشفافية، إن حكومة الإقليم تقيم مزادات علنية لبيع النفط الأسود، مما يعطي الانطباع أن هناك فائضاً منه، إذ من المفروض أن تقوم حكومة الإقليم بتجهيز معامل الإسمنت ومعامل النورة ومعامل الحديد بسعر ثابت محدد، ومدعوم أيضاً وليس عن طريق المزادات. أم إن المزادات هي للنفط الأسود المنتج من المصاف الصغيرة غير الرسمية والتي تم إصدار قرار بإلغائها منذ أواخر 2010 ولم يتم تنفيذه!!.

هنا طمس للشفافية بالكامل، إذ أن (12-15) مصفى غير قانوني، تستلم أكثر من (30) ألف برميل/اليوم - حسب قول السيد الوزير-، ولنقل (40) ألف برميل/اليوم. فماذا عن باقي المصافي الصغيرة؟!.

لو افترضنا أن مجمل ما تستلمه هذه المصافي هو (50) ألف برميل يومياً، أي تستلم سنوياً كمية نفط (18,250) مليون برميل سنوياً، قيمتها بمعدل أسعار كركوك التصديرية للسنوات الثلاث (حوالي 105 دولار/البرميل)، تصل إلى (1,916) مليار دولار في السنة الواحدة، وتصل إلى (5,75) مليار دولار للسنوات الثلاث الماضية، منها (17%) أي حوالي مليار دولار حصة مواطني الإقليم، فيما لو كان قد تم تصديرها رسمياً. وعلى ضوء هذه الأرقام، يكون من واجب حكومة الإقليم إجابة التساؤلات الذكية للنائب في برلمان الإقليم السيد عبد الله ملا نوري!!.

ونود أن نضيف أنه وحسب الأرقام الرسمية للإقليم التي أرسلت إلى وزارة النفط، وتحدثنا عنها في فقرة سابقة، وفيما يتعلق بمجمل الإنتاج النفطي لعقود الإقليم منذ 2003 إلى نهاية آب 2012. فإن الإنتاج الكلي كان (163,551) مليون برميل، منه (56,413) مليون برميل - أي 35,5% من الإنتاج- أرسل إلى سومو للتصدير الرسمي. و(58,66) مليون برميل - أي 34,5% من الإنتاج- تم بيعه داخلياً وإلى المصافي الصغيرة. و(45,381) مليون برميل - أي 27,7%- تم توصيله إلى المصافي الكبيرة الرئيسية.

ألا يرى القارئ أن هذا الأمر غريب ويدعو إلى الدهشة والتساؤل والشك، وهو أن أكبر نسبة من جميع النفط المنتج في كردستان منذ بدء الإنتاج، أي (35,5%) منه تذهب إلى مصاف غير شرعية وغير رسمية وغير قانونية، وليس عليها أي مراقبة، ولا يُعرف مالكيها وكيف تستلم نفطها الخام وأين تصرف منتوجها (إن كان لديها منتوج أصلاً)؟؟!!. وفي الوقت نفسه فإن ما أعطي للتصدير الرسمي لم يتجاوز (34,5%)، والمصاف الرئيسية والكبيرة استلمت (27,7%) فقط من الإنتاج.

هل هذه هي الشفافية والنزاهة والاستقامة في العمل النفطي، والأرقام أعلاه هي ما أعطته حكومة الإقليم رسمياً وليست مما قمت بإحصائه في هذه الدراسة. ولكن الأرقام

الواقعية هي أكثر ضبابية وإثارة للتساؤلات والشكوك. وهذا أمر ليس بالغريب فالجهة التي "تلعب" بأرقام الإنتاج والتوزيع من دون رقابة، ليس لها حدود في مجال هذا اللعب!!.

رابعاً: من المفضل الآن أن نلقي الضوء على المصاف الرئيسية (main refineries حسب ما جاء بالجدول المرسل من حكومة الإقليم والمشار إليه أعلاه).

يقول السيد أشتي هاورامي، وزير الموارد الطبيعية في الإقليم[16]، بأن ما تعتبره حكومة الإقليم بالمصاف الرئيسية، هما اثنان كبيران، وكذلك وحدة صغيرة topping plant موجودة في منشآت شركة DNO (حقل طاوكى). إن مجموع طاقة هذه المصافي الثلاثة في ذلك الوقت، أي في تاريخ المقابلة 2012/5/10، تبلغ (60) ألف برميل/اليوم، وستتوسع عند نهاية السنة (أي نهاية 2012) إلى (100) ألف برميل/اليوم.

ولكن هنالك أرقام تختلف في المقابلة نفسها للنشرة، أي نشرة "تقرير نفط العراق Iraq Oil Report"، للسيد باز كريم، رئيس مجموعة كار KAR[17]، وهو أيضاً يدير حقل خورمالة، ولا نعرف بأي شكل يدار الحقل إذ إن مجموعة كار، هي مجموعة قطاع خاص. ويتحدث رئيس كار عن مصفى كلك، وأحياناً يسميه مصفى أربيل، وكأن المصفى يعود إلى مجموعته. فهو يقول إن الطاقة الإنتاجية لمصفى كلك في تاريخ المقابلة (أي في 2012/8/16) تبلغ (40) ألف برميل/ اليوم، ويتكون من وحدتين، طاقة كل منهما (10) آلاف برميل/اليوم، ووحدة ثالثة بطاقة (20) ألف برميل يومياً. وستصل الطاقة الإنتاجية في نهاية 2012 إلى (100) ألف برميل/اليوم، حيث ستضاف وحدتان، طاقة كل واحدة منها (30) ألف برميل/اليوم وهما تحت الإنشاء وسوف تنجزان قبل نهاية 2012. في الوقت نفسه هناك توسيع آخر إضافي بطاقة (60-75) ألف برميل/اليوم، وسيبدأ بإرسال معدات هذا التوسيع الإضافي في نهاية عام 2012. وكما يظهر فإن مصفى كلك يعتمد على نفط قبة خرمالة، وذكر بازكريم إن سعة المنشآت للحقل تبلغ (100) ألف برميل/اليوم، ولكن طاقته الإنتاجية (85) ألف برميل/اليوم، وستتم زيادة الطاقة بنهاية 2012 إلى (100) ألف برميل/اليوم حتى يكفي لمصفى كلك.

وأكد أن شركتهم لوحدها تحتاج إلى (175) ألف برميل/اليوم بنهاية 2013 (حيث يتوقع إكمال التوسيع الثاني)، ولهذا يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لحقل قبة خرمالة، ويحتاج هذا الأمر إلى دراسات متكاملة لمعرفة ما مدى إمكانية الزيادة في هذا الحقل. ونحن نتحدث هنا عن مصفى كلك فقط، ويظل مصفى بازيان في السليمانية.

نقلت وكالة رويترز في 2012/5/21 عن المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقد في أربيل بحضور وزير الطاقة التركي (تانر يلدز) ووزير الموارد الطبيعية في الإقليم (أشتي هاورامي)، حيث قال هاورامي: "سيشيد مصفاً كبيراً في جيهان، وإن نفط شيخان سيذهب إلى هناك، والكميات الفائضة عن حاجة هذا المصفى ستصدر إلى الأسواق العالمية". وقال هاورامي أيضاً في محاضرته في ذلك المؤتمر، إن طاقة مصفى بازيان (في السليمانية) الحالية (في 2012/5/21) تبلغ (20) ألف برميل/اليوم وسيتم رفعها إلى (35) ألف برميل/اليوم (ولم يقل متى). أما مصفى كلك في أربيل فسيتم رفع طاقته الحالية البالغة (40) ألف برميل/اليوم إلى (75) ألف برميل/اليوم. كما سيتم في 2015 إكمال تشييد مصفى في طق طق بطاقة (60) ألف برميل/اليوم، معتمداً على المكثفات الغازية فقط (أي التي تنتج من حقل خورمور الغازي، ويحتمل أيضاً من حقل جمجمال الغازي)!!، أي لا يعتمد على نفط طق طق!!.

كنت أعتقد دائماً أن مصفى بازيان ومصفى كلك، هما مصفيان حكوميان، ولكن في مقابلة السيد أشتي مع ممثل "تقرير نفط العراق"[16]، فإنه يذكر أن وزارة النفط ووزارة الصناعة الاتحاديتين كانتا قد بدأتا في سنة 2003 و2004 في بناء مصفيين (يقصد بازيان وكلك)، وسماهما أشتي topping plants، (علماً إن طاقة كل منهما تبلغ (10) آلاف برميل/اليوم)، وبعد أربع سنوات لم يحدث أي شيء. ثم توقف العمل بهما وأرجعوهما إلينا، وقالوا - حسب قول السيد أشتي- "أنتم أكملوهما بأنفسكم. ولم يكن لدينا أية إمكانيات أو موارد مالية، ولهذا نحن بعناهما إلى القطاع الخاص وبالمبالغ التي صرفت عليهما (أي بسعر الكلفة)، وفي خلال سنتين كانا ينتجان"!!!.

كما ذكر أيضاً في هذه المقابلة، بأن حكومة الإقليم تدفع بين (15 – 16) دولار للبرميل كأجور تصفية refining fees، وذلك خلال فترة استرداد كلف شراء المصفيين، وبعد سداد مبالغ هذه المصاف، فيتوقع أن تصل الأجور إلى نصف هذه المبالغ، ولكن لم ننته من الاتفاق بعد. الذي أفهمه أن حكومة الإقليم تسلم النفط الخام إلى المصاف، وتدفع أجور التصفية لتستلم المنتجات وتقوم بتوزيعها.

أما فيما يتعلق بالمصفى الصغير في حقل طاوكي والذي تحدث عنه السيد أشتي وكأنه واحد من المصاف الرئيسية، فلا نعرف طاقته، ولكن بما أنه topping plant، فلن تزيد طاقته عن (1000-2000) برميل/ اليوم. وهنا يمكن تفسير كمية الـ(3,411) مليون برميل، الموجودة في الجدول المقدم من حكومة الإقليم، والذي سبق أن تحدثنا عنه. فهي كمية نفط أخذت من حقل طاوكي وأرسلت إليه، والظاهر إلى هذا المصفى الصغير.

هـ ـ الشركات النفطية وحكومة الإقليم وتركيا والحكومة المركزية!!، ما العمل؟

كما رأى القارئ في سياق هذه الدراسة، ومن الكتب المتعلقة بالقضية النفطية التي صدرت لي سابقاً أن قضية نفط إقليم كردستان قد أصبحت مسألة معقدة جداً وشائكة وتداخلت فيها "مصالح" حكومة الإقليم الاقتصادية والقومية واحتمالات الانفصال، في مصالح الشركات النفطية الأجنبية (وبالخصوص الشركات الأميركية والتركية)، والتسبب بالأذى للعراق ومحاولات تفكيكه وتفتيته، باستغلال الوضع المضطرب في بقية أجزاء العراق. وإن قضية نفط الإقليم هذه قد أخذت أبعاداً تجاوزت بكثير عدم الاتفاق على قانون اتحادي للنفط والغاز، والاختلاف على بنود الدستور، كما تجاوزت مسألة دستورية عقود المشاركة التي وقعها الإقليم أو عدم دستوريتها. إذ تدخلت الشركات الأجنبية في الشؤون الداخلية للعراق، ووضعت تفسيراتها الخاصة للدستور سواء فيما يتعلق بأمور النفط أو صلاحيات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، والتأثير في سيادة الدولة وسلطتها. لقد أصبح تدخل الشركات الأميركية واضحاً في شؤون العراق الداخلية منذ أن وقعت شركة هنت الأميركية في أيلول 2007 عقودها مع الإقليم

للتحري والاستكشاف والتطوير النفطي في مواقع لا تقع فقط داخل المناطق المتنازع عليها، وإنما امتدت إلى داخل محافظة نينوى، مما أثار ضجة في حينها، وأعلنت الحكومة الأميركية "عدم معرفتها أو موافقتها" على هذه العقود[18]، ولكنها كانت تعرف أنها تشمل مناطق في نينوى وليس في دهوك، كما جاء في وثائق ويكيليكس[9].

ثم قامت الشركة الأميركية العملاقة أكسن موبيل بتوقيع ستة عقود مشاركة بالإنتاج في 2011/11/10 مع حكومة الإقليم لرقع نفطية، إثنان منها في محافظة نينوى (القوش وبعشيقة)، والثالثة في قرة أنجير في محافظة كركوك. وأثيرت ضجة كبيرة أيضاً في حينها، دفعت بالحكومة الاتحادية إلى توجيه إنذار في تشرين الثاني 2011 إلى الشركة المذكورة، ولكن لم تنفذ الحكومة إنذارها حتى الآن، مما أدى إلى عواقب وخيمة نجد آثارها العميقة اليوم في السعي إلى تفتيت العراق وإضعاف السلطة الاتحادية، ونحن الآن في شهر أيار 2013.

وقامت الشركات النفطية الأجنبية بدفع الإقليم إلى ما يسمى "التصدير المستقل للإقليم"، عن طريق تركيا، وتبنت هذا الأمر شركة جينيل إنيرجي التركية، التي استخدمت علاقاتها الكبيرة مع النخب التركية لهذا الغرض. واستغلت تركيا الظروف الحرجة والمضطربة في العراق أبشع استغلال بتأجيج الصراع الطائفي، وإضعاف الحكومة الاتحادية، والأهم تحقيق مطامعها في الحصول على طاقة رخيصة (بسعر خاص) من النفط والغاز، وهي في أمس الحاجة إلى ذلك نظراً لتوسع الصناعة والكهرباء في تركيا، وذلك باستثمار ظروف كردستان واختلافها مع الحكومة المركزية، لعقد "صفقة" للطاقة، مضرة بالإقليم وبالعراق كله، وسنتحدث عن هذا الأمر لاحقاً.

واندفعت الشركات الكبرى الأميركية أكسن موبيل وشيفرون لتأييد ودعم "التصدير المستقل"، وأبديا استعدادهما الأكيد للدعم المالي لمد الأنابيب وغيرها من الاستثمارات المطلوبة. ولم يكتفيا بذلك إذ دخلا المعترك السياسي في أميركا، وذلك بالضغط على إدارة الرئيس الأميركي أوباما بالموافقة على الخطة التركية لاتفاقية الطاقة والتصدير المستقل، والسيطرة على أموال جميع النفط العراقي المصدر من خلال تركيا. إن إدارة

أوباما لا تزال تعارض الخطة التركية، وتعتقد بأنها ستؤدي إلى تفكيك العراق، ولكن لإكسن موبيل وشيفرون وزنين كبيرين جداً!!.

لقد تحدث العديد من الذين في الحكومة العراقية وبضمنهم السيد رئيس الوزراء في واشنطن في أوائل 2012، عندما التقى رئيس شركة أكسن موبيل، من أن هذه الشركة ستغادر كردستان وتعود لتكمل عقودها مع وزارة النفط. وكان رد السيد رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني واضحاً، وهو "إن شركة أكسن موبيل لن تتخلى عن عقدها مع إقليم كردستان". وأضاف: "إن شركة أكسن موبيل مهمة وتعادل عشر فرق عسكرية، إذا جاءت للمنطقة ستدافع عنها كونها تمتلك مصالح فيها بعكس التواجد العسكري"، مستدركاً بالقول: "قد تكون هناك عشر فرق عسكرية لكنها قد تنسحب ببرقية واحدة ويكونون متواجدين في المساء وفي الصباح لن تجد لهم أثراً". وهو هناك يجيب على أقوال بعض السياسيين من أن الحكومة اتحادية ستستعمل القوة في حال قيام أكسن موبيل بالعمل الفعلي في بعشيقة والقوش!!. ولقد بدأت الشركة في العمل الفعلي خلال الشهور الماضية، ولم يمنعها أحد!!، ولا تزال أكسن موبيل محتفظة بحصتها في عقد غرب القرنة -1-!!. وقد تكون الاضطرابات الحالية في نينوى والأنبار والحويجة وغيرها هي أحد الأسباب في عدم اتخاذ أي إجراء!!.

وتعقدت أيضاً مسألة "المناطق المتنازع عليها"، وأخذت أبعاداً جديدة عندما وقعت الشركات النفطية العالمية الكبرى عقوداً للعمل في هذه المناطق، وحتى جنوب هذه المناطق، وحدا هذا الأمر بالبعض إلى أن لا يعتبرها "مناطق متنازع عليها". إذ إن الدكتور أشتي هاورامي وزير الموارد الطبيعية في الإقليم، يقول إثر توقيع عقد أكسن موبيل (في نينوى وكركوك)، "نحن ندير المنطقة، وفيها انتخابات (للإقليم)، ونحن ندير كل شيء من كردستان... وبهذا فإن الأمر النهائي بالنتيجة هو من المسؤول؟"، وقال أيضاً: "ليس له علم بأنها مناطق متنازع عليها... ونحن لا نملك شيئاً في المناطق المتنازع عليها، وإن كل ما وقعناه هو في كردستان"[20].

إن كلام السيد أشتي غير دقيق، فهو إما لا يعرف حدود إقليم كردستان، أو يعرف ويدلي متعمداً بتصريح غير دقيق، إذ سبق أن ذكرنا أن وثائق ويكيليكس تؤكد أن إدارة بوش الابن تعرف أن رقعة عين سفين (شركة هنت الأميركية)، هي ضمن المناطق المتنازع عليها وقد تمتد إلى الجنوب من محافظة نينوى. كذلك قرة أنجير التي تعود إلى محافظة كركوك، وبعشيقة والقوش اللتان تعودان إلى محافظة نينوى. علماً إنه لا يوجد في هذه المناطق انتخابات للإقليم، ولا يدار أي شيء فيها من كردستان، وقبل كل شيء فإن الموازنات المالية لهذه المناطق هي من محافظتي نينوى وكركوك، ولا يصرف الإقليم أي مبلغ عليها. ومن الصحيح القول أيضاً إن القوات المسلحة الكردية (البيشمركة) تسيطر عليها، ولكن هذا هو العراق حالياً نتيجة ضعف الحكومة المركزية!!!.

لهذا سأبدأ ملاحظاتي حول الفقرة المتعلقة بالمسألة الكردية.

أولاً: الدولة الكردية المستقبلية والفيدرالية الحالية

(1) إن حق تقرير المصير للكرد بإنشاء دولة كردية، أمر مشروع تاريخياً، ولكن اعتراضنا أن لا يكون تحقيق هذا المطلب على حساب بقية العراق، كما يحدث الآن وبشكل غير منطقي ومتعال، وكما أوضحنا في سياق هذه الدراسة، وعلى الأقل فيما يتعلق بالمسألة النفطية، ولن نتطرق إلى بقية المسائل الأخرى.

ويمكن إيجاز تاريخية القضية الكردية كما يلي، ومن يريد التوسع فهناك العديد من المصادر، كما يمكن الرجوع إلى ما كتبته في كتابي: "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة"، الصادر في طبعته الأولى في حزيران 2004[21].

من الواضح جداً عند قراءة التاريخ والجغرافية، أن الأكراد يشكلون قومية لها مواقعها الجغرافية المحددة، وكانوا موزعين - قبل الحرب العالمية الأولى- بين أراض الدولة العثمانية (في تركيا والعراق وسوريا) وبين أراض الدولة الفارسية. وفي العراق كانوا ضمن ولاية الموصل، التي تشمل محافظة نينوى وإقليم كردستان الحاليين، علماً إن كركوك كانت من ضمن ولاية بغداد.

برزت المسألة الكردية (وكذلك الأرمنية) عندما بدأت المفاوضات وانتهت إلى معاهدات لتقسيم "الرجل المريض" كما كان يطلق على الدولة العثمانية في أواخر عهدها. وظهر في هذه الفترة الرئيس الأميركي (وودرو ويلسن)، وكأنه محرر الشعوب المستضعفة. وجاءت النقطة (12) من مقترح ويلسن حول الأقليات غير التركية في الإمبراطورية العثمانية وهو "منح فرصة مؤكدة (لهذه الأقليات) للتمتع بحق التطور المستقل".

ولكن كان للدول الاستعمارية بريطانيا وفرنسا وروسية القيصرية رأي آخر، حيث وقعت هذه الدول في سنة 1916 اتفاقية "سايكس بيكو" لتقسيم الإمبراطورية العثمانية، والتي فضحتها ونشرتها الثورة البلشفية في سنة 1917، وتنازلت إلى الشعوب عن كل ما أعطي لروسيا القيصرية من هذه التركة. ثم تم في 1920/8/10 توقيع معاهدة سيفر (قرب باريس)، والتي لم يصدق عليها أبداً، لتقسيم التركة العثمانية. ولأول مرة اعترف فيها رسمياً بالحقوق السياسية للكرد حيث تضمنت الفقرة (62) منها على "تعيين لجنة تتولى الإشراف على إقامة منطقة كردية تتمتع بحكم ذاتي برعاية عصبة الأمم"، وذلك في المناطق الجبلية في جنوب تركيا مع استبعاد المناطق الأخرى. والسبب أن بريطانيا وفرنسا رفضتا التخلي عن المناطق الخاضعة لانتدابهما. كما ترددت الولايات المتحدة برئاسة ويلسن بقبول عصبة الأمم للإشراف على الدولتين الكردية والأرمنية.

أما فيما يتعلق بالأكراد الآخرين، وبضمنهم كرد العراق، فإن الفقرة (64) من معاهدة سيفر تقول: "في حال طلب كردستان الصغيرة، (والتي ستكون في تركيا)، من عصبة الأمم بمنحها الاستقلال، وتتمكن من إثبات أن أغلبية السكان في هذه المناطق يرغبون في الحصول فعلاً على الاستقلال عن تركيا، وإذا رأت عصبة الأمم أن هؤلاء السكان قادرون على ممارسة استقلالهم عن تركيا، ووافقت على منحهم إياه، فإن تركيا تتعهد منذ الآن بالانصياع لهذه التوصية والتخلي عن جميع قومياتها في المنطقة"، وتضيف نفس الفقرة (64) بأنه "لا يحق لأية دولة من الدول الحليفة الاعتراض في حال طلب الأكراد المقيمين في ذلك الجزء من كردستان التابع في الوقت الحاضر لولاية الموصل

بالانـضمام إلـى الدولـة الكرديـة المـستقلة". ولكـن بالنتيجـة فـإن معاهـدة سـيفر لـم يـتم تصديقها!!.

ثم وقعت معاهدة لوزان في 1924/7/24، والتي تمت المصادقة عليها، اعترفت هذه المعاهدة بالدولة التركية الجديدة، ولم تتضمن الإشارة إلى الأكراد. وقام كمال أتاتورك في سنة 1922 بحملات عنيفة ضد الأكراد، كما تم نقل مليون كردي من قراهم إلى غرب الأناضول، وتم القضاء على ثورة 1925 الكردية في تركيا بتصفيات بشرية هائلة.

في سنة 1921، بدأ الإنكليز بتتويج فيصل الأول ملكاً على العراق، وأرادوا استفتاءاً شعبياً لانتخابه ملكاً. فقاطع كرد السليمانية الاستفتاء، وطلب كرد كركوك تأجيله، بينما أيد كرد الموصل وأربيل الأمير فيصل. وكان الشيخ محمود الحفيد قد أعلن من السليمانية في نيسان 1919 استقلال كردستان، وأخمدت ثورته من قبل الإنكليز وحكم عليه بالإعدام ثم نفي إلى الهند. ولكنه عاد وأعلن نفسه ملكاً على كردستان، وشكل حكومة كردية وأصدر طوابع وجريدة، وأخمدت حركته مرة أخرى من قبل الإنكليز أيضاً.

وفي بيان مشترك، تعهدت الحكومتان البريطانية والعراقية في 1922/12/22 في عصبة الأمم "باحترام حق الأكراد المقيمين ضمن حدود العراق في إقامة حكومة ضمن هذه الحدود"، وأعربتا عن أملهما في "أن تتوصل جميع العناصر الكردية في أسرع وقت إلى اتفاق فيما بينهما على شكل هذه الحكومة، وحدود المنطقة التي ستعمل ضمنها"، ولم ينفذ هذا الأمر.

من هنا نرى أن المطالبة بالحقوق القومية للكرد مسألة قديمة، وليست طارئة. واستمر الأكراد في ثوراتهم التي لم تنجح سابقاً، والتي ترينا إصرارهم لنيل حقوقهم دون هوادة وبلا تراجع، حتى انتهى الأمر بالفيدرالية، كما جاء في الدستور العراقي لسنة 2005.

(2) عندما تم إجراء تصويت على الدستور في المناطق الكردية، وغيرها، أجرت القيادة الكردية استفتاءاً "غير رسمي"، تخير الأكراد فيه بين "الفيدرالية" أو

"الاستقلال"، وكان رأي الأغلبية العظمى من الأكراد، وبضمنهم كرد بغداد، هو "الاستقلال"، ولكن القيادة الكردية لم تلب طلب جماهيرها!!. لأنها تعرف أن الظروف غير مواتية في ذلك الوقت، وحتى في الوقت الحاضر، لتكوين الدولة الكردية. وأخذت بالاستفتاء "الرسمي" للدستور والذي تضمن "الفيدرالية"، وفي الوقت نفسه اعتبرت هذا الأمر "تنازلاً" عن طموحات الجماهير الكردية، وبيان "حسن النية"، وأيضاً صار الأمر وكأنه "مِنّة" على سائر الشعب العراقي!!. ومن ثم بدأت بالتوسع بمفهوم الفيدرالية، وأصبحت فيدرالية العراق أمر فريد في العالم، وتجاوزت حتى "الكونفيدرالية"، بمراحل. علماً إن فكرة الاستفتاء "غير الرسمي" جاءت نتيجة "نصيحة" من كالبريث، وكما ذكرنا سابقاً عند حديثنا عن كالبريث وشركة DNO النرويجية.

لم يعد هناك ما يسمى "القضية الكردية" في العراق في الوقت الحاضر، إذ يوجد الآن ما يجب أن نسميه "القضية العربية"، أو "القضية التركمانية"، أو "قضية الأقليات المسيحية"، فهي جميعاً تعيش في مستويات معيشية أقل من المستوى المعيشي في كردستان، وتتعرض للإرهاب والقتل والمؤامرات والتفرقة الطائفية، الأمر الذي جعل إمكانية التطوير في مناطقها شبه مستحيلة.

نعم توجد "قضية كردية" الآن، ولكن هذا الأمر في تركيا. إن حزب العمال الكردستاني التركي ليس بمنظمة إرهابية كما تدعي أميركا وتركيا، وإنما هو حزب مناضل جاء لتحقيق طموحات أكراد تركيا. ولكننا نجد الآن قيام رئيس الوزراء التركي وبحجة أنه يريد حل "القضية الكردية" في تركيا، بإرسال مقاتلي حزب العمال إلى العراق في جبل قنديل وإلى جنوبه أيضاً وصولاً إلى كركوك، وبدون أخذ موافقة الحكومة العراقية، وإنما استحصل موافقة حكومة إقليم كردستان العراق فقط، وكأن الإقليم دولة أخرى بحد ذاته!!. فإذا كان أردوغان يريد فعلاً حل القضية الكردية في تركيا، فلماذا يرسل بمقاتلي حزب العمال إلى العراق؟!. والجواب واضح، وهو إرباك الحكومة الاتحادية العراقية، وتصدير مشاكله مع أكراد تركيا إلى العراق، بالإضافة إلى

المشاكل التي يخلقها للعراق بصورة مستمرة، ومنها تأجيج الصراع الطائفي فيه، وتأليب حكومة الإقليم على الحكومة الاتحادية. وفي الوقت الذي تبتعد فيه حكومة إقليم كردستان عن الحكومة الاتحادية المنتخبة والمشاركة هي فيها، فإنها تتقرب إلى حكومة أردوغان التركية وتنضوي تحت جناحيها وتلبي مطالبها.

ولكن العديد من الأكراد هنا يعلم بنوايا تركيا، وبالأخص فيما يتعلق بالأكراد، وكمثال على ذلك النائب الكردي المستقل في البرلمان الاتحادي (محمود عثمان)، والذي هو ضمن التحالف الكردستاني. فلقد قال في تصريح لوكالة أسرار الإخبارية (سنا) في 2013/5/14 أن: "تركيا لديها موقف سلبي تجاه العراق ودورها إشعال صراع بين حكومتي كردستان والحكومة الاتحادية"، مشدداً على "ضرورة أن يكون للحكومة الاتحادية موقفاً واضحاً تجاه تركيا، وأن لا تكتفي بإصدار البيانات والتصريحات الخجولة". وأضاف أن "وجود سياسة خارجية موحدة في العراق، سيحد من تدخلات جميع الدول، وخاصة دول الجوار، ولكن استمرار الخلافات الداخلية بين الكتل السياسية سيؤكد على أن العراق أرض للتدخلات الخارجية"[22].

(3) من الأمور الأخرى التي تبين أن الإقليم لا يتصرف كفيدرالية، ويهمل ما يقوله الدستور العراقي عندما يتحدث بوضوح لا لبس فيه وبما لا يرغب فيه الإقليم. ولنتحدث عن الميزانية الاتحادية الأخيرة، التي رفضها الإقليم ولم يحضر للمشاركة في التصويت عليها في البرلمان.

لقد ذكرنا أن الموازنة الاتحادية العامة لسنة 2013 كانت قد خصصت (17%) من الموازنة للإقليم بعد استقطاع المخصصات السيادية، وأعطت للشركات النفطية العاملة في الإقليم أقل مما أراده الإقليم، (أو بالأحرى أقل مما أرادته الشركات النفطية الأجنبية)، وطلبت الموازنة أيضاً أن يصدر الإقليم (250) ألف برميل/اليوم. وهي موازنة في صالح الأكراد، ولكن حكومة الإقليم اعتبرتها قمة الكبائر وللأسباب التي سبق وأوضحناها.

إن الموازنة الاتحادية تقع ضمن المادة (110 ثالثاً) من الدستور، التي تحدد الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية، وتقر عندما يوافق عليها البرلمان الاتحادي، وهذا ما تم. ولكن حكومة الإقليم رفضت الأمر دفاعاً عن الشركات النفطية، التي سبق أن استلمت كامل ما صرفته، ولم تقدم الوثائق اللازمة لتدقيقها من قبل جهاز الرقابة المالية المركزية، إذ لو كانت قد قدمتها بصورة صحيحة لظهر أنها لا تستحق أي مبلغ عن المصاريف التي كانت أنفقتها. والسبب الثاني وهو الأهم لرفض الإقليم للموازنة الاتحادية، هو رفضه لإرسال (250) ألف برميل/اليوم إلى خط التصدير الرسمي، رغم إن الكمية تمثل (8,2%) من الموازنة فقط، بينما يستلم الإقليم (17%) منها. لا يريد الإقليم أن يتشارك حتى بنصف ما يستلمه من الموازنة العامة، ويريد وكما في السنوات السابقة، أن يكون النفط المنتج في كردستان هو لكردستان وحدها، ويكون شريكاً في النفط المنتج في بقية أجزاء العراق، بنسبة (17%). والأسوأ من ذلك فإن عوائد النفط المنتج في كردستان لا تذهب فقط للموازنة الاتحادية العامة، وإنما لا تذهب أيضاً إلى موازنة الإقليم لفائدة الشعب الكردي، وبشهادة حركة التغيير الكردية، والسيد كوسرت رسول نائب رئيس إقليم كردستان، اللذان ذكرا أن لا أحد يعرف أين تذهب العوائد النفطية من حقول كردستان، ولم تقدم أية معلومات حولها حتى إلى برلمان الإقليم، وكما أوضحنا سابقاً. إذ لو كان الشعب الكردي وفقرائه قد استفادوا منها، لكان لنا طروحات أخرى في هذه المسألة.

(4) ثم يصرح السيد فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة كردستان في 2013/4/7، نقلاً عن موقع "شفق نيوز"[23]، "إن القيادة الكردية خيرت وفد التحالف الوطني (الشيعي) الذي زارها مؤخراً بين الطلاق والشراكة". وظهر لاحقاً وفي أثناء ما ظهر من اجتماع السيدين رئيسا الوزراء الاتحادي والإقليم، أن على رأس مطالب الإقليم هو تعديل الموازنة الاتحادية، التي سبق وأن تحدثنا عنها، وإصدار قانون النفط والغاز الاتحادي. وأصبح الموضوع هو إما أن توافق الحكومة الاتحادية، التي يرأسها التحالف الوطني، على مطالب الأكراد بهذين الموضوعين وبغض النظر عما يقوله الدستور وتسنه

القوانين، وإما "الطلاق"!. أليس هذا تهديد بالانفصال؟! وهو "تهديد" يؤيده الكثيرون من العرب إذ لا مانع لديهم من الانفصال!!. إن الحكومات الفيدرالية لا تتصرف في العالم مع الحكومات الاتحادية على هذا النحو!!.

لقد أصدر برلمان إقليم كردستان قانوناً في 2013/4/23، بموافقة (99) عضواً مقابل (12) عضواً، تحت اسم "قانون تثبيت وتحصيل المستحقات المالية لإقليم كردستان من العائدات النفطية الاتحادية"[24]، والذي ينذر فيه الحكومة الاتحادية بقوله "إذا الحكومة الاتحادية فشلت في **إعطاء حصة كردستان من العائدات العراقية**، عند ذاك سيكون للإقليم الصلاحية بأن يبيع نفطه دون التشاور مع بغداد لسد فروقاته النفطية". ويعطي القانون مهلة (90) يوماً إلى إدارة الإقليم لاحتساب المبالغ التي "يستحقها" الإقليم، وتطلب هذه المبالغ رسمياً من وزارة المالية الاتحادية. وإذا لم تستجب بغداد لهذا الطلب خلال (30) يوماً، عند ذاك فإن القانون يخول وزارة الموارد الطبيعية بالمباشرة بتصدير النفط بصورة مستقلة.

ونرى أن هذا القانون يؤكد على "حصة كردستان من العائدات العراقية"، والذي يعني حصتها من نفط الجنوب دون أن تشارك بقطرة من نفطها في "العائدات العراقية"، فالعائدات العراقية لا تشمل عائدات العراق من نفط كردستان، حسب مفهوم برلمان كردستان. وهو يؤكد هنا مرة أخرى بأن بعض الأكراد يريدون أن يكون نفط كردستان لكردستان فقط، ونفط باقي العراق لهم فيه حصة تبلغ 17%!!!.

نلاحظ أيضاً أن المدد المحددة في القانون الكردي تتلائم مع إكتمال المنشآت اللازمة للتصدير المستقل، والذي يتوقع إكمالها بالكامل خلال الشهرين أو الثلاثة أشهر القادمة.

نؤكد هنا أن أية حكومة اتحادية تستجيب لمثل هذا الطلب ولا تنفذ ما جاء في قانون الموازنة المالية لسنة 2013، هي حكومة تنقض وتخرق القوانين التي صادق عليها البرلمان، كما وإن أي برلمان اتحادي يصادق على أي تعديل لموازنة 2013 لصالح الإقليم، هو برلمان يعمل على الإضرار بكل الشعب العراقي، إذ إن التعديل سيكون كله

في صالح الشركات الأجنبية النفطية، وإن موازنة 2013 أعطت الإقليم أكثر مما يستحقه أصلاً.

إن ما تطلبه بالواقع حكومة إقليم كردستان، وما يلوح به من تهديد برلمان الإقليم للحكومة والبرلمان الاتحاديين، ما هو إلاّ تنفيذ لمطالب الشركات النفطية الأجنبية العاملة في الإقليم، وهي مطالب غير مشروعة وغير شرعية أصلاً. وإذا لم تنفذ الحكومة والبرلمان الاتحاديين مطالب الشركات هذه، فسيقوم الإقليم (بحكومته وبرلمانه) بتنفيذ ما تأمر به الشركات وتسعى إليه جاهدة، وهو "التصدير المستقل" الذي سيضر بالعراقيين جميعاً، كرداً وعرباً وغيرهم من الأطياف العراقية ضرراً بالغاً، وينقض بنود الدستور، ويقلل من هيبة وسيادة الدولة، ويؤجج الفرقة بين العراقيين، وهو ما تريده الشركات النفطية (وبالأخص الأميركية والتركية)، وما تريده تركيا أيضاً!!.

إن من المعيب القبول المذل والمهين بأن تعمل حقول البصرة والحقول الجنوبية الأخرى على إعالة العراق وبضمنه إقليم كردستان، وفوق ذلك تعيل الشركات النفطية الأجنبية العاملة في كردستان، وتلبي المطالب التركية!!، ولا يشارك الإقليم في تمويل "العائدات العراقية للموازنة الاتحادية"، والتي يتحدث عنها برلمان كردستان، وذلك بتصدير النفط المنتج في الإقليم من خلال التصدير الرسمي، والذي يمثل في كل الأحوال - إن تم ذلك وفق قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2013- نصف المبالغ المخصصة للإقليم. إن من ينذر الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي بهذا الشكل المتعال، عليه أن يقرأ الدستور جيداً، إذ يعامل الإقليم تماماً مثل المحافظات غير المرتبطة بإقليم. فإن كان باعتقاده أن بإمكانه تصدير نقطة نفط مستقلاً، فعند ذاك من الممكن أن تقوم المحافظات الأخرى المنتجة بالاستقلال بتصدير نفطها أيضاً. أو إذا كان يعتقد أنه يستحق حصة في الموازنة الاتحادية دون أن يدخل نفطه في خط التصدير الرسمي، فالآخرون سيكون لهم نفس الحق.

ولكن الدستور يقول غير ذلك، فالمادة (110 أولاً) والتي تخص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية، تقول: "أولاً: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي،

والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها، **ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية"**.

وإذا لم يكن تصدير النفط واستلام عائداته هو "السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية"، فعن أية بضاعة أخرى حصرية بيد السلطة الاتحادية تتحدث هذه الفقرة من الدستور؟!

إن من يقوم بالتصدير المستقل، ولا يعطي نفطه للتصدير الرسمي، لا يستحق أي مبلغ مهما كان ضئيلاً من الموازنة الاتحادية. **وإن أية حكومة اتحادية أو برلمان اتحادي، يعطي أي مبلغ من الموازنة الاتحادية للجهة التي تقوم بهذا الإجراء، وضمنها حكومة الإقليم، فإنه يعارض بذلك الدستور، ويخون الأمانة التي أولته له الجهة التي انتخبته، وهي الشعب العراقي بأسره، ويأخذ من أفواه جياع الشعب العراقي ليعطيها للشركات النفطية الأجنبية، ويلبي ما تريده هذه الشركات وما تسعى إليه دولة أجنبية غير صديقة ومؤذية للعراق وهي تركيا**.

ثانياً: قانون النفط والغاز وسياسة حكومة الإقليم

إن ما سنعرضه الآن هو فقط ما يتعلق بالعلاقات المتوترة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بسبب الموضوع أعلاه، حيث إن الحديث الذي يدور الآن هو ضرورة إصدار قانون اتحادي للنفط والغاز، والذي سبق أن تحدثنا عن هذا القانون والقانون الصادر لإقليم كردستان في كتبنا السابقة عن النفط[9 و18 و25].

(1) صدرت مسودة قانون النفط والغاز في 2007/2/15 مع ملاحقه الأربعة، وأعلن مجلس الوزراء في أواخر شباط 2007 الموافقة عليها بالإجماع، وأعلن المجلس كذلك في أواخر شباط أنه أرسلها إلى مجلس شورى الدولة لتبيان الرأي وتصحيح اللغة القانونية لترسل إلى مجلس النواب من أجل المصادقة عليها. كذلك تم التوقيع على مذكرة تفاهم، مؤرخة في 2007/2/25 بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم تشير إلى مسودة 2007/2/15 مع الملاحق الأربعة، وتضع جدولاً زمنياً لعرضها على مجلس النواب في

آذار 2007، على أن تتم موافقة مجلس النواب عليها قبل نهاية أيار 2007. كما وردت فقرة في مذكرة التفاهم تقول في حالة عدم تمرير القانون في مجلس النواب ضمن هذه المدة فسيتم اجتماع بين رئيس وزراء العراق ورئيس إقليم كردستان لبحث سبل إنجاز ذلك، وخلال مدة شهر، وإيجاد حل على أساس أحد الخيارين، إما التمديد لما بعد 2007/5/31، أو "يحق للطرفين - أي المركز والإقليم – إبرام عقود التطوير والإنتاج وفقاً لما جاء في الدستور ومشروع قانون النفط والغاز والمبادئ العامة لمعايير نماذج العقود".

اجتمع أعضاء من مجلس النواب العراقي مع عدد من الخبراء في دبي في 2007/4/18، وحدث أمر مفاجئ غير متوقع، إذ رفض السيد أشتي هاورامي وزير الموارد الطبيعية في الإقليم مسودة قانون النفط والغاز هذه (مع ملاحقها الأربعة)، والتي سبق وأن وافق عليها مجلس الوزراء بالإجماع، ولم يعترض لاحقاً عليها أي شخص أو مسؤول من إقليم كردستان حتى تاريخ اجتماع دبي. لقد كان رفض أشتي لهذه المسودة رفضاً عنيفاً و"غير لائق"، إذ اعتبرها "بعثية وقومية"، ودعا إلى رميها في "سلة المهملات"، وهي مسودة كان مجلس الوزراء قد وافق عليها بالإجماع!!.

لأكون صريحاً مع القارئ، لقد سررت لرفض أشتي لهذه المسودة، لأنني كنت ضدها تماماً، عدا ما جاء في الملاحق الأربعة، ولكن أسباب رفضي هي لأمر معاكس تماماً لأسباب رفض أشتي. وإن كتاباتي في ذلك الوقت كانت تعمل على إسقاط هذه المسودة، لأنها لم تعط القرار المركزي في القضية النفطية القوة اللازمة، وكذلك لم توضح بصورة دقيقة ضرورة عدم توقيع عقود المشاركة بالإنتاج، وكلا هذين الأمرين يجب الأخذ بهما لأن الدستور منع عقود المشاركة بالإنتاج، واعتبر السياسة النفطية هي أمر مركزي، رغم إنه لم يقل ذلك نصاً، ولكن لا يمكن تفسيره ككل بغير ذلك. لذلك فإن رفض الإقليم لهذه المسودة مع ملاحقها يعني عدم إمكانية تمرير هذه المسودة في مجلس النواب، وعدم تنفيذ "موافقة مجلس الوزراء بالإجماع" عليها. وتم رفض مسودة شباط 2007 من قبل الإقليم قبل انتهاء المدة التي حددتها مذكرة التفاهم المشار إليها أعلاه.

لم يقف السيد أشتي عند هذا الحد، فقد أصدر في 2007/4/27 بياناً باللغة الإنكليزية، نشر في الموقع الرسمي للإقليم. ونلفت النظر إلى أن هذه الأحداث كانت في شهر نيسان، أي إن حكومة الإقليم رفضت المسودة التي سبقت أن وافق عليها الوزراء الأكراد في الوزارة الاتحادية، قبل انتهاء الفترة المحددة لتمرير مسودة القانون في مجلس النواب في نهاية شهر أيار، وبالطبع لم يتم الاجتماع بين رئيس الوزراء ورئيس ألإقليم لتحيد خطة عمل الذي أشارت اليه مذكرة التفاهم، بعد رفض حكومة الاقليم للمسودة!!

أوضح السيد أشتي هاورامي في بيانه المشار إليه أعلاه أسباب الاعتراض، وخصوصاً على الملاحق الأربعة (وهي الوحيدة في المسودة التي يمكن اعتبارها مقبولة)، ووضع بدلاً منها أربعة ملاحق جديدة، وأضاف بأن "**القانون المعروض بشكله الحالي لن يكون دستورياً أو شرعياً وإنما يعتبر باطلاً حتى لو صادق عليه مجلس النواب الاتحادي**"!!! وأضاف أيضاً: "إن حكومة إقليم كردستان ستستمر في ممارسة سلطتها الكاملة المعطاة لها من قبل دستور العراق، بضمنها المفاوضات التي تؤدي إلى عقود المشاركة بالإنتاج مع المستثمرين الأجانب والقطاع الخاص". ولا أعرف فيما لو أن كالبريث كان قد شارك في كتابة هذا البيان!بعد انكشاف الدور الكبير له في تحديد السياسة النفطية الكردية، وكما لاحظنا عند حديثنا عن شركة DNO النرويجية.

إن ملاحق السيد أشتي هاورامي الأربعة، قلبت الاتفاقية رأساً على عقب، إذ حولت الحقول المكتشفة أصلاً إلى رقع استكشافية، كما استبعدت الحقول والرقع الاستكشافية الموجودة في المناطق المتنازع عليها، وكذلك في خارج المناطق المتنازع عليها في محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى، عن مجال عمل شركة النفط الوطنية!!!.

والغريب أن يتحدث قادة الإقليم الآن بأنهم يرغبون بسن قانون اتحادي للنفط والغاز، ويؤكدون على أنهم يريدون مسودة شباط 2007!!!، وأنها هي التي يجب أن تعرض على البرلمان الاتحادي خلال الأسابيع القليلة المقبلة (ونحن الآن في أيار 2013)، وهي المسودة ذاتها التي كان قد وافق عليها وزراء التحالف الكردستاني في مجلس الوزراء

في شباط 2007، ثم رفضتها حكومة الإقليم في نيسان 2007، وتريد الآن العودة إليها. والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا؟!!.

إن ما تريده حكومة الإقليم الآن، هي مسودة شباط 2007، **ولكن من دون ملاحقها!!** حيث إن حكومة الإقليم كانت قد وقعت عقودها تقريباً، والتي تزيد عن خمسين عقد مشاركة بالإنتاج، بينما الملاحق الأربعة في المسودة المذكورة، تشير إلى أن الحقول التي توقع من قبل شركة النفط الوطنية، تكون في الغالب عقود خدمة. حيث كان من المفروض إعادة تكوين شركة النفط الوطنية، لتكون شركة لكل العراقيين، ويمكن أن تؤسس شركات أخرى تابعة لها.

إضافة للأمر أعلاه، فإن حكومة الإقليم أكملت توقيع جميع الرقع الاستكشافية والحقول النفطية التي تعود إلى شركة النفط الوطنية حسب الملاحق، ولهذا فإن ما تريده حكومة الإقليم الآن فعلاً، وبعد أن نفذت ما نفذته، ومن غير أية مداولة مهما كانت بسيطة وسطحية مع وزارة النفط الاتحادية وبطريقة مخالفة للدستور والقوانين السائدة، ما هو بالواقع إلاّ محاولة "شرعنة" العقود التي سبق وأن وقعتها، وشرعنة قانون النفط والغاز الذي سبق أن أصدرته، وكلها غير شرعية. **إن ما تريده حكومة الإقليم والشركات العاملة هناك، من خلال عقود المشاركة بالإنتاج، وكثير منها في مناطق متنازع عليها، أو حتى خارجها أصلاً، هو في الواقع "شرعنة" ما هو غير شرعي"!!.**

إن جميع التقارير السنوية للشركات النفطية العاملة في كردستان، تؤكد لمساهميها أن هناك "مجازفة قانونية" في عقودها مع حكومة الإقليم ويجب على المساهمين أخذها بعين الاعتبار، وتؤكد للمساهمين أن صدور قانون اتحادي للنفط والغاز سينجيها من خطر هذه المجازفة القانونية!!.

إن مسودة قانون شباط 2007 مرفوضة رفضاً قاطعاً، وخصوصاً بعد أن أفرغتها حكومة الإقليم من كل ما يمكن أن يكون مقبولاً، حيث أكملت توقيع عقودها وأنهت جميع الحقول والرقع الاستكشافية تقريباً، وأصبحت وكأنها "أمراً واقعاً". أي عملياً ألغت

الملاحق الأربعة التي كانت جزءاً من المسودة ، وفرضت الملاحق الأربعة التي كانت قد وضعتها وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم في نهاية نيسان 2007 كواقع حال، وأنهت ما أرادت عمله والآن تريد أن يوافق بقية العراقيين على هذه الإجراءات غير القانونية وغير الدستورية من خلال إصدار قانون مشوه ومؤذ وغير دستوري للنفط والغاز باسم الرجوع إلى مسودة قانون النفط والغاز الصادرة في 15 شباط 2007.

إن أية جهة سياسية لها ممثلين في البرلمان الاتحادي توافق على هذه المسودة كواقع حال توقع ضرراً بالغاً بالشعب العراقي، فبالإضافة إلى عدم دستورية هذه المسودة أصلاً[25,18,9]، فإن النواب الذين سيصوتون بتأييدها سيكونون مسؤولين أمام جماهيرهم والشعب العراقي، لخيانتهم الأمانة، وتفريطهم بمصالح العراقيين جميعاً، وإهدائهموا الشركات النفطية الأجنبية - ظلماً- ثروة الجيل العراقي الحالي والأجيال المقبلة، ففي الوقت الذي يجب أن يكون النفط العراقي مؤمماً بالكامل، فأن عقود المشاركة هي خصخصة لهذا القطاع.

إضافة لذلك فما فائدة صدور قانون اتحادي للنفط والغاز في الوقت الحاضر، بعد أن وقع الإقليم عقوده اعتماداً على قانونه - غير الشرعي- الذي أصدره في 2007، وفي الواقع وقع اتفاقياته قبل ذلك التاريخ بسنوات، ولم يبق إلاّ القليل القليل. كما إن الحكومة الاتحادية سبق وأن وقعت عقود "الخدمة الفنية" لكل الحقول في بقية أنحاء العراق اعتماداً على القوانين السابقة والنافذة حتى الآن. **إن "الفائدة" الوحيدة من إصدار قانون للنفط والغاز على غرار مسودة شباط 2007، أو على غرار المسودة "الأتعس جداً" التي أرادت لجنة الطاقة في مجلس النواب تمريرها في غفلة من الزمن[9]، ستجني ثمارها الشركات النفطية الأجنبية فقط، والذين تعاونوا معها واستفادوا منها من العراقيين. والنتيجة الأكيدة ستكون "شرعنة ما هو غير شرعي من خلال قانون غير شرعي".**

(2) لقد سبق وأن نقلت في كتابي: "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز"[18] عن رئيس الجمهورية الأستاذ جلال الطالباني قوله في خبراً نشره موقع الملف برس في

2007/12/20، والعهدة على ناقلي الخبر، "وفيما يخص صفقات النفط التي أبرمها الإقليم فإنها لا تتعلق بإنتاج النفط واستغلاله بقدر ما هي خطوات أولية للتنقيب عن النفط، وعندما نصل إلى الإنتاج والاستفادة من عوائده فعلينا أن نعود إلى بغداد كما ينص البند (112) من الدستور العراقي، مما يعني أنه قد حدث سوء فهم للموقف الكردستاني، فالأكراد لم يطالبوا يوماً باحتكار النفط وأرباحه". ولقد أبديت تحفظي على الخبر لأن العقود الموقعة لم تكن للتنقيب فقط، ولكن للإنتاج أيضاً، وفي الوقت نفسه فإن ما قاله السيد رئيس الجمهورية بأن عليهم "العودة إلى بغداد"، حسب المادة (112) هو أمر صحيح ولكن من المفروض أن يتم ذلك قبل توقيع العقود.

لقد صدرت رسالة مشتركة موقعة من السيدين رئيس جمهورية العراق جلال الطالباني، ورئيس وزراء العراق نوري المالكي، في 2007/12/2، تحت عنوان **"السياسة النفطية العراقية والعقود النفطية مع الشركات الأجنبية"**، صادرة من رئاسة الجمهورية وموجه إلى السيد رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني. ونظراً لأهمية هذه الرسالة، سأنقل مقتطفات عديدة منها، لتوضيح ما كان يفكر به رأسا السلطة التنفيذية في الجمهورية العراقية في ذلك الوقت.

تقول الرسالة "أكد الدستور العراقي مبدأ ملكية الشعب في كافة محافظاته وأقاليمه للثروة الهيدروكربونية وأكد مبدأ عدالة توزيع هذه الثروة تعبيراً عن وحدته ولحمته". وتضيف: "وعلى ذلك جاءت الحاجة لسن قانون اتحادي يستند على مبادئ الدستور ويعمل على تحقيق أهدافه، وهذا قيد التشريع في مجلس النواب بعد أن تم الاتفاق عليه في مجلس الوزراء منذ (15) شباط 2007".

وتضيف الرسالة أيضاً: "ويعتمد القانون الاتحادي مرجعية المجلس للنفط والغاز المنبثق عن مجلس الوزراء العراقي لإقرار الإستراتيجيات والسياسات النفطية العامة التي تقترحها وزارة النفط بالتعاون مع حكومات الأقاليم وكذلك لإقرار صيغ العقود النفطية المعيارية ومؤشرات ضوابط التفاوض وبالتالي المصادقة على العقود الناجمة عن المفاوضات، سواء مع وزارة النفط أو وزارة الموارد الطبيعية في إقليم كردستان أو

شركة النفط الوطنية العراقية. وفي هذا تعبير عن مبادئ الدستور نصاً وروحاً". أما من حيث صيغ وطبيعة العقود فيجب أن تكون وفق هذه الرسالة، "في ظل عقود مجزية للبلد مع شركات النفط العالمية المؤهلة وتحقيق السيطرة الوطنية الكاملة وأعلى منفعة اقتصادية للعراق". وتؤكد الرسالة "وبالتالي يتطلب الأمر في التطبيق أفضل درجات التنسيق والتعاون بين وزارة النفط وحكومة الإقليم في تنفيذ السياسة النفطية للدولة... وذلك وفق الفقرة ثانياً من المادة 112 من الدستور العراقي التي تنص على رسم السياسة الإستراتيجية معاً أي من قبل الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية معاً".

وتشير الرسالة المشتركة هذه إلى مذكرة التفاهم التي أشرنا إليها في الفقرة (1) السابقة، فتقول: "ومن جانب آخر تم تبادل رسالة بين رئيس الوزراء ورئيس الإقليم في 25 شباط 2007، جاء فيها، سوف تلتزم كل الأطراف بالامتناع عن إبرام أية عقود أو الدخول في التزامات جديدة في نشاط التنقيب والإنتاج في كافة الأراض العراقية وحتى نفاذ هذا القانون"، وتضيف: "ولكن بالرغم من هذه الاتفاقات بدأت وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم بالتعاقد مع عدد من الشركات النفطية الأجنبية بشكل متسارع وخلافاً للآليات الواردة في مسودة القانون ولا من خلال مرجعية المجلس الاتحادي للنفط والغاز المنتظر تشكيله بعد تشريع قانون النفط والغاز. وخلق هذا الأمر فجوة تنفيذية وقانونية بين ما يجري في الإقليم ودور وزارة الموارد الطبيعية وبين وزارة النفط الاتحادية مما أوجد اعتراضات حكومية وبرلمانية وسياسية واسعة في بغداد.... مما خلق نوع من البلبلة بدأت تظهر بصورة علنية على شكل اختلافات في المواقف والتصريحات المتناقضة مما شكل ظاهرة سلبية في المستوى العام داخلياً وخارجياً. مما يتطلب الأمر بنظرنا مراجعة الأمر بمنتهى الموضوعية والجدية، بما في ذلك سياقات العمل الجاري حالياً من قبل وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم بشأن العقود النفطية وأهمية التوقف عن أية عقود نفطية وتعليق إبرام أية عقود نفطية وتعليق ما أبرم منها لحين تشريع قانون النفط والغاز ووضع الآليات القانونية الصحيحة والمقررة اتحادياً لمثل هذا النشاط".

وتنتهي رسالة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى رئيس إقليم كردستان بالقول: "آملين تدخل سيادتكم لتصحيح الموقف بما فيه خدمة لمصالح الشعب العراقي عامة وشعبنا الكردي خاصة ويؤمن التطور والتنفيذ المتوازن والهادئ لهذه الفعالية بعيداً عن أجواء التصريحات الإعلامية والقرارات المنفردة".

كما نرى فإن الرسالة أعلاه، هي رسالة متزنة هادئة وهادفة إلى تسوية الأمور، ولكن قانون النفط والغاز الذي تتحدث عنه كان قد رفض من قبل الإقليم قبل انتهاء الفترة التي حددتها مذكرة التفاهم بأكثر من شهر وكما أوضحنا في الفقرة (1) السابقة.

لا أعرف جواب السيد رئيس الإقليم على هذه الرسالة، ولا أعتقد بأنه قد أجاب عليها، ولكن سأذكر بعض تصريحات وزير الموارد الطبيعية في الإقليم قبل أربعة أيام فقط من هذه الرسالة، وذلك عند زيارته لواشنطن وتكساس بمعية نائب رئيس وزراء الإقليم[18]. حيث نقلت صحيفة الواشنطن بوست عنه في 2007/11/28 عن موضوع توقيع عقود المشاركة بالإنتاج في كردستان العراق قوله: "نحن لا نحتاج إلى موافقتهم... وفي كل مرة نسمع (غير قانوني) نوقع عقدين آخرين". أما صحيفة أخبار دالاس الصباحية The Dallas Morning News، فقد نقلت في التاريخ نفسه 2007/11/28 عن أشتي قوله: "نوقع عقوداً"!!، أي ليس: "نوقع عقدين"!!، كما ذكرت الواشنطن بوست. وأعتقد أن خبر "نوقع عقوداً" هو الأصح!!، إذ بعد رسالة السيدين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، فإن الإقليم وقع عقوداً عديدة جداً، والسبب لأن الرسالة تقول للسيد رئيس إقليم كردستان إن ما تقوم به وزارة الموارد الطبيعية هو أمر غير قانوني!!. ولنكن واضحين فنحن نظلم السيد وزير الموارد الطبيعية عندما نشير دائماً إلى أقواله (النارية) في الشؤون النفطية، إذ إن ملف نفط الإقليم هو ليس في يده، وإنما بيد السيدين رئيس إقليم كردستان ورئيس وزرائه، مسعود ونيجرفان البارزاني حصراً، وإن السيد اشتي منفذ للسياسة النفطية التي يضعانها لوحدهما، أو باستشارة آخرين أجانب أو كرداً، مختصين بالشؤون النفطية أو سياسيين!!.

إن ما يجلب النظر حقاً هو إن رئيس الجمهورية العراقية الأستاذ جلال الطالباني، يحتل أعلى منصب في العراق، وهو كردي ورئيس الحزب الثاني في الإقليم، (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني)، والمؤتلف مع حزب البارزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، في تكوين حكومة إقليم كردستان والتحالف الكردستاني. فهو ليس غريب عن إقليم كردستان، وعملياً رسمياً هو أعلى شخصية سياسية فيها، ولكن ما كتبه ونصح به في أهم قضية عراقية على وجه الإطلاق، وهي النفط، ذهب أدراج الرياح!!

ولغرض الاستفادة أورد بعض التصريحات والكتابات التي تمت في سنة 2007 و2008 عن موضوع تصدير نفط كردستان، ومقارنتها بالتصريحات التي تطلق في هذه الأيام حول الموضوع نفسه.

صرح السيد جمال عبد الله المتحدث باسم حكومة الإقليم، في 2007/11/25: "إن الإقليم في مرحلة التنقيب والاستكشاف ولن يتم التصدير دون الاتفاق مع بغداد... من قال إننا سنقوم بتصدير النفط؟". أما تصريح أشتي (الناري) الآخر، فلقد جاء في صحيفة (أخبار دالاس الصباحية)، المشار إليها أعلاه، في 2007/11/28، وذلك عندما استفسر منه عند زيارته لواشنطن وتكساس، بأنه لا تزال هناك علامات استفهام حول كيفية تصدير الأكراد للنفط دون موافقة الحكومة المركزية؟، إذ اعترف أشتي: "بأن بغداد تستطيع إيقاف إيصال النفط إلى ميناء جيهان"، وأضاف: "حتى صدام حسين لم يستخدم هذه التكتيكات"!!

وهنا ما يشير إلى "العقم الفكري" لهذا الرجل!!، حيث كلما يعجز عن إيجاد الجواب، يبدأ بالحديث عن "الصدامية والعهد الصدامي"، و"الفكر البعثي والقومي"، و"الأفكار الشوفينية" ويقصد الشوفينية العربية، وهي أقوال مملة جوفاء تصدر دائماً عن فارغي الفكر، وعن نزعة شوفينية مقيتة، فمن جاء بعد الاحتلال الأميركي هم من معارضي البعث والصدامية، والمعادين للشوفينية العربية، والعديد منهم ممن ردوا على أشتي كانوا أكثر العرب معاداة للصدامية ومحبة ودفاعاً عن الأكراد، وتعرضوا ما تعرضوا له لقاء ذلك!!

وأختم هذه الفقرة بما كنت قد كتبته حول هذا الموضوع في كانون الثاني 2008[18]، حيث قلت: "من سنة 2008 وإلى خمس سنوات أخرى ستكون هذه الشركات جاهزة للإنتاج التجاري والتصدير، ماذا سنعمل عند ذلك، هل سنذهب إلى الحكومة الاتحادية **ونرمي الطلب على الطاولة ونأمرها بفتح المجال كأمر واقع؟!**، ودون مشاركتها أصلاً بهذا الأمر، وحتى لو افترضنا أن المادتين الدستوريتين 112 و115 تعملان لوحدهما (وهو ما أوضحناه إنه افتراض خاطئ). أم سنقول للشركات النفطية الأجنبية، نحن آسفين لا يسعنا التصدير وإن المبالغ التي أنفقتموها ذهبت سدى في الوقت الحاضر وحتى نجد سبيلاً لذلك؟!!"

ثالثاً: تركيا والشركات والإقليم و"التصدير المستقل"

سنتناول في الملاحظات التالية الخطوات التي اتخذتها حكومة الإقليم وتتخذها لما تسميه "التصدير المستقل" للنفط، والذي يشكل مفصلاً رئيسياً، ويعتبر من آخر الخطوات السياسة النفطية لحكومة الإقليم. وتأتي سياسة "التصدير المستقل" هذه كاستجابة للمطالب والضغوطات المستمرة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في كردستان، والتي لا يهمها نتائج ذلك على العلاقة ما بين الإقليم والمركز، أو مدى قانونيته ودستوريته. وفي الواقع فإن من مصالح الشركات الأجنبية أن تتوتر العلاقات ما بين المركز والإقليم، لأن ذلك سيساعدها في زيادة الضغوطات والتأثير في حكومة الإقليم، خصوصاً بوجود حليف قوي لها وهي الحكومة التركية.

تعتقد حكومة الإقليم بأنها حققت "نصراً" دبلوماسياً قوياً عندما "اقنعت" الحكومة التركية بـ"التصدير المستقل"، وفي حقيقة الأمر فإن "النصر" كان نصراً تركياً في حصول تركيا على مصادر للطاقة الرخيصة (النفط والغاز) وامتيازات كثيرة في هذا المجال، وكذلك تعمل تركيا على أن تزيد من التوترات بين الإقليم والمركز، حيث تستطيع عند ذاك التأثير أكثر في القرار السياسي لكرد إقليم كردستان العراق، وضمهم تحت جناح "حنانها" وحمايتها، كما تحمي كرد تركيا!!، خصوصاً عندما تكون

الشركات النفطية العالمية الكبرى مثل أكسن موبيل وشيفرون في صفها ومساندتها!!. وبدلاً من أن يحل الإقليم مشاكله مع الحكومة الاتحادية، كما يجب أن يتم في الحكم الديمقراطي الفيدرالي، لجأت حكومة الإقليم إلى الشركات النفطية الأجنبية وإلى تركيا لحل هذه المشاكل!!!.

(1) إن سياسة الإقليم في التصدير المستقل ليس بالأمر الجديد أو "وليد الساعة"، إذ كان لابد أن يحدث هذا عند توقيع حكومة الإقليم عقود المشاركة بالإنتاج بهذا العدد الهائل ليشمل جميع إنتاجها النفطي الحالي والمستقبلي، ودون أية مرونة فيها تسمح بخط رجعة في المستقبل ، وهذه العقود هي غير قانونية وفق القوانين السائدة في العراق. كذلك هي غير دستورية وفق الدستور الحالي كما أوضحناه سابقاً بالتفصيل[9، 18، 25].

ولتنفيذ هذه العقود يجب إعطاء الشركات "نفط الربح"، وهو كمعدل يصل إلى (15-20%) من الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك فإن حكومة الإقليم تريد إعطاء "نفط الكلفة"، وباعتماد الأرقام التي تقدمها الشركات، وبلا أي تدقيق أو رقابة، وقد لاحظنا في سياق هذه الدراسة المبالغة الهائلة في تقديرات "نفط الكلفة".

ولتجاوز هذا الأمر كان أمام حكومة الإقليم عدة حلول، أحدها أن تتحمل حكومة الإقليم "وزر" هذه العقود، أي تتحمل نفط الكلفة غير المدقق، ونفط الربح المرتفع جداً، وبالنتيجة يتحمل المواطن الكردي ذلك والذي سيبدأ بالتساؤل لماذا؟، وتنكشف معه الكثير من الفضائح والمفاسد، وسيعرض الكثير من الرؤوس العالية "للإنكشاف"!! ولتلافي ذلك لجأت حكومة الإقليم إلى حلول أخرى ستكون بالتأكيد "حلول وقتية"!!.

لقد حاولت حكومة الإقليم في البداية، وعندما كانت كميات النفط المنتجة في الإقليم محددة، حل هذا الأمر بالسماح والإشراف على تهريب النفط المنتج، سواء عن طريق التهريب المباشر، أو من خلال ما يسمى "البيع الداخلي للمصافي الصغيرة"، وذلك لتسديد ثمن نفط الكلفة - غير المدقق-، ونفط الربح - العالي - إلى الشركات النفطية، ولإعطاء المهربين والآخرين "حقوقهم" أيضاً. وانكشف "بعض" الأمر، كما ازدادت

كمية النفط المنتج في الوقت نفسه!. ثم حاولت أن يتم إعطاء "حقوق الشركات"، من خلال تحمل الحكومة الاتحادية "وزر" عقود المشاركة بالإنتاج، وذلك بإقناع الحكومة الاتحادية، أو بالأحرى الضغط عليها بمختلف الوسائل على قبول إعطاء نصف قيمة النفط المسلم إليها للتصدير الرسمي كسلفة، على أن تقدم الوثائق اللازمة للمصروفات الحقيقية للشركات لاحقاً، وكذلك تدقيق كافة المتطلبات من قبل ديوان الرقابة المالية، ومن ضمنها كميات النفط المنتجة وكيف تم التصرف بها. وتسلم هذه السلفة إلى حكومة الإقليم لتسلمها إلى الشركات، ولكن هذا الحل فشل أيضاً إذ إن حكومة الإقليم قدمت أرقاماً هائلة "المستحقات" الكلفة للشركات، وفي الوقت نفسه لم تقدم لا هي ولا الشركات أية وثائق يمكن تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية، لعدم قدرة حكومة الإقليم أو الشركات تقديم مثل هذه الوثائق بالمرة، إذ إن "النهب" أمر واضح مكشوف!!. هذا وفي الوقت نفسه، وأثناء التصدير الرسمي لقسم من نفط الإقليم، كان القسم الآخر يهرب بصورة أو بأخرى!!. وفشل هذا الحل أيضاً، وكان الخاسر الأكبر هو الشعب العراقي وأولهم الشعب الكردي!!

والآن تحاول حكومة الإقليم "التصدير المستقل" على طريقتها الخاصة، أي هي لا تقول سآخذ حصتي من الميزانية عيناً، من نفطي في الإقليم لأصدره، وحصتي في الوقت الحاضر 17% من الميزانية الاتحادية، وأنا سأقوم بتصدير نفطي، وأعطيكم حصتي من "المصروفات السيادية". كلا إنها تريد حصتها من الموازنة الاتحادية، وهي ترسل للموازنة الاتحادية (83%) من عائدات تصديرها، ودون أن يشرف أحد على كميات إنتاجها وتصديرها. وبغض النظر عن القوانين وسيادة الدولة وغيرها مما يجب أن يقوم به الإقليم الفيدرالي وهو جزء من العراق، فهناك شكوك هائلة عما سيعطى للموازنة الاتحادية، هذا في حال استطاعة الإقليم التصدير للكميات اللازمة وعدم أخذ أية حصة من الموازنة العامة، إذ إن "تقرير الشفافية" وكذلك ما أوضحناه في هذه الدراسة، خير دليلين على ذلك. إذ النهب سيكون نهبين، والفساد فسادين، والخسارة للعراقيين خسارتين.

فالحل الأخير الذي تسعى إليه حكومة الإقليم هو "التصدير المستقل" لنفطها، والكفيل والمدقق ستكون تركيا!!!، وهذا ما سنوضحه لاحقاً. وكما يقول المثل العراقي: "زرزور كفل عصفور واثنينهم طياره"!!!. بهذا الحل تريد حكومة الإقليم أخذ "حصتها" من الموازنة العامة الاتحادية!!

(2) إن التصدير المستقل غير ممكن دستورياً، ولقد سبق وأن تحدثنا عن المادة (110) من الدستور الخاصة بـ"الاختصاصات الحصرية" للسلطة الاتحادية، ومنها الفقرة (أولاً) التي تحدد "السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية"، وذكرنا فيها إذا لم يكن تصدير النفط واستلام عائداته هو "السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية" فعن أية بضاعة أخرى حصرية بيد السلطة الاتحادية تتحدث هذه الفقرة من الدستور؟! والنفط يمثل ما يقارب من 95% من الموازنة الاتحادية في الوقت الحاضر، ويتجاوز ولعقود عديدة قادمة أكثر من نصف الموازنة الاتحادية.

يتحدث بعض القانونيين و غيرهم، ممن يبحثون عن منفذ للسماح للإقليم بالتصدير من خلال القوانين النافذة[26]، ويقولون إن "حصرية التصدير" بيد السلطة الاتحادية هو أمر غير واضح!!. وتعتمد حكومة الإقليم والشركات النفطية الأجنبية على جهات أجنبية معروفة، لمحاولة إيجاد الثغرات في الدستور أو القوانين النافذة للبرهنة على عدم تعارض توقيع حكومة الإقليم عقودها الحالية، أو حتى تصدير نفطها مع الدستور والقوانين النافذة. ولكن لم أجد حتى اليوم رأياً واضحاً كان قد صدر عن هذه الجهات أو غيرها يؤيد ما يريدون التوصل إليه، وإن جميع ما نشر يعتمد على التلاعب بالكلمات والألفاظ وما يسمونه "الغموض"، كما سأوضح في المثال أدناه. علماً إن من واجب الحكومة الاتحادية إنهاء محوالات الإلتفاف هذه على الشرعية الدستورية من خلال المحكمة الاتحادية، أو الشركات والهيئات والمنظمات العالمية القانونية المختصة، إذ ستثار دعاوى عالمية عديدة لها علاقة بهذه المسألة، وعلى الحكومة الاتحادية أخذ تحوطاتها من هذه اللحظة، إن لم تكن قد قامت بذلك فعلاً.

يعترف القانونيون (الذين يريدون أن يجدوا ثغرة ما)، أن هناك وثيقة رسمية رئيسية تعطي مؤسسة سومو (المؤسسة العامة لتسويق النفط State Organization for Marketing of Oil SOMO)، سلطتها في تصدير النفط، وهي القانون (101) لسنة 1976، والتعديلات والتعليمات التي رافقته، في تحديد صلاحيات وزارة النفط وصلاحيات سومو. وإن سومو قامت بعمليات التصدير لوحدها كأمر واقع في حالة عدم وجود منافس لها. ولكنهم يقولون أيضاً أنه لا يوجد في القانون فقرة تقول بشكل "واضح ومحدد"، بمنع الجهات الأخرى من بيع نفطها (أو مواردها الهيدروكربونية)، وعليه يمكن للإقليم أن يصدر نفطه بصورة مستقلة!!

إن مثل هذا "النقاش" أو "التفسير"هو استفزازي أحياناً ، إذ يضع الطرف المقابل في موضع الجاهل لكي يهز ثقته بنفسه. وحتى لو افترضنا أن ما يقولونه صحيحاً، فهل يعني هذا أن أية جهة أو أي شخص بإمكانه أن يصدر النفط، من غير موافقة أو تأييد أو قانون خاص، أو ما شابه ذلك. إن صلاحية سومو جاءت من خلال قانون صدر من الدولة المركزية، لذا فإن المنطق القانوني يقول إن صلاحية أية جهة أخرى للتصدير يجب أن تأتي من قانون يصدر عن الجهة نفسها التي أصدرت القانون (101) لسنة 1976. وإذا كان للإقليم الحق بالتصدير، فعند ذلك يمكن لأية محافظة أخرى أن تصدّر لوحدها وتأخذ "حصتها"، ثم تعطي ما تراه أنه "المتبقي" للموازنة الاتحادية!!.

وهذا النوع من النقاش هو نفسه الذي يثار حول "اتفاقية خط أنابيب كركوك - جيهان" لتصدير النفط ، والتي تم تمديدها في سنة 2010 بحضور الدكتور حسين الشهرستاني وزير النفط العراقي في ذلك الوقت وتانر يلدز وزير الطاقة التركي[27]. فعند توقيع الاتفاقية أصدر الجانبان بياناً مشتركاً يظهر منه بأن تركيا تعتمد بغداد كجهة وحيدة مسؤولة عن التصدير، وتركيا كانت تعتمد ذلك فعلاً. حيث جاء في البيان المشترك "التأكيد على التزامها، بأن الجهة الوحيدة التي لها السلطة السيادية sovereign authority لتصدير المواد الهيدروكربونية هي سومو فقط". ولكن الأتراك تبنوا رأي آخر الآن، فهم يقولون أن الاتفاقية القانونية نفسها، (وليس البيان المشترك الذي ليس له

سلطة قضائية!!)، لا تثبت حق الحكومة المركزية أو سومو بحصرية التصدير، وإنما تثبت فقط قانونية تصدير النفط العراقي من تركيا، وأن الاتفاقية لا تقول حصراً "أن التصدير الذي يتم من قبل الحكومة الاتحادية، لجميع نفط العراق"!!. وتؤكد الحكومة التركية أنها ستعامل تصدير الإقليم لنفطه المعاملة نفسها لتصدير سومو، وإنها تريد أن يكون تصدير كردستان أمراً مشروعاً من الناحية القانونية، حيث ستستخدم اتفاقية 2010 نفسها التي وقعها الدكتور الشهرستاني ويلدز!!!. ويقول أحد المسؤولين الأتراك: "هناك نقطة ضعف في الاتفاقية... إذ عند توقيعها كان هناك تفاهماً بأن أنقرة تتبنى موقف بغداد وسلطتها على التصدير، ولكن الاتفاقية لا تقول ذلك، ولهذا فإن تركيا تستطيع استغلال نقطة الضعف هذه"[27]!!!. هذا هو موقف حكومة أردوغان الآن!، فيا ترى بماذا وكم تبرع القادة الأكراد حتى استطاعوا "تبديل" موقف الحكومة التركية خلال الثلاث سنوات الماضية منذ توقيع الاتفاقية، لقد تبرع من لا يملك الى من لا يستحق على حساب مصالح الشعب العراقي (وعلى الأخص مصالح الأكراد)!!!

(3) ذكر الدكتور أشتي هاورامي وزير الموارد الطبيعية للإقليم في 2012/6/19 في مؤتمر CWC Iraq Petroleum[26] الذي عقد بلندن، عن خطط الإقليم لإكمال بناء خطوط الأنابيب الغاز والنفط والبنية التحتية للوصول إلى الحدود التركية، وقال: "إنني لا أعتقد بوجود أساس في الدستور أو في أي مكان... بأن أية هيئة (أو جهاز عراقي) لها الحق الحصري بأن تصدر جميع الغاز والنفط". وأوضح أيضاً في هذا المؤتمر أن خطة الإقليم الوصول إلى إنتاج (2) مليون برميل/اليوم في سنة 2019 مقارنة بطاقتها الحالية والبالغة (300) ألف برميل/اليوم.

ولكن الأمر الغريب أن أشتي قام في هذا المؤتمر، بعرض صور للحرب الكيميائية التي شنها صدام على حلبجة، وعرج في كلمته على تاريخ الاضطهاد الكبير الذي تعرض له الأكراد في زمن النظام السابق، مما جعل حكومة الإقليم - برأيه- غير راغبة بأن تثق بترك مستقبلها مرتبطاً بحكومة بغداد، نظراً لتاريخ الاضطهاد هذا!!!.وهذا

تصريح واضح للانفصال والكراهية، تحت ذريعة قيام صدام بضرب حلبجة، في الوقت الذي يمكن اعتبار كل الفرقاء في الحكومة العراقية الحالية هم ممن عارضوا نظام صدام أشد المعارضة، كما إن جميع هؤلاء أدانوا العمل الوحشي في حلبجة، وتعرضوا إلى ما تعرضوا له إبان تلك الحقبة من حكم النظام السابق. إن ما يريد أن يقوله أشتي في هذا التصريح هو أن الإقليم - بنظره- لا يمكن أن يتعايش مع بغداد مهما كان نوع الحكم فيها، هي دعوة للانفصال!!!

وأجد أن من المفضل أن أذكر الآن ما قاله توني هيوارد Tony Haward، المدير التنفيذي السابق لشركة BP والمدير التنفيذي الحالي لشركة جينيل إنيرجي التركية - البريطانية، والذي تحدثت عنه في معرض حديثي عن هذه الشركة في الفصل الأول من هذه الدراسة، حيث قال في مقابلة جانبية في اجتماع لندن هذا[26]: "نحن نأمل أن يجد نفط كردستان طريقه إلى العالم باتفاق بين الإقليم وبغداد"، مضيفاً: "ولكن إذا لم يتم الوصول إلى نتيجة، فإن هذا النفط سيجد طريقه إلى السوق العالمي من خلال طريق آخر. في كل يوم يزداد حجم النفط الجاهز للسوق... ولهذا فإن الكميات المتزايدة من النفط ستخترق السوق خلال السنتين القادمتين بشكل أو بآخر"!!.

ماذا يعني هذا الكلام، وهو يصدر من شركة جينيل إنيرجي. إنه يعني أن تصدير النفط يتم أما عن طريق اتفاق بين "بغداد - أربيل" ويعني بالنسبة لهذه الشركة، دفع نصف الأقيام بدون وصولات أو مراقبة مالية لقسم من النفط المصدر رسمياً، وفي الوقت نفسه تهريب مباشر أو غير مباشر عن طريق البيع الداخلي للقسم الآخر منه، أو التصدير من خلال تركيا - إن نجح التصدير المستقل- أو التهريب المباشر لكل الكميات!!.

ويضيف السيد نيجيرفان البارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان[28]، في 2013/1/2 في مؤتمر صحفي عقد في أربيل، قائلاً: "نحن نعمل بشكل جدي من أجل مد هذا الأنبوب النفطي عبر تركيا وسياستنا واضحة في مجال النفط". وكان البارزاني يجيب على السؤال بشأن مشروع الأنبوب النفطي من قبل شركة تركية، حيث تنتظر موافقة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. ويجيب على ما يتعلق بتصدير النفط: "بلا

شك الشركات الأجنبية التي تعمل في الإقليم صرفت أموالاً والآن تريد مستحقاتها والحكومة الاتحادية لا تدفع"، وتابع البارزاني: "وهي الآن تضغط علينا وقامت بوقف تصدير النفط لأنهم لا يستطيعون العمل بدون دفع مستحقاتهم"!!. والسؤال الذي يطرح نفسه بشكل جدي، إذا لم تستلم الشركات مستحقاتها من كل الإنتاج الذي قامت بإنتاجه وباعته في السوق المحلي، وكذلك ما استلمت من الحكومة الاتحادية نتيجة التصدير الرسمي، أين ذهبت كل هذه المليارات التي تحدثنا عنها في سياق هذه الدراسة؟!.

وننقل أدناه عن تقرير مطول لرويترز من أنقرة في 2013/4/17، تحت عنوان: "كردستان العراق مستعدة لضخ النفط إلى العالم من خلال تركيا"[29]، والذي يتحدث عن استعداد الإقليم وتركيا للتصدير المستقل. ولكن ما ننقله هنا هو تصريحات لأشتي هاورامي لها وجه آخر، حيث يدرك أن الولايات المتحدة متخوفة ومعارضة لهذه الخطوة، ولهذا فهولا يتحدث هنا بلهجة التهديد ولهجة الانفصال، وإنما يحاول أن يسترضي الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه يعدها بالكميات "الهائلة" من النفط التي سيرسلها الإقليم إلى السوق العالمية. وهو يقول: "إن علاقة حكومة الإقليم مع حليف أميركا في الناتو ويقصد (تركيا) وفيما يتعلق بأمور الطاقة يجب أن لا يثير قلق حلفاء الولايات المتحدة. إن وحدة العراق والالتزام بالدستور الفيدرالي هما مسألتان مركزيتان في جميع مناقشاتنا مع تركيا"!!، ويستمر على هذا النهج الذي قد يبدو متناقضاً مع تصريحاته (النارية) ليقول: "إن كردستان ستعمل على إجراء حوارات مع بغداد لحل الأمور المعلقة، اعتماداً على الدستور"، ولكنه يؤكد مجدداً: "إن من حق حكومة الإقليم أن تقوم بتصدير النفط وتفضل أن نقوم به مع بغداد"!!. ويستمر السيد أشتي ليقول: "نحن بحاجة أن ننقل النفط من إقليم كردستان، وبصورة أشمل من شمال العراق (ليشمل نفط كركوك أيضاً) إلى السوق العالمي. وفي سنة 2019 سيكون هناك (3) ملايين برميل/اليوم من النفط من الممكن نقله من الممر الشمالي إلى تركيا والسوق العالمي"!!، وهنا يقصد بهذه الكمية هي نفط الإقليم وغيرها. ومن الجدير بالذكر أن تقرير رويترز هذا، يذكر أن ميزانية 2013 الاتحادية حددت تصدير (250) ألف برميل/اليوم من إقليم

كردستان، ولم يتم إرسال أي برميل إلى خط التصدير. وفي ميزانية 2012 تم تحديد تصدير (175) ألف برميل/اليوم من إقليم كردستان ولم يتحقق إلاّ (61) ألف برميل/اليوم. ويمكن اعتبار قول رويترز هذا جواب واف على ما يدعيه السيد أشتي حول المحادثات مع بغداد، والالتزام بالدستور، وعلى غيرها من التعابير التي أصبحت مكررة بشكل ممل، وكلام لا يلتزم به أبداً!!.

ونختم هذه الفقرة بأقوال و"دس"رجب أردوغان رئيس الوزراء التركي وتدخلاته في الشأن الداخلي للعراق من خلال المسألة النفطية في الإقليم، حيث تحدث في نهاية آذار 2013 لقناة CNN Turk[30]، ومن جملة ما قاله: إننا على وشك التوصل إلى اتفاق مع أكراد العراق"، مضيفاً: "لماذا تظنون أن منطقة شمال العراق أرادت إبرام اتفاق معنا؟ لأنها لا تستطيع التوصل مع المالكي"، وأضاف مفسراً الدستور العراقي!!: "لا توجد مادة في الدستور العراقي تمنع (حكومة كردستان العراق) من إبرام اتفاق معنا". علماً إن أردوغان كان قد قلل في هذه المقابلة من شأن "القلق" الأميركي من هذه الصفقة مؤكداً أنه "يحق لكردستان العراق بموجب الدستور العراقي استخدام مواردها من الطاقة مع الدولة التي تختار"!!. وكما نرى أن أردوغان ذهب أبعد من أية جهة أخرى في تفسير الدستور!!، أين يوجد في الدستور ما يسمح لكردستان العراق، أو لغيرها من المحافظات، استخدام مواردها من الطاقة مع "الدولة التي تختار"!!. إن أردوغان يؤلب الإقليم على الحكومة المركزية وبطريقة سمجة جداً، ويحاول أن يدفع الإقليم بالمضي بالصفقة على حساب الشعب العراقي!!!

وعن خط أنابيب النفط إلى تركيا والذي تسيطر عليه بغداد قال أردوغان في هذه المقابلة مع وكالة CNN Turk: إن الهدف "هو جعل الخط أكثر نشاطاً"، كما يمكن توسيعه بعدة أنابيب غاز ونفط.

ولنرى في الفقرة التالية، ماذا يعني هذا الأمر، وماذا يجري حالياً داخل الإقليم وفي تركيا في صدد بناء الأنابيب والبنية التحتية لغرض السير نحو "التصدير المستقل".

(4) تقول الصحيفة الكردية المستقلة هاولاتي في 2013/2/13[31]، أن حكومة كردستان أعطت الحكومة العراقية فرصة شهرين لإقرار قانون النفط والغاز العراقي، وفي حال لم يقر القانون فإن الإقليم سيصدر النفط إلى الخارج دون الرجوع إلى بغداد. ونقلت الصحيفة عن مستشار وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم (علي بلو) قوله: "**إن أنابيب نقل النفط بين الإقليم وتركيا ستكتمل خلال شهرين وإن الحكومة العراقية والبرلمان إذا لم يفلحا في إقرار قانون النفط والغاز العراقي بنسخته المقدمة في 2007 فإن حكومة الإقليم ستبدأ بتصدير النفط الخام عبر خط الأنابيب**".

لقد تحدثنا قبل صفحات حول مسودة قانون النفط والغاز لسنة 2007، التي يتحدث عنها السيد علي بلو الآن "إيجابياً"!!. وكذلك تحدثنا عن الإنذار الموجه إلى الحكومة الاتحادية، وقلنا إن المدد الزمنية المعطاة لهذا الإنذار تنسجم مع الفترة الزمنية لإكمال البنية التحتية للتصدير المستقل.

إن خط التصدير الرسمي لنفط الشمال، خط كركوك جيهان، خط قديم وطاقته التصميمية كانت (1,6) مليون برميل/اليوم[32]، وهو في الواقع ليس خط أنابيب واحد وإنما خطان متوازيان من كركوك إلى جيهان والسعة التصميمية لكليهما (1,6) مليون برميل يومياً. ولكن وبسبب القدم وعدم الإدامة وبسبب التفجيرات العديدة جداً داخل الحدود العراقية، وأحياناً قليلة داخل الحدود التركية، فإن الطاقة الحالية للخط انخفضت إلى ما يقارب ثلث الطاقة التصميمية. ولم تستطع الحكومة الاتحادية استغلال الطاقة المتاحة الحالية والبالغة حوالي (500-600) ألف برميل/اليوم، إذ إن طاقة حقول كركوك في الوقت الحاضر لا تتجاوز (250 - 300) ألف برميل/اليوم. وتضطر الحكومة الاتحادية إلى دفع غرامات نتيجة عدم إكمال ضخ الحد الأدنى المتفق عليه مع الأتراك.

ولو كان الإقليم قد بدأ بضخ (250) ألف برميل/اليوم، المحددة في الموازنة الاتحادية لسنة 2013، لوصل الضخ إلى (500) ألف برميل/اليوم، والتي تمثل الطاقة الاستيعابية الحالية للخط. وقد يمكن الوصول إلى حوالي (700) ألف برميل/اليوم بإجراء تصليحات

وإدامات معقولة، الأمر الذي يعني من الممكن استيعاب الخط الحالي لكل تصدير الإقليم، ونفط الشمال، وهو الأمر الذي عناه أردوغان عندما قال إن الاتفاق الأخير (إن تم السير به)، "سيجعل الأنبوب الحالي أكثر نشاطاً". ولكن يجب البدء بتصليح الخط بصورة صحيحة لمحاولة الوصول إلى طاقة أكثر من ذلك، كذلك التخطيط لخطوط أخرى، حيث إن هناك دراسات مكثفة من قبل وزارة النفط الاتحادية، بالتعاون مع شركة برتش بتروليوم BP ، لزيادة طاقة حقول كركوك إلى ما يقارب (500) ألف برميل/اليوم، كذلك فإن الإقليم سيرفع من إنتاجه خلال السنتين القادمتين، ليصل إلى مليوني برميل/اليوم في سنة 2019. ولقد قدمت الشركة التركية جاليك calik طلباً للحكومة التركية لبناء خط نفط موازٍ للخط الحالي، من الحدود العراقية التركية إلى ميناء جيهان. كما طلبت شركة تركية أخرى هي Siyahkalem لمد خط غاز من الحدود التركية العراقية إلى مناطق عديدة من تركيا[33].

من المفروض أن خط أنبوب طق طق إلى خرمالة كان قد اكتمل في الربع الأخير من سنة 2012، وهو بطول (78) كيلومتر، ويسهل عملية نقل نفط طق طق إلى خط التصدير الرسمي. ولكن هذا الخط يمثل المرحلة الأولى، والمرحلة الثانية التي أعلنتها حكومة الإقليم في أيار 2012، هي إنشاء خط آخر بسعة مليون برميل في اليوم يربط خط خرماله إلى منشآت نفطية وخزنية قرب فيشخابور، التي تبعد كيلومترات قليلة عن الحدود التركية، وتدار من قبل شركة DNO. ولم يعلن عن نية رسمية لإكمال الخط إلى داخل تركيا وتجاوز بغداد، وذلك عندما أعلن عنه في أيار 2012، ولكن المسؤولون في حكومة الإقليم أكدوا في حينه بأنه سيكون من السهل القيام بتجارة متبادلة مع تركيا عند إكمال هذا الخط[32].

في الوقت نفسه، أي في سنة 2012، كان هناك خطاً للغاز يمد إلى محطة كهرباء سميل (في محافظة دهوك) وبسعة (500) ميكاوات. وتبلغ سعة خط الغاز هذا (400) مقمق (مليون قدم مكعب قياسي) يومياً، بينما ما تحتاجه محطة الكهرباء هو (100) مقمق يومياً فقط، وكان من المفترض أن يصدّر المتبقي من الغاز إلى تركيا.

إن خط الغاز هذا يبدأ من حقل قبة خرمالة (القبة الثالثة من حقل كركوك وحقل خرمالة هذا يدار من قبل شركة كار مع حكومة إقليم كردستان)، ويستمر بأنبوب قطره (24) عقدة إلى الزاب، ويستمر بعد الزاب بأنبوب قطره (36) عقدة ليصل إلى محطة كهرباء سميل، ومن ثم إلى داخل الأراضي التركية.

كان من المفروض أن ينتهي إكمال أنبوب الغاز هذا في أوائل 2013، وذلك لتمكين حكومة الإقليم من إيقاف استيراد الكازأويل (الديزل أويل) اللازم للمحطة، واستبداله بالغاز. ولكن ما تقرر وحدث في الربع الثاني من سنة 2013، على إثر استكمال المحادثات بين الإقليم وتركيا، والوصول إلى ما سمي بـ"صفقة الطاقة"، هو تبدل جذري في سياسة الإقليم النفطية، حيث اتخذ القرار بالمضي قدماً في "التصدير المستقل" للإقليم. في الوقت الذي بدأنا - نسمع ونقرأ - أن الأنبوب اللازم للتصدير المستقل سيكمل خلال الأشهر القليلة القادمة، وظهر لاحقاً أن المعني بهذا الأنبوب، ما هو في الواقع إلاّ تحوير لخط الغاز المشار إليه أعلاه وتحويله إلى خط لنقل النفط بطاقة (300) ألف برميل/اليوم، يبدأ من حقل قبة خرمالة إلى فيشخابور على الحدود التركية العراقية، متحاشياً خط التصدير الرسمي.

حتى الأسبوع الأول من نيسان 2013، كان خط الغاز (36) عقدة على بعد نصف كيلومتر فقط من المحطة الكهربائية في سميل/ دهوك، ولكن أوقف العمل بتمديده إلى المحطة، وبدلاً من ذلك حُول اتجاهه عن المحطة باتجاه الغرب وأصبح مواز للطريق المؤدي إلى زاخو، باتجاه فيشخابور التي تبعد حوالي (45) كيلومتراً عن محطة كهرباء سميل. إن العمل يسير بسرعة كبيرة ويتوقع الانتهاء منه في أيلول القادم[34].

إن العمل لا يتضمن إكمال تمديد الأنبوب إلى فيشخابور فقط، وهو يبعد حوالي (25) كم منها (ونحن في أواخر أيار 2013)، وإنما يتم في الوقت نفسه تبديل كابسات الغاز في خرمالة بمضخات ضخ النفط. كما يتم إكمال الأعمال اللازمة في موقع فيشخابور الذي يعود لشركة النفط النرويجية DNO، حيث تقع منشآتها لمعالجة النفط، والموقع

قريب من محطة التقييس Metering Station العائدة إلى وزارة النفط الاتحادية في فيشخابور.

يتم أيضاً ربط أنبوب قطره (12) عقدة، بسعة (100) ألف برميل/اليوم، لنقل نفط حقل طاوكي (شركة DNO النرويجية)، إلى "منشآتها لمعالجة النفط" آنفة الذكر، والتي هي أيضاً مستعدة لاستقبال شاحنات النفط الحوضية. وهناك أنبوب نفط لربط هذه المنشآت بمحطة التقييس التابعة لوزارة النفط الاتحادية.

إن أنبوب الغاز الذي يتم تحويله إلى أنبوب نفط، سيتم إيصاله إلى موقع "منشآت معالجة النفط" العائدة إلى شركة DNO. وبإمكان هذه المنشآت استقبال (1,5) مليون برميل/اليوم من النفط الواصل إليها بالأنابيب، وكذلك استقبال ما يعادل (50) ألف برميل/اليوم من النفط المنقول بالشاحنات الحوضية، ولكن تحتاج إلى أعمال إضافية لربط جميع شبكة الأنابيب.

من المتوقع أن يضخ في هذا الأنبوب، والذي سعته (300) ألف برميل/اليوم، ما يعادل (90) ألف برميل/اليوم من حقل طق طق، و(25) ألف برميل/اليوم من قبة خرمالة، و(100) ألف برميل/اليوم طاوكي، ليصبح المجموع (215) ألف برميل/اليوم. والمتبقي لإكمال (300) ألف برميل يومياً للتصدير المستقل سيكون من حقل "برده رش" لشركة Afren، ومن كلف كيستون حوالي (40) ألف برميل/اليوم، وغيرها من الحقول.

إن تشغيل المنظومة من عدمها، يعتمد على عدة عوامل خارجية وداخلية، منها رد فعل الحكومة الاتحادية للقانون (الإنذار) الذي أصدره برلمان الإقليم، والذي تطرقنا إليه سابقاً، والذي يجب أن يرفض تماماً من قبل الحكومة والبرلمان الاتحاديين، إذ لا يمكن وصف ذلك القانون إلاّ أنه مجرد "ابتزاز"!. وكذلك يعتمد الأمر على المناقشات الحالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، والأهم من ذلك هو رد فعل الحكومة التركية على الموقف الأميركي من "الصفقة"، والذي ظهر- لحد الآن- أن الإدارة الأميركية لم تعط الضوء الأخضر لها ولا تزال معارضة لتطبيقها بالشكل الذي تريده تركيا، ولم يأت

سفر أردوغان إلى أميركا في أواسط أيار 2013، بالنتيجة التي يرجوها، إذ لم يتمكن من إقناع الإدارة الأميركية بصيغته[34].

رابعاً: التصدير المستقل والخطة التركية

لقد سبق أن تحدثنا، وتحدثت الصحافة العالمية عن موضوع "تهريب" نفط إقليم كردستان، وأصبح التهريب المستمر مسألة اعتيادية. كما تحدثنا أيضاً عن موضوع "تهريب" المكثفات النفطية، ونشر وكالة رويترز في 2012/10/2، لحالة اكتشاف بيع شحنتين من المكثفات النفطية محملة على ظهر السفينة في ميناء طوروس في تركيا بسعر (890) دولار للطن، إلى شركتين سويسريتين (ترافيجورا وفيتول). كما ذكر الخبر نفسه أن المتحدث باسم الحكومة العراقية كان قد قال أن: "العراق يؤكد حقه في الملاحقة القضائية"!! كما أن السيد وزير النفط ذكر في 2012/12/9 في فينا أن: "شركة فيتول اعتذرت للحكومة العراقية وألغت الصفقة"، وأصبح الأمر وكأنه انتهى، لأننا لم نسمع عن ملاحقة قضائية واحدة!!

وبعد قبول دخول حكومة إقليم كردستان في "صفقة الطاقة" بين تركيا والإقليم لم يعد "التهريب سرياً"، وإنما اصبح علنياً ومستمراً، وبتحد لكل ما أعلنته الحكومة العراقية وشركة سومو من أن العراق سيرفع دعاوى قضائية ضد كل من يشتري النفط العراقي, وإن آخر المتحدثين بهذا الخصوص حتى كتابة هذه السطور كان الدكتور حسين الشهرستاني، نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، حيث تحدث من سيدني - إستراليا، أثناء حضوره مؤتمر الشفافية للمواد الاستخراجية في الأسبوع الرابع من أيار 2013، في بيان نقلته وكالة شفق نيوز باللغة الإنكليزية[35] معلناً أن "أي نفط يؤخذ إلى خارج العراق، ولا تذهب عائداته إلى الشعب العراقي من خلال الحكومة المركزية، يعتبر استيلاءاً على الثروة الوطنية العراقية". كذلك ذكر بأن "هناك عدد من السبل تدرسها الحكومة العراقية، مثل أية حكومة مسؤولة، لإعطاء الأولوية لحماية ثروة الشعب". ونأمل أن هناك إجراءات تتخذ، ولكن لم نسمع بأي منها حتى الآن، رغم أن تصدير

النفط خارج السلطة المركزية، ما زال مستمراً وبوتيرة متصاعدة. ونعرض فيما يلي مسلسل الخطوات التي إتخذتها حكومة الاقليم في سبيل فرض "التصدير المستقل":

(1) أعلنت وكالة أنباء رويترز لأول مرة في 2013/1/7، أن حكومة الإقليم أعطت الموافقة لتصدير النفط[36] كخطوة أولى "للتصدير المستقل". ونقلت عن محمد سيبل Sepil رئيس شركة جينيل إنيرجي التركية، قوله: "إن حكومة الإقليم أعطت موافقة لتصدير النفط من حقل طق طق"، ولم يحدد الكمية إذ كما يظهر فإن الكمية مطلقة. كما إنه تحدث عن حقل طق طق فقط، ولكن وكما ظهر لاحقاً إن موافقة الإقليم كانت في حينه، أو بعد ذلك بفترة وجيزة، مفتوحة لجميع الشركات.

وذكر خبر رويترز أيضاً أن حوالي (15) ألف برميل/اليوم من المكثفات النفطية تنقل من حقل خورمور إلى ميناء طوروس في تركيا. وفي مقابل ذلك يستلم الإقليم منتجات نفطية.

تابعت الجهات العالمية المعنية هذا الخبر المهم، وكتبت نشرة "تقرير نفط العراق" في 2013/1/9 تفاصل أكثر عنه[37]، وذلك بعد أن حاولت حكومة الإقليم التقليل من أهمية الخبر، وتحدثت عن أن الكميات قليلة جداً، وإنها تبادل تجاري لقاء المنتجات النفطية التي هي في أمس الحاجة لها، حيث كان الوقت شتاءاً وكانت الحاجة ماسة للنفط الأبيض (الكيروسين)، وللكهرباء (أي الكاز أويل لمحطة سميل في دهوك)، وللمولدات الكبيرة الأخرى.

لقد بدأت شركة جينيل إنيرجي التركية - البريطانية، بنقل النفط من حقل طق طق بكميات تجريبية صغيرة قدرها (15) ألف برميل/اليوم، إذ إن المشكلة التي جابهتها هي النقل بالشاحنات الحوضية لمسافة تقارب (1000) كيلومتر من طق طق إلى ميناء مرسين، ولكن كمية نفط طق طق هذه التي تدخل ضمن "التصدير المستقل"، ارتفعت إلى (30) ألف برميل/اليوم في آذار 2013، وإلى (40) ألف برميل/اليوم في أيار 2013، ويتوقع أن تصل إلى (60) ألف برميل/اليوم في حزيران 2013[35]!!!.

ومن المتوقع أيضاً أن تقوم شركة DNO النرويجية بالعمل نفسه، أي "التصدير المستقل"، ولكن لا توجد لدينا معلومات عن الكميات، وكذلك لا توجد معلومات عن الكميات التي تصدرها شركة كار من حقل قبة خرمالة. ويظهر ذلك بصورة واضحة بأننا انتقلنا من مرحلة "التهريب السري" إلى مرحلة "التهريب العلني أو شبه العلني"!!

ومنذ تموز 2012، فإن حكومة الإقليم تبادل (15) ألف برميل/اليوم من المكثفات المنتجة في خورمور بزيت الغاز (كازأويل أو ديزل أويل)، من خلال شركة Power Trans، ولقد تم توصيل العديد من الشحنات إلى ميناء طوروس[37]. وفي الواقع فإن الأمر مستمر حتى وقت كتابة هذه السطور، علماً إنه لا يمكن إلاّ الاستمرار بإنتاج المكثفات النفطية، وبكمية لا تقل عن (15) ألف برميل/اليوم، من حقل خورمور لأنها منتج ثانوي للغاز الذي يتم إيصاله لمحطات كهرباء السليمانية وأربيل. وطالما ان حكومة الإقليم ترفض ارسال المكثفات الى خط التصدير الرئيسي، فأن أمامها أحد خيارين: إما حرقها أو تصديرها.

إن حاجة محطة كهرباء سميل من زيت الغاز (الكازأويل) تصل إلى (3) ملايين لتر يومياً، وستستمر لهذه الحاجة، إذ إن أنبوب الغاز الذي كان من المفروض أن يقوم بتغذيتها بغاز خورمور في أيار 2013، قد تم تحويله إلى أنبوب نفط، كما ذكرنا قبل قليل.

ولكن ما يجلب النظر ويثير التساؤل، هو وجود (80) مصفاً غير رسمي في الإقليم، و(3) مصاف رئيسية، بالإضافة الى أن الإقليم يستلم كذلك حصته من المنتجات النفطية من الحكومة الاتحادية، ورغم ذلك لا تزال هنالك كميات كبيرة من المنتجات النفطية يحتاج الإقليم إلى استيرادها!!. أليس الأمر غريباً، ويثير التساؤل، فماذا تنتج إذن هذه المصافي التي يتجاوز عددها الثمانين إذا كان الإقليم يستورد هذه الكميات الكبيرة من المنتجات النفطية. ألا يؤكد ذلك ما أشرنا اليه سابقاً بأن هذه المصافي ما هي إلاّ أمر شكلي، وواسطة وغطاء لتهريب نفط كردستان!!

إننا نتحدث عن "تصدير مستقل" مؤقت يزيد عن (10) ملايين برميل للستة أشهر الأولى من سنة 2013 فقط، وللأرقام المعلنة للمرحلة الأولى منه. ومن المحتمل جداً أن يصل الرقم الحقيقي إلى ضعف هذا الرقم عند احتساب الأرقام غير المعلنة، سواء كان هذا "التصدير" عن طريق تركيا أو غيرها، وقد يصل إلى أكثر من ثلاثة أمثال هذا الرقم إلى نهاية أيلول 2013، حين تبدأ المرحلة الثانية من "التصدير المستقل". ولكننا للآسف لم نسمع حتى الآن عن إقامة دعوى واحدة من قبل الحكومة الاتحادية!!

إن البحث والتحري عن الكميات "المصدرة" وإقامة الدعاوى اللازمة يتطلب جهداً كبيراً جداً، ونية صادقة وعزم أكيد، تتعاون فيه وزارة النفط ووزارة الخارجية (وسفاراتها) والأجهزة الاستخباراتية العراقية، مع الاستعانة الكبيرة بشركات التحري العالمية، والأجهزة القانونية العالمية وغيرها، وذلك لإعادة حقوق الشعب العراقي جميعاً وفي مقدمته الأكراد، وإيقاف نزيف خسارة الثروة النفطية العراقية.

(2) صفقة الطاقة بين تركيا وإقليم كردستان العراق

حاولت حكومة كردستان ومنذ فترة طويلة إقناع الحكومة التركية بالموافقة على "التصدير المستقل" لنفطها، وذلك عبر التودد والترغيب وتقديم التنازلات للحكومة التركية لهذا الغرض. كما قامت الشركة التركية البريطانية جينيل إنيرجي بالضغط السياسي على الحكومة التركية من خلال اللوبي الصناعي المالي والتي هي جزء مهم فيه. وعندما دخلت الشركتان الأميركيتان العملاقتان أكسن موبيل وشيفرون اللعبة بالضغط السياسي والمالي، وذلك من خلال تعهدهما للحكومة التركية، بأنهما مستعدتان لاستثمار أية مبالغ مطلوبة في تركيا لإكمال البنية التحتية لهذا المشروع، وكذلك و(الأهم) محاولة خلق لوبي في أميركا للضغط على إدارة أوباما للقبول بقيام الإقليم بالتصدير المستقل. كل هذه العوامل، وبالإضافة إلى أن تركيا دخلت البلاد العربية، وبالتنسيق مع السعودية وقطر، من خلال بذر وإنعاش التطرف الديني والصراع الطائفي، حتى وصلت درجة تدخلها السافر بالشأن الداخلي العراقي بهذه الحجة. لم تكتف

الحكومة التركية بذلك، بل هي تريد تنازلات اقتصادية كثيرة أخرى من الإقليم للموافقة!! و بالأحرى "تصنعت" الممانعة لتحصل على مكاسب أكثر وأكثر من الإقليم!!.

يعتبر الاقتصاد التركي اليوم من الاقتصاديات الناجحة والنامية بسرعة في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية، إذ إن معدل نموه السنوي للسنوات العشر الماضية يقارب (5%)، وهو نمو عالٍ في الظروف الاقتصادية الصعبة في الخمس سنوات الماضية. ولكن مشكلة تركيا هي نقص الطاقة، ومحاولتها الحصول على طاقة رخيصة. صحيح أنها استثمرت مياهها في توليد الكهرباء بإنشاء السدود العملاقة عليها، ولكن لا تزال بحاجة ماسة جداً إلى الطاقة لتغذية الطلب المتزايد والمتسارع للكهرباء لأغراض تطوير وتنمية الصناعة والزراعة والحاجات المدنية الأخرى. إن معظم الكهرباء في تركيا ينتج من الغاز الطبيعي، وذلك بعد أن استكملت إنتاج الكهرباء من السدود المائية. وهي تعتمد حالياً على روسيا في أكثر من نصف استيراداتها من الغاز الطبيعي، ولهذا تبحث عن مصادر جديدة للغاز والنفط.

لقد حاولت تركيا سابقاً، في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي ابتزاز العراق بصورة رخيصة، للحصول على طاقة رخيصة (النفط) مقابل المياه المتوفرة لديها بكثرة، وطالبت بصورة علنية بيع المياه للعراق مقابل النفط[38]، ولكن لم تنجح في ابتزازها هذا. حتى جاءت الآن مطالب حكومة الإقليم بـ"التصدير المستقل" من خلال تركيا هبة من السماء. فكردستان بديل مناسب جداً للحصول على الطاقة، إذ بيد تركيا خيوط كثيرة للحصول على مكاسب عالية وأسعار منخفضة من الإقليم، ولا تستطيع كردستان العراق أن تسوق نفطها إلى العالم إلاّ من خلال تركيا، ولن يكون لها إلا السند التركي- في حالة أعلنت "الطلاق" من بقية العراق، كما تهدد به دائماً الحكومة الاتحادية ما لم تلبِ جميع مطالب الشركات النفطية العاملة في كردستان. إن المطلعين على "صفقة اتفاقية الطاقة"[33]، يؤكدون أن هناك تفاهمات خاصة حول أسعار الغاز، (وأسعار النفط)، رغم أنهم رفضوا الإعلان عن الحسومات التي ستقدمها حكومة الإقليم.

وينقل عن أحد المسؤولين الأتراك المطلعين على الاتفاقية قوله: "إن تركيا تجازف جيوسياسياً geopolitical، ولهذا سيكون هناك شيء بالمقابل"!!

إن الموقف التركي في الحصول على مكاسب اقتصادية أمر واضح، ولكن ما يثير التعجب والاستغراب والتساؤل هو موقف حكومة الإقليم التي تعرض مصالح شعبها ومنجزاته للخطر فهي تعرف أن "التصدير المستقل" يعني "الطلاق"، وهو أمر لا يلقى التأييد من قبل الولايات المتحدة، حتى أن قانون بايدن "غير الملزم" لتقسيم العراق إلى ثلاث "فيدراليات"، وضع النفط وموارده بيد الحكومة المركزية. إن سوق كردستان العراق الطبيعي هو بقية أنحاء العراق، وليس تركيا، ولهذا فإن موقف حكومة الإقليم هذا سيعرض الشركات الكبرى الكردية الناجحة مثل شركتي الهاتف النقال آسياسيل وكورك (وبالأخص آسياسيل الممتدة في كل العراق) للخطر. كما سيعرض شركات الإسمنت والحديد الكبيرة الكردية للخطر أيضاً، حيث أن مبيعاتها الأساسية هي في بقية أنحاء العراق. وإن جميع هذه الشركات الناجحة لن تتمكن من فتح ودخول الأسواق التركية بل بالعكس فإن تركيا سترى في كردستان العراق امتداد طبيعي لاقتصادها، ومصدر مهم للمادة الأولية لطاقتها كما قالت صحيفة الفاينينشال تايمز في عددها الصادر في 2013/5/15[39]. إضافة لذلك فإن كردستان هي المركز السياحي الأهم لبقية العراقيين، وأن صناعة السياحة مصدر مهم آخر للتطور الاقتصادي في كردستان العراق.

في جميع الأمور الاقتصادية أعلاه وغيرها، فإن بقية العراق، وليس تركيا من سيساعد في ازدهار الإقليم. ولكن ما نراه العكس تماماً إذ إن حكومة الإقليم وضعت يدها وكل ثقلها وثقتها بيد الشركات النفطية الأجنبية وتركيا لإضعاف السلطة الاتحادية، مدعية دائماً أنها تقوم بذلك نتيجة ضغط الحكومة الاتحادية، وتنفي أن ما تقوم به مما يسمى بـ"التصدير المستقل" هو استجابة لضغوط الشركات النفطية!! في الوقت الذي كان من المنطقي والواجب عليها، التعاون مع الحكومة الاتحادية، والاستفادة مما موجود في الدستور، للضغط على الشركات النفطية الأجنبية في الحصول على شروط أفضل بكثير

للعراق عامة ولكردستان العراق خاصة، مما هو موجود، في عقود المشاركة بالإنتاج، وتعديل هذه العقود بصورة معقولة.

لنتابع الآن "صفقة/ اتفاقية الطاقة" بين تركيا وإقليم كردستان وما صدر عنها في معظم الصحف العالمية المهمة أو المختصة، مع التركيز على ما يتعلق بالحكومة الاتحادية والسيادة الوطنية للعراق.

- بدأت تركيا، ومنذ قرارها بالمضي بالتصدير المستقل لنفط كردستان العراق، بإعادة هيكلية وزارة الطاقة التركية والشركات الحكومية التابعة لها، وخلق شركات مشتركة حكومية - خاصة، اعتقاداً منها إن الترتيب الجديد لهيكلية الأجهزة الحكومية، سيحمي شركة TPAO وهي شركة استكشاف وتنقيب وإنتاج حكومية، ولها عدة عقود صغيرة نفطية وغازية في العراق. وكذلك تحاول الحكومة التركية أن تتجنب - حسب اعتقادها- المشاكل القانونية اللاحقة في مسألة خطوط الغاز والنفط العابرة للحدود، وتصدير نفط العراق من قبل جهة غير مخولة قانونياً بذلك، وكذلك حماية لعلاقتها التجارية الواسعة مع العراق - إن أمكن- والتي بلغت (12) مليار دولار في سنة 2012 (وهناك أرقام تشير إلى أن حجم التبادل التجاري كان قد بلغ 16 مليار في تلك السنة). ولو سارت العلاقات التركية العراقية بصورة حسنة، لكان من التوقع أن العراق سيكون أكبر منفذ تجاري لبضائع تركيا ومقاوليها في الأعمال الإنشائية والمدنية ونصب وتشغيل المعامل، ولمنتجات مصانعها ومزارعها، ولكان سبباً مباشراً في استمرار الازدهار التركي!!.

تحاول الحكومة التركية في الوقت الحاضر أن تخلق شركة (أو شركات) تركية مختلطة، ولكن تبقى تحت السيطرة الكاملة للحكومة التركية، لإدارة العمل النفطي مع كردستان العراق. مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الشركات التركية الحكومية ستقوم بهذا العمل في المراحل الأولى الحالية، وأهمها الشركة الحكومية Botas، أو الشركة التابعة لها TPIC. علماً إن شركة TPIC (Turkish Petroleum International

(Company كانت فرعاً لشركة TPAO، وتم تحويلها لتكون فرعاً لشركة Botas، لتكون الذراع الحكومي التركي في إقليم كردستان. إن اختصاص شركة Botas الحكومية، هو صناعة الأنابيب والخزانات، وبإلحاق شركة TPIC الحكومية بها، ستكون جاهزة لجميع الأعمال النفطية، إذ إن اختصاص الشركة الأخيرة هو التحري والاستكشاف والإنتاج النفطي.

لقد قال أردوغان، للصحفيين في مطار أنقرة، قبل سفره إلى واشنطن للقاء أوباما في 2013/5/14: "إن بلاده اتفقت مع حكومة إقليم كردستان وشركة أكسن موبيل بشأن التنقيب في شمال العراق"، وأضاف: "هذه خطوة مع حكومة الإقليم بشأن أنشطة التنقيب... وسنطور خطواتنا بعد هذه الزيادة"[40]. وعلى الرغم من أن نشرة "النفط اليومية"[41]، في 2013/5/15 وضعت عنواناً مفاده أن الشركة التركية الحكومية TPAO، هي التي قامت بتوقيع عقود الرقع الاستكشافية مع حكومة الإقليم وشركة أكسن موبيل الأميركية، ولكن صححت الأمر في متن خبرها، وذكرت أن الاحتمال الأكبر، أن تكون الشركة الحكومية التركية TPIC هي من قامت بالتوقيع، وهو أمر متوقع على ضوء ما أوضحناه آنفاً.

من الواضح أن جميع هذه العقود هي عقود مشاركة بالإنتاج، والذي أتوقعه أن تكون الرقع التي اشتركت بها الحكومة التركية مع أكسن موبيل وحكومة الإقليم، هي في المناطق "المتنازع عليها"، وكذلك في مناطق داخل محافظة نينوى وخارج المناطق "المتنازع عليها". وأتوقع أن تكون الحكومة التركية قد اشتركت مع أكسن موبيل في الرقع الواقعة في قره أنجير (محافظة كركوك)، وفي بعشيقة والقوش (داخل محافظة نينوى). كما أن من المتوقع أن تكون هناك إغراءات أخرى للحكومة التركية، إذ سيتم إعطاء الأتراك رقعاً استكشافية أخرى لم يتم توقيع عقودها بعد، أو مشاركة الأتراك في حقول نفطية سبق وأن تم اكتشافها من قبل شركات نفطية صغيرة، وتحتاج إلى استثمارات إضافية لتطويرها. إنني أتحدث هنا عن الشركات النفطية التركية الحكومية، أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فلقد سبق الجميع في حصوله على حقل طق طق

المكتشف في السبعينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال شركة جينيل إنيرجي التركية (والتي أصبحت الآن التركية - البريطانية)، والمالكة لحصص عدة في الكثير من الحقول المكتشفة مثل طاوكي وميران وجياسورخ وغيرها.

إن للشركة الحكومية التركية TPAO (Turkey Petrolleri A.O) حصصاً صغيرة في أربعة عقود خدمة فنية نفطية وغازية مع وزارة النفط الاتحادية. إذ إن لها حصة (11,25%) في عقد حقول ميسان النفطية (البزركان وفكة وأبو غريب) من جولة التراخيص الأولى. و(7,5%) في عقد حقل بدرة النفطي من دورة التراخيص الثانية، علماً إن الحصة الأكبر في هذا العقد هي للشركة الروسية (كازبروم نفت) حيث تملك (30%) من هذا العقد، ولكنها في الوقت نفسه وقعت عقود مشاركة بالإنتاج مع حكومة إقليم كردستان ولم تتخذ الحكومة الاتحادية ضدها أي إجراء عدا التهديد!!. وكما إن للشركة التركية TPAO حصة صغيرة في عقد تطوير حقل السيبة الغازي مع الشركة الكويتية، كويت إنيرجي. كذلك للشركة التركية حصة صغيرة في عقد تطوير حقل المنصورية الغازي، وكلا العقدين الأخيرين ضمن دورة التراخيص الثالثة الغازية.

تعتقد الحكومة التركية أن بإمكانها العمل مع أربيل ومع بغداد في وقت واحد من خلال شركات حكومية مختلفة، كما قامت بذلك الصين وروسيا!!، ولهذا اتخذت الإجراءات التي أشرنا إليها سابقاً. ولكنه تم إجبار شركة TPAO في أيار 2012، من قبل وزارة النفط ، على الانسحاب من أحد العقود الغازية المذكورة أعلاه (من المحتمل حقل المنصورية الغازي)، ولم يعرف السبب في حينه. ويعتقد أن السبب هو قيام وزارة النفط بالطلب من الشركة التركية التوقيع على ملحق عقد - كشركة حكومية تركية - عليها التعهد فيه بأن لا توقع عقداً مع حكومة الإقليم، ورفضت شركة TPAO ذلك[27]!!.

- **لقد طورت الحكومة التركية "خطة" لسيطرة غير مسبوقة على جميع عوائد النفط المتأتية من جميع نفط العراق المستخرج في الشمال، سواء ما تنتجه وتصدره الحكومة الاتحادية، أو ما تنتجه الشركات النفطية العاملة في كردستان، وهذه**

الخطة هي لب ما يسمى "اتفاقية الطاقة"، التي تمت بين حكومة كردستان العراق والحكومة التركية، وبمعزل تام عن الحكومة الاتحادية وكأن هذه القضية المركزية ليست من اختصاصها وإنما من اختصاص حكومة الإقليم، حيث إن النفط في إتفاقية الطاقة هذه يشمل ما تستخرجه وزارة النفط الاتحادية. وتنازلت حكومة الإقليم عن السيادة الوطنية العراقية، وذلك لسواد عين ما يسمى "التصدير المستقل"، حيث اتفق رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس وزراء الإقليم نيجرفان البارزاني في اجتماع مغلق في 2013/3/25، على الخطة التي سنوضحها أدناه والتي تخص العراق من زاخو إلى الفاو!!!، وقررا المضي بتنفيذها!!!

لقد عيَّن "الخليفة العثماني"، عذراً رئيس الوزراء التركي، نفسه حَكَماً وجابياً وصاحب "بيت المال"، ليقوم بتوزيع الموارد النفطية المتأتية من تصدير النفط بين "ولايتي بغداد والموصل"، عفواً بين بغداد وأربيل والشركات النفطية العاملة في كردستان العراق!!!. وفيما يلي بعض التفاصيل التي صدرت عن هذه الخطة "العبقرية"!!، أو الخطة "الجهنمية" التي تريد تركيا أن تعيد بها "أمجاد" الدولة العثمانية!! ونوجز ما صدر منها[27] وكما يلي:

(أ): إن جميع العوائد المالية المتأتية من النفط المصدر من خلال الموانئ التركية، سواء المتأتية من نفط الإقليم أو من نفط وزارة النفط الاتحادية سيتم إرسالها من قبل الحكومة التركية، أو بصورة أوتوماتيكية إلى حساب خاص، أو ما يسمى escrow account (حساب أيسكرو، وهو "حساب عهدة"، أي يتم توديع المال عند جهة ثالثة ليستلمها المستفيد عند تنفيذ الشروط المطلوبة).

تقوم الحكومة التركية بضمان ترك (5%) من المبالغ المودعة، لوضعها تحت تصرف الأمم المتحدة، لدفع "التعويضات" نتيجة حرب الخليج في 1990، وحسب قرارات مجلس الأمن، كما يتم حالياً فيما يتعلق بمبالغ النفط العراقي المودعة في حساب "صندوق تنمية العراق Development Fund of Iraq DFI"، والمحفوظة في بنك

الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي الأميركي Federal Reserve Bank) في نيويورك. تعهدت تركيا بأن تقوم بـ"حماية" مثل الحماية الأميركية نفسها لحساب DFI، إذ إن حساب الأيسكرو التركي سيكون موازياً لحساب DFI. وهنا فمن الضروري أن نرجع للمثل العراقي "ودّع البزون شحمة"، إذ نحن نعرف الخروقات الأميركية العديدة لحساب DFI، وهناك تقرير نهائي موسع وحيادي صدر في آذار 2013 عن المفتش الأميركي العام، يتحدث فيها عن الخروقات والنهب في هذا الحساب والمبالغ التي تم نهبها في زمن بريمر، والأحكام التي صدرت لاحقاً بحق عدد من الأميركيين الذين ساهموا في ذلك النهب، والآن يريد الأتراك خلق حساب مشابه له، ويتوقعون من العراقيين أن يوافقوا على ذلك!!.

يتم في الوقت الحاضر إرسال عائدات خط التصدير كركوك - جيهان عن تصدير حوالي (250- 300) ألف برميل يومياً من نفط كركوك إلى حساب DFI في نيويورك. وكان من المفروض أيضاً - وحسب ميزانية 2013- أن تذهب المبالغ المتأتية من تصدير ما معدله (250) ألف برميل/اليوم، من نفط الإقليم (كأمر واجب) إلى الحساب نفسه أعلاه، ولم يتم ذلك. ولكن حسب خطة (تركيا - كردستان العراق)، فإن هذه المبالغ، لكل العائدات من كركوك أو من نفط الإقليم، ستذهب إلى حساب الأيسكرو التركي. إن هذه الخطة تعتمد على وجوب فتح حساب الأيسكرو، إذ إن نفط كردستان ونفط الحكومة الاتحادية سيكونان سوية في خط التصدير، وفي نقطة تفريغ النفط في الميناء لن يعرف لأية جهة يعود هذا النفط، إذ سيكون للجهتين معاً. أما الكميات من كل جهة فستحددها المقاييس الموجودة في أول خط التصدير. وبهذا يكون بإمكان حساب الأيسكرو استلام جميع المبالغ لجميع النفوط.

(ب): ستضمن الحكومة التركية استلام الشركات العاملة في الإقليم جميع "حقوقها" بموجب عقود المشاركة بالإنتاج مع حكومة الإقليم، (بضمنها نفط الكلفة ونفط الربح)، وبعد طرح هذه المبالغ وطرح مصاريف تشغيل الخط، يتم توزيع المتبقي بين الحكومة

الاتحادية (83%)، والإقليم (17%). وبهذا تكون الحكومة التركية قد قامت بعملها في التوزيع "العادل" حسب الدستور والقوانين السائدة!!!. وأصبح تفسير الحكومة التركية للدستور ولشرعية عقود المشاركة بالإنتاج، والتي تعارضها الحكومة الاتحادية وتعتبرها غير شرعية، هو الفيصل النهائي للأمر!!!. فلقد حلت الحكومة التركية محل الحكومة والبرلمان الاتحاديين، ومحل المحكمة الدستورية العراقية في تفسير ووضع الحلول لجميع هذه الأمور!! هل يتوقع عاقل أن تكون هناك حكومة عراقية تحترم نفسها توافق على هذه الخطة، أو أن يوافق عليها عاقل يحترم نفسه!!

لو افترضنا جدلاً أننا نوافق على التفسير التركي للدستور والقوانين العراقية (المرفوض جملة وتفصيلاً)، فهنالك أمور مالية لم يتم الإعلان عنها أو توضيحها. مثلاً من يستلم ما يعادل قيمته (10%) من النفط المصدر من الإقليم، وهو الريع Royalty، وذلك حسب عقود المشاركة بالإنتاج الموقعة مع حكومة الإقليم. هل سيتم تسليمه إلى الحكومة الاتحادية أم إلى حكومة الإقليم، إضافة لما تستلمه من حصتها (17%) حسب التوزيع التركي للعائدات. إضافة إلى من سوف يستلم حصة حكومة الإقليم في "استحقاقات" الشركات والبالغة (20%) من هذه "الاستحقاقات"، هل ستسلم إلى حكومة الإقليم بالإضافة لحصتها (17%). وكذلك أيضاً من سوف يستلم الضرائب الموضوعة من قبل الإقليم على "نفط الربح"، والتي تبلغ حوالي (30%) من أرباح هذه الشركات!! هل ستسلم لحكومة الإقليم أو إلى الحكومة الاتحادية؟!. والأهم من هذا كله، هل سيتم دفع قيمة "نفط الكلفة" للشركات دون حسابات الكلفة المدققة أصولياً، (وحسب الأعراف الدولية للتدقيق)، وهو الأمر الذي تريده الشركات وأيدته حكومة الإقليم، ورفضته الحكومة الاتحادية وديوان الرقابة المالية ومنظمة الشفافية حيث لا تريد الشركات وحكومة الإقليم أي تدقيق عليها!.

إن السؤال الآخر الذي يطرح نفسه في هذه الخطة "التركية - الكردية"، هل سيتم إيقاف التهريب المباشر أو غير المباشر من خلال المصافي الصغيرة. وهل سيتم إيقاف ما يسمى "المبيعات الداخلية"، أو السماح لها بالاستمرار ليكون هناك مورد إضافي آخر، "شرعي حسب التفسير التركي للدستور والقوانين"، لفائدة الشركات النفطية وحكومة الإقليم، و"الآخرين" الموجودين في الإقليم أو تركيا أو في بقية أنحاء العراق، أو حتى الأجانب من

شاكلة كالبريث!!. إذ إن "الآخرين" هم عماد هذه الخطة، فلولاهم لما كان هناك أصلاً خطة، ولما تم تكوين اللوبيات في كل مكان لإعطاء الصورة "الحسنة" لها لقبولها على أساس أنها تحل المشكلة كلها!!.

إذ كانت هذه الخطة تحل المشكلة كلها وفق الدستور والقانون وإنها ستحضى بموافقة البرلمان والحكومة الاتحاديين، فلماذا إذا تدخل تركيا في اللعبة أصلاً، وتدنس السيادة الوطنية والسماح لها بالتدخل بالشأن العراقي بهذا الشكل السافر. إن هذه الخطة ليست حلاً للمشكلة، بل إنها سوف تصبح هي المشكلة، وستكون السبب الرئيس في تفكيك العراق بدءاً لما تسميه حكومة الإقليم "الطلاق" مع بقية العراق، والانفصال وما يتبع ذلك، من تململ في المحافظات الأخرى والتفكك المحتمل لقسم منها، وينتهي العراق بدويلات صغيرة لا حول لها ولا قوة، وهو ما تريده بعض قوى حكومة الإقليم، وتركيا، وبعض القوى المنتفعة في المجتمع العراقي، وكذلك إسرائيل والعديد من الدول المجاورة، وهو أيضاً ما يرفضه الشعب العراقي رفضاً قاطعاً وبلا تردد رغم تأجج الفتنة الطائفية والمذهبية والقومية والدينية.

(ج): لقد اتخذت تركيا الإجراءات التي رأتها "الضرورية" لحصول موافقة الولايات المتحدة لخطتها هذه، فتصالحت وتقاربت مع إسرائيل، واتفقت مع الشركتين العملاقتين أكسن موبيل وشيفرون لخلق لوبي أميركي للضغط على إدارة أوباما للموافقة على هذه الخطة، التي تبتدئ بفتح حساب الأيسكرو، وهو أمر يتطلب موافقة أميركا، وباعتقادي يتطلب موافقة مجلس الأمن أيضاً. هذا في حال إهمال الشرط الأهم وهو ضرورة أخذ موافقة العراق!.

ولكن الجميع يعلم أن الولايات المتحدة وإدارة أوباما ترفض هذه الخطة بالكامل، لذا نرى (تانر يلدز) وزير الطاقة التركي في مقابلة أجرتها معه CNN Turk في أواخر آذار 20013، يصرح: "يوجد لدينا بعض الاختلافات مع الولايات المتحدة... ولكنني أعتقد أن وزير الخارجية كيري والإدارة الأميركية ستتفق معنا في نقطة ما". وعندما اجتمع أردوغان مع جون كيري في أوائل آذار 2013، أكد كيري بأن الولايات المتحدة سوف لا تؤيد أي اتفاق دون موافقة بغداد، وطلب كيري من أردوغان عدم اتخاذ أي قرار قبل زيارته المقبلة إلى واشنطن، وأن علاقة واشنطن بأنقرة ستكون على المحك بهذا الخصوص[33]. علماً إن الأميركان موقفهم هذا، ومعارضتهم لمثل هذه الاتفاقات، منذ بداية سنة 2013، عندما صرح

كل من الجانب التركي وحكومة الإقليم أنهم بصدد الوصول إلى صفقة للطاقة، تتضمن "التصدير المستقل" لنفط الإقليم. فقد صرحت المتحدثة الرسمية لوزارة الخارجية الأميركية (فكتوريا نولاند Victoria Nuland) في مؤتمر صحفي في 2013/1/8 "إن الولايات المتحدة لا تؤيد تصدير النفط العراقي، سواء كان التصدير مباشراً أو من خلال اتفاقيات تجارية ثنائية barter، ومن أي مكان في العراق دون أخذ الموافقة اللازمة من المسؤولين الاتحاديين العراقيين"، وأضافت: "إن جوابنا لهذا الأمر هو واحد، سواء في إجاباتنا العلنية أو الداخلية، وفي محادثاتنا مع الشركات الأميركية، أو محادثاتنا مع الحكومة التركية، بأن موقفنا حول تجارة النفط من العراق كانت ثابتة وتبقى كذلك بدون تغيير". ولقد انتقد السفير التركي في حينه بمقابلة تلفزيونية الضغط الأميركي على كل من أنقرة وأربيل بأن لا يمضوا قدماً في اتفاقاتهم النفطية الثنائية.

لقد كان الكلام أعلاه في بداية سنة 2013 وفي آذار من نفس السنة، ولكن حكومتا الإقليم وتركيا أستمرتا بالمضي بإكمال تفاصيل "صفقة الطاقة"، ومحورها "التصدير المستقل" للإقليم، وكان في اعتقاد الجانبين أن باستطاعتهما إقناع إدارة أوباما بهذه الصفقة وفتح حساب الأيسكرو المشار إليه أعلاه، ولهذا قال أردوغان في مطار أنقرة عند مغادرته إلى واشنطن في 2013/5/14 "سنطور خطواتنا بعد هذه الزيارة"!!.

ولكن لماذا كان أردوغان (أو الإقليم) يعتقد أن باستطاعته إقناع أوباما بخطته؟ السبب المهم هما شركتا أكسن موبيل وشيفرون[42]، إذ يتساءل القادة الترك (والأكراد)، إذا كانت إدارة أوباما فعلاً ضد هذا الاتفاق، فلماذا إذن تصر وتؤكد وتتدخل الشركتان الأميركيتان أعلاه وبقوة لتمرير هذه الاتفاقية وبالأخص التصدير المستقل. فالشركتان تعملان بجد وهمة عاليتين على تشجيع كردستان لاستقلالية التصدير، كما يؤكد مسؤول تركي كان حاضراً ومشاركاً في مناقشات هذه الصفقة/الاتفاقية، وهو يؤكد أن الشركتين أبدتا استعدادهما الكامل لتمويل نصب كافة البنية التحتية اللازمة في كردستان (من أنابيب وخزانات ومضخات وغيرها)، لكي يكون للإقليم خط تصدير خاص منفصل عن الخط الاتحادي، ويمر في أراض تابعة بالكامل إلى حكومة الإقليم، وخارج سلطة وسيطرة الحكومة الاتحادية. وكذلك هو موقفهما (أي أكسن موبيل وشيفرون) مع الحكومة التركية لإكمال خط أنابيب منفصل عن الخط الاتحادي داخل

تركيا. إضافة لذلك فإن الشركتين كانتا تؤكدان دائماً أن باستطاعتهما إقناع الحكومة الأميركية بالموافقة على الاتفاقية.

وينقل "تقرير نفط العراق Iraq Oil Report" في 2013/5/16[42]، بأن اجتماعاً تم في 2013/4/8 في لندن يضم (فالح فياض) مستشار الأمن الوطني العراقي، و(فريدون سينرليكلو Sinirlioglu) مسؤول كبير في الخارجية التركية، و(توني بلنكن Blinken) نائب مستشار الأمن الأميركي، و(وليم بيرنز Burns) وكيل وزارة الخارجية الأميركية، لمناقشة اتفاقية الطاقة هذه (من ضمن ما تم مناقشته)، ومحاولة إيجاد حلول لها. وتقول النشرة إن الأميركان جاؤوا باقتراح، أراه غريباً جداً وغير معقول ولا أصدق أن هذا الاقتراح قد تم طرحه من قبل الأميركان. لقد سموا اقتراحهم هذا (ربح - ربح - ربح، Win-Win-Win)، أي ربح لكل من أنقرة وأربيل وبغداد. والاقتراح يتضمن بناء خط أنابيب إستراتيجي ضخم يجمع نفط جميع الحقول العملاقة في البصرة، وربطه بخط لإيصال هذه الكمية الهائلة من النفط إلى الموانئ التركية من خلال هذا الخط الإستراتيجي، وكذلك ربط نفط الإقليم به أيضاً. بالتأكيد إن هذا الاقتراح غير المعقول سيكون ربح Win لكل من تركيا والإقليم، ولكن أين "ربح Win" العراق، وهو يضع كل ثروته بيد الحكومة التركية!!!. على أية حال لقد نقلت هذا الخبر والأخبار الأخرى لأوضح أن أردوغان سافر إلى واشنطن متفائلاً من أن إدارة أوباما ستوافق على الصفقة/الاتفاقية، وإن شيفرون وأكسن موبيل قد قامتا بما يجب القيام به للضغط على الإدارة الأميركية!!.

لم تصدر معلومات كثيرة عن اجتماع أوباما وأردوغان في 2013/5/16 وفيما يتعلق بهذا الموضوع، وتكرار الموقف الأميركي بالرفض. ولكن الموضوع تم تداوله بالتفصيل في اجتماع جانبي في وزارة الطاقة الأميركية بين تانر يلدز و دانيال بونمان وزير الطاقة الأميركية. وتشير التقارير إلى أن يلدز اتفق على أن من الأفضل المضي بالاتفاقية بمباركة بغداد، ولكن رفض التصريح بإنهاء العلاقات الثنائية مع أربيل[34].

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الاتحادية كانت قد أخذت تحوطاتها لاجتماع أوباما مع أردوغان، وطلبت رسمياً من إدارة أوباما رفض الاتفاقية لأنها ستؤدي إلى تفكيك العراق، وأيدت إدارة أوباما الطلب العراقي، ولم تسمح للأتراك سواء خلال الاجتماع المباشر بين

الرئيسين الأميركي والتركي، أو في الاجتماعات الجانبية إعطاء أي مجال للشك بإمكانية المضي بالصفقة دون موافقة بغداد، وكانت هناك خيبة أمل كبيرة جداً لدى الجانب التركي.

قد يسأل البعض، عن حق، لماذا أصبح الوضع الحالي وكأن الولايات المتحدة تحاول أن تدافع عن وحدة العراق ومصالح شعبه وهي أم المصائب كلها؟! في الواقع إن الولايات المتحدة ما زالت لا تريد عراقاً قوياً يستطيع التمرد عليها، ولكن في الوقت نفسه هو حليف إستراتيجي لها، في الوقت الحاضر، وله معها اتفاقية إستراتيجية طويلة الأمد، لذا فهي لا تريده ضعيفاً جداً وغير قادر على البقاء مع ما يجره ذلك من فوضى تضرب اطنابها في المنطقة. كما إنها تعتقد اعتقاداً جازماً بأن تصدير النفط واستلام عوائده يجب أن يبقى بيد السلطة الاتحادية، ولا يمكن تفسير المادة (110 أولاً) من الدستور العراقي، بغير أن تصدير النفط واستلام عوائده مسألة حصرية بيد السلطة المركزية.

ومن المفيد أن نذكر بعض الأمور التي قيلت عن لسان القادة الأميركان، وذلك بعد فشل أردوغان في إقناع أوباما بخطته عن الطاقة واتفاقه مع حكومة الإقليم حول التصدير المستقل. فقد ذكر موقع "السفير نيوز" في 2013/6/1 عن صحيفة القبس الكويتية، وتحت عنوان: "نائب الرئيس الأميركي... إنشاء الأقاليم الثلاثة (شيعي وسني وكردي) بات خياراً ملحاً وضرورياً". وتقول القبس إن حديث (جو بايدن) هذا جرى عند لقائه في الأول من حزيران مع لفيف من العراقيين، حيث قال: "إن إنشاء الأقاليم الثلاثة (شيعي – سني – كردي) بات خياراً ملحاً وضرورياً لاحتواء الأزمة في العراق". كما أشار الخبر بأن بايدن معروف عند العراقيين باعتباره "مهندس مشروع تقسيم العراق". ولكن الخبر لم يذكر كيف أن تقسيم العراق يعتبر أمراً ضرورياً لاحتواء الأزمة؟!، ونحن نعرف جميعاً بأن حصول الكرد على "إقليم" و"فيدرالية" لم يحل الأزمة في العراق وبالذات مع الكرد، فكيف يتم هذا الحل بخلق فيدراليات أخرى؟!. ولكن ما يجلب النظر، أن موقع "السفير" عاد في 2013/6/3، ونقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، ليقول: "مصدر في البيت الأبيض ينفي أن يكون بايدن دعا مجدداً لفيدراليات". حيث نفى مصدر في البيت الأبيض لصحيفة "الشرق الأوسط" أن يكون جو بايدن قد عاد مجدداً وطرح مشروعاً سابقاً لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم (شيعي وسني وكردي)، وذلك رداً على تقارير بهذا المعنى، كما أكد المصدر "أن بايدن اتصل الأسبوع الماضي هاتفياً مع نوري المالكي، رئيس وزراء العراق، وعبر للمالكي عن تأييد الولايات

المتحدة لوحدة وأمن واستقرار العراق وأن الولايات المتحدة حريصة على استمرار التعاون مع حكومة العراق لمواجهة الإرهاب"!!. وقال المصدر أيضاً إن بايدن أجرى اتصالين مع كل من مسعود البارزاني، وأسامة النجيفي، وكرر "حرص الولايات المتحدة على وحدة العراق". والآن يطرح السؤال نفسه هل هناك تحول في موقف بايدن من تقسيم العراق؟!، إذ سبق أن أشرنا عند حديثنا عن كالبريث، أن أوباما في كل الأحوال لم يكن مع موقف بايدن أصلاً في تكوين الفيدراليات الثلاث في العراق!!.

كما أن الولايات المتحدة ترى أيضاً في حال تنفيذ اتفاقية الطاقة هذه، بأن ذلك سيزيد من توتر العلاقات بين الإقليم والسلطة المركزية إلى درجة عالية، وسيعطي ثقة لبعض قادة الإقليم أن بإمكانهم الحصول على "استقلال الأمر الواقع" إن لم "يكن الاستقلال الفعلي". وإن هذا الأمر سيؤدي إلى تكسر العراق واتجاه المناطق الجنوبية للحصول على المكاسب نفسها بالاعتماد على إيران، مثلما اعتمدت حكومة الإقليم على تركيا. وفي حال اتخاذ الجنوب الخطوات نفسها التي اتخذها الإقليم في مسألة النفط فاقرأ عند ذاك على العراق السلام!!، إذ إن إعاشة جميع العراقيين تتم حالياً من نفط الجنوب، وإن الإقليم لن يقدر ولسنوات قادمة طويلة من أن يحصل على مبالغ العائدات التي يحصل عليها حالياً من الموازنة الاتحادية في حال اعتماده على نفطه فقط. كما إن تنفيذ هذه الاتفاقية سيقلب الموازين، إذ من المحتمل جداً أن يرفض الجنوب إعطاء أي مبلغ لحكومة الإقليم، هذا الأمر يدركه الأميركان، ولكن مع الأسف لا يدركه بعض القادة الأكراد المؤثرين جداً في القرار الكردي النفطي والذين يدفعون نحو "التصدير المستقل".

إضافة لذلك فإن الولايات المتحدة لا تزال ترغب جداً في حليف لها له إمكانية التواصل والاتصال بإيران وسوريا، وما العراق إلاّ هو ذلك الحليف.

وهناك أمر مهم جداً قد يغفل عنه العديدون، وهو إن مسألة الأنابيب العابرة للدول هي ليست مسألة تجارية اعتيادية، بل هي مسألة دبلوماسية قانونية شائكة لا تتم إلاّ من خلال علاقات دولية موثقة رسمية. أي علاقة دولة مع دولة، من خلال اتفاقية رسمية، وإن حكومة الإقليم غير مؤهلة لهذا الأمر بتاتاً، سواء من الناحية القانونية أو الدستورية. وتعرف أميركا بالضبط في حال قيام الحكومة الاتحادية بالشكوى في مجلس الأمن حول هذه القضية، فإن النجاح سيكون حليفه، ولا يمكن لأميركا - وهي حليف للعراق- أن تقف متفرجة على هذا الأمر، لذا

فهي تحاول جاهدة أن تجهض هذه الصفقة، أو على الأقل ما يتعلق منها بالتصدير المستقل، وهي تحاول في الوقت نفسه إيجاد بدائل أخرى، وقد تكون هذه البدائل مضرة أيضاً بالعراق ولكن لا تؤدي إلى النتائج الوخيمة التي ستؤدي إليها صفقة الطاقة هذه.

(د): إن بعض القادة الترك يعتقدون بعدم الحاجة إلى موافقة الولايات المتحدة للمضي بهذه الخطة، طالما أن حساب الأيسكرو الذي ستفتحه تركيا يشابه ذلك المفتوح في نيويورك (أي DFI). كما إن قسماً من القادة الأكراد قد وصل الغرور بهم إلى حد كبير، فهم لا يعتقدون فقط أن لا حاجة لموافقة الولايات المتحدة بالمضي بالخطة، بل أنهم أضروا جداً بما حققه الأكراد وعرضوا مصالحهم للخطر، وذلك بدفع من الشركات النفطية العاملة هناك. إن اعتقاد حكومة الإقليم بأن "صفقة الطاقة" ستمضي قدماً، من غير عراقيل، وإن البنية التحتية للتصدير المستقل في طريقها للاكتمال، جعل هذه الحكومة (وكذلك غالبية البرلمان الكردي) ترفض موازنة 2013 الاتحادية، وهي موازنة في صالح الأكراد بكل المقاييس. ولكن ضمن هذه الموازنة هو وجوب قيام الإقليم إرسال إلى خط التصدير الرسمي (250) ألف برميل/اليوم من النفط، وهو ما ترفضه الشركات!!.

إن بعض القادة الأتراك يعتقدون أن الحكومة الاتحادية العراقية ستقبل بالصفقة، لأن رفضها سيعني عدم إرسال نفط كركوك للتصدير، وهذا ما سيضر بالموازنة الاتحادية!!. إن هذا الاعتقاد هو اعتقاد ساذج، لأن هذا هو ما يجب أن تقوم به الحكومة الاتحادية بالضبط ، وهو إيقاف ضخ جميع النفط الاتحادي إلى جيهان، ليظل نفط الإقليم فقط في هذا الخط (حسب صفقة الطاقة)، مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في المحافل الدولية. أما فيما يتعلق بالإجراءات اللازم اتخاذها تجاه الإقليم، فيجب أن لا تكون فقط استقطاع المبالغ، من الحصة المالية للإقليم، والتي لم تصل الموازنة الاتحادية نتيجة عدم تصدير (250) ألف برميل/اليوم من نفط الإقليم من خلال شركة سومو، وإنما أيضاً استقطاع قيمة (300) ألف برميل/اليوم من حصة الإقليم نتيجة قيام حكومة الإقليم بإجراء غير دستوري في التصدير المستقل، وبالنتيجة إجبار سومو على إيقاف تصدير نفط كركوك. وبهذا سيكون هناك عملياً "استقلال اقتصادي"

فعلي للإقليم!!، إذ سوف لن يستلم الإقليم أي مبلغ من الموازنة الاتحادية!!. وهذا هو ألإجراء الحاسم الواجب إتخاذه، إذ كفى تعالي وعنجهية وازدراء للدستور والقوانين العراقية والحكومة الاتحادية ولبقية الشعب العراقي، وكفى بالجنوب الجوعان أن يقوم بتمويل متطلبات الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم، وعلى الشعب الكردي أن يتحرك لإيقاف عنجهية وتعال حكومته.

خامساً: ما العمل؟!

في سنتي 2007 و2008[18،25]، كنت أقول أن على حكومة الإقليم المحافظة على الثروة النفطية والغازية الموجودة في الإقليم، وعدم الجري وراء توقيع عقود مضرة جداً بالإقليم خاصة وبالعراق عامة، وإبقاء هذه الثروة أو الغالبية العظمى منها للأجيال القادمة، سواء كانت هذه الأجيال تعيش في حكم فيدرالي ضمن الدولة العراقية، أو أرادت أن تعيش في دولة مستقلة تتعايش بسلام ووئام مع جيرانها. وإن عقود المشاركة بالإنتاج في كل الأحوال لن تكون عقود دستورية، كما إن طريقة تعاقدها وبمعزل تام، أو بالأحرى بتحد تام، للحكومة الاتحادية سيخلق جواً من التوتر الشديد، ليس مع الحكومة الاتحادية فحسب، بل مع بقية الشعب العراقي وبالأخص الحلفاء التاريخيين للكرد، ويشجع الشركات النفطية العاملة في الإقليم على التمادي في طلباتها، وعلى تأجيج الصراع مع المركز لزيادة أرباحها ونفوذها. وفي كل الأحوال فإن الأكراد، الذين كانت حصتهم من الموازنة العامة تصلهم في كل الأحوال، سوف يخسرون مادياً ومعنوياً عند توقيع هذه العقود المجحفة بحقهم وحق بقية الشعب العراقي.

ولكني لا أستطيع أن أقول مثل هذه الأمور الآن، وذلك بعد أن وقعت حكومة الإقليم، وتحت قيادة المسؤولين الأكراد عن الملف النفطي، ما يزيد عن الخمسين عقداً، رغم معارضة الكثيرين جداً سواء من أصدقاء الأكراد في بقية أنحاء العراق أو من قبل الحكومة الاتحادية أو من قبل عدد كبير من الأكراد وعلى رأسهم الرئيس جلال الطالباني وكما بينا في سياق هذه الدراسة.

وفي الملاحظات أدناه أحاول أن أضع بعض الحلول لمحاولة تقليل الأذى الذي لحق بالأكراد وبالعراقيين نتيجة توقيع هذه العقود، وعسى أن نصل إلى نتيجة تكون في صالح جميع العراقيين، وإنني على ثقة تامة، بأن الأكراد سيجدون بالنتيجة أين تكون مصلحتهم الحقيقية، وهم الوحيدون القادرون على وضع الحلول الصحيحة لازدهارهم ولتعايشهم السلمي والأخوي مع جيرانهم بشكل أو بآخر.

قد يبدو الحل المقترح الثالث يفتقر الى الواقعية على ضوء الظروف السائدة والقوى التي تتحكم بالقرارات النفطية في الاقليم، إلا ان الخطاب في هذا المقترح إنما موجه بالأساس الى القوى الكردية الخيرة التي لا توافق على ان تكون أرضها ومصالحها الإقتصادية ساحة للصراعات والمطامع الإقليمية، ونتوسم فيها الحرص على المصالح العميقة للشعب الكردي ومستقبله وتحرير قراراته المصيرية من هيمنة الشركات الإحتكارية، وان تدفع وتضغط بإتجاه حلول تجنب شعبها الإنزلاق الى المجهول، ويلبي في الوقت نفسه تطلعاتهم المشروعة لبناء خبراتهم لإدارة شؤونهم ووطنهم متى نضجت الظروف الحقيقية وذهبوا الى ذلك الخيار.

(1) نرى إن الخطوة الأولى يجب أن تتم من خلال موافقة حكومة الإقليم وبرلمانه على الموازنة الاتحادية العامة لسنة 2013، فهي موازنة في صالح شعب الإقليم بكل المقاييس، وأستطيع أن أقول بثقة، هي أكثر من عادلة بالنسبة للإقليم. وعلينا أن ننظر بعين الإنصاف لمصالح الشعب العراقي، وأوله الأكراد عند دراسة هذه الموازنة، وأن لا ننظر إلى المطامح غير العادلة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في الإقليم أو المستفيدين من هذه المصالح من الأكراد.

إن عدم الموافقة على الموازنة الاتحادية بسبب "مستحقات مصروفات الشركات"، هو الاستهزاء واللعب على الذقون بالكلمات بعينه. إذ إن أية مصروفات يتم دفعها يجب أن يكون من خلال الوصولات والوثائق اللازمة، وبضمنها كمية الإنتاج النفطي أثناء إنفاق هذه المصروفات وبعده، وكم بيع منها (لسداد المصروفات)، وأين ذهب الباقي. هذه الأمور من أوليات المحاسبة النظيفة، وهي ليست مطالب جديدة غير معروفة وغير

مطبقة في العالم ويريد ديوان الرقابة المالية تطبيقها الآن!. وهي أيضاً أمر واضح في الاتفاقات الموقعة بين الحكومة الاتحادية والإقليم، والتي لم تطبق. إن المبالغ التي دفعت عن "مصروفات الشركات" كانت سلف يجب تصفيتها، ولتصفيتها يجب تقديم الوثائق أعلاه لتدقيقها، ولم تقدم لحد الآن!!. ولا يمكن الاستمرار بإعطاء سلف لأرقام تضعها الشركات من غير تدقيق!!.

(2) إن الشركات النفطية العاملة في كردستان كانت قد استلمت بالكامل ما صرفته في الإقليم وهي لا تستحق أي مبلغ، أو في الواقع فإنها استلمت أكثر مما تستحق كما أوضحت هذه الدراسة، وإن كانت لم تستلم ما صرفته، يأتي السؤال نفسه أين ذهبت إذن مبالغ النفط المنتج من هذه الشركات؟!.

لقد تحدثنا في هذه الدراسة عن مبالغ تزيد عن (15) مليار دولار (حتى الآن في أيار 2013)، كان من الواجب أن تصل إلى الموازنة الاتحادية من إنتاج الشركات النفطية، ولكنها لم تصل وضاعت في الدهاليز!!. وإن ما جاء في هذه الدراسة، يمكن اعتباره الباب الذي تدخل منه أية دراسة وتحقيق وتدقيق يجب أن يتم، ليس من قبل الحكومة الاتحادية فحسب، وهذا واجبها، وإنما الأهم أن يتم التحقيق من قبل شعب الإقليم نفسه ببرلمانه وأحزابه وهيئاته المدنية وحكومته. إن جميع الشعب العراقي قد خسر هذه المبالغ، ولكن الخاسر الأكبر هم الأكراد وفي جميع نواحي حياتهم وعلاقاتهم. وإن أي تحقيق جدي وشامل ودقيق سيجد إن ما توصلت إليه في هذه الدراسة هو الشيء القليل، وما خفي كان أعظم بكثير مما وجدته. إذ ما وجدته هو نتيجة دراسة شخصية بحتة، لشخص في السادسة والسبعين من عمره غير متفرغ، ومشغول بمعيشته وظروفه الصحية غير المستقرة. ولكي تكون الدراسة متكاملة ودقيقة، فيجب ان تتم من خلال لجان مختصة متفرغة، تحت إشراف حيادي ونزيه، لنرى أين ذهبت مبالغ النفط المنتج من حقول الإقليم، ويعمل على إرجاعها، أو إرجاع ما تبقى منها؟!!.

(3) إن الحل الصحيح والمنطقي والذي يحل التوترات بين الإقليم والمركز، ويضمن مصالح الشعب العراقي، وينسجم مع ما جاء بالدستور، وكذلك يضمن مصالح الشركات النفطية "المشروعة"، هو الحل الذي يأتي عن طريق تعديل عقود المشاركة بالإنتاج التي تعاقدت بها حكومة الإقليم مع الشركات النفطية، وتحويلها إلى عقود خدمة، وعلى الشكل التالي:

- يجب أن نقر بأن علينا الموافقة بشكل أو بآخر بإعطاء "حوافز" لهذه الشركات أكثر مما تستحقه فيما لو كان التعاقد أصلاً من خلال عقود خدمة فنية اعتيادية. لهذا يجب أن تكون هناك محادثات جدية بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية (أي وزارة الموارد الطبيعية ووزارة النفط)، للوصول إلى رقم منطقي للحافز ينسجم مع ما تم إعطاؤه لشركات في عقود وزارة النفط، مع أخذ نوعية الرقعة الاستكشافية ومدى احتمالية وجود النفط فيها أصلاً، وحجم ما اكتشف من النفط فعلاً في الرقع التي تم اكتشاف النفط فيها. وكذلك نوعية النفط، وظروف العمل، وغيرها من الأمور للوصول إلى "الحافز المنطقي" الذي يتم إعطائه اعتيادياً في مثل هذه الظروف. وبعد الوصول الى "الحفز المنطقي" تضاف زيادة اليه لفترة زمنية محددة، كأن تتم زيادته بنسبة (75%) لفترة الثلاث سنوات الأولى، بعدها تخفض الزيادة إلى (50%) لثلاث سنوات أخرى، ثم تخفض إلى (25%) لأربعة سنوات أخرى.

رغم إن المناقشات الأولى التي تتم بين حكومتي الإقليم والمركز، يجب أن تكون بمرجعية المادة 112 من الدستور، ولكن إدارة هذه الحقول تبقى بيد حكومة الإقليم، مع إرسال تقارير مستمرة للمركز، وإبقاء مراقبة متبادلة بين الإقليم والمركز على جميع الحقول. ويمكن في حالة تنفيذ هذا الأمر أن توافق وزارة النفط على تخويل الإقليم إدارة بعض الحقول في المناطق المتنازع عليها.

يجب عند ذاك منع "البيع الداخلي" أو "التهريب" منعاً باتاً، وإغلاق جميع المصافي غير المجازة في الإقليم، وفي أية منطقة أخرى. وستكون هناك رقابة مشتركة ومتبادلة لمراقبة الخروقات في جميع أنحاء العراق. إن ما سيباع داخلياً سيكون فقط للمصافي

الحكومية وغير الحكومية المجازة، ويتفق على أسعار النفط أو الغاز المباع داخلياً وعلى أسعار المنتجات النفطية لغرض التوحيد.

إن التصدير يجب أن يتم من خلال سومو. إن جميع عوائد بيع المنتجات النفطية والغاز، وكذلك جميع عوائد حكومة الإقليم نتيجة حصصها في الشركات النفطية، أو ضرائبها على أرباح هذه الشركات، أو الهبات المستلمة من هذه الشركات ترجع إلى الموازنة الاتحادية العامة.

باعتقادي إن هذا الحل ستقبله الشركات، إذ ضغطت حكومة الإقليم بهذا الاتجاه. إذ يجب أن لا يكون موقف حكومة الإقليم واجهة وتعبيراً عن "ضغط الشركات"، وإنما يكون موقفها واجهةَ وتعبيراً عن ضغط "الرأي العام العراقي، والكردي بالأخص، وتحت ضغط الحكومة الاتحادية"، حيث ترى جميع هذه الجهات ضرورة تعديل العقود بالشكل المشار إليه أعلاه. إن المكاسب التجارية للشركات ستكون عالية جداً، وتفوق أية مكاسب يمكن أن تحققها الشركات المماثلة. إضافة لذلك فإنها ستحقق "الاستقرار والضمان" مما قد يحدث في المستقبل، وعلى المدى الطويل!!.

إن ما يساعد على تحقيق الأمر هو الاتفاق على قانون اتحادي للنفط والغاز، وبالتأكيد ليست مسودة 2007 دون الملاحق فهي مرفوضة تماماً، وليست مسودة لجنة الطاقة في مجلس النواب فهي "عار" على كل من وضعها وعمل على تمشيتها. قد يمكن النظر في مسودة وزارة النفط بعد إجراء بعض التعديلات عليها. وهنا يجب أن تتضمن المسودة عدم الموافقة على عقود المشاركة بالإنتاج، وعلى القوى الكردية أن لا تقف ضد مثل هكذا مسودة، فإن لم تؤيدها فليكن موقفها الحياد. وهذا الأمر سيساعد في الضغط على الشركات للقبول بالمقترح أعلاه، بإعتبار أن هناك قانوناً اتحادياً لا يقبل بمثل هذه العقود.

(4) في حالة عدم الموافقة على الحل المطروح في الفقرة (3) أعلاه، فإن جميع الحلول الأخرى تضر بالشعب العراقي، وبالأكراد خاصة، وتخلق توترات عالية جداً، ليس بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية فحسب، وإنما بين الأكراد وبقية العراقيين أيضاً. ولكن إذا ألحت حكومة الإقليم وبرلمانه وكذلك رفضت الجماهير الكردية ما جاء

في الفقرة (3) أعلاه، وأصرت على إن عقودها أفضل للأكراد مما تعطيه عقود الخدمة، فعند ذاك يمكن طرح أقل الحلول ضرراً، مع تكييفه دستورياً، وتقليل الضرر على بقية العراقيين، وتحقيق "الميزات" التي تقول حكومة الإقليم أن عقودها تتمتع بها، فمن الممكن اتخاذ ما يلي:

إن التخصيصات التي تضعها الميزانية للإقليم لن تكون نقداً، بل تكون عيناً (أي نفطاً). فمثلاً اعتمدت ميزانية 2013 تصدير (2,9) مليون برميل/اليوم، منها (250) ألف برميل/اليوم من الإقليم. والبديل يكون اعتماد تصدير (2,9) مليون برميل يومياً، منه (17%) من الإقليم، (لأن حصة الإقليم في الموازنة 17%). أي يصدر الإقليم (493) ألف برميل/اليوم، وذلك بموافقة خطية من سومو تخوله ذلك، ويتم ذلك بخطه النفطي الخاص. وتسلم العوائد إلى الحساب العراقي نفسه الموجود في نيويورك. ولدى الإقليم الآن الإمكانية لإنتاج هذه الكمية وكذلك الكمية المطلوبة لمصافيه.

ولكن في الوقت نفسه سيكون هناك تعهد من حكومة وبرلمان الإقليم وكذلك ضمن تفاصيل الحساب بتسليم حصتها من المصاريف السيادية إلى الحكومة الاتحادية.

أما فيما يتعلق بالمصاريف الاستثمارية للشركات النفطية، فيمكن اعتبار جميع المصاريف الاستثمارية للشركات النفطية في الشمال والجنوب، من المصاريف السيادية، وتصرف لقاء الوصولات والوثائق والتدقيق اللازم، ومن ضمنها تدقيق ديوان الرقابة المالية، وهذا الأمر ينطبق على المصاريف الاستثمارية لجميع الشركات في العراق، وتعامل المعاملة نفسها من حيث الرقابة والتدقيق.

سيكون هناك تعهد وتنفيذ بغلق جميع المصافي غير المجازة في كردستان وباقي أنحاء العراق، ومنع البيع الداخلي والتهريب منعاً باتاً، وتكون هناك أجهزة مراقبة من كل الجهات المعنية لملاحظة تنفيذ هذه الفقرة، ويتم حسم مبالغها - إن حدثت - من العائدات لتذهب إلى موازنة الجهة الأخرى.

طبعاً هناك مشاكل جمة لهذا الحل، وهو ليس حلاً بنظري، إذ إن هناك ترقب وعدم ثقة متبادلة فيما يتعلق بالتهريب أو البيع الداخلي، كما إن هناك مشكلة كبيرة في تصدير

نفط كركوك يجب حلها. والأهم من ذلك سيلحق شعب الإقليم غبن كبير لأن عقود المشاركة بالإنتاج تعطي أصلاً عوائد أقل للإقليم وعوائد أكثر للشركات. فجماهير الإقليم ستستلم مبالغ أقل، حتى لو أخذنا بنظر الاعتبار إن أسعار النفط المصدر من موانئ المتوسط هي أعلى من أسعار النفط المصدر من الخليج. كما سيكون على البرلمان والجماهير مسؤولية كبيرة في مراقبة أي خلل كالتهريب أو البيع الداخلي أو ما شابه ذلك، لأن جميع العوائد ستكون لكردستان العراق.

(5) إن الحل الأفضل من (4) هو ما ذكرناه في الفقرة (1) أعلاه أي القبول بموازنة سنة 2013، وسيكون هناك موازنات أخرى للسنوات القادمة تسير على نفس المنوال في تحديد كمية النفط التي يجب إرسالها لخط التصدير من الإقليم، وإن لم يرسلها كلاً أو جزءاً، يتم استقطاع مبلغ الكمية غير المرسلة من حصة الإقليم. وهنا أيضاً تبقى التوترات بسبب احتمالات التهريب والبيع الداخلي لدفع حصة "نفط الربح" للشركات وستبقى الشركات تضغط باتجاه "التصدير المستقل".

(6) إن تم "التصدير المستقل" فهذا يعني بداية "الطلاق"، بين الإقليم وبقية العراق، ولا أعرف نتائجه، ولكنها ستكون وخيمة جداً جداً.

2013/5/29

مصادر الفصل الثاني

(1) "عثمان: الأكراد من أعلى الهرم لأسفله أهملوا متابعة حل المشاكل مع بغداد" شفق نيوز. 2013/4/13.

(2) "كوسرت رسول يطالب حكومة كردستان العراق بكشف واردات النفط في الإقليم". المسلة/ أربيل. 2013/3/31.

(3) "دستور جمهورية العراق". الطبعة الثانية. نيسان 2006. نسخة منقحة صادرة عن مجلس الوزراء ومنشورة في جريدة الوقائع، العدد (4017) في 2006/2/21. "تصحيح الأخطاء المطبعية الواردة في العدد (4012) في 2005/12/28 والخاصة بدستور جمهورية العراق".

(4) "قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013". الوقائع العراقية/ العدد (4272) في 2013/3/25.

(5) "صادرات النفط من الإقليم بلغت 250 صهريجاً يومياً". صحيفة الصباح الجديد في 2013/4/6. عن وكالة رويترز من أنقرة.

(6) "إقليم كردستان: المعارضة الكردية تؤشر تلاعباً في عدد سكان أربيل ودهوك وتخشى من استغلال ذلك في الانتخابات". عن موقع (أربيل –أين) في 2013/3/28.

(7) "حركة التغيير الكردية المعارضة: هذه أفضل ميزانية تقر في البرلمان في تاريخ العراق الحديث"، "حركة التغيير الكردية المعارضة: تمرير موازنة العراق بالأغلبية السياسية أمر طبيعي". أربيل: شيرزاد شيخاني "الشرق الأوسط". 2013/3/12.

(8) أ- "كردستان تقر بأن للكردي في العراق ما للعربي ونصف". صائب خليل. 2012/6/12.

ب- "سكان كردستان يتضاعفون كل عام، وسيسبقون الصين خلال ثمانية أعوام!". صائب خليل. 2012/11/11.

ج- "كردستان والعراق – فضائح جديدة في علاقة ابتزاز دائم". صائب خليل. 2012/10/9.

د- "اتفقوا على تطبيع التمييز ضد عرب العراق!". صائب خليل. 2012/9/19.

هـ- "لا تدعوا جريمة البرلمان العراقي العنصرية تغور في ذاكرة العرب عن الكرد". صائب خليل. شباط 2008.

و- "الشهرستاني وأنا والـ17%... بين الحقيقة وأوراق الضغط". صائب خليل. 2012/8/.26.

(9) كتاب: "الجديد في القضية النفطية العراقية". فؤاد قاسم الأمير. شباط 2012.

(10) "الدليل العراقي Iraqi Directory". 2013/4/28.

(11) KRG Ministry of National Resources Production Sharing " Contracts." http://www.krg.org

(12) "Iraqi Extractive Industries Transparency Initiative (IEITI)". "Oil Export and Field Development Revenues in 2012" PriceWaterhouseCoopers صدر في 2013/3/4، من المدقق الحسابي العالمي Pwc.

(13) "Conflict over Kurdistan oil transparency".

Iraq Oil Report. 10.4.2003

(14) "Extractive Industries transparency Initiative"

Wikipedia, the free encyclopedia.

(15) "الكشف عن 80 مصفى غير قانوني وغير مرخص تعمل في إقليم كردستان". نشر في 2010/12/9 في موقع الجديدة، عن مقالة في صحيفة هاولاتي الكردية المستقلة في نفس التاريخ أو قبله بأيام قليلة.

(16) "Q&A: Ashti Hawrami Part3". Iraq Oil Report. 10.5.2012

(17) "Q&A: KAR Group President Baz Karim". Iraq Oil Report. 16.8.2012

(18) كتاب: "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز". فؤاد قاسم الأمير. صدر في كانون الاثني 2008.

(19) "البارزاني: أكسن موبيل تعادل عشر فرق عسكرية، إذا جاءت لمنطقة لن تغادرها". عن السومرية نيوز/ اربيل. في 2012/4/23.

(20) "EXXON deal strokes territorial dispute". Iraq Oil Report. 22.12.2011

كذلك تجد الخبر في مقدمة كتابي: "الجديد في القضية النفطية العراقية". في المصدر (9) أعلاه.

(21) كتاب: "العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة". فؤاد قاسم الأمير. صدرت الطبعة الأولى في حزيران 2004، وطبعته الثانية المنقحة في كانون الأول 2005.

(22) "محمود عثمان يتهم تركيا بالعمل على إشعال صراع بين إقليم كردستان والحكومة المركزية". وكالة سنا في 2013/45/14.

(23) "كردستان تخير التحالف الوطني بين (الطلاق) و(الشراكة)". شفق نيوز في 2013/4/7.

(24) "Kurdistan parliament sets payday ultimatum". Iraq Oil Report. 3.5.2013

(25) كتاب: "ثلاثية النفط العراقي". فؤاد قاسم الأمير. صدر في حزيران 2007.

(26) "Kurdistan challenges Baghdad export powers". Iraq Oil Report. 22.6.2012

(27) "Turkey planning control Iraq oil revenue". Iraq Oil Report. 2.4.2013

(28) "البارزاني: جادون في مد أنبوب النفط لتركيا ونرفض حل الحكومة والبرلمان". شفق نيوز في 2013/1/2

(29) "Iraq Kurdistan poised to pipe oil to world via Turkey". تقرير رويترز من أنقرة في 2013/4/17.

(30) "رئيس الوزراء التركي يؤكد المباحثات مع أكراد العراق حول مشروع شراكة حول الطاقة". وكالة أ. ف. ب في 2013/3/31.

(31) "صحيفة كردية: الإقليم سيصدر النفط إلى الخارج دون الرجوع إلى بغداد". كما نقلته وكالة السفير نيوز في 2013/5/13 عن صحيفة هاولاتي.

(32) "Strategic KRG pipelines near completion". Iraq Oil Report. 29.8.2012

(33) "Turkey, Kurdistan advance energy ties". Iraq Oil Report. 29.3.2013

(34) "Kurdistan export pipeline nearly complete". Iraq Oil Report. 24.5.2013

(35) "Iraq renew warning for companies that buy oil from Kurdistan". Shafag News. 25.5.2013

كما استلمت وكالة شفق نيوز نسخة من بيان السيد نائب رئيس الوزراء الدكتور حسين الشهرستاني.

(36) "Kurdistan start independent crude export". Julia Payna and Peg Mackey

تقرير لوكالة رويترز في 2013/1/7.

(37) "KRG crude now exported independently to Turkey". Iraq Oil Report. 9.1.2013

(38) كتاب: "الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم". فؤاد قاسم الأمير. صدر في كانون الثاني 2010.

(39) "صحيفة بريطانية: تركيا تنظر لإقليم كردستان كامتداد طبيعي لاقتصادها ولكن على حساب بغداد". متابعة وكالة (سانا) في 2013/5/15، عن صحيفة الفاينينشال تايمز في 2013/5/15.

(40) "أردوغان يعلن اتفاقاً مع كردستان بشأن التنقيب عن النفط". صحيفة (الحياة)، عن رويترز، في 2013/5/14.

(41) "TPAO to join Exxon in Kurdistan". Oil Daily. 15.5.2013

"Exxon, Chevron push Turkey – Kurdistan ties". Iraq Oil Report. (42) 16.5.2013.

المرفقات

هەرێمی کوردستان - عیراق
سەرۆکایەتی ئەنجومەنی وەزیران
وەزارەتی سامانە سروشتییەکان

إقليم كوردستان - العراق
رئاسة مجلس الوزراء
وزارة الثروات الطبيعية

Kurdistan Regional Government
Council of Ministers
Ministry of Natural Resources

No :
Date : 22 / 1 / 2012

ژمارە / ٧٠٤
رێکەوت / ٢٢ / ١ / ٢٠١٢

إلى/ وزارة المالية الإتحادية / دائرة الموازنة
م/ ايرادات الإنتاج

كتابكم الرقم ٣١٠٥٢ في ٢٠١١/٦/١٢ .....

١. ملياً جدول بكميات النفط الخام المنتج والغاز المسحب والنفط الخام المصدر لحقلات الأقليم لعام / ٢٠١١ وكل شهر .
٢. توجد كميات من النفط الخام تم بيعها محلياً من قبل الشركات المنتجة إلى المصافي المحلية تفرض استرداد جزء من التكاليف التي صرفت من قبلهم لذا يرجى إعلامنا عن مدى شمولها بالمشروع لغاية المؤونة بها لاحقاً .

مع التقدير .

المرفقات //
- جدول عدد (١)

سيروان ابو بكر عزيز
المستشار
٢٠١٢/١/٢٢

وێنەیەك بۆ :-
- سەرۆکایەتی ئەنجومەنی وەزیران / سەرۆکایەتی دیوان/ بۆ ئاگادارییان ..... لەگەڵ ڕێزماندا .
- ئوسینگەی پەرێز چەنابی وەزیر / بۆ ئاگادارییتان ..... لەگەڵ ڕێزماندا .
- وەزارەتی دارایی و ئابووری / ئوسینگەی پەرێز چەنابی وەزیر / بۆ ئاگادارییتان ..... لەگەڵ ڕێزماندا .
- دیوان الرقابة المالية / بغداد / للتفضل بالعلم ..... مع التقدير .
- دیوانی چاودێری دارایی / بۆ ئاگادارییتان ..... لەگەڵ ڕێزماندا .
- ئۆپەڕەیتی حکومەتی هەرێم / بەغدا / بۆ ئاگادارییتان ..... لەگەڵ ڕێزماندا .
- وەزارەتی دارایی و ئابووری / ئوسینگەی پەرێز بڕیکاری وەزیر / بۆ ئاگادارییتان ..... لەگەڵ ڕێزماندا .
- ئوسینگەی پەرێز ڕاوێژکاری وەزارەت / لەگەڵ پەیامنێرەکان / بۆ ئاگادارییتان .... لەگەڵ ڕێزماندا .
- فایل .

Kurdistan Region – Iraq
Tel :
E-mail: nrm_cmdirectors@yahoo.com
009641(0)66550041 , 009641(0)66550042
هەرێمی کوردستان - عیراق
تەلەفۆن :

المرفق(١١)

كمية الغاز الخام والغاز المصاحب والغاز المقاس حسب المحافظات وبالأشهر ٢٠١١

المحافظة	الشهر	انتاج الغاز الخام (متر مكعب)	انتاج الغاز المصاحب (٣٢ كيلوبسكل)	الغاز المقاس (متر مكعب)
أربيل	كانون الثاني	2,845,140	9,439,592	979,810
	شباط	2,699,030	9,035,511	971,279
	آذار	3,139,693	12,589,254	1,232,263
	نيسان	3,417,082	14,207,296	1,096,269
	أيار	3,549,829	16,539,252	1,074,109
	حزيران	4,145,155	16,821,031	882,024
	تموز	4,467,108	19,300,701	1,131,097
	آب	3,145,960	14,881,349	1,171,840
	أيلول	3,460,538	14,692,421	1,188,348
	تشرين الأول	4,194,813	17,640,870	1,197,196
	تشرين الثاني	5,813,642	15,690,739	893,203
	كانون الأول	4,386,634	16,035,475	919,889
دهوك	كانون الثاني	767,646	664,248	149,256
	شباط	1,230,491	703,227	33,550
	آذار	1,368,045	557,162	34,007
	نيسان	1,059,977	719,126	40,094
	أيار	2,211,038	987,692	40,006
	حزيران	2,003,271	906,054	38,908
	تموز	2,025,251	925,196	40,238
	آب	1,677,693	889,883	34,336
	أيلول	1,095,976	186,127	50,133
	تشرين الأول	1,328,809	265,329	93,857
	تشرين الثاني	1,283,031	271,886	136,510
	كانون الأول	1,853,313	682,218	113,583
السليمانية	كانون الثاني	340,781	185,453,839	508,569
	شباط	355,129	181,949,083	446,341
	آذار	381,426	207,731,576	486,248
	نيسان	335,041	197,859,473	466,522
	أيار	344,407	209,083,318	477,667
	حزيران	394,183	227,586,600	468,139
	تموز	404,726	275,545,207	464,441
	آب	521,252	264,771,364	492,998
	أيلول	534,230	269,809,907	476,954
	تشرين الأول	562,270	250,641,235	478,328
	تشرين الثاني	575,115	259,827,510	464,222
	كانون الأول	639,058	271,917,056	430,276

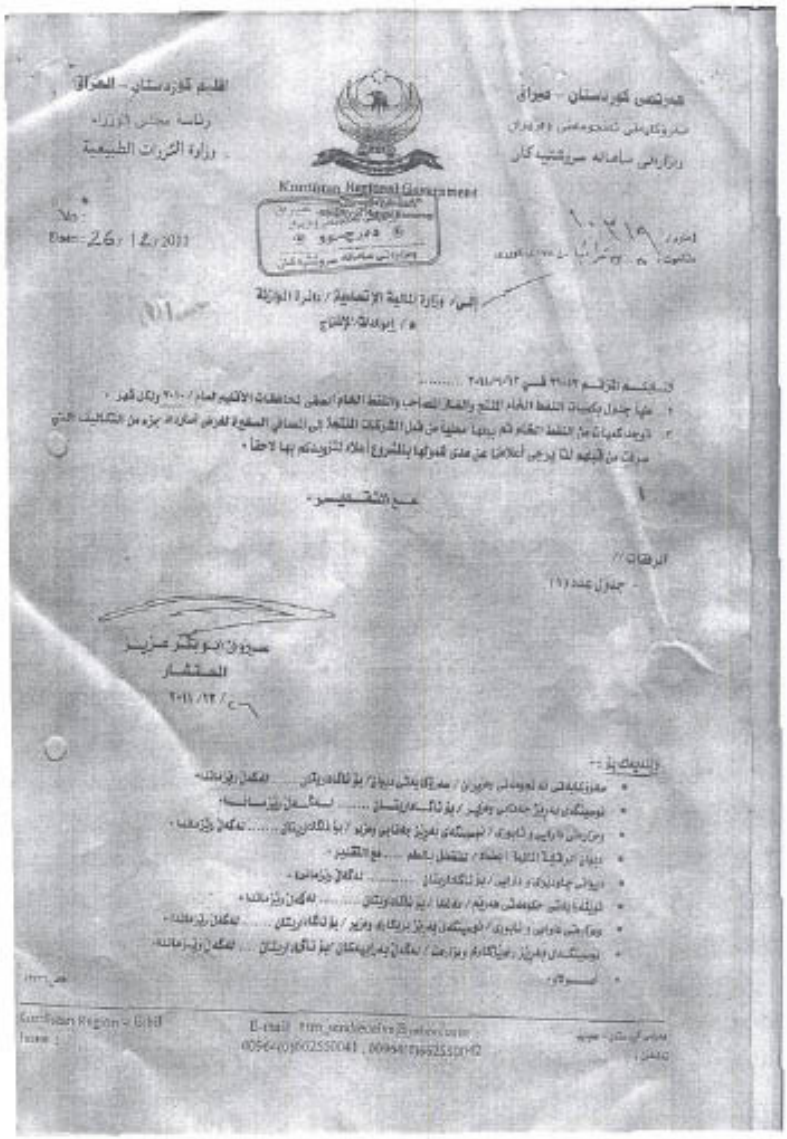

اقليم كوردستان - العراق
رئاسة مجلس الوزراء
وزارة الثروات الطبيعية

Kurdistan Regional Government

Date: 26/12/2011

الى/ وزارة الثقافة الاتحادية / دائرة الوزارة
م/ ادارة الانتاج

العنوان/
- جدول عدد (١)

مدير عام الشؤون الادبية والفنية
المستشار
٢٠١١/١٢/

E-mail: trm_ismailsoleiva@yahoo.com

المرفق(١ب)

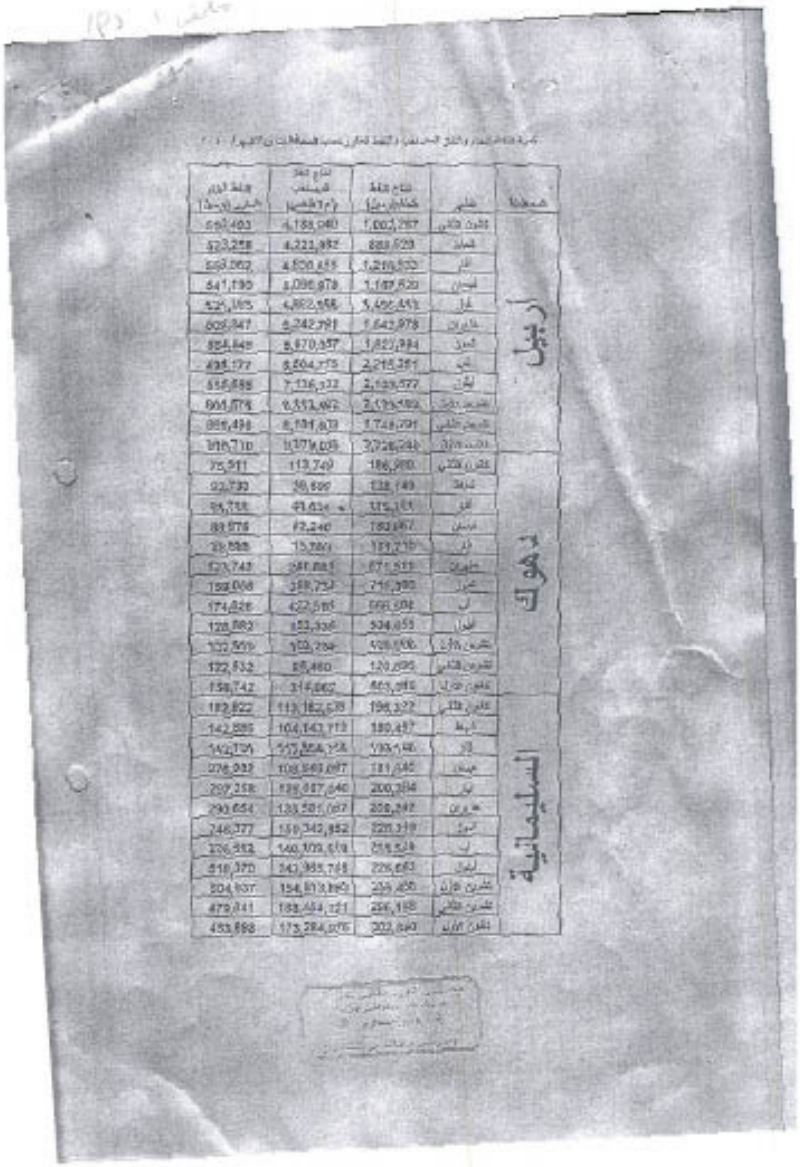

المحافظة	القضاء	انتاج الحنطة (طن)	انتاج الحنطة (م٣/هكتار)	المساحة المزروعة بالحنطة (دونم)
أربيل	أربيل	1,002,787	4,188,040	667,403
	شقلاوة	889,029	4,221,982	523,258
	هولير	1,216,533	4,536,651	593,062
	مخمور	1,187,820	3,096,879	641,190
	خبات	5,496,443	4,862,668	526,185
	مكاوة	1,642,978	6,242,791	609,347
	ميركة سور	1,822,984	6,670,357	554,849
	سوران	2,215,351	8,604,775	496,177
	راوندوز	2,139,577	7,736,122	516,698
	كويسنجق	2,139,582	9,353,692	901,974
	كوية	1,748,791	6,781,603	869,496
	مدينة أربيل	3726,240	11379,009	916,710
دهوك	دهوك	186,980	113,749	75,511
	زاخو	338,149	98,699	93,730
	العمادية	375,151	91,634	94,738
	عقرة	182,867	72,240	88,578
	دركار	181,210	75,780	29,588
	شيخان	671,511	241,881	123,743
	سميل	716,390	259,752	158,008
	بردرش	666,694	422,585	174,826
	مركز دهوك	534,655	353,326	128,882
السليمانية	مركز السليمانية	528,696	303,784	132,559
	شهرزور	120,695	85,460	122,532
	دوكان	865,915	314,662	158,742
	مركز كلار	196,377	113,182,638	182,822
	دربنديخان	180,457	104,143,713	142,585
	رانية	733,146	517,854,358	142,724
	حلبجة	181,640	108,563,697	276,932
	پنجوين	200,384	138,987,640	207,258
	سيد صادق	208,242	133,581,087	290,654
	ماوت	221,318	159,342,952	246,377
	مركز حلبجة	218,528	140,109,618	226,913
	بشدر	226,663	341,385,748	618,370
	شارباژير	259,456	154,813,845	324,937
	كلار	296,188	188,484,121	479,841
	مركز السليمانية	302,649	173,284,075	453,898

قـــرار
مجلـــس الـــوزراء
رقـــم (٣٣٢) لسنـــة ٢٠١٢

بناءً على ما عرضه السيد وزير النفط بشكل طارئ خلال جلسة اجتماع مجلس الوزراء .

قرر مجلس الوزراء بجلسته الإعتيادية الحادية والأربعين المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٨ ، ما يلي :-

إقرار محضر الاتفاق بين ممثلي الحكومة الاتحادية وممثلي حكومة الإقليم كردستان المؤرخ في ٢٠١٢/٩/١٤ ، واعتماد تحفظ السيد رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وشريطة توقيع ممثلي الاقليم على المحضر ، وكما يأتي :-

١. جرى الاتفاق على أن تكون كميات النفط الخام المسلمة من وزارة الثروات الطبيعية في اقليم كردستان إلى وزارة النفط الإتحادية بالمعدلات التالية :-
(١٤٠,٠٠٠) برميل / يومياً لما تبقى من شهر ايلول الحالي .
(٢٠٠,٠٠٠) برميل / يومياً للاشهر المتبقية من عام ٢٠١٢ .

٢. تدفع وزارة المالية إلى حكومة الاقليم كردستان بداية الأسبوع القادم مخصصاتها (٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستمائة وخمسون مليار دينار ، وفقاً لقانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢ ، ومخصصات اضافية نهاية الأسبوع بعد موافقة مجلس الوزراء مقدارها (٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة وخمسون مليار دينار .

٣. يلتزم الاقليم تقديراته للكميات المتوقع تصديرها خلال عام ٢٠١٣ مع مستحقات الشركات المقدرة كالخصم لتلك الفترة لادراجها في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٣ بالتنسيق مع وزارتي (النفط ، والتخطيط) الاتحاديتين .

٤. تقوم وزارة النفط الإتحادية بالاشتراك مع وزارة الثروات الطبيعية في الاقليم باعداد تقرير مفصل عن الكميات المنتجة والمصدرة والمباعة محلياً والمكررة ومستحقات الشركات المعلوعة عن هذا الطريق للفترة ابتداءً من عام ٢٠٠٨ ولغايته ، على ان يقدم التقرير إلى مجلس الوزراء خلال هذا الشهر من خلال لجنة مشتركة تبدأ اعمالها في محافظة أربيل خلال شهر ايلول الحالي .

(١-٢)

المرفق(١٢أ)

٥. يقوم فريق العمل التقني المشكل من قبل وزارة النفط الاتحادية والثروات الطبيعية في الاقليم والرقابة المالية في الاقليم ، وبرئاسة ممثل من ديوان الرقابة المالية الاتحادية بمباشرة اعماله فوراً بتدقيق كلف ومستحقات الشركات المنتجة حسب العقود المبرمة العاملة في الاقليم وتلتزم وزارة الثروات الطبيعية مستلزمات العمل .

٦. حرن الاتفاق على تبادل المعلومات بين السلطات الاتحادية وسلطة الاقليم حول كميات النفط الخام المصدرة وكميات المنتجات النفطية وحساب حصة الاقليم منها وفقاً لنسبة (١٧%) من كمية النفط الخام الكلية المصدرة مع نسبة (١٧%) من النفط الخام المورد الى وزارة الكهرباء بعد خصم نسبة النفط الاسود ، وتتولى وزارة الثروات الطبيعية مسؤولية توفير وتوزيع المنتجات في الاقليم .

٧. تشكيل لجنة عليا دائمة من ممثلي وزارة النفط والمالية وديوان الرقابة المالية الاتحادية ونظرائها في الاقليم لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق ومعالجة أي طارئ قد يحصل ، ويترك لمجلس الوزراء الاتحادي والاقليمي تحديد مستوى اللجنة وتخويلها الصلاحيات اللازمة لحين صدور قانون النفط والغاز وتوزيع الواردات الاتحادية .

٨. تلغى هذا الاتفاق ككل والاخلال بأحد بنوده يخل الاخلال بالاتفاقية .

٩. يصادق الاتفاق من قبل مجلس الوزراء الاتحادي ومجلس وزراء اقليم كردستان .

١٠. تلتزم وزارة المالية الاتحادية بعدم تنفيذ ما ورد في البند (٢) آنفاً لحين موافقتها بمصادقة مجلس وزراء الاقليم وفقاً لما ورد في البند (٩) آنفاً .

علي محسن إسماعيل

الأمين العام لمجلس الوزراء وكالةً

٢٠١٢/٩/١٩

(٢-٢)

محضر اتفاق

١٣ أيلول ٢٠١٢

١- جرى الاتفاق على ان تكون كميات النفط الخام المسلمة من وزارة الثروات الى وزارة النفط بالمعدلات التالية :
١١٠ الف برميل / يوم لما تبقى من شهر ايلول
٢٠٠ الف برميل / يوم للاشهر المتبقية من عام ٢٠١٢

٢- تدفع وزارة المالية بداية الأسبوع القادم سلفة (٦٥٠) مليار دينار , وفق قانون موازنة ٢٠١٢ , وسلفة ثانية نهاية الأسبوع بعد موافقة مجلس الوزراء مقداره (٣٥٠) مليار دينار .

٣- يقدم الأقليم تقديراته للكميات المتراكمة تصديرها خلال ٢٠١٣ مع مستحقات الشركات العقدية كتخصيص لنفس الفترة لأدراجها في قانون الموازنة بالتنسيق مع [illegible] والنفط الهدف المعتمد بينهما .

٤- تقوم وزارة النفط مع وزارة الموارد الطبيعية في الأقليم بأعداد تقرير مفصل عن الكميات المنتجة والمصدرة والمباعة محلياً والمكررة ومستحقات الشركات المدفوعة عن هذا الطريق لفترة اعتبارا من عام ٢٠٠٨ ولغايته , على ان يقدم التقرير الى مجلس الوزراء خلال هذا الشهر من خلال لجنة مشتركة تبدأ أعمالها في أربيل خلال شهر أيلول .

٥- يقوم فريق العمل التدقيقي بمباشرة أعماله فوراً والمشكلة من وزارة النفط الأتحادية والثروات الطبيعية في الأقليم والرقابة المالية في الأقليم برئاسة ديوان الرقابة المالية الأتحادية بتدقيق كلف ومستحقات الشركات والمنتجة حسب العقود المبرمة العاملة في الأقليم والزمن وزارة الموارد الطبيعية مستلزمات العمل .

٦- جرى الأتفاق على تبادل المعلومات حول كميات النفط الخام المكررة وكميات المشتقات النفطية وحساب حصة الأقليم منها وفق نسبة ١٧ %من كمية النفط الخام الكلية المكررة مع نسبة ١٧ % من النفط الخام المورد الى وزارة الكهرباء [illegible] واشتراه وشركاه الطبيعية [illegible] توفيرها [illegible] المنتجات النفطية [illegible] .

٧- تشكيل لجنة عليا دائمة من ممثلي وزارة النفط الأتحادية ووزارة الثروات الطبيعية في الأقليم والمالية وديوان الرقابة المالية ونظرائها في الأقليم لمتابعة تنفيذ هذا الأتفاق ومعالجة اي

المرفق(٢ب)

- ملزى بحصل , بتركك لمجلس الوزراء الاتحادي والأنيس تحديد مستوى اللجنة وتخويلها الصلاحيات اللازمة لحين صدور قانون النفط والغاز وتوزيع الواردات الاتحادية .

٨- تنفيذ هذه الاتفاق ككل والاخلال باحد بنودها يعني الأخلال بالأتفاقية .

٩- يصادق الأتفاق من قبل مجلس الوزراء الأتحادي ومجلس وزراء اقليم كردستان .

د. روژ نوري شاويس
نائب رئيس الوزراء

د. رافع عبد المتعال
وزير المالية

عبد الكريم الأنصاري
وزير النفط

د. حيز الله حسن بابكر
وزير التجارة

د. أشتي هورامي
وزير الثروات الطبيعية في الأقليم

د. عبد الباسط
رئيس ديوان الرقابة المالية

اتعهد على نفسي
المبلغ ٢٥٠ مليار دينار
لعدم وجود تخويص في موازنة
عام ٢٠٢٤ .

Kurdistan Regional Government

KRG Ministry of Natural Resources Production Sharing Contracts

- **Ain Sifni**
  - PSC – Hunt Oil – 08/09/2007
  - Assignment Novation and First Amendment Agreement – 26/07/2011
  - Hunt Oil Gaurantee – 26/07/2011
  - Hunt Oil LOR – 26/07/2011
- **Akri Bijeel**
  - PSC – GKP/MOL – 06/11/2007
  - GKP/MOL Assignment – 22/10/2007
  - GKP/MOL Assignment and Novation Agreement – 30/10/2007
  - GKP/MOL Amendment Agreement – 01/08/2010
- **Arbat**
  - PSC – Shamaran – 28/08/2009
  - Amendment Agreement – 01/08/2010
- **Atrush**
  - PSC - Atrush - GEP - 10/11/2007
  - First Amendment Agreement - 01/08/2010
  - Marathon Gaurantee - 20/10/2010
  - Marathon LOR - 20/10/2010
  - TPI Assignment, Novation and Second Amendment Agreement - 20/10/2010
- **Baranan**
  - PSC – Talisman – 15/06/2009
  - Assignment Agreement – 26/07/2011
  - Murphy LOR – 26/07/2011
  - Talisman LOR – 26/07/2011
  - Talisman/Murphy Guarantee – 26/07/2011
  - Murphy TPI Assignment – 26/07/2011
- **Barda Rash**
  - PSC – Komet – 20/05/2008
  - Afren LOR – 27/07/2011
  - Komet/Afren First Amendment Agreement – 27/07/2011
  - Komet LOR – 27/07/2011
  - Termination Agreement – 27/07/2011
  - First Amendment Agreement and Completion Certificate – 07/09/2011
- **Bazian**
  - PSC - KNOC - 10/11/2007
  - Assignment Agreement - 17/11/2008
  - Deed of Assignment and Novation - 12/12/2008
- **Ber Bahr**

المرفق(٣)

- PSC - Genel Enerji - 31/03/2009
- GKP Assignment Agreement - 16/07/2009
- Assignment Novation and Amendment Agreement - 16/07/2009
- Third Amendment Agreement - 01/08/2010

- **Bina Bawi**
  - PSC - Oil Search/A&T - 06/03/2008
  - PSA - A&T - 29/03/2006
  - EPSA - A&T - 26/02/2007
  - Deed of Assignment and Novation - 01/04/2009
  - OMV/A&T/Hawler Energy Assignment and Second Amendment Agreement - 01/08/2010
- **Central Dohuk**
  - PSC - Murphy/Petroquest - 14/10/2010
  - Murphy LOR - 14/10/2010
- **Chia Surkh**
  - PSC - Longford/Petoil/Genel Enerji - 11/06/2009
  - First Amendment Agreement - Longford/Petoil/Genel Enerji - 01/08/2010
- **Dinarta**
  - PSC - Dinarta - HESS - 17/05/2011
  - Dinarta - Petroceltic LOR - 26/07/2011
  - Dinarta - Gaurantee - 27/07/2011
  - Dinarta - HESS LOR - 26/07/2011
- **Duhok**
  - PSC – DNO – 13/03/2008
  - Amendment and Relinquishment Agreement – 10/09/2008
  - Assignment Agreement – 31/03/2009
  - Assignment and Amendment Agreement – 31/03/2009
  - Third Amendment Agreement – 01/08/2010
- **Erbil**
  - PSA Annex A – DNO – 25/06/2004
  - PSA Annex C – DNO – 25/06/2004
  - PSA – DNO – 25/06/2004
  - PSC – DNO – 13/03/2008
- **Garmian**
  - PSC - Western Zagros - 25/07/2011
  - Western Zagros Gaurantee - 25/07/2011
  - Western Zagros LOR - 25/07/2011
- **Harir**
  - PSC - Marathon - 20/10/2010
  - Marathon LOR - 20/10/2010
  - Marathon Gaurantee - 20/10/2010
- **Hawler**
  - PSC - Norbest - 10/11/2007
  - KEPCO/KNOC Assignment Agreement - 17/11/2008
  - AOG Guarantee - 09/08/2011
  - AOG LOR - 09/08/2011
  - Confidentiality and Release Agreement - 09/08/2011
  - KNOC LOR - 09/08/2011
  - Norbest LOR - 09/08/2011
  - Second Amendment Agreement - 09/08/2011
  - Certificate of Completion Executed - 10/08/2011
  - Deed of Assignment and Novation
- **Kurdamir**
  - EPSA - Western Zagros - 04/05/2006
  - EPSA - Western Zagros - 26/02/2007

- PSC - Western Zagros - 28/02/2008
- Completion Agreement - 19/06/2008
- Talisman Third Party Agreement - 19/06/2008
- Talisman Third Party Agreement Annex A - 19/06/2008
- Amendment Agreement - 25/07/2011
- Completion Certificate - 25/07/2011
- Talisman/Western Zagros Guarantee - 25/07/2011
- Talisman LOR - 25/07/2011
- Western Zagros LOR - 25/07/2011
- First Amendment Agreement to TPPA - 25/07/2011

- **Mala Omar**
  - PSC - OMV - 06/11/2007
  - First Amendment Agreement - 01/08/2010
  - Certificate of Completion - 31/08/2010
- **Miran**
  - PSC - Heritage - 01/10/2007
  - Heritage/Genel Enerji Assignment Agreement - 31/03/2009
  - Heritage/Genel Assignment and Novation Agreement - 31/03/2009
  - Third Amendment Agreement - 01/08/2010
- **Piramagrun**
  - PSC - Repsol - 26/07/2011
  - Repsol Guarantee - 26/07/2011
  - Repsol LOR - 26/07/2011
- **Pulkhana**
  - PSA - PetOil Petroleum and Petroleum Products International Exploration and Production Inc - 10/01/2003
  - PSC - Shamaran/Petoil - 28/08/2009
  - Amendment Agreement - 01/08/2010
- **Qala Dze**
  - PSC – Repsol – 26/07/2011
  - Repsol LOR – 26/07/2011
  - Repsol Gaurantee – 26/07/2011
- **Qara Dagh**
  - PSC - Niko/Vast/Groundstar - 28/04/2008
  - Niko Assignment Agreement - 28/04/2008
  - Assignment Novation and Amendment Agreement - 28/04/2008
  - Second Amendment Agreement - 01/08/2010
- **Qush Tapa**
  - PSC - KNOC - 21/06/2008
- **Rovi**
  - PSC – Reliance – 22/12/2006
  - PSC – Reliance – 06/11/2007
  - First Amendment Agreement – 01/08/2010
  - OMV/Reliance Second Amendment Agreement – 01/08/2010
  - Second Amendment Agreement Certificate of Completion – 31/08/2010
- **Safen**
  - PSC – Marathon – 20/10/2010
  - Marathon LOR – 20/10/2010
  - Marathon Gaurantee – 20/10/2010
- **Sarsang**
  - PSC – Hillwood – 06/11/2007
  - First Amendment Agreement – 26/08/2010

- Marathon Guarantee – 20/10/2010
- Marathon LOR – 20/10/2010
- TPI Assignment, Novation and Second Amendment Agreement – 20/10/2010

- **Shaikan**
  - PSC – GKP/MOL – 06/11/2007
  - First Amendment Agreement – 01/08/2010
- **Shakrok**
  - PSC – Hess/Petroceltic – 26/07/2011
  - Hess LOR – 26/07/2011
  - Guarantee – 26/07/2011
  - Petroceltic LOR – 26/07/2011
- **Sangaw North**
  - PSC - Sterling - 10/11/2007
  - Sterling/Addax Deed of Assignment and Novation - 15/09/2008
  - KNOC Assignment Agreement - 17/11/2008
  - Sterling/Addax/KNOC - Deed of Assignment and Novation - 12/12/2008
- **Sangaw South**
  - PSC - KNOC - 21/06/2008
- **Sarta**
  - PSC - Reliance - 22/12/2006
  - PSC - OMV - 06/11/2007
  - First Amendment Agreement - 01/08/2010
  - Second Amendment Agreement - 01/08/2010
  - Certificate of Completion - 31/08/2010
- **Shakal**
  - PSA - PetOil Petroleum and Petroleum Products International Exploration and Production Inc - 10/01/2003
  - PSA - Shakal/Trilax/Petoil - 25/02/2007
  - PSC - Shakal/Oil Search/Petoil - 06/03/2008
  - Amendment Agreement - 01/08/2010
- **Sheikh Adi**
  - PSC - GKP - 16/07/2009
  - First Amendment Agreement
- **Shorish**
  - PSC - OMV - 06/11/2007
  - Amendment Agreement - 01/08/2010
  - First Amendment Completion Certificate - 31/08/2010
- **Sindi Amedi**
  - PSC – Perenco – 02/10/2007
  - Assignment Novation and Amendment Agreement – 24/08/2011
  - First Amendment Completion Certificate – 24/08/2011
  - First Amendment Guarantee – 24/08/2011
- **Sulevani**
  - PSC - Petroquest - 14/10/2010
- **Taq Taq**
  - PSA - Genel Enerji - 20/01/2004
  - PSA - Genel Enerji - 21/11/2006
  - PSA Annexes A, B, C - 21/11/2006
  - PSC - Genel Enerji/Addax - 26/02/2008
  - First Amendment Agreement - 01/08/2010
  - Taq Taq: PSA Attachments - Genel Enerji - 2002
  - Taq Taq: PSA - Genel Enerji - 2002
- **Tawke**

- PSA – DNO – 25/06/2004
- PSC - DNO - 13/03/2008
- Confirmation Agreement - 10/09/2008
- Indemnity Agreement - 10/09/2008
- Amendment and Relinquishment Agreement - 10/09/2008
- Assignment and Amendment Agreement - 31/03/2009
- Border Adjustment Amendment - 30/07/2009
- Sixth Amendment Agreement - 01/08/2010

- **Taza**
  - PSC - Oil Search/Shamaran - 27/07/2011
  - Guarantee - 27/07/2011
  - Shamaran LOR - 27/07/2011
  - Oil Search LOR - 27/07/2011
  - Amended K42 Option Agreement - 28/08/2009
  - Oil Search K42 Option Agreement - 16/07/2009
  - Oil Search K42 Option Agreement PSC Annex - 16/07/2009
- **Topkhana**
  - PSC - Talisman - 19/06/2011
  - Option Agreement - 19/06/2008

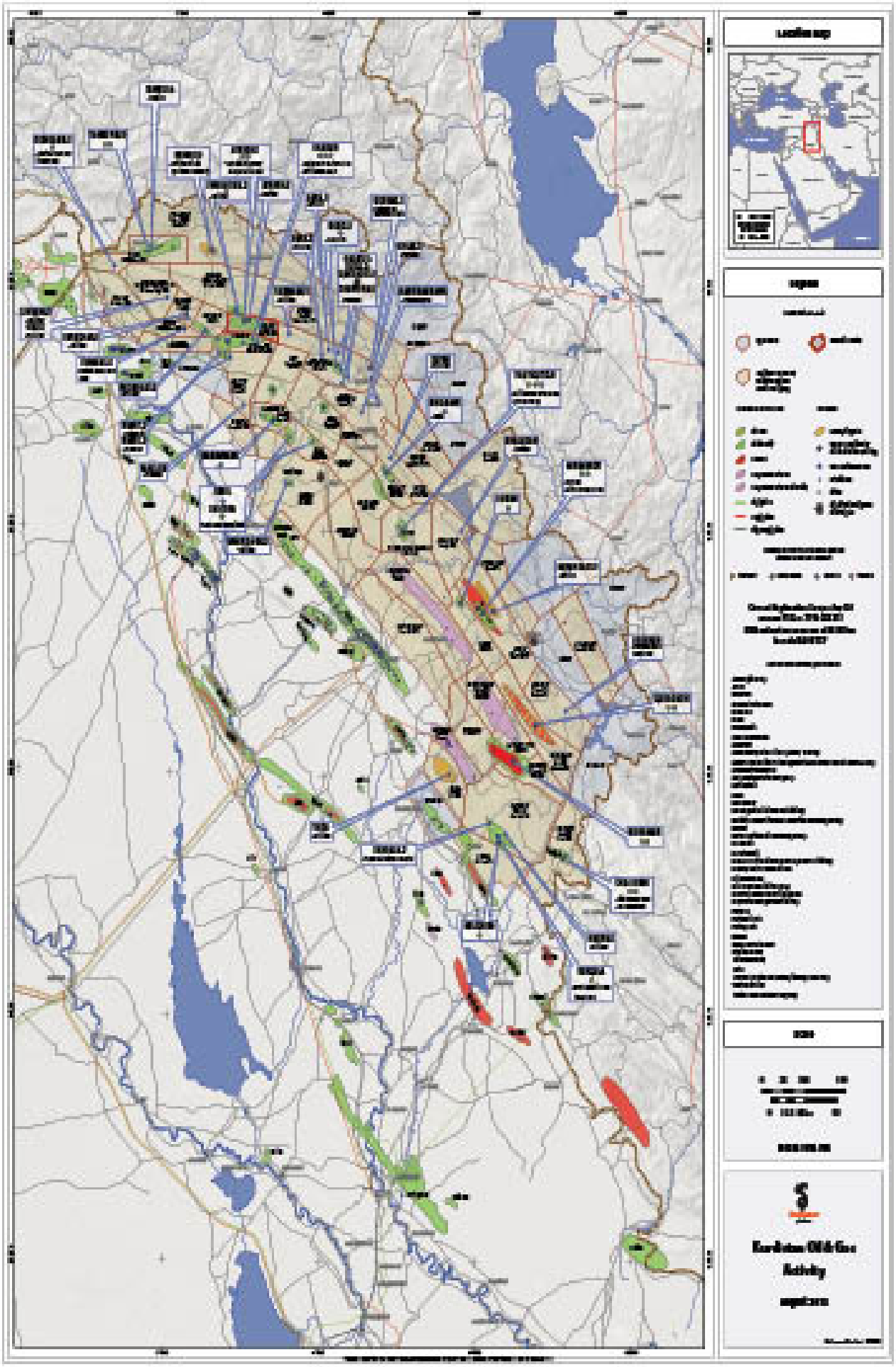

المرفق(٤)